بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD

التقرير السنوي ٢٠٢٥

نبني على أسس قوية

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع لدولة
الإمارات العربية المتحدة وولي عهد دبي

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

يواصل بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. الاستفادة من دعائم النمو والاستقرار والطموح لتعزيز أدائه وترسيخ ريادته، بينما يسهم في رسم معالم المستقبل للخدمات المصرفية على مستوى المنطقة وخارجها.

نركز على بناء مستقبل مشرق من خلال:

تنفيذ الاستراتيجية

صفحة ١٤

تعزيز الابتكار

صفحة ١٦

تحقيق الهدف

صفحة ١٨

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع
emiratesnbd.com

يُشار إلى بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. باسم "بنك الإمارات دبي الوطني" أو "البنك"، ويُشار إليه مع شركاته التابعة باسم "مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني" أو "المجموعة".

المحتويات

٢	**مقدمة**
٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٦	كلمة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
٨	كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
٢٠	**التقرير الاستراتيجي**
٢٢	نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني
٢٦	نموذج الأعمال
٢٨	استراتيجيتنا
٣٤	لمحة عن السوق
٣٨	كلمة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة
٤٢	أبرز نتائج الأداء
٤٤	مراجعة الأداء
٦٥	إدارة المخاطر
٧٤	ملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٧٥	- نهجنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٧٦	- تحديد تركيزنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لخلق القيمة وتحقيق الأثر
٧٧	- نهجنا في الحوكمة
٧٩	- تعزيز الاستدامة البيئية
٨٠	- خلق قيمة اجتماعية من خلال الخدمات المصرفية المسؤولة
٨١	- الخاتمة
٨٢	فعاليات ٢٠٢٥
٩٢	الجوائز وشهادات التقدير
٩٤	**حوكمة الشركات**
١٧٠	**تقرير مجلس الإدارة والتقرير السنوي للرقابة الشرعية**
١٧٨	**البيانات المالية**

٢٤
مليار درهم
أكثر البنوك ربحية في دولة الإمارات العربية المتحدة

رابع
أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأصول

+٩,٨
ملايين
عميل نشط

أبرز نتائج الأداء

شهد بنك الإمارات دبي الوطني عاماً من الأداء المتميز عبر مجموعة واسعة من القطاعات، بما يعكس انضباطاً عالياً في التنفيذ على مستوى المجموعة.

وأسهم النمو المستدام في الأرباح، وقوة الميزانية العمومية، والاستثمار المستمر في الموظفين والتكنولوجيا، والتمويل المسؤول، في ترسيخ ريادتنا الإقليمية في قطاع الخدمات المصرفية.

تزامن هذا الأداء القوي مع تقدم مستمر في مجال الاستدامة، حيث عمل البنك على تعزيز التمويل المسؤول، والارتقاء بالحوكمة، ودمج أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عمليات اتخاذ القرار، بما يضمن توافق مسار النمو مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية طويلة الأجل.

أبرز النتائج المالية

درهم
٢٩,٨ مليار
صافي الأرباح قبل الضريبة
٢٠٢٤: ٢٧,١ مليار

درهم
٢٤,٠ مليار
صافي الأرباح
٢٠٢٤: ٢٣,٠ مليار

درهم
١,١٦٤ مليار
إجمالي الأصول
٢٠٢٤: ٩٩٧ مليار

درهم
٧٨٦ مليار
الودائع
٢٠٢٤: ٦٦٧ مليار

درهم
٦٥٨ مليار
إجمالي القروض
٢٠٢٤: ٥٢٩ مليار

درهم
١٧٦ مليار
القيمة السوقية
٢٠٢٤: ١٣٥ مليار

١٠٠
توزيعات الأرباح للسهم (فلس)

١٩,٤%
العائد على حقوق الملكية
٢٠٢٤: ٢١,٨%

١٤,٤%
نسبة رأس المال - الشق الأول للأسهم العادية
٢٠٢٤: ١٤,٧%

أبرز النتائج التشغيلية

٧٨٧
فرع في ١٣ دولة
٢٠٢٤: ٨٤٨

+٣٥ ألف
موظف ينتمون إلى ١٠٨ جنسية

٥٦
مؤشر رضا العملاء
٢٠٢٤: ٤٨

+A/A١
تصنيفات ائتمانية قوية تعكس الاستقرار المالي

أبرز النتائج في مجال الاستدامة

دولار
٩,٩ مليار
قيمة معاملات التمويل المستدام في عام ٢٠٢٥

المرتبة الأولى
أول بنك عالمياً ينشر تقرير «ISSB» المتوافق مع معايير (IFRS S1) و(IFRS S2).

المرتبة الأولى
بين بنوك الشرق الأوسط بحصوله على ٣٦ شهادة (LEED) من الفئتين البلاتينية والذهبية.

ساعة عمل تطوعي
١٦٠ ألف
جرى تقديمها ضمن برنامج العمل التطوعي المؤسسي "Exchanger" والاحتفال بمرور عشرة أعوام في خدمة قضايا اجتماعية استفاد منها ما يزيد على مليون شخص

دولار
٥٠٠ مليون
نجح الإمارات الإسلامي في إصدار وإدراج أول صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة في العالم متوافقة بالكامل مع إرشادات الرابطة الدولية لأسواق المال

كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة

نبني على أسس قوية

سيُذكر هذا العام باعتباره عاماً من التقدم المتواصل لدولة الإمارات العربية المتحدة ودبي، حيث عزّزت الدولة مكانتها كإحدى أكثر الاقتصادات العالمية حيوية وجاهزية للمستقبل.

وقد شكّل النمو السكاني، والأداء القوي للناتج المحلي، وتنامي الثقة العالمية، مؤشرات واضحة على الزخم الذي تشهده الدولة، مدعوماً بسياسات فعّالة تُسرّع وتيرة الابتكار والتجارة وتطوير البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري. في هذا السياق، واصل بنك الإمارات دبي الوطني أداء دوره المحوري كمحرك أساسي وشريك موثوق في دعم الأولويات الوطنية من خلال تعزيز الاستثمارات، ودعم قطاع الأعمال، وتحسين قدرات الأفراد، وتحقيق أرباح قياسية قائمة على الانضباط في التنفيذ ورؤية استراتيجية واضحة.

دعم الطموحات طويلة الأمد لدولة الإمارات العربية المتحدة

واصل بنك الإمارات دبي الوطني أداء دور محوري في مسيرة التقدم التي تشهدها دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تمويل القطاعات الاستراتيجية، ودعم توسّع حركة التجارة، والمساهمة في تنمية المواهب الوطنية. وقد أسهمت الميزانية العمومية القوية للبنك ونهجه الرشيد في تحقيق أعلى معدل نمو في الأصول خلال السنوات الأخيرة.

ضمن جهودنا لدعم تطلعات أجندة دبي الاقتصادية "D٣٣"، وأهداف التحول الأوسع نطاقاً للدولة، والاستثمار المستمر في البنية التحتية والتنويع الاقتصادي، عزّز بنك الإمارات دبي الوطني مكانته بوصفه البنك المفضل، مع توسيع نطاق الوصول إلى خدماته، وتعزيز حضوره، ودعم الاحتياجات المتنامية لاقتصاد سريع التطور، في ظل استقطاب الدولة لمقيمين جدد وشركات عالمية.

عام الأداء المالي المتميز

حقق بنك الإمارات دبي الوطني أرباحاً قياسية في عام ٢٠٢٥، وتجاوزت أصوله للمرة الأولى حاجز تريليون درهم، ما يمثل محطة بارزة في مسيرة نموه طويل الأجل. وتعكس هذه النتائج انضباطاً في التنفيذ، وأداءً قوياً على مستوى أعمال البنك، وقوة حضوره الإقليمي عبر قطاعات متنوعة. كما تؤكد تنامي مساهمة أسواقنا العالمية، والعوائد المحققة من الاستثمار المستدام في التكنولوجيا والموظفين وتجربة العملاء.

> سنواصل تعزيز ريادتنا في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دعم التوسع الاقتصادي، مع الحفاظ على زخم أعمالنا الأساسية.

حوكمة تعزز المرونة على المدى الطويل

حافظت الحوكمة الرشيدة على دورها الأساسي في دعم قدرتنا على تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين وأصحاب المصلحة. في عام ٢٠٢٥، أشرف مجلس الإدارة على دورة رائدة للحوكمة أسهمت في تعزيز الفاعلية وتحقيق المواءمة والامتثال للمتطلبات التنظيمية. وشمل ذلك انتخاب مجلس إدارة جديد بما يتوافق مع نظام ومعايير الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وتعيين كل من رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس، وإعادة تشكيل لجان المجلس بما يلبّي متطلبات الاستقلالية والحوكمة.

كما جرى تحديث عدد من الأطر والسياسات الرئيسية، بما في ذلك دليل حوكمة الشركات، وميثاق مجلس الإدارة، وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقييم أدائهم، بما يضمن استمرار المواءمة مع المتطلبات التنظيمية المتغيرة. وأسهمت هذه المبادرات في تعزيز الشفافية والمساءلة، ودعم قدرة مجلس الإدارة على توجيه القرارات الاستراتيجية التي ترسم ملامح مستقبل بنك الإمارات دبي الوطني.

تعزيز القدرة على إدارة المخاطر مع تنامي التحديات

ظلت إدارة المخاطر تُشكّل أولوية رئيسية في ظل استمرار تطور بيئة العمل. على مدار العام، تولى مجلس الإدارة الإشراف على التحسينات التي تم إدخالها على الإطار العام لإدارة المخاطر في المجموعة، وحوكمة النماذج، وسياسات مخاطر الائتمان، بما يتماشى مع المعايير التنظيمية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما شمل التقدم في مجال المرونة السيبرانية تحديث تقييمات مستوى النضج، فضلاً عن تطبيق أدوات مراقبة مدعومة بالذكاء الاصطناعي وتعزيز برامج التوعية بالأمن السيبراني على مستوى المجموعة. وقد أكدت هذه الجهود التزامنا بحماية العملاء وعمليات المجموعة، وضمان تحقيق نمو منضبط في مختلف الأسواق.

دعم أجندة الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

واصل بنك الإمارات دبي الوطني تعزيز طموحاته في مجال الاستدامة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والتوقعات العالمية. على مدار العام، دعم البنك رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز ريادتها في مجال التمويل الإسلامي، وأسهم في أجندة الاستدامة الوطنية من خلال إصدار أول صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة في العالم.

كما واصل البنك دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن أنشطة التمويل وإدارة المخاطر والحوكمة، إلى جانب الارتقاء بجودة الإفصاحات ومستويات الشفافية. وأسهمت تلك الإنجازات في ترسيخ دور البنك كمؤسسة مالية مسؤولة تدعم أهداف العمل المناخي والتقدم الاقتصادي والأثر الاجتماعي على المدى الطويل.

أسس قوية لمواصلة النمو في المرحلة المقبلة

٢٠٢٦ فيما نتطلع للمستقبل، يدخل بنك الإمارات دبي الوطني عام ٢٠٢٦ بقدر كبير من القوة والثقة. وتعكس أولوياتنا الفرص التي يتيحها المشهد المالي الذي يشهد تحولات متسارعة، وكذلك المسؤوليات المترتبة على اتساع نطاق حضورنا الإقليمي.

سنواصل تعزيز ريادتنا في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دعم التوسع الاقتصادي والنمو السكاني، مع الحفاظ على زخم أعمالنا الأساسية. وعلى الصعيد الدولي، سنقوم بتسريع وتيرة التطور على امتداد شبكتنا الإقليمية، مع التركيز على تعزيز استثماراتنا الاستراتيجية في الهند، وترسيخ حضورنا في الأسواق الإقليمية ذات الإمكانات العالية.

في المرحلة المقبلة، سنركز بشكل أساسي على الانتقال إلى المستوى التالي من التحول المدعوم بالذكاء الاصطناعي، عبر توظيف التكنولوجيا المتقدمة لتحسين تجربة العملاء، وتعزيز إدارة المخاطر، وفتح آفاق جديدة لخلق قيمة مضافة. كما سنعزز دورنا كداعم رئيسي لمسيرة الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تعزيز طموحات التحول في قطاع الطاقة عبر التمويل المسؤول ومواصلة الابتكار في المنتجات المستدامة.

في صميم هذه الأجندة يأتي استثمارنا في الموارد البشرية، حيث سنعمل على تعزيز التزامنا بالتوطين، وتوسيع برامج تنمية المواهب الجاهزة للمستقبل، ودعم تطوير القيادات في مختلف أسواقنا. وتُسهم هذه الأولويات في ترسيخ طموحنا طويل الأجل للمساهمة في رسم ملامح المرحلة المقبلة من العمل المصرفي في المنطقة، إلى جانب الإسهام بفاعلية في مسيرة التحول الاقتصادي المستمرة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

في الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عملائنا ومساهمينا وشركائنا على ثقتهم ودعمهم المتواصل. كما أتوجه بالشكر إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة على توجيههم وقيادتهم الحكيمة. وأثمن جهود الرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق الإدارة العليا وجميع موظفي بنك الإمارات دبي الوطني على تفانيهم وإنجازاتهم خلال عام من الأداء المتميز. معاً سنواصل البناء على أسس قوية لننطلق نحو المرحلة المقبلة من مسيرة نمو بنك الإمارات دبي الوطني.

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة

كلمة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

توسيع نطاق حضورنا وتعزيز تقدمنا

سنواصل ريادتنا في مسار التحول المدعوم بالذكاء الاصطناعي من خلال توظيف الابتكار لتحسين تجربة العملاء، وتعزيز إدارة المخاطر، ورفع الكفاءة التشغيلية.

لقد حقق البنك نتائج مالية وتشغيلية قوية، وواصل تنويع أعماله على الصعيد الدولي، إلى جانب تعزيز استثماراته في بناء القدرات التي ستشكّل ملامح المرحلة المقبلة من نموه. وبينما حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي على زخم اقتصادي لافت، عمّق البنك إسهاماته الوطنية الرائدة، بالتوازي مع توسيع نطاق حضوره عبر ممرات دولية ذات أهمية استراتيجية متزايدة. ويعكس التقدم الذي تحقق خلال العام انضباطاً في التنفيذ، ورؤية استراتيجية طويلة الأجل، والالتزام الراسخ لموظفينا في مختلف الأسواق.

استمرار النمو الاستراتيجي والأداء المتميز للمجموعة

حافظت استراتيجيتنا على اتساقها وفعاليتها، حيث سجلت عاماً آخر من الأداء القوي. فقد ارتفعت إيرادات المجموعة إلى ٤٩,٣ مليار درهم، وزادت الأرباح إلى ٢٤,٠ مليار درهم، مدفوعة بزخم قوي في مختلف قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية. وكان نمو الأصول من أبرز الإنجازات، حيث تجاوزت أصول المجموعة حاجز تريليون درهم، مما عزّز قوة ميزانيتنا العمومية ومكانتنا التنافسية في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها.

ظلت مستويات السيولة ورأس المال وجودة الائتمان قوية. ورغم تراجع أسعار الفائدة في عدد من الأسواق، تمكنّا بفضل تنوع مزيج أعمالنا من تحقيق دخل مستدام وعوائد جذابة للمساهمين. وتؤكد هذه النتائج قدرات المجموعة، كما تعكس الانضباط العالي في التنفيذ الذي أظهرته فرق العمل على امتداد شبكتنا.

التحول من خلال التنويع على مستوى العالم

يُعد تنويع مصادر الدخل على مستوى العالم أساسياً لتحقيق طموحات بنك الإمارات دبي الوطني على المدى الطويل. وقد شكّل عام ٢٠٢٥ نقطة تحول نوعية في حضورنا العالمي، حيث ارتفعت الإيرادات الدولية بنسبة ١٩% لتصل إلى ٣,٣ مليار درهم، وزاد صافي القروض بنسبة ٣٨% ليبلغ ٧٨ مليار درهم، مدفوعاً بإسهامات قوية من أعمالنا في المملكة العربية السعودية ومصر والمملكة المتحدة وسنغافورة والهند، إلى جانب شركتنا التابعة "دينيزبنك" في تركيا. وفي ظل وجود أكثر من ٤,٩٠٠ موظف في هذه الأسواق، أصبح حضورنا الدولي محركاً أساسياً للنمو والحضور الفاعل.

يُمثّل توسعنا في الهند خطوة استراتيجية مهمة للمجموعة، حيث أبرمنا اتفاقية نهائية للاستحواذ على حصة أغلبية في بنك "آر بي إل" من خلال ضخ رأس مال استثنائي بقيمة ٣ مليارات دولار أمريكي. ويُعد ذلك أكبر استثمار أجنبي مباشر في قطاع الخدمات المصرفية في الهند حتى تاريخه، ما يضع بنك الإمارات دبي الوطني في صلب أحد أهم ممرات التجارة والثروة والاستثمار عالمياً، ويعزّز قدرتنا على خدمة العملاء في اثنين من أكثر الاقتصادات نمواً في العالم.

في المملكة العربية السعودية، كنا من بين أسرع البنوك نمواً من حيث الإيرادات وصافي القروض في عام ٢٠٢٥. كما توسعت شبكتنا ليصل عدد الفروع إلى ٢٢ فرعاً في ١٠ مدن، مع زخم متصاعد في قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وإدارة الثروات.

الاستثمار في الابتكار ومستقبل الخدمات المصرفية

تماشياً مع جهود دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة لترسيخ مكانتهما كمراكز عالمية رائدة للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، ظلت التكنولوجيا والابتكار في صميم أنشطتنا خلال عام ٢٠٢٥، حيث واصلنا تطوير القدرات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز تجارب العملاء، وبناء بنية تكنولوجية حديثة تعتمد على الحوسبة السحابية وتتكون من وحدات مستقلة قابلة للتطوير.

> كما سنواصل ريادتنا في مسار التحول المدعوم بالذكاء الاصطناعي من خلال توظيف الابتكار لتحسين تجربة العملاء، وتعزيز إدارة المخاطر، ورفع الكفاءة التشغيلية.

ويواصل مسار التحول الرقمي في البنك إعادة تشكيل تجربة العملاء في قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وإدارة الثروات، بما يعزز ريادة بنك الإمارات دبي الوطني في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، ويضمن بقاء الثقة والأمان والتواصل الإنساني في صميم كل تفاعل.

تعزيز التزامنا بالتوطين

يظل نجاحنا مرتكزاً على مواهب موظفينا وقدراتهم وطموحهم. وقد حققنا في عام ٢٠٢٥ تقدماً ملموساً في أجندة التوطين ضمن المجموعة من خلال توسيع مسارات القيادة، وتطوير برامج التنمية المهنية، وتعزيز المشاركة على كافة المستويات، بما في ذلك المناصب القيادية العليا. وتعكس هذه الجهود التزامنا بتنمية قاعدة وطنية من الكفاءات التي تدعم تنافسية القطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة على المدى الطويل.

على مستوى القوى العاملة بشكل عام، استثمرنا في رفاهية الموظفين، وتعزيز مستويات التفاعل، وتنمية المهارات لجعلها قادرة على مواكبة متطلبات المستقبل. وركزت برامجنا على بناء القدرات في مجالات البيانات والتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، بما يدعم نجاح موظفينا في بيئة مصرفية سريعة التطور. وقد كان تفاني فرق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة وجميع الأسواق الدولية أساسياً في تحقيق الأداء المتميز الذي سجله البنك هذا العام.

إضافة قيمة مستدامة لمجتمعنا

واصل بنك الإمارات دبي الوطني إسهامه في دعم المجتمعات التي يخدمها من خلال مبادرات تتماشى مع الأولويات الوطنية ورسالتنا الاجتماعية. وقد توسعت البرامج التي تركز على الشمول المالي وتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة خلال العام، بدعم من أنشطة متنوعة شملت توزيع وجبات في العيد وتنفيذ حملات واسعة لزراعة أشجار القرم. وتعكس هذه الجهود مسؤوليتنا كمؤسسة مالية رائدة في الإسهام بتحقيق تقدم اجتماعي وبيئي مستدام على المدى الطويل.

جاهزية لمواصلة النمو في عام ٢٠٢٦

سيكون ٢٠٢٦ عام توسيع حضورنا وترسيخه على المستويين الإقليمي والدولي. وتشمل أولوياتنا استكمال صفقة بنك "آر بي إل" ودمجه ضمن منظومة المجموعة، وتسريع وتيرة النمو في المملكة العربية السعودية، وتعزيز القدرات الرقمية في مصر، وتطوير منصاتنا في لندن وسنغافورة.

على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني أداء دوره كقوة دفع رئيسية للتوسع الاقتصادي في دبي وبقية إمارات الدولة، ودعم النمو السكاني، وتعزيز المكانة المتنامية للدولة كمركز عالمي للتمويل وإدارة الثروات. كما سنواصل ريادتنا في مسار التحول المدعوم بالذكاء الاصطناعي من خلال توظيف الابتكار لتحسين تجربة العملاء، وتعزيز إدارة المخاطر، ورفع الكفاءة التشغيلية.

على الرغم مما قد تشهده الساحة العالمية من تعقيدات مستمرة، يدخل بنك الإمارات دبي الوطني عام ٢٠٢٦ بقاعدة رأسمالية قوية وتنويع واسع واستراتيجية واضحة وزخم يؤهله لعام آخر من النمو المستدام.

في الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى سمو رئيس مجلس إدارتنا وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة على قيادتهم وتوجيههم. كما أشكر زملاءنا في جميع الأسواق على تفانيهم وأدائهم المتميز. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى عملائنا ومساهمينا على ثقتهم المستمرة. فيما يواصل بنك الإمارات دبي الوطني بناء مؤسسة راسخة تحقق قيمة مستدامة على مستوى المنطقة والعالم.

هشام عبدالله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

تعزيز النمو من خلال التنفيذ المنضبط والابتكار

يعكس التقدم الذي حققناه في عام ٢٠٢٥ الأسس القوية التي ننطلق منها، ووضوح هدفنا، واستثمارنا المستمر في القدرات التي تمكننا من تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

مع ترسيخ دولة الإمارات العربية المتحدة ودبي طموحاتهما كمراكز اقتصادية ومالية عالمية، واصل بنك الإمارات دبي الوطني تحقيق أداء متميز يدعم مسيرة الوطن، إلى جانب خدمة عملائنا بثقة وابتكار وتميّز. ونتطلع بتفاؤل إلى العام ٢٠٢٦ للانطلاق بزخم نحو مرحلة جديدة من النمو، باستراتيجية واضحة والتزام راسخ بالانضباط في التنفيذ.

الحفاظ على أداء استراتيجي ومالي قوي

لقد شهدنا عاماً آخر من الأداء المتميز، مدعوماً بنمو قوي في مختلف القطاعات والمنتجات. وبلغت الإيرادات ٤٩,٣ مليار درهم، فيما ارتفعت الأرباح إلى ٢٤,٠ مليار درهم، مما يؤكد أن تنويع عملياتنا يواصل تحقيق أداء قوي حتى في بيئة تتسم بتراجع أسعار الفائدة. كما حافظنا على مستويات صحية من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وسيولة قوية، ومعدلات متينة لرأس المال، مما يعكس انضباطاً في إدارة الميزانية العمومية ونهجاً حكيماً في إدارة المخاطر.

تجاوزت قاعدة أصولنا تريليون درهم في عام ٢٠٢٥، مما عزّز من حجمنا ومكانتنا في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى امتداد شبكتنا الإقليمية. تؤكد هذه النتائج فاعلية استراتيجيتنا وتعكس تفاني فرق عملنا، التي تواصل العمل بقدر كبير من التركيز والفعالية والمسؤولية.

تقديم تجربة متميزة للعملاء

تظل تجربة العملاء أولوية استراتيجية أساسية ومصدراً للميزة التنافسية. خلال عام ٢٠٢٥، واصلنا تعزيز نموذج خدماتنا، والارتقاء بمستوى التميز في الخطوط الأمامية، وتحسين سرعة الاستجابة في جميع نقاط التواصل ذات الأولوية. وقد شهد مؤشر رضا العملاء تحسناً مستمراً، مدعوماً بتطوير إجراءات فتح الحسابات، وإصدار البطاقات، والخطوات الإجرائية للمعاملات، ومعالجة طلبات الخدمات.

كما قمنا بتعزيز فهمنا لاحتياجات العملاء من خلال تطوير آليات التحليل واعتماد نماذج تفاعل أكثر تكاملاً. وأسهمت هذه الجهود في تقديم تجارب أكثر تخصيصاً وفعالية وتوافقاً مع تطلعات العملاء المتغيرة في قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وإدارة الثروات.

تسريع وتيرة الابتكار وتبني الذكاء الاصطناعي

تظل التكنولوجيا عنصراً أساسياً في قدرتنا على تقديم تجارب مصرفية آمنة وموثوقة تركز على المستقبل. خلال عام ٢٠٢٥، واصلنا تنفيذ أجندة التحول الرقمي والتكنولوجي من خلال تحديث بنيتنا التحتية، وتوسيع نطاق الخطوات الإجرائية للعملاء، والتوسع في توظيف القدرات المتقدمة على مستوى المجموعة.

مع تحول الذكاء الاصطناعي إلى قوة تحول متنامية لبنك الإمارات دبي الوطني، نواصل الاستثمار في قدرات تسهم برفع كفاءة العمليات، وتعزيز الوقاية من عمليات الاحتيال، وتوفير تحليلات أعمق، وتحسين إدارة المخاطر. ويضمن نهجنا المنضبط في تبني الذكاء الاصطناعي توظيفه بشكل مسؤول وآمن، بما يدعم عملاءنا وموظفينا بصورة مباشرة.

كما تسهم بنيتنا القائمة على الحوسبة السحابية ومنصات الجيل التالي والوحدات المستقلة القابلة للتطوير في تعزيز المرونة التشغيلية وتمكيننا من الاستجابة بسرعة لاحتياجات العملاء ومتطلبات السوق. ونواصل تركيزنا على توظيف التكنولوجيا كأداة لدعم التميز في الأداء وتعزيز ثقة العملاء.

أداء متميز على مستوى المجموعة

حققت جميع قطاعات أعمالنا الأساسية إسهامات قوية، بما يعكس مكانة المجموعة وقوة نموذج أعمالها المتنوع.

فقد واصلت الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات تنمية قاعدة العملاء والأرصدة وعائدات الرسوم، مدعومة بتعزيز القنوات الرقمية، وتحسين إجراءات فتح الحسابات، وتطوير حلول إدارة الثروات. وظل الإقراض عبر البطاقات الائتمانية والتمويل الشخصي والتمويل العقاري عند مستويات صحية، مدعوماً بإدارة منضبطة للمحافظ.

حافظت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات على زخم قوي شمل الإقراض المؤسسي، والتمويل المهيكل، وأسواق رأس المال، وخدمات المعاملات المصرفية، بالتوازي مع تعزيز التفاعل مع العملاء من الشركات والجهات الحكومية والمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة والممرات الإقليمية الرئيسية.

حققت الأسواق العالمية والخزينة نتائج قوية مدفوعة بالتنفيذ المنضبط، وتعزيز قدرات المنتجات، والإدارة الفعّالة للميزانية العمومية في ظل تقلبات أسعار الفائدة.

كما سجلت الأعمال المصرفية الدولية أداءً قياسياً في الأسواق الرئيسية، بما يؤكد الأهمية المتزايدة للتنويع في نمو المجموعة ويعزّز القيمة الاستراتيجية لحضورنا الدولي المتنامي.

ويمثّل توقيع صفقة الاستحواذ على حصة في بنك "آر بي إل" في أكتوبر ٢٠٢٥ خطوة مهمة في استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني للنمو الدولي وفي طموحه لتعزيز حضوره في أسواقه الخمسة الأساسية، والتي تُعد الهند ركيزة رئيسية فيها. ونعتقد أن هذا الاستثمار في بنك "آر بي إل" سيُنشئ منصة قوية تجمع بين المكانة المحلية الراسخة لبنك "آر بي إل" والخبرة الإقليمية والقدرات الابتكارية لبنك الإمارات دبي الوطني، بما يتيح تعميق الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية القوية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند، ويعزّز مكانة بنك الإمارات دبي الوطني كجسر للاستثمارات العابرة للحدود وتدفّقات رؤوس الأموال ضمن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

واصل دينيزبنك تحقيق أداء قوي، محافظاً على ربحية متينة رغم عمله في سوق شديدة التقلب.

وحقق الإمارات الإسلامي أداءً قياسياً، مدعوماً بتنويع مصادر الدخل، وهوامش ربح قوية، ومستويات مخاطر منخفضة، وقاعدة رأسمالية وسيولة متينة، مدعوماً بتوسيع نطاق المنتجات، وتسريع وتيرة الابتكار الرقمي، وتعزيز تجربة المتعاملين.

تنمية الكوادر البشرية لمواكبة المستقبل

يمثل موظفونا محور نجاحنا والمحرك الأساسي لتقدمنا الاستراتيجي. على مدار عام ٢٠٢٥، ركزنا على تنمية الكفاءات القادرة على مواكبة متطلبات المستقبل على مستوى المجموعة، ودعم مبادرات تنمية المهارات وإعادة التأهيل في مجالات مثل البيانات والتحول الرقمي والوظائف المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

كما واصلنا تعزيز أجندة التوطين من خلال توسيع مسارات القيادة وتطوير فرص النمو للمواطنين الإماراتيين على مختلف المستويات. وشمل ذلك تحقيق تقدم في برامج الخريجين وشراكات التعليم التنفيذي وتخطيط التعاقب الوظيفي. ويؤكد ارتفاع معدلات تمثيل الكوادر الإماراتية في المناصب الأساسية التزامنا طويل الأمد ببناء قاعدة وطنية مستدامة من الكفاءات.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة تابع

واصلنا أيضاً الاستثمار في رفاهية الموظفين، وتعزيز التفاعل الوظيفي، وترسيخ ثقافة عمل تمكّن الأداء والتعاون والشمول، انطلاقاً من طموحنا بإيجاد بيئة عمل تتيح لكل فرد في بنك الإمارات دبي الوطني فرصة النمو والمساهمة الفاعلة والقيادة.

مواصلة الابتكار والتقدم الاستراتيجي في عام ٢٠٢٦

تعكس أولوياتنا الاستراتيجية في عام ٢٠٢٦ الفرص التي يتيحها المشهد المالي سريع التطور ومسؤوليتنا في الحفاظ على أداء قوي ضمن بيئة عالمية أكثر تعقيداً.

سنواصل تعزيز موقعنا الريادي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دعم المسار الاقتصادي الاستثنائي لإمارة دبي ونموها السكاني والارتقاء بدورها كمركز عالمي لإدارة الثروات. كما سنعمل على رفع كفاءة التنفيذ في جميع أعمالنا الرئيسية، وتعزيز علاقاتنا مع العملاء، وتطوير آليات إدارة المخاطر، وتنمية المحافظ بشكل متوازن.

سنقوم أيضاً بتسريع وتيرة توظيف الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة في الخطوات الإجرائية للعملاء والعمليات التشغيلية وأطر إدارة المخاطر. وسوف تدعم هذه القدرات مسار التحول الرقمي المستمر، وتتيح تقديم تجارب مصرفية أكثر تخصيصاً وفعالية وقدرة على توقع احتياجات العملاء.

كذلك سنحافظ على نهج مالي منضبط من خلال الحفاظ على مستويات عالية من السيولة، ومعايير منضبطة للائتمان، وقاعدة رأسمالية مرنة، من أجل ضمان مسيرة المجموعة في بيئة تتسم بتغير أسعار الفائدة. ويظل تركيزنا منصباً على تحقيق أداء قوي ومستدام، مع الجاهزية الدائمة لاغتنام الفرص الجديدة في أسواقنا الأساسية.

يدخل بنك الإمارات دبي الوطني عام ٢٠٢٦ بثقة عالية ورؤية واضحة وأهداف متجددة. سنواصل سعينا لتحقيق طموحاتنا من خلال التنفيذ المنضبط والتركيز على العملاء والابتكار، بينما نبني على أسس قوية ونرسم ملامح الفصل المقبل من العمل المصرفي في المنطقة.

شكر وتقدير

في ختام عام استثنائي في مسيرة بنك الإمارات دبي الوطني، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس مجلس إدارتنا، سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، وأعضاء مجلس الإدارة على قيادتهم الراسخة وتوجيهاتهم الاستراتيجية. إن رؤيتهم لا تزال ترسم مسار تقدمنا على المدى الطويل وتدعم الركائز التي يقوم عليها نجاحنا.

كما أُثمّن تفاني فريق الإدارة العليا والالتزام الراسخ لزملائنا في دولة الإمارات العربية المتحدة وجميع أسواقنا الدولية، حيث أثمرت جهودهم المخلصة وخبراتهم واندفاعهم في عام آخر من الأداء الاستثنائي ودفع مسيرة التحول في أعمالنا. إن تميز موظفينا يظل أحد أهم مزايانا التنافسية.

وإلى عملائنا، أود أن أعرب عن خالص شكري على ثقتهم في بنك الإمارات دبي الوطني. إن تقديم الخدمات لهم بتميّز ونزاهة وابتكار هي في صلب جميع أعمالنا. وإلى مساهمينا، أشكركم جزيل الشكر على ثقتكم المتواصلة في استراتيجيتنا وطموحاتنا. إن دعمكم يتيح لنا الاستثمار برؤية واضحة والنمو وفقاً لمسار منضبط واغتنام الفرص التي تسهم في رسم مستقبل مجموعتنا.

نتطلع إلى عام ٢٠٢٦ بمزيج من التفاؤل والثقة بقدرتنا على تسريع وتيرة التقدم، وتعزيز إسهامنا في دعم الأولويات الوطنية، ومواصلة بناء بنك يتميز بالقوة والابتكار وخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة

> سنواصل سعينا لتحقيق طموحاتنا من خلال التنفيذ المنضبط والتركيز على العملاء والابتكار، بينما نبني على أسس قوية ونرسم ملامح الفصل المقبل من العمل المصرفي في المنطقة.

جهود مركزة تحقق نتائج متميزة

مع دخول بنك الإمارات دبي الوطني المرحلة التالية من مسيرة نموه، يظل تركيزنا منصباً بقوة على فعالية التنفيذ، فيما تواصل المجموعة تحويل الطموحات إلى نتائج ملموسة على صعيد الأداء والاستدامة وتجربة العملاء، بما يحقق أثراً فعالاً ومستداماً وقابلاً للقياس. انطلاقاً من استراتيجية واضحة تقوم على أهداف محددة مدفوعة بالابتكار.

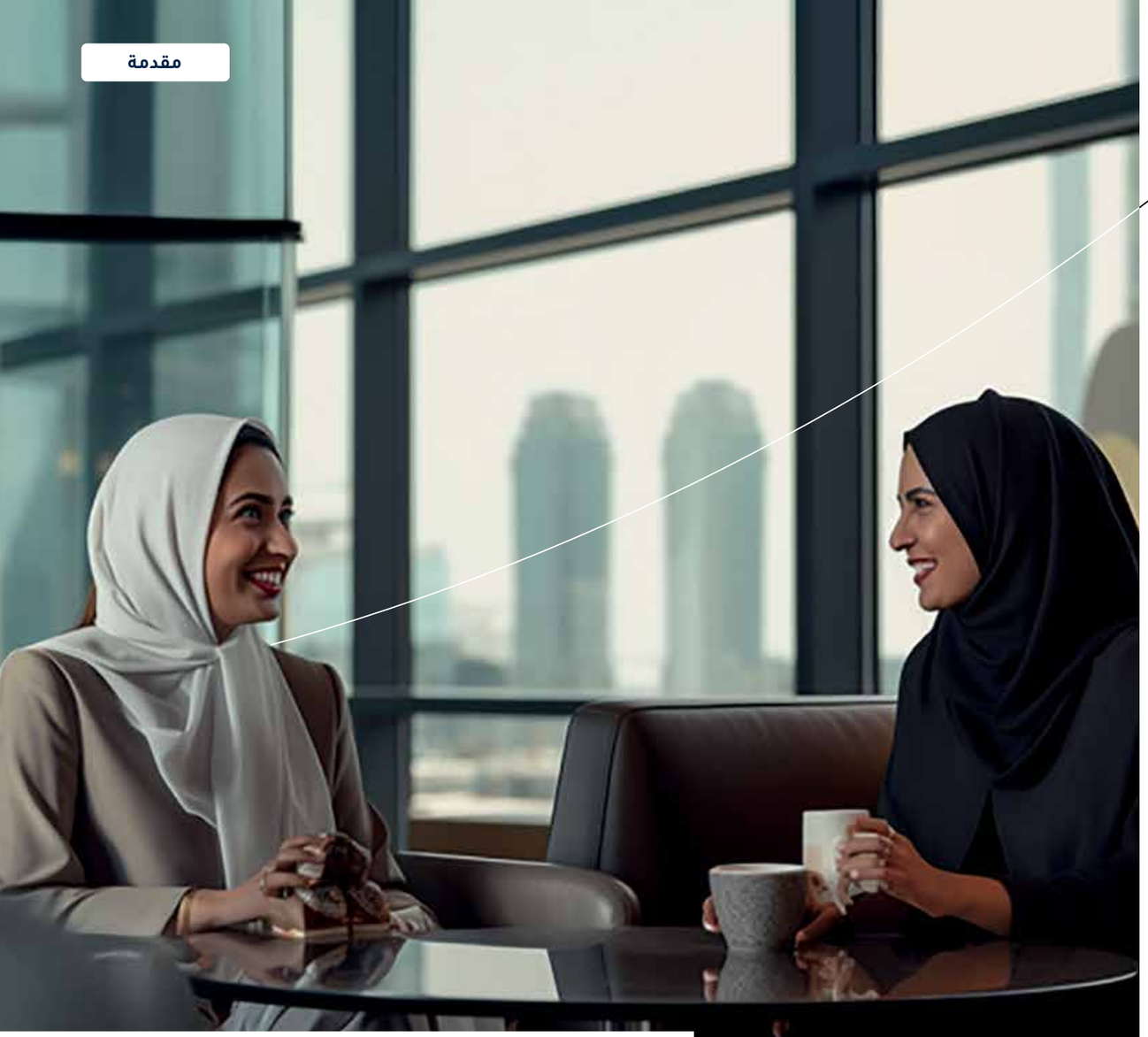

انطلاقاً من ذلك، يسهم البنك في رسم ملامح مستقبل الخدمات المصرفية بثقة وطموح وعزيمة راسخة.

الاستراتيجية:
تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل

طالع المزيد في صفحة ١٤

الابتكار:
تشكيل ملامح مستقبل الخدمات المصرفية

طالع المزيد في صفحة ١٦

الهدف:
خلق فرص للازدهار

طالع المزيد في صفحة ١٨

الاستراتيجية:

تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل

تحويل الطموحات إلى تقدم مستمر قابل للقياس.

تتسم استراتيجيتنا بالوضوح في التوجه والانضباط في التنفيذ، لتحويل الطموحات إلى تقدم مستمر قابل للقياس.

ومن خلال التركيز على نقاط القوة الأساسية، والتوسع الانتقائي في الأسواق ذات الأولوية، والتنفيذ الدقيق على مستوى قطاعات الأعمال المختلفة، يواصل بنك الإمارات دبي الوطني تعزيز النمو المستدام، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق قيمة طويلة الأجل لكل من العملاء والمساهمين والاقتصاد عموماً.

الابتكار:

تشكيل ملامح مستقبل الخدمات المصرفية

توظيف الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا للارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز النمو.

يرتكز الابتكار في بنك الإمارات دبي الوطني على توظيف الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا لتقديم تجارب أكثر فعالية وسهولة للعملاء.

من خلال التبني المسؤول للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، يواصل البنك الارتقاء بجودة الخدمات، وتعزيز تفاعل العملاء، وفتح آفاق جديدة للنمو، مع الحفاظ على الثقة والأمان والتواصل الإنساني على كافة المستويات.

الهدف:

خلق فرص للازدهار

هدفنا تعزيز أثرنا في مساعدة موظفينا وعملاءنا ومجتمعاتنا على الازدهار.

أهدافنا تتحقق بجهود موظفينا. من خلال الاستثمار في الكفاءات والشمول والمهارات التي تتيح مواكبة المستقبل، نُسهم في نجاح الأفراد والأسر والمجتمعات.

ويشكّل الموظفون الركيزة الأساسية في رحلة تقدم وازدهار بنك الإمارات دبي الوطني وتحقيق أهدافه، من خلال التوطين، وتطوير القيادات، وتنفيذ مبادرات واسعة النطاق لتنمية مهارات الموظفين وإكسابهم مهارات جديدة. نعمل على بناء قوى عاملة جاهزة للمستقبل، وقادرة على الاضطلاع بدور قيادي ضمن بيئة مالية ورقمية سريعة التطور، مع إتاحة فرص تحقق أثراً فاعلاً للأجيال القادمة.

التقرير الاستراتيجي

المحتويات

٢٢	نبذة عن بنك الإمارات دي الوطني
٢٦	نموذج الأعمال
٢٨	استراتيجيتنا
٣٤	لمحة عن السوق
٣٨	كلمة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة
٤٢	أبرز نتائج الأداء
٤٤	مراجعة الأداء
٦٥	إدارة المخاطر
٧٤	ملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٨٢	فعاليات ٢٠٢٥
٩٢	الجوائز وشهادات التقدير

أسس قوية لمواصلة الابتكار والتأثير الفاعل

من نحن

يُعد بنك الإمارات دي الوطني من أكبر البنوك وأكثرها ربحية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، ويحظى بمكانة رائدة إقليمياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، حيث يقدم خدمات متكاملة ويتميز بعمليات دولية متنامية.

تقدم مجموعة بنك الإمارات دي الوطني حزمة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات والجهات الحكومية والمؤسسات لمساعدتها على تحقيق أهدافها المالية.

هدفنا

خلق فرص للازدهار

رؤيتنا

أن نكون المصرف الأكثر ابتكاراً لمتعاملينا وكافة أفراد المجتمع

الجوائز الرئيسية

- جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٥
- جوائز يوروموني للخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٥
- جوائز يوروموني لصرف العملات الأجنبية ٢٠٢٥
- جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي ٢٠٢٥
- جلوبال فاينانس
- جوائز الخدمات المصرفية العالمية والتمويل ٢٠٢٥

الهيكل التنظيمي

مجموعة بنك الإمارات دي الوطني (ش.م.ع.)

- دينيز بنك (شركة مساهمة)
- الإمارات الإسلامي (ش.م.ع.)
- بنك الإمارات دي الوطني - مصر (ش.م.م.)
- أفرع وشركات تابعة أخرى

التصنيفات الائتمانية

	طويل الأجل	قصير الأجل	النظرة المستقبلية
موديز	A١	P-١	مستقرة
فيتش	A+	F١	مستقرة
كابيتال انتليجنس	A+	A١	مستقرة

حضورنا الجغرافي

تعمل مجموعتنا في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والهند وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا وروسيا والبحرين، ولها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

بنك الإمارات دي الوطني

١. دولة الإمارات العربية المتحدة (١٠٧)
٢. مصر (٦٤)
٣. المملكة العربية السعودية (٢٢)
٤. الهند (٣)
٥. لندن (١)
٦. سنغافورة (١)

دينيزبنك

٧. تركيا (٥٧٥)
٨. النمسا (١٠)
٩. ألمانيا (٣)
١٠. البحرين (١)

مكاتب تمثيلية لبنك الإمارات دي الوطني

١١. جاكارتا
١٢. بكين

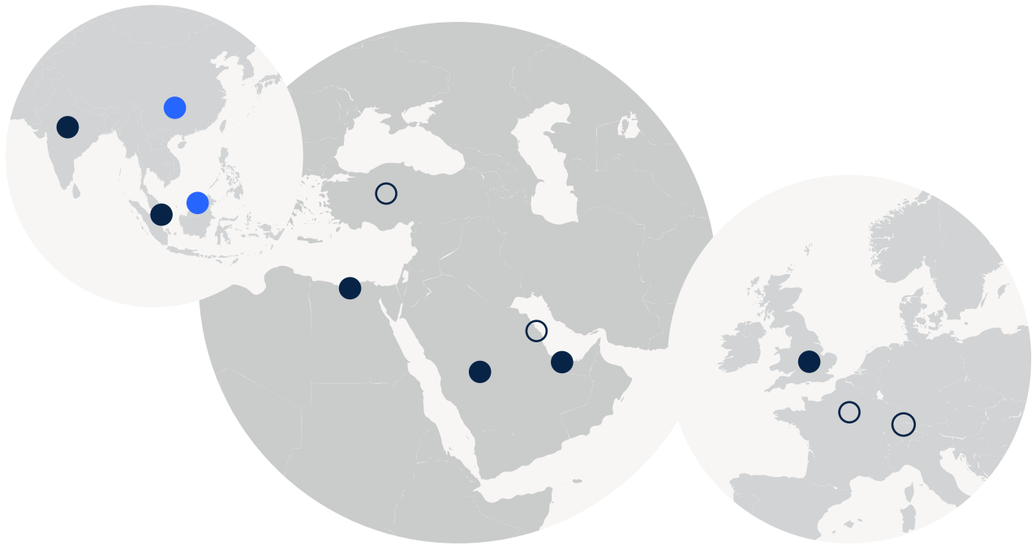

أعمالنا

قطاعات الأعمال
تشمل خدماتنا ومنتجاتنا الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول، والأسواق العالمية والخزينة، وخدمات الوساطة.

تتضمن شركاتنا التابعة المملوكة بالكامل مصرف الإمارات الإسلامي، الذي يقدم حلولاً مصرفية إسلامية مبتكرة من خلال قنواته الرقمية وشبكة تضم ٣٦ فرعاً في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، ودينيزبنك، وهو لاعب رائد في القطاع المصرفي التركي ولديه مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية الشاملة.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

نسهم في تطوير الخدمات المصرفية من خلال الدقة والابتكار والتركيز على نمو أعمال عملائنا في القطاعين العام والخاص والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية.

الخدمات
- الإقراض والتمويل
- الخدمات المصرفية الاستثمارية
- الأسواق العالمية والخزينة
- خدمات المعاملات المصرفية
- المدفوعات والخدمات المصرفية الرقمية
- الخدمات المصرفية الإسلامية
- الوساطة والإقراض بالهامش

الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

ندعم مسيرتك المالية من خلال تجربة مصرفية شخصية متميزة وإدارة ثروات مخصصة للأفراد وأصحاب الثروات والشركات.

الخدمات
- الحسابات الجارية وحسابات التوفير
- الودائع الثابتة
- البطاقات
- القروض والسلف
- صرف العملات الأجنبية
- إدارة الثروات والتأمين
- التمويل التجاري
- الخدمات المصرفية الإسلامية

الأسواق العالمية والخزينة

نقدم لعملائنا معلومات واضحة عن السوق وخدمات تنفيذ الأوامر والمنتجات المهيكلة وحلول تمويل على مستوى الائتمان والأسعار ومنتجات صرف العملات الأجنبية.

الخدمات
- صرف العملات الأجنبية
- أسعار الفائدة
- السلع
- التمويل/الاستثمار
- الدخل الثابت والائتمان
- المنتجات الإسلامية
- المنتجات المهيكلة

دينيزبنك

نقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية لعملائنا من الشركات والأفراد.

الخدمات
- لخدمات المصرفية للهيئات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأفراد (بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الرقمية)
  - القروض وبطاقات الائتمان وحسابات التوفير وحسابات الودائع ومنتجات مخصصة للأعمال الزراعية والشركات الصغيرة والمتوسطة والمدفوعات والخدمات المصرفية عبر الإنترنت
- الخزينة والاستثمار وإدارة الأصول والتأجير وشراء الذمم المدينة والتأمين
  - صرف العملات الأجنبية والسلع والتداول والمنتجات الاستثمارية الأخرى والتأجير التشغيلي والمالي وشراء الذمم المدينة ومنتجات التأمين المصرفي

الفرص الاستثمارية

يواصل بنك الإمارات دبي الوطني بناء قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمساهمين وأصحاب المصلحة من خلال تعزيز الابتكار الرقمي، ودعم النمو القوي في الأصول، والحفاظ على مستويات سليمة من الدخل والربحية. ونلتزم بنهج منضبط في تحسين أدائنا المالي واغتنام الفرص في أسواقنا الاستراتيجية، مما أوجد منطلقاً مرناً للنمو المستقبلي وعزّز مكانتنا كمجموعة مصرفية إقليمية رائدة.

مؤسسة مالية رائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأسواقنا الأساسية الأخرى

- نمتلك أكبر قاعدة أعمال مصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونقوم بتعزيز حضورنا في أسواق استراتيجية أخرى من بينها تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والهند.
- أحد البنوك الأجنبية الرائدة في المملكة العربية السعودية، حيث حققنا نمواً قوياً في عام ٢٠٢٥ مع آفاق واعدة للمستقبل.

بنك إقليمي رائد يتميز بحضور واسع على المستوى الدولي

- ٨٠٠ فرع تقريباً في ١٣ دولة.
- أكثر من ٩ ملايين عميل نشط.
- اغتنام فرص التوسع التأسيسية وغير التأسيسية في الأسواق الرئيسية.
- شبكة إقليمية متنامية تجذب عملاء جدد للبنك وتعزز النمو.
- وضع جيد يسمح للبنك بجذب تدفقات التجارة والعملاء في جميع البلدان التي يعمل فيها.

ربحية قائمة على قاعدة تمويل مستقرة منخفضة التكلفة وميزانية عمومية قوية

- قاعدة تمويل مستقرة ومتنوعة ومنخفضة التكلفة من خلال الحسابات الجارية وحسابات التوفير.
- قاعدة رأس مال قوية، حيث تتخطى معدلات رأس المال والسيولة وجودة الائتمان المتطلبات التنظيمية.

٧. قاعدة قوية من المساهمين الحكوميين

- أكبر بنك يتخذ من دبي مقراً له.
- ٥٥٫٨% من أسهم البنك مملوكة لحكومة دبي (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ودبي القابضة).

النمو في جميع القطاعات والأسواق والمنتجات

- المُصدر الأول للبطاقات الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، بحصة سوقية تُمثّل ثلث حجم الإنفاق باستخدام البطاقات الائتمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تنفيذ صفقات كبرى لشركات كبرى متعددة الجنسيات، بما في ذلك أول تمويل مخصص لطائرات الشحن.
- بنك استثماري رائد لعمليات الاكتتاب في الطرح العام في المنطقة، حيث تولى دور مدير الاكتتاب في جميع عمليات الاكتتاب في الطرح العام بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٥.

الريادة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية

- تطبيق رائد للخدمات المصرفية الرقمية على مستوى المنطقة ENBD X يتجاوز عدد مستخدميه النشطين ٢٫٤ مليون مستخدم.
- بنية تحتية تكنولوجية بمواصفات عالمية، مع الاعتماد بنسبة ١٠٠% على الحوسبة السحابية.
- تنفيذ ٩٨% من المعاملات عبر المعالجة الآلية المباشرة مما يسهم في خفض التكلفة.
- الاستثمار في التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الجديدة ذات الأهمية الاستراتيجية.

التزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه عملائنا ومجتمعاتنا وموظفينا

- التزامات بيئية واجتماعية طموحة، مع الفوز بجائزة أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من جوائز يوروموني، وكذلك جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وجائزة أفضل صفقة في الشرق الأوسط في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٥.
- دعم التحول لدى العملاء من خلال حلول مبتكرة في مجال الحوكمة
- تطوير مهارات الموظفين وبناء قوة عاملة تتميز بأداء عالٍ لدعم طموحاتنا الاستراتيجية.

كيف نصنع القيمة

رأس المال

أموال من المساهمين والأرباح المحتجزة المتراكمة لدعم نمو المجموعة واستقرارها المالي

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
معدلات رأسمال قوية وقدرة على دعم مسار النمو

نسبة الشق الأول من أسهم رأس المال العادية في عام ٢٠٢٥، مقابل ١٤,٧% في عام ٢٠٢٤

١٤,٤%

الدين/الودائع

أموال من المقرضين وودائع العملاء لتمويل أنشطة المجموعة في الإقراض والاستثمار

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
نسبة سيولة سليمة ونسبة مرتفعة من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير تعكس موقعنا الريادي في السوق والثقة الكبيرة من العملاء

صافي هامش الفائدة في عام ٢٠٢٥، مقابل ٣,٦% في عام ٢٠٢٤

٣,٥%

إدارة المخاطر

تحديد المخاطر وتقييمها وبناء قاعدة أصول مستقرة من خلال نهج منضبط للحفاظ على جودة الأصول

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
مجموعة شاملة من المنتجات لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، تجري إدارتها ضمن إطار راسخ لإدارة المخاطر

إجمالي الأصول (بالدرهم) في عام ٢٠٢٥، مقابل ٩٩٧ مليار درهم في عام ٢٠٢٤

١,١٦٤ مليار درهم

الدخل

الإيرادات المحققة من دخل الفائدة والدخل من المصادر الأخرى، بما في ذلك دخل الرسوم والعمولات

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
الاستفادة من الميزانية العمومية القوية وتنوع المنتجات والخدمات لتحقيق دخل مستدام

إجمالي الإيرادات (بالدرهم) في عام ٢٠٢٥، مقابل ٤٤,١ مليار درهم في عام ٢٠٢٤

٤٩,٣ مليار درهم

صافي الأرباح قبل الضريبة

الأرباح بعد خصم جميع المصاريف التشغيلية والمخصصات وتعديلات التضخم المفرط

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
تعزيز نمو الربحية عبر نمو مستدام للدخل، وإدارة منضبطة للتكاليف، ونهج حكيم في إدارة المخاطر

صافي الأرباح قبل الضريبة (بالدرهم) في عام ٢٠٢٥، مقابل ٢٧,١ مليار درهم في عام ٢٠٢٤

٢٩,٨ مليار درهم

العائد على حقوق الملكية الملموسة

مؤشر للربحية كنسبة إلى حقوق الملكية.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني:
تقديم إحدى أعلى نسب العائد في السوق

العائد على حقوق الملكية الملموسة في عام ٢٠٢٥، مقابل ٢١,٨% في عام ٢٠٢٤

١٩,٤%

القيمة المضافة المحققة لأصحاب المصلحة في عام ٢٠٢٥

العملاء

يُشكّل العملاء بالنسبة لنا محور استراتيجيتنا، ونقدم خدمات وتجربة متميزة تقوم على مبدأين رئيسيين هما التركيز على العملاء والتميز في تقديم الخدمات.

إجمالي العملاء النشطين

+٩,٨ مليون

المستثمرون

نسعى جاهدين لتحقيق عوائد مرتفعة وبناء الثروة لمستثمرينا على المدى الطويل.

توزيعات الأرباح المقترحة للسهم

١٠٠ فلس

الموظفون

نعمل على بناء ثقافة مؤسسية داعمة وشاملة وقوة عاملة تتسم بالتنوع والنشاط والفعالية.

الموردون والشركاء

نحرص على اختيار الموردين وإبرام الشراكات معهم بشكل منصف وعادل.

الحكومة

نعمل بتوافق استراتيجي تام مع رؤية الحكومة وأهدافها الاستراتيجية لتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي طويل الأمد.

المجتمع

نعمل في إطار شراكات هادفة مع المؤسسات المجتمعية لتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز القيمة المضافة التي نقدمها لها.

الاستراتيجية

شهد بنك الإمارات دبي الوطني عاماً آخر من الأداء المالي القوي في عام ٢٠٢٥، حيث واصل البناء على إنجازاته التي حققها على مدار الأعوام الماضية. وتعكس نتائجنا انضباطاً عالياً في التنفيذ وفق استراتيجية واضحة، مدعوماً بظروف تشغيلية مناسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار توسّع حضورنا العالمي.

في عام ٢٠٢٥، ركزنا على الارتقاء بتجربة العملاء، والريادة في الابتكار الرقمي، والحفاظ على أعلى معايير الامتثال التنظيمي وإدارة المخاطر. وقد أسهم ذلك في تعزيز قدرتنا على اغتنام الفرص على امتداد شبكتنا، وتعميق العلاقات في الأسواق الاستراتيجية، وترسيخ دورنا كشريك مالي موثوق.

تتمتع المجموعة بكافة المقومات التي تتيح لها مواصلة هذا المسار. وفيما نتطلع للمرحلة المقبلة، سنواصل تعزيز الأداء من خلال تركيز جهودنا على تحقيق تقدم ملموس عبر كافة أولوياتنا الاستراتيجية.

أولوياتنا الاستراتيجية

نهج مرتكز على العملاء

نضع العملاء في صميم كل قرار نتخذه، ونطوّر تجاربهم باستمرار، كما نعمل على تبسيط العمليات، والارتقاء بجودة الخدمات في مختلف القطاعات، من خلال الجمع بين الرؤى القائمة على البيانات، والتجارب المتكاملة بين جميع القنوات، والقدرات الرقمية المتطورة، نهدف لتوفير تعاملات مصرفية متميزة بشكل مستمر، بما يعزّز ولاء العملاء وثقتهم في دولة الإمارات العربية المتحدة والأسواق العالمية.

البنك الرائد في دولة الإمارات العربية المتحدة

نواصل ترسيخ موقعنا الريادي في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر التميّز في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الخاصة، والأسواق العالمية والخزينة، وإدارة الأصول والوساطة، من خلال توسيع خدماتنا المبتكرة في مجال الإقراض والمدفوعات وإدارة الثروات، وتعزيز الخدمات المصرفية للهيئات والمؤسسات وأسواق رأس المال، نحافظ على مكانتنا كبنك مفضل للعملاء والشركات والمؤسسات.

التنويع على المستوى الدولي

نستفيد من حضورنا الجغرافي المتميز في ١٣ دولة لاغتنام فرص تأسيسية وغير تأسيسية متعددة، للنمو سواء من خلال المبيعات والأرباح ومن خلال الاعتماد عمليات الدمج والاستحواذ. وتركز استراتيجيتنا على الاستفادة من تدفقات الأموال المرتبطة بالممرات التجارية، وتوسيع المنتجات والخدمات المقدمة في الأسواق المحلية، ودمج القدرات الرقمية والمنتجات على مستوى المجموعة في كل سوق. ويسهم ذلك في بناء محفظة دولية متوازنة ومرنة تدعم النمو المستدام طويل الأمد.

الاستثمار في المستقبل

نواصل بناء الأسس الراسخة لإيجاد قيمة طويلة الأجل من خلال الاستثمار في المنصات الرقمية، وخدمات المعاملات المصرفية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتمويل المستدام، والقطاعات الناشئة. كما نهدف لفتح آفاق جديدة للإيرادات مع ضمان جاهزية البنك للمستقبل، من خلال تسريع وتيرة أولوياتنا الاستراتيجية التي تشمل الثروات الرقمية، وتوسيع المنتجات والخدمات الجديدة، وتعزيز منظومة شراكاتنا.

البنك الأكثر ابتكاراً

يظل الابتكار عامل تميز رئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني. نحن نتصدر المنطقة في القدرات الرقمية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي، وحلول المدفوعات المتقدمة. كما نرسي معايير جديدة للفعالية والشفافية والسرعة، مع تعزيز الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية بشكل مستمر، من خلال إعادة ابتكار طرق إدارة العملاء لأموالهم واستثماراتهم ومدفوعاتهم وتفاعلهم مع البنك.

الموارد البشرية والاستدامة

تضمن أجندتنا الخاصة بالموارد البشرية والاستدامة بناء مؤسسة قادرة على مواكبة المستقبل تعمل بمسؤولية وشمولية. كما نستثمر بفعالية في تطوير القيادات، والمهارات الرقمية، والتوطين، وترسيخ ثقافة الابتكار، إلى جانب تعزيز التزاماتنا في مجال الاستدامة من خلال الإدارة الفعالة لجوانب الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والعمل المناخي، والأثر الاجتماعي، والتمويل المسؤول. ويشكّل هذا المحور ركيزة أساسية لتميزنا وأثرنا المجتمعي المستدام.

نهج مرتكز على العملاء

إنجازات العام ٢٠٢٥

- تعزيز الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات، وتبسيط إجراءات فتح الحسابات، مما أسهم في ارتفاع مؤشر رضا العملاء بمقدار ٨ نقاط على أساس سنوي ليصل إلى ٥٦.
- توسيع اعتماد خيارات الخدمة الذاتية عبر منصات المحادثة الرقمية والمدعومة، وإعادة هيكلة عمليات مراكز الاتصال، مما أدى إلى خفض شكاوى العملاء.
- تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليص زمن المعالجة بأكثر من ٣٠% من خلال برامج واسعة النطاق للتحول التشغيلي.
- تعزيز جودة الخدمات وتحسين مرونة الأنظمة من خلال توظيف قدرات الذكاء الاصطناعي، مما أسهم في الحد من المشاكل التي يواجهها العملاء.
- أتمتة التسعير التفضيلي لأزواج العملات غير الدولار الأمريكي/الدرهم الإماراتي، ما أدى لرفع معدلات المعالجة الآلية المباشرة إلى ٨٢% وزيادة القدرة على تنفيذ الصفقات بمقدار ٦ أضعاف خلال عام واحد.
- إطلاق لوحة معلومات لإدارة الثروات لمتعاملي الإمارات الإسلامي غير المشمولين بخدمات إدارة الثروات، بما يتيح معلومات فورية حول الفرص الاستثمارية ويشجع على التواصل مع مديري العلاقات.
- الاستمرار بتعزيز الخدمات المصرفية الفورية ضمن نظام الخدمات المصرفية للشركات، وتقديم باقة رقمية متكاملة بنسبة ١٠٠% لمنتجات تمويل التجارة وسلسلة التوريد.
- توفير أول أداة في المنطقة لتتبع المدفوعات في الوقت الفعلي تتيح رؤية شاملة لمسار المعاملات لعملاء الخدمات المصرفية للهيئات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال.

أولوياتنا في عام ٢٠٢٦

- ترسيخ الالتزام بالجودة في جميع نقاط التواصل لتقديم تجارب متميزة وتعميق العلاقات مع العملاء وتعزيز النمو المستدام.
- الارتقاء بتجربة العملاء من خلال مواصلة تحسين التجارب المتكاملة عبر القنوات المختلفة وتقليل شكاوى العملاء بشكل أكبر.
- توسيع نطاق التفاعل المخصص والقائم على البيانات والمدعوم بالتحليلات المتقدمة.
- ابتكار تجربة ائتمانية متميزة لعملاء الخدمات المصرفية للشركات.
- تعزيز الخدمات المصرفية الفورية مع التوسع في طرحها عبر الأسواق الدولية.

البنك الرائد في دولة الإمارات العربية المتحدة

إنجازاتنا في عام ٢٠٢٥

- الحفاظ على موقع ريادي قوي في السوق على مستوى المحافظ الرئيسية للخدمات المصرفية للأفراد والبطاقات الائتمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحصة سوقية تبلغ ٣٥% من إجمالي الإنفاق.
- تقديم عروض قيمة متميزة لشرائح العملاء العاديين والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، مما أسهم في تعزيز العلاقات مع العملاء.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال حلول مصرفية مبتكرة، بما في ذلك حلول تحصيل المدفوعات عبر منصة "Emirates NBD Pay"، وإطلاق أول حل إقراض متجدد قصير الأجل في دولة الإمارات العربية المتحدة للشركات التي تقدم خدماتها من خلال مركبات متنقلة.
- الفوز بأكثر من ٨٠ جائزة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠٢٥ من جهات ومؤسسات متعددة، إلى جانب تصنيف البنك في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال القروض والاكتتاب في الطرح العام وإصدار سندات الدين.
- تصنيف البنك في المرتبة الأولى كموزع رئيسي لسندات الخزينة "M-Bill" من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للسنة المالية ٢٠٢٤، وقيادة عودة دول مجلس التعاون الخليجي إلى سوق "ديم سوم" (المنصة الدولية لإصدارات الرينمينبي خارج الصين) بعد غياب دام أربع سنوات من خلال إصدار بقيمة مليار يوان صيني.
- إطلاق أول منصة متخصصة لقطاع الطيران في المنطقة، وتمويل ٢١ طائرة بإجمالي أصول بلغ ١١ مليار درهم.
- زيادة أرصدة حسابات الضمان بمقدار ٤ أضعاف خلال ٣ سنوات لتتجاوز ٧٠ مليار درهم، مع تعزيز الريادة في الحصة السوقية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- إتمام تسهيلات تمويل مشترك بقيمة ٣,٩ مليار درهم لمشروع الخط الأزرق لمترو دبي الذي أُرسي من قبل هيئة الطرق والمواصلات في دبي.

أولوياتنا في عام ٢٠٢٦

- قيادة المزيد من عمليات التحديث لنقاط التواصل في الفروع وعبر القنوات الرقمية من خلال إجراءات مبسّطة وخالية من الورق.
- مواصلة تعزيز الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية وعملاء الخدمات المصرفية المميزة والخدمات المصرفية الخاصة.
- دمج الذكاء الاصطناعي في البنية التحتية للخدمات المصرفية للأفراد لتعزيز النمو وحماية مصالح العملاء.
- بناء منصة عالمية لأعمال أسواق الدين والريادة في الأسهم المؤسسية وأعمال أمين الحفظ.
- توفير أفضل إمكانيات الوصول إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق الدول التي نعمل فيها عبر شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية.

التنويع على المستوى الدولي

إنجازاتنا في عام ٢٠٢٥

- تحقيق مستويات قياسية من النمو على الصعيد الدولي، مع تسجيل نمو في الإيرادات بنسبة ١٩% ونمو في صافي القروض بنسبة ٣٨% على أساس سنوي.
- توقيع اتفاقية نهائية للاستحواذ على حصة أغلبية في بنك "آر بي إل" في الهند من خلال تخصيص تفضيلي بقيمة تقارب ٣٠٠ مليار دولار أمريكي. ويُعد ذلك أكبر استثمار أجنبي مباشر وأكبر عملية لزيادة رأس المال في قطاع الخدمات المصرفية بالهند حتى الآن.
- إطلاق تطبيق ENBD X الرائد في المملكة العربية السعودية، وزيادة الحصة السوقية من بطاقات الائتمان، وإطلاق الحسابات الافتراضية، وتسهيلات حسابات الضمان، وإنجاز أول صفقة مشتقات للسلع.
- تسريع وتيرة استقطاب عملاء جدد في كل من المملكة العربية السعودية ومصر من خلال إطلاق بطاقات ائتمان مشتركة.
- تحقيق نمو بنسبة ١٠٦% في الأصول الدولية المُدارة، مع تعزيز خدمات الاستشارات المتخصصة وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة في الأسواق المختلفة.
- تفعيل حلول المشتقات والاستثمارات المهيكلة في السوق المحلية في سنغافورة، وإطلاق منصة متقدمة لمنتجات إدارة الثروات.
- تنفيذ لوحة معلومات مؤتمتة لإدارة حسابات "نوسترو" في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وسنغافورة.

أولوياتنا في عام ٢٠٢٦

- تحسين الترابط بين شبكاتنا وتقديم منتجات وحلول متميزة وتطوير خدمات جذابة عابرة للحدود لاستقطاب العملاء غير المقيمين.
- تعزيز تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية من خلال الاستفادة من قدرات المجموعة في الابتكار والتحول الرقمي، وإطلاق تطبيقنا الرائد "ENBD X" في مصر.
- استكمال مسيرة التوسع في المملكة العربية السعودية من خلال رفع العدد الإجمالي للفروع إلى ٢٤ فرعاً في ١٠ مدن، بالتوازي مع افتتاح المقر الرئيسي الجديد في الرياض.
- تسريع وتيرة التوسع في الهند، ودمج بنك "آر بي إل" ضمن المجموعة، وتعزيز الحضور.
- توسيع حلول قطاع العقارات وإدارة الثروات (لشرائح العملاء ذوي الملاءة المالية العالية وعملاء الخدمات المصرفية المميزة) والخدمات المصرفية للأعمال في مختلف الأسواق، بما يعزّز المزايا التنافسية.

الاستثمار في المستقبل

إنجازاتنا في عام ٢٠٢٥

- مواصلة تنفيذ برامج التحول الرقمي لتعزيز السرعة والكفاءة والقيمة المقدمة للعملاء.
- مضاعفة الأصول المُدارة للثروات الرقمية بثلاثة أضعاف، وزيادة أحجام التداول بأربعة أضعاف، مدفوعة بتوسيع قدرات منصة الاستثمار بما يواكب تغير احتياجات العملاء.
- إطلاق منتجات وخدمات جديدة لتعزيز القطاعات الناشئة ومحركات النمو المستقبلي.
- إتاحة أحد أوائل حلول ملكية السندات والصكوك المجزأة لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد.
- إعادة تعريف الأعمال المصرفية للسلع من خلال حلول مبتكرة للذهب والسبائك، حيث كنا أول بنك في المنطقة يتيح الاستثمار في الذهب الفعلي من خلال هياكل مرنة.
- مضاعفة إيرادات المنصة المخصصة للمؤسسات المالية غير المصرفية منذ عام ٢٠٢٣، مع إضافة أكثر من ١٠٠ عميل جديد من المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يعزّز الريادة بين مزودي خدمات الدفع ومديري الأصول.
- إبرام شراكة مع دائرة الأراضي والأملاك في دبي لتبسيط إجراءات المعاملات العقارية وتعزيز مستويات الأمان للمستثمرين والمقيمين.
- زيادة قيمة المدفوعات المُعالجة عبر منصة "Emirates NBD Pay" بنسبة ٧٠% منذ عام ٢٠٢٣ من خلال تقديم حلول مبتكرة جديدة لعملائنا.

أولوياتنا في عام ٢٠٢٦

- تعزيز التحول الرقمي وتحول البيانات على نطاق واسع في حلول ومنصات الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات.
- تسريع الاستثمارات في الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي لتلبية طلبات العملاء المتغيرة بشكل متزايد.
- تقييم ومتابعة فرص النمو الجديدة على مستوى المنتجات والشرائح، مدعومة بمنصات حديثة.
- مواصلة ترسيخ مكانتنا كبنك مفضل للمؤسسات المالية غير المصرفية ومديري الأصول ومزودي خدمات الدفع.
- التركيز على جعل المدفوعات العابرة للحدود أكثر سرعة وسهولة.

البنك الأكثر ابتكاراً

إنجازاتنا في عام ٢٠٢٥

- نشر منصات رقمية متقدمة، بما في ذلك تحسين تجارب الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، وإدارة الثروات، والتداول، إلى جانب إطلاق منتجات ومزايا جديدة في مجال المدفوعات والبطاقات والإقراض وإدارة الثروات.
- طرح حلول متقدمة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل الخدمات المصرفية القائمة على المحادثة، والمساعد الذكي للاستدامة، والرؤى المستقبلية، وأتمتة مسارات خدمة العملاء.
- دمج التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي على مستوى الأعمال الرئيسية، وبناء قدرات مؤسسية قابلة لإعادة الاستخدام، وتسريع وتيرة تبني تلك التقنيات في قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، وإدارة المخاطر.
- تعزيز الريادة الإقليمية في الخدمات المصرفية المفتوحة من خلال ١٨٧ واجهة برمجة للتطبيقات على مستوى المنطقة، ومعالجة معاملات بقيمة ٥٥ مليار درهم عبر ٣١ مليون طلب من واجهات برمجة التطبيقات.
- ربط منصة "businessONLINE" مع نظام "آني" لتنفيذ التحويلات المحلية بالدرهم الإماراتي بشكل فوري.
- إطلاق أول منتج استثماري مهيكل خالٍ من الورق مع تسعير فوري.
- إبرام شراكة مع "سويفت" وأكثر من ٣٠ مؤسسة رائدة لتطوير سجل رقمي مشترك يتيح إجراء معاملات عابرة للحدود بشكل فوري على مدار الساعة باستخدام قيمة مرمّزة خاضعة للتنظيم.
- تطبيق نماذج متقدمة لتعزيز القدرات وتحسين الحماية من المخاطر، وحجب الطلبات الخبيثة، والارتقاء بمستويات الأمن السيبراني وأمن الحوسبة السحابية.

أولوياتنا في عام ٢٠٢٦

- تعزيز التخصيص المدعوم بالذكاء الاصطناعي والتحليلات الفورية عبر جميع القنوات.
- تحديث المنصات الأساسية وبنية البيانات لتعزيز النمو القائم على الذكاء الاصطناعي.
- توسيع منصات الثروات الرقمية والمدفوعات وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع المعايير العالمية.
- طرح عروض البيع والخدمات الرقمية على مستوى المجموعة، وتوسيع قدرات الاستمرارية والتشغيل الاحتياطي لتشمل العمليات الدولية.
- التحول في التركيز من واجهات المستخدم إلى واجهات برمجة التطبيقات على كافة مستويات التفاعل مع العملاء.
- نشر منصة متقدمة للتتبع والمراقبة، بما يتيح الكشف الاستباقي والمعالجة المؤتمتة والعمليات الذكية.

الموارد البشرية والاستدامة

إنجازاتنا في عام ٢٠٢٥

إطلاق برنامج "تناوب القيادات حول العالم"، مدعوماً بأطر جديدة لإدارة المواهب والتنقل الوظيفي.

- مواصلة العمل لتنفيذ أجندة التوطين الطموحة وتحقيق أهدافها من خلال استثمارات استراتيجية، إلى جانب الفوز بجائزة "نافس" الماسية.
- الاستثمار في تكنولوجيا الموارد البشرية، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في التوظيف، والتطوير المستمر لنظام "HR Connect"، وإطلاق منصة جديدة لتجربة التعلّم.
- التوقيع على مبادئ تمكين المرأة الصادرة عن الأمم المتحدة، مع توفير برامج موسعة للصحة والعافية والتقدير الوظيفي لموظفينا.
- إطلاق برنامج الرئيس التنفيذي للشؤون المالية بالتعاون مع دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي والكلية العليا للأعمال في باريس "ESCP".
- تعزيز حوكمة الموارد البشرية بشكل كبير في أسواقنا العالمية.
- تحقيق أكثر من ٧٠% من التزام المجموعة بتوفير ٣٠ مليار دولار أمريكي للتمويل المستدام بحلول عام ٢٠٣٠، حيث وصل إجمالي التمويلات والتسهيلات المستدامة إلى ٢٣,٥ مليار دولار أمريكي.
- أول بنك في العالم ينشر تقرير مجلس معايير الاستدامة الدولية بما يتوافق مع معايير الإفصاح عن الاستدامة ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلى جانب إخضاع الانبعاثات الممولة لعمليات مراجعة مستقلة.
- أعلى تقييم بين البنوك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- الاحتفال بمرور عشرة أعوام على برنامج العمل التطوعي المؤسسي "Exchanger"، مع تقديم أكثر من ١٦٠ ألف ساعة عمل تطوعي لخدمة المجتمع، استفاد منها ما يزيد على مليون شخص حتى اليوم.

أولوياتنا في عام ٢٠٢٦

- مواصلة العمل على أجندة التوطين لتحقيق أهداف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وإنشاء أكاديمية المسار المهني الوطني لإعداد الكفاءات الإماراتية لاستلام مناصب أساسية.
- توسيع نطاق برنامج تناوب القيادات حول العالم لبناء قدرات قيادية عابرة للحدود تدعم بشكل مباشر أجندة النمو العالمية للمجموعة.
- التحول إلى نموذج للموارد البشرية يعتمد على الذكاء الاصطناعي وبحد أدنى من التدخل اليدوي، مع التركيز على القرارات الاستراتيجية ذات القيمة العالية وتعزيز التنمية الاستباقية بما يتجاوز نماذج التعلم التقليدية.
- تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية الدولية وتوحيد عمليات وحوكمة الموارد البشرية على مستوى شبكتنا العالمية.
- توسيع نطاق المبادرات البيئية والخيرية لدعم التنوع البيولوجي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز برامج العمل التطوعي المؤسسي في المناطق الجغرافية التي تنشط فيها المجموعة.
- إطلاق حملة للتحول إلى العمليات الخالية من الورق للحد من أثرنا البيئي.
- توسيع نطاق التحول وزيادة التمويل الخاص به وتوفير رأسمال كبير للتقنيات التي تساعد العملاء على خفض الانبعاثات وتعزيز القدرات.

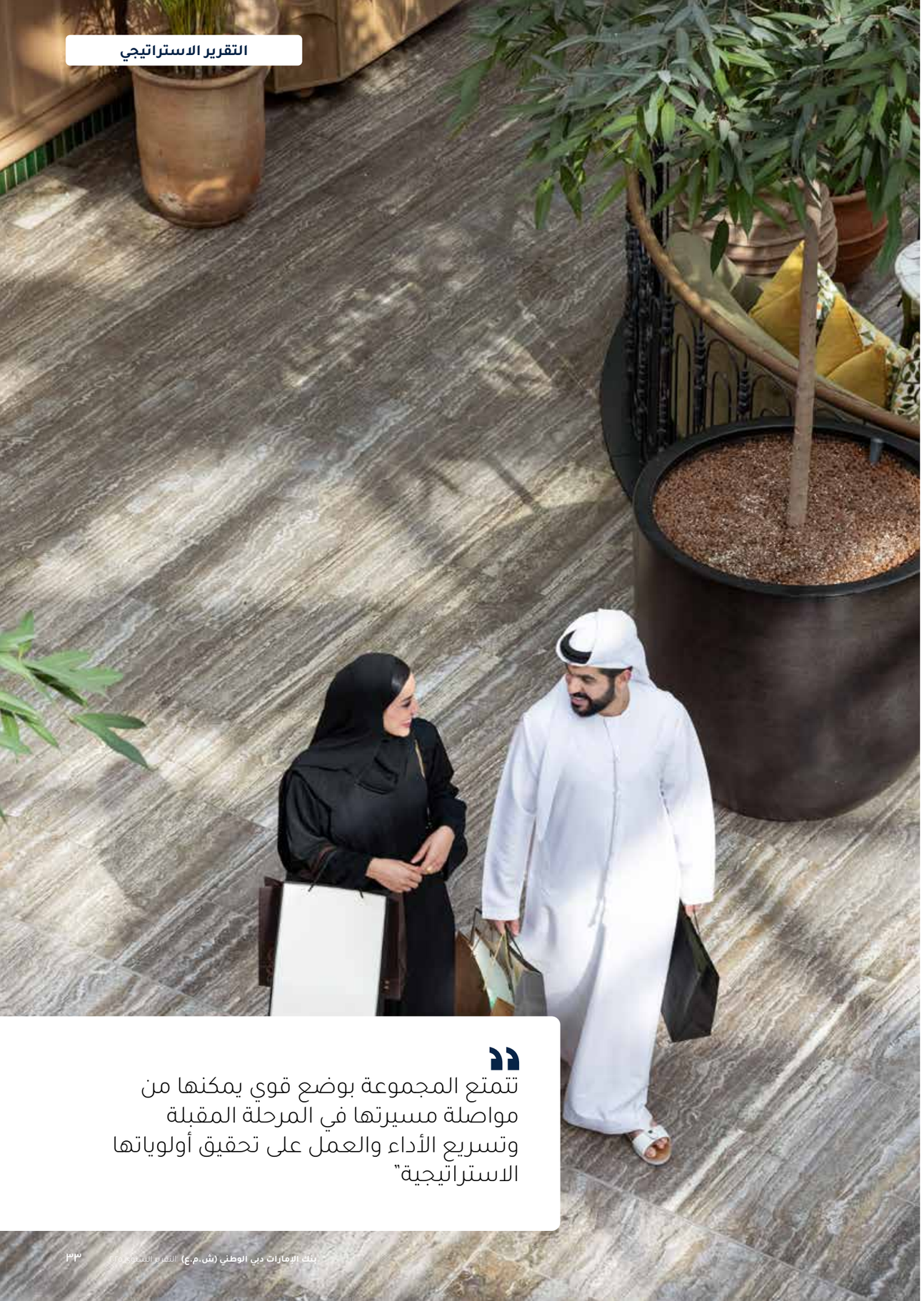

"تتمتع المجموعة بوضع قوي يمكنها من مواصلة مسيرتها في المرحلة المقبلة وتسريع الأداء والعمل على تحقيق أولوياتها الاستراتيجية"

الاقتصاد العالمي - نمو وسط التحديات

ظل النمو العالمي متواضعاً في عام ٢٠٢٥، مدعوماً بمرونة الأسواق الناشئة واستمرار النشاط بوتيرة مستقرة في كبرى الاقتصادات المتقدمة. فقد تراجعت معدلات التضخم في معظم المناطق، رغم استمرار المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية. وأسهمت حالة عدم اليقين على صعيد السياسات في الضغط على الأوضاع المالية لدول مجموعة العشرين، فيما واصلت التوترات الجيوسياسية التأثير على مستويات الثقة.

دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة - توسع كبير مدفوع بالنمو السكاني وأنشطة الاستثمار

حقق اقتصاد دبي نمواً قوياً في عام ٢٠٢٥، مدفوعاً بازدهار تجارة الجملة والتجزئة وقطاع السكن والخدمات الغذائية، إلى جانب ارتفاع النشاط في مجالي الصحة والعمل الاجتماعي. واستمر عدد الزوار بالارتفاع، فيما تجاوز عدد سكان دبي أربعة ملايين نسمة. وأسهمت الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية والعقارات والخدمات اللوجستية في تعزيز التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط لدبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام.

المملكة العربية السعودية - القطاعات غير النفطية والإنفاق على المشاريع يعززان النشاط

سجل اقتصاد المملكة العربية السعودية نمواً متسارعاً خلال عام ٢٠٢٥، مدعوماً بتسارع النشاط غير النفطي وزيادة إنتاج النفط. وقد أسهم إنفاق الأسر، والمستويات القوية لمؤشر مديري المشتريات، والإنفاق الواسع على المشاريع الكبرى في دعم الزخم الاقتصادي. وظلت معدلات التضخم ضمن مستويات مستقرة، فيما استمرت المشاريع الاستراتيجية في دعم نمو الناتج المحلي النفطي وغير النفطي على حد سواء.

مصر - التقدم في الإصلاحات يعزز التعافي

شهد الاقتصاد المصري تحسناً في عام ٢٠٢٥، مع مساهمة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد الدولي والشركاء الخليجيين في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وساعد تحرير سعر الصرف في تحسين معدلات توافر العملات الأجنبية، وتراجع التضخم، وارتفاع حركة السياحة. كما دعمت تحويلات العاملين في الخارج، وتدفقات الاستثمار، وتعافي قطاع التصنيع، وتيرة النشاط الاقتصادي، فيما أتاح تباطؤ التضخم مجالاً أوسع للتيسير النقدي.

تركيا - استقرار مدعوم بتراجع التضخم واستمرار الاستثمار

حافظ الاقتصاد التركي على نمو مستقر خلال عام ٢٠٢٥، مع تراجع التضخم بشكل كبير مقارنة بمستوياته في عام ٢٠٢٤، وتحول السياسة النقدية إلى نهج أكثر تقليدية. وشهد الاستهلاك تباطؤاً، في حين حافظ الاستثمار على قوته، وتحسّن ميزان التجارة الخارجية نتيجة انخفاض تكاليف الطاقة وازدهار قطاع السياحة. وأسهم تحسن تدفقات رؤوس الأموال وتراجع حالة عدم اليقين بشأن السياسات في تعزيز الاستقرار الاقتصادي العام.

الاتجاهات الرئيسية في السوق

نمو اقتصادي قوي في دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة

اختتمت دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٢٥ بزخم اقتصادي قوي، حيث شهد الناتج المحلي لإمارة دبي عاماً آخر من الأداء المتميز، مدعوماً بنشاط استهلاكي نشط واستمرار التوسع في قطاعات التجارة والسياحة والعقارات. كما عزّز الإطار العام للسياسات في الدولة هذه القوة، حيث واصلت الحكومة تركيزها على بناء اقتصاد ديناميكي قائم على المعرفة في إطار رؤية "نحن الإمارات ٢٠٣١"، التي تهدف إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع الصادرات غير النفطية. وأسهمت التشريعات الداعمة، وتوافر رؤوس أموال كبرى، والالتزام باستقطاب المواهب والاستثمارات العالمية، في الحفاظ على مكانة الدولة كمركز عالمي رائد.

ما الذي يعنيه هذا لبنك الإمارات دبي الوطني؟

تتعزز استراتيجيتنا من خلال ديناميكيات السوق المواتية وقوة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة بما يؤدي لتوسيع حصتنا السوقية، لا سيما في القطاعات عالية النمو وشريحة أصحاب الثروات الآخذة في الاتساع. كما نرسّخ موقعنا من خلال الاستثمار في منصاتنا الرقمية وتمويل المشاريع الوطنية الكبرى، لتحقيق ريادة مستدامة في السوق وخلق قيمة مضافة على المدى الطويل. وقد حافظت المجموعة على رأس مال قوي ونهج يقظ في إدارة المخاطر، بما يتيح لنا اغتنام فرص النمو بشكل مسؤول.

النمو السكاني يعزز الزخم الاقتصادي

واصل عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة نموه السريع خلال عام ٢٠٢٥، ما وفّر دعماً قوياً للنمو الاقتصادي على المدى القريب. فقد تجاوز عدد سكان دبي أربعة ملايين نسمة في منتصف العام، بما يعكس زيادة سكانية بلغت ٥% بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤، مدفوعة بشكل رئيسي بتدفق المقيمين الأجانب الجدد. وتركز هذا النمو في الفئة العمرية القادرة على العمل، لا سيما ما بين ٣٠ و٤٩ عاماً، الأمر الذي أسهم في دعم سوق العمل، والإنفاق الاستهلاكي، والطلب على السكن. على المدى الأبعد، تظل الديناميكيات السكانية مدعومة بأجندة التنويع الاقتصادي للدولة وخطط التطوير الحضري الكبرى، بما في ذلك خطة دبي الحضرية ٢٠٤٠، التي تستهدف وصول عدد السكان إلى ٥٫٨ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٤٠.

ما الذي يعنيه هذا لبنك الإمارات دبي الوطني؟

يتيح النمو السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة فرصاً كبيرة لبنك الإمارات دبي الوطني. ونركز بشكل متزايد على الاستحواذ على حصص سوقية جديدة من خلال تقديم منتجات مخصصة وتعزيز تجربة العملاء. انطلاقاً من ذلك، نعمل على بناء منظومة متكاملة تعزز مكانة بنك الإمارات دبي الوطني كخيار مصرفي مفضل، من خلال مواءمة حلولنا المصرفية مع تدفق المواهب واحتياجات رأس المال، بما يضمن تنويع مصادر الدخل والحفاظ على مستويات دخل رائدة في السوق، وترسيخ دورنا في الاقتصاد الوطني الآخذ في التوسع.

توسيع النفوذ التجاري العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بالانفتاح التجاري، مما يعزّز مكانتها كحلقة وصل بين الاقتصادات العالمية. وتعمل الدولة على إبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة جديدة، ومتابعة إبرام المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة، إلى جانب الحفاظ على مستويات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد بلغ حجم التجارة غير النفطية مستويات قياسية، مرتفعاً بنسبة ٢٩% في عام ٢٠٢٤ ليصل إلى ٥٤٢ مليار درهم، فيما سجلت الواردات نمواً بنسبة ١٣% لتبلغ ١٦٣ مليار درهم، ما يؤكد أهمية دور الدولة في تسهيل التجارة ومكانتها كبوابة رئيسية لحركة البضائع حول العالم.

Wما الذي يعنيه هذا لبنك الإمارات دبي الوطني؟

يتمتع بنك الإمارات دبي الوطني بحضور في ١٣ دولة، مما يجعله في موقع قوي لتيسير تدفقات رأس المال والتجارة والاستثمار العابرة للحدود. من خلال الاستفادة من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتعزيز حلولنا الرقمية لتمويل التجارة، نرسخ مكانة البنك كقناة مالية رائدة تشكل حلقة وصل بين الدولة والأسواق العالمية الرئيسية، بما يدعم نمو الدخل غير القائم على الفوائد ويعزّز الريادة في أسواق شبكتنا الدولية.

الاتجاهات الرئيسية في السوق تابع

سوق العقارات يسجل زخماً قياسياً

واصل سوق العقارات في دبي تسجيل مستويات قياسية جديدة في عام ٢٠٢٥، مدفوعاً بطلب استثنائي عبر القطاعات السكنية والصناعية والمكتبية. حيث حققت المعاملات السكنية رقماً قياسياً تجاوز ٢٠٠,٠٠٠ صفقة خلال العام، مدعومة بمشاريع ضخمة قيد التنفيذ تشمل أكثر من ١٢٠,٠٠٠ وحدة من المقرر تسليمها في عام ٢٠٢٦. وفي حين استمرت طلبات القطاعين الصناعي واللوجستي بوتيرة مستقرة رغم نقص المعروض، بلغ متوسط إشغال المكاتب من الفئة (أ) ٩٥% على مستوى المدينة، مما دفع إيجارات المساحات الممتازة إلى مستويات تاريخية.

ما الذي يعنيه هذا لبنك الإمارات دبي الوطني؟

يوسّع بنك الإمارات دبي الوطني نشاطه في الإقراض العقاري، ويقدم للمطورين تمويلاً للمشاريع الرئيسية، إلى جانب تعزيز الخدمات الرقمية المرتبطة بالمعاملات العقارية. ويعمل البنك على تطوير حلول مالية متكاملة عبر الاستفادة من الطلب المتزايد من المقيمين والمستثمرين الدوليين، فضلاً عن بناء شراكات مع شركات التكنولوجيا العقارية، مع الحفاظ على ممارسات مسؤولة لإدارة المخاطر تضمن نمواً مستداماً مع الامتثال للأطر التنظيمية.

السياحة والطيران يدعمان النمو

واصل قطاعا الطيران والسياحة في دبي تحقيق مكاسب مرتفعة خلال عام ٢٠٢٥، مما يعكس قوة الطلب وجاذبية الإمارة حول العالم. فقد بلغ عدد الزوار القادمين للإقامة ليلة واحدة على الأقل ١٥.٧ مليون زائر خلال الاثني عشر شهراً حتى أكتوبر، بزيادة نسبتها ٥% مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤، ما يؤكد استمرار الزخم حتى بعد مرحلة التعافي التي أعقبت الجائحة. كما حافظ أداء الفنادق على قوته، حيث بلغ متوسط نسب الإشغال ٧٩% حتى أكتوبر ٢٠٢٥، بما يعكس الثقة المستدامة في منظومة الضيافة والترفيه والفعاليات في دبي.

ما الذي يعنيه هذا لبنك الإمارات دبي الوطني؟

يستفيد بنك الإمارات دبي الوطني من نمو قطاعي السياحة والطيران من خلال تقديم خدمات مالية متخصصة للشركات، وتعزيز حلول المدفوعات الرقمية للزوار، وتيسير الاستثمارات في البنية التحتية لقطاع الضيافة. كما تقوم المجموعة ببناء شراكات استراتيجية مع أبرز الشركات العاملة في القطاع لتمكين التمويل المؤسسي لمشاريع البنية التحتية الكبرى، وتلبية احتياجات رأس المال العامل لكل من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى.

الذكاء الاصطناعي يرسم ملامح مستقبل الخدمات المالية

عزّزت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها الرائدة على مستوى المنطقة في تبني الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي خلال عام ٢٠٢٥، حيث حلت في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي الصادر عن صندوق النقد الدولي. كما واصلت الدولة استقطاب الكفاءات المتخصصة في هذا المجال، بدعم من الجهود الحكومية الهادفة إلى إدماج علوم الحاسوب في المناهج التعليمية منذ المراحل المبكرة. وتسارع التحول الرقمي مع إطلاق نظام "آني" للمدفوعات الفورية، واعتماد أول إطار تنظيمي للتمويل المفتوح في المنطقة، وتنفيذ أولى معاملات الدرهم الرقمي. انطلاقاً من ذلك، تعزز التعاون على مستوى القطاع من خلال مركز الابتكار في الذكاء الاصطناعي الذي أنشأه اتحاد مصارف الإمارات ومعهد الإمارات المالي بهدف تسريع وتيرة تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي الوكيلة في مجالات منع الاحتيال وإدارة المخاطر والخدمات المخصصة. وقد قام ٧١% من البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام بتبني الذكاء الاصطناعي أو تحديث قدراتها في هذا المجال في إطار "استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١".

الاقتصاد العالمي
نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)

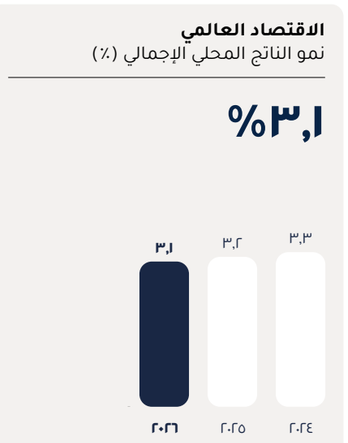

الاقتصادات المتقدمة
نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)

الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)

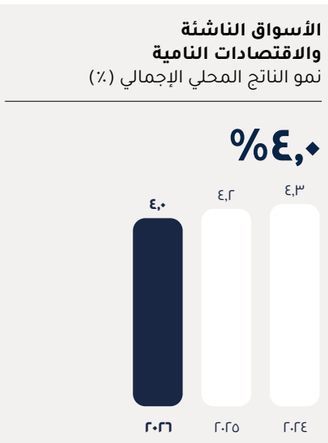

Source: IMF World Economic Outlook, October ٢٠٢٥

دولة الإمارات العربية المتحدة: القطاعات غير النفطية تقود النمو في عام ٢٠٢٥

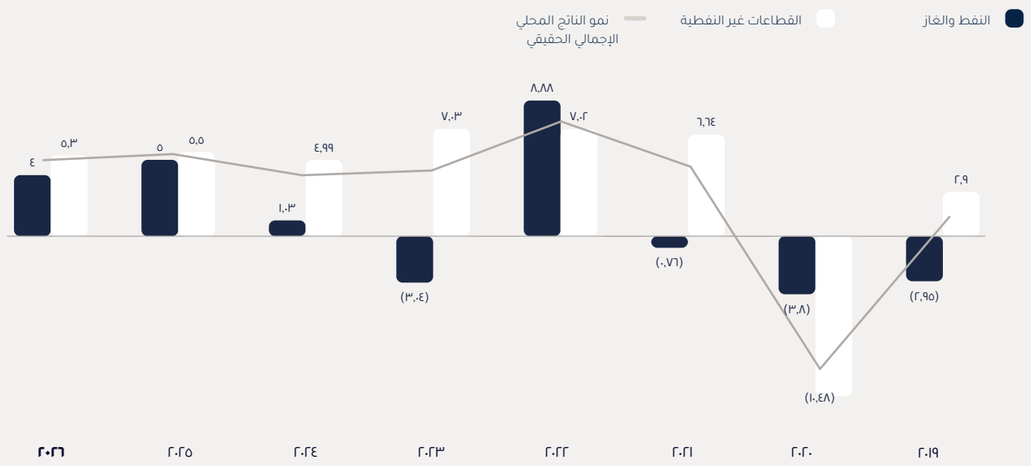

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، وبحوث مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

تميز في الأداء وانضباط في التنفيذ

كان عام ٢٠٢٥ استثنائياً في مسيرة بنك الإمارات دبي الوطني، حيث رسّخ البنك نموذج أعماله القائم على التنويع وقدرته على التنفيذ المنضبط في بيئة اتسمت بتراجع أسعار الفائدة. وقد حققت المجموعة أرباحاً قياسية، وتجاوز إجمالي الأصول حاجز تريليون درهم للمرة الأولى، بما يعزز مكانتها كإحدى أكثر المؤسسات المالية تأثيراً في المنطقة.

أداء مالي استثنائي وميزانية عمومية قوية

حققت المجموعة نتائج مالية قوية في عام ٢٠٢٥، حيث بلغت الإيرادات ٤٩,٣ مليار درهم، وارتفع صافي الأرباح إلى ٢٤,٠ مليار درهم. وجاء هذا الأداء مدعوماً بنمو متوازن في الإقراض والودائع ودخل الرسوم وإدارة الثروات، بما يعكس تسعيراً منضبطاً، وتحسناً في مزيج المنتجات، واستمرار الزخم في قطاعات الأعمال الأساسية. كما ظلت مستويات السيولة قوية، مع أرصدة عالية في الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وهيكل تمويلي مستقر يوفّر مجالاً كافياً لدعم النمو المستدام.

تجاوز إجمالي الأصول حاجز تريليون درهم خلال العام، بما يعزّز مكانة بنك الإمارات دبي الوطني وأهميته في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى مستوى المنطقة بشكل عام. وظلت الميزانية العمومية في موقع متميز، مدعومة بمستويات سيولة سليمة، وأرصدة قوية في الحسابات الجارية وحسابات التوفير التي بلغت ٤٧١ مليار درهم، وهيكل تمويلي مستقر. كما حافظت المجموعة على قاعدة رأسمالية متينة، حيث بلغت نسبة الشق الأول من أسهم رأس المال العادية ١٤,٤%، ونسبة كفاية رأس المال ١٦,٦%، مما يوفّر هوامش مريحة تفوق المتطلبات التنظيمية وتدعم مسار النمو المستدام.

ظلت جودة الائتمان عند مستويات سليمة، مدعومة بمعايير صارمة وإدارة نشطة للمحافظ. وبلغت نسبة القروض المتعثرة ٢,٤%، فيما بقيت مستويات التغطية قوية عند ١٦٠%، بما يعكس نهجاً منضبطاً في إدارة المخاطر وبيئة تشغيل داعمة في أسواقنا الرئيسية.

تنويع مصادر الدخل والانضباط في إدارة التكاليف

ظل تنويع مصادر الدخل أحد أهم نقاط القوة في عام ٢٠٢٥، حيث ارتفع صافي الدخل من الفوائد إلى ٣٥,٥ مليار درهم، مدفوعاً بنمو قوي في الأحجام والهوامش، بينما ارتفع الدخل من المصادر الأخرى إلى ١٣,٨ مليار درهم، مدعوماً بأداء قوي في الرسوم والعمولات وأنشطة الأسواق نتيجة لتزايد نشاط العملاء. وقد أتاح هذا التوازن للمجموعة الحفاظ على زخم الأرباح مع تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

ظل الانضباط في التكاليف أولوية، مع مواصلة الاستثمار الانتقائي في التكنولوجيا والمواهب والبنية التحتية. وارتفعت المصاريف التشغيلية إلى ١٥,٠ مليار درهم، مما يعكس توافق الاستثمارات الاستراتيجية مع أولويات النمو على المدى الطويل، في حين بقيت نسبة التكلفة إلى الدخل عند مستوىً مُدار بعناية بلغ ٣٠,٥%. وتؤكد هذه النتائج قدرتنا على الجمع بين الكفاءة والابتكار وإطلاق عمليات تشغيلية مستدامة، وترسيخ أسس النجاح المستقبلي للمجموعة.

بيان الدخل

(مليار درهم)	٢٠٢٥	٢٠٢٤	% نسبة التغيير
صافي الدخل من الفائدة	**٣٥,٥**	٣٢,٤	%١٠
الدخل غير الممول	**١٣,٨**	١١,٧	%١٨
إجمالي الدخل	**٤٩,٣**	٤٤,١	**%١٢**
المصاريف التشغيلية	**(١٥,٠)**	(١٣,٨)	%٩
الربح التشغيلي قبل انخفاض القيمة	**٣٤,٣**	**٣٠,٤**	**%١٣**
مخصصات انخفاض القيمة	**(١,٥)**	(٠,١)	-
الأرباح قبل الضريبة وغيرها	**٣٢,٨**	**٣٠,٣**	**%٨**
تسوية التضخم المفرط	**(٣,٠)**	(٣,١)	%(٥)
الأرباح قبل الضريبة	**٢٩,٨**	**٢٧,١**	**%١٠**
الضرائب	**(٥,٨)**	(٤,١)	%٤١
الأرباح	**٢٤,٠**	**٢٣,٠**	**%٤**

ملاحظة: قد تظهر اختلافات بسبب التقريب في كامل المستند.

> واصلت نسب كفاية رأس المال تسجيل مستويات مريحة فوق الحدود التنظيمية الدنيا، مما يوفر مرونة لدعم النمو ضمن البنك، والتعامل مع تقلبات الأسواق، واغتنام الفرص الاستراتيجية بما يتماشى مع توجهاتنا الاستراتيجية.

كلمة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة تابع

الأداء في قطاعات الأعمال المتنوعة

حققت جميع قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية مساهمات قوية في أداء المجموعة خلال عام ٢٠٢٥.

فقد سجلت الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات نمواً قوياً في عام ٢٠٢٥، حيث بلغ الدخل ١٩,٧ مليار درهم، مدفوعة بتوسع كبير في أرصدة العملاء والإقراض ودخل الرسوم. وأسهم تعزيز التفاعل الرقمي وتبسيط إجراءات فتح الحسابات في تسريع استقطاب العملاء وزيادة نشاطهم، بينما أدى النهج المنضبط في إدارة المحافظ لدعم استمرارية جودة الأصول.

واصلت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات مسارها التصاعدي، حيث حققت دخلاً بلغ ٩,٠ مليار درهم، بدعم من الأداء القوي في الإقراض المؤسسي والتمويل المهيكل وأسواق رأس المال وخدمات المعاملات المصرفية. كما عزّز التفاعل القوي مع العملاء في قطاعات الجهات الحكومية والشركات والمؤسسات مكانة بنك الإمارات دبي الوطني كشريك مالي موثوق في دولة الإمارات العربية المتحدة والممرات الإقليمية الرئيسية.

وسجلت الأسواق العالمية والخزينة صافي دخل قدره ٢,٣ مليار درهم، مدفوعة بالتنفيذ المنضبط، وتعزيز قدرات المنتجات، والإدارة الفعّالة للميزانية العمومية في بيئة أسعار فائدة متقلبة. وواصلت أنشطة التداول والخزينة أداء دور هام في تنويع مصادر الدخل وإدارة السيولة.

أظهر دينيزبنك قوة ومرونة في عام ٢٠٢٥، حيث نجح في التعامل مع بيئة مالية شديدة التقلب. ورغم تسجيل مبلغ ٣ مليارات درهم لتصحيح التكاليف بسبب معدل التضخم المرتفع، حافظ دينيزبنك على ربحية قوية بلغت ١,٥ مليار درهم في عام ٢٠٢٥، بزيادة نسبتها ٣٢,٥% مقارنة بالعام السابق.

وشهدت العمليات الدولية عاماً آخر من الأداء القياسي، حيث بلغ الدخل ٣,٣ مليار درهم وارتفع إجمالي الدفعات المقدمة للعملاء إلى ٧٨ مليار درهم. وأسهمت النتائج القوية في المملكة العربية السعودية ومصر والمملكة المتحدة وسنغافورة والهند في تأكيد القيمة الاستراتيجية للتنويع، وتنامي أهمية العمليات الدولية ضمن هيكل الأداء العام للمجموعة.

إجمالي القروض حسب نوعها

(مليار درهم)

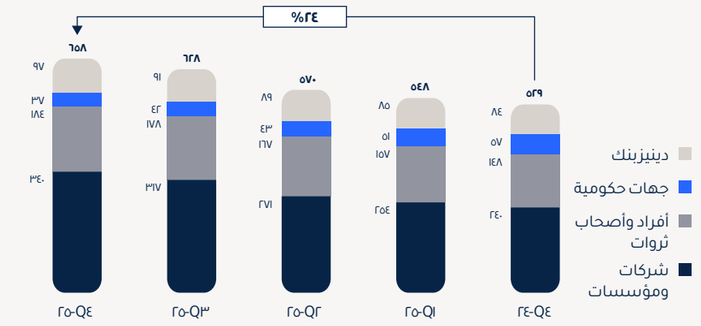

الودائع حسب نوعها

(مليار درهم)

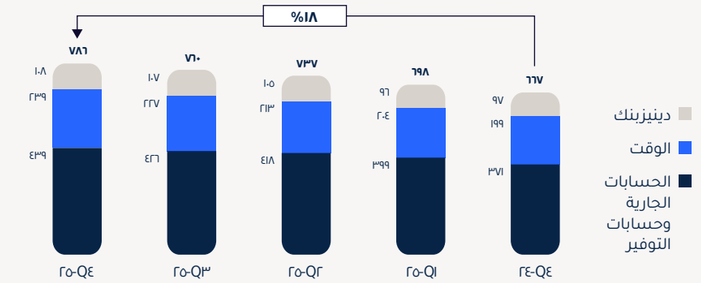

الميزانية العمومية

(مليار درهم)

	٢٠٢٥	٢٠٢٤	% نسبة التغيير
إجمالي الأصول	**١,١٦٤**	٩٩٧	%١٧
إجمالي القروض	**٦٥٨**	٥٢٩	%٢٤
الودائع	**٧٨٦**	٦٦٧	%١٨
المعايير الأساسية			
نسبة القروض المتعثرة	**%٢,٤**	%٣,٣	%(٠,٩)
نسبة تغطية القروض المتعثرة	**%١٦٠**	%١٥٦	%٤
نسبة تغطية السيولة	**%١٥٢**	%١٩٧	%(٤٥)
نسبة كفاية رأس المال	**%١٦,٦**	%١٧,١	%(٠,٥)
نسبة الشق الأول	**%١٥,٥**	%١٦,٠	%(٠,٥)
نسبة الشق الأول من أسهم رأس المال العادية	**%١٤,٤**	%١٤,٧	%(٠,٣)

قوة رأس المال وعوائد المساهمين

يظل الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية الركيزة الأساسية لاستراتيجيتنا المالية. وقد واصلت نسب كفاية رأس المال تسجيل مستويات مريحة فوق الحدود التنظيمية الدنيا، مما يوفر مرونة لدعم النمو ضمن البنك، والتعامل مع تقلبات الأسواق، واغتنام الفرص الاستراتيجية بما يتماشى مع توجهاتنا الاستراتيجية. وقد واصلنا خلال العام تحسين معدلات تخصيص رأس المال في مختلف قطاعات الأعمال لتعزيز العوائد، مع الحفاظ على نهج منضبط في إدارة المخاطر.

وتلتزم المجموعة بتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين مع الحفاظ على قوة مركزها المالي.

وتعكس مقترحات توزيع الأرباح لعام ٢٠٢٥ هذا النهج المتوازن، وهي تخضع للحصول على الموافقات التنظيمية المطلوبة.

النظرة المستقبلية والأولويات المالية لعام ٢٠٢٦

يواصل بنك الإمارات دبي الوطني التزامه بتحقيق قيمة طويلة الأجل من خلال الابتكار والإدارة المنضبطة للمخاطر والنمو الذي يرتكز على العملاء. وتستمر المجموعة في الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية المواهب والتمويل المستدام لتعزيز مكانتها الريادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا وخارجها.

الملاحظات الختامية

لقد جاء الأداء القوي الذي حققه بنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٥ ثمرة لتفاني فرق العمل وفعالية نموذج أعمالنا. وبهذه المناسبة أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى سمو رئيس مجلس إدارتنا، وأعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للمجموعة على توجيهاتهم الاستراتيجية. وإلى زملائنا في جميع الأسواق على انضباطهم والتزامهم الراسخ. كما أشكر عملاءنا ومساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمرين. وإننا إذ نتطلع إلى عام ٢٠٢٦ وما بعده، سنواصل معاً البناء على هذه الأسس القوية، وتسريع وتيرة الابتكار، وتحقيق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

باتريك سوليفان
المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة

أداء الأقسام

القطاع التشغيلي	المعايير (درهم)	٢٠٢٥	٢٠٢٤	% نسبة التغير
الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات	الدخل (مليون)	**١٩,٧٤٩**	١٧,٧٦٧	١١
	المصاريف (مليون)	**٥,٧٨٥**	٥,٣٠٦	٩
	الأرباح قبل الضريبة (مليون)	**١١,٧٦٨**	١٠,٠٢١	١٧
	القروض (مليار)	**١٨٤**	١٤٨	٢٥
	الودائع (مليار)	**٣٨٤**	٣٢٧	١٨
الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	الدخل (مليون)	**٩,٠٤٤**	٨,١٥٣	١١
	المصاريف (مليون)	**٩٤٣**	٨٥٩	١٠
	الأرباح قبل الضريبة (مليون)	**١٠,٩٣٤**	٩,٩٧١	١٠
	القروض (مليار)	**٣٤٠**	٢٤٠	٤٢
	الودائع (مليار)	**٢٩٣**	٢٤٣	٢١
الأسواق العالمية والخزينة	الدخل (مليون)	**٢,٢٨٦**	٢,٧٣١	-١٦
	المصاريف (مليون)	**٢٥٣**	٢٤٤	٤
	الأرباح قبل الضريبة (مليون)	**٢,٠٢٥**	٢,٤٤٤	-١٧
دينيزبنك	الدخل (مليون)	**١٣,٨٠٦**	١١,٤٠٠	٢٥
	المصاريف (مليون)	**٥,٠٣٥**	٤,٤٧٨	١٢
	الأرباح قبل الضريبة (مليون)	**٣,٢٨٥**	٢,٩٣٣	١٢
	القروض (مليار)	**٩٧**	٨٤	١٦
	الودائع (مليار)	**١٠٨**	٩٧	١١

أبرز نقاط الأداء

الإيرادات والتكاليف

الإيرادات (درهم)

٤٩,٣ مليار

٢٠٢٤: ٤٤,١ مليار

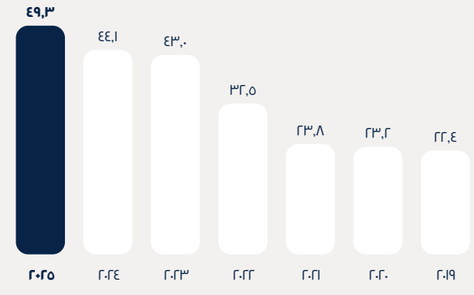

التكاليف (درهم)

١٥,٠ مليار

٢٠٢٤: ١٣,٨ مليار

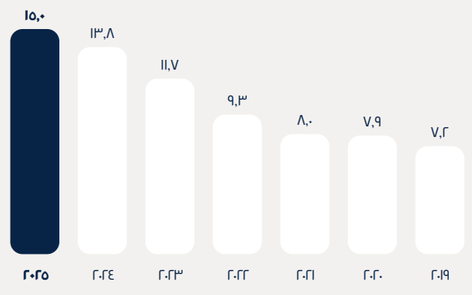

الأرباح

الأرباح قبل الضريبة (درهم)

٢٩,٨ مليار

٢٠٢٤: ٢٧,١ مليار

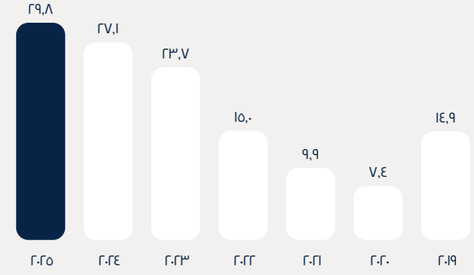

صافي الأرباح (درهم)

٢٤,٠ مليار

٢٠٢٤: ٢٣,٠ مليار

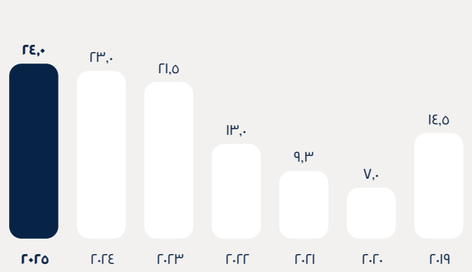

الأصول والقروض

الأصول (درهم)

١١٦٤,٤ مليار

٢٠٢٤: ٩٩٦,٦ مليار

صافي القروض والذمم المدينة (درهم)

٦٣٢,٨ مليار

٢٠٢٤: ٥٠١,٦ مليار

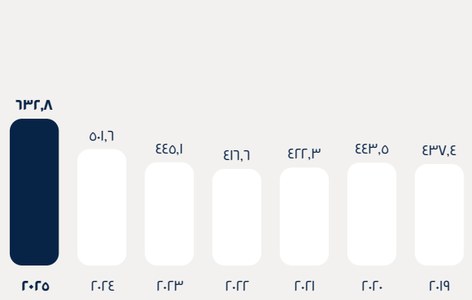

حسابات العملاء وحقوق الملكية

حسابات العملاء (درهم)

٧٨٦,٠ مليار

٢٠٢٤: ٦٦٦,٨ مليار

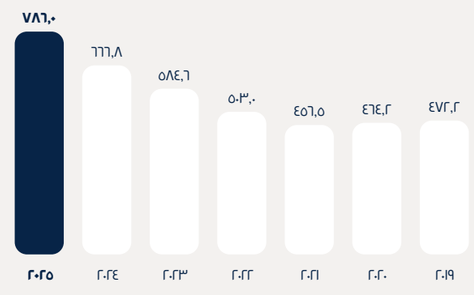

حقوق الملكية (درهم)

١٤٤,٨ مليار

٢٠٢٤: ١٣٦,٢ مليار

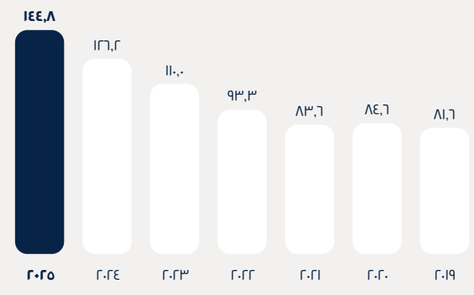

مصادر الدخل التشغيلي

(درهم)

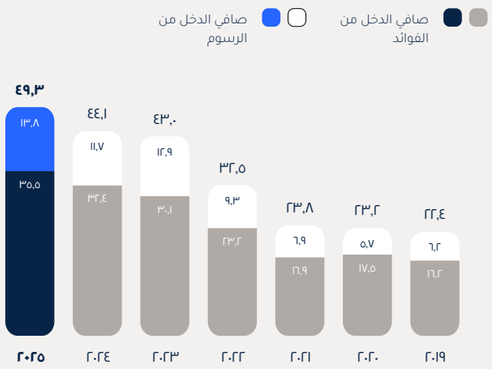

العائد على حقوق الملكية الملموسة

%

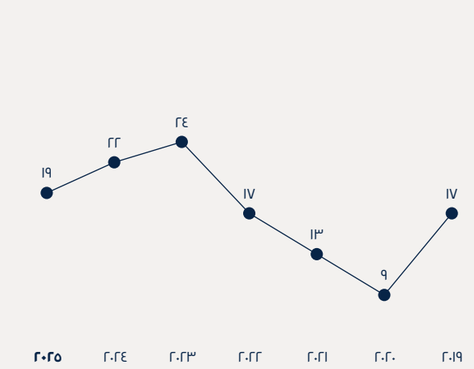

رأس المال

((مليار درهم)

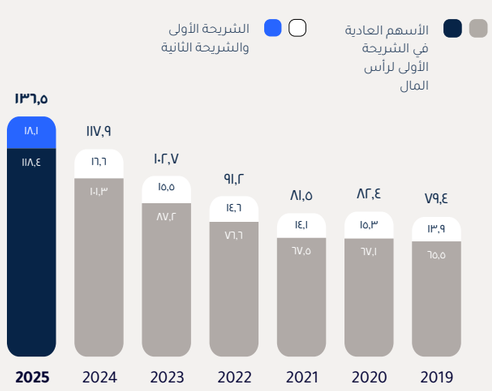

%

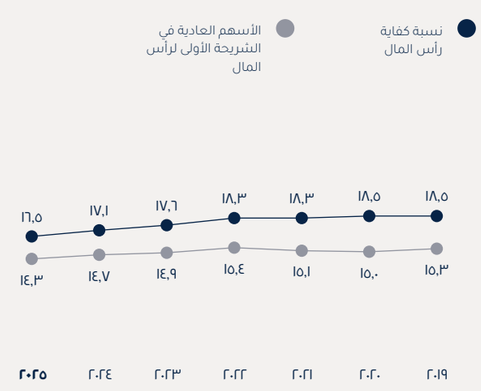

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

حققت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات أفضل نتائج في تاريخها خلال عام ٢٠٢٥، حيث سجلت صافي أرباح قياسي قبل الضريبة بلغ ١٠,٩ مليار درهم، مدعوماً بارتفاع دخل الرسوم ونمو استثنائي في محفظة القروض، ما ساهم في التعويض عن أثر انخفاض أسعار الفائدة.

وسجل القطاع أكبر توسع له في محفظة الإقراض، حيث بلغ إجمالي القروض ١٣٥ مليار درهم، إلى جانب استمرار نمو الحسابات الجارية وحسابات التوفير، مما أسهم في خفض تكلفة التمويل. كما حققت المواقع الدولية أداءً قوياً، مسجلة نمواً ملحوظاً في الإقراض.

بفضل فهمنا العميق لظروف السوق، بدعم من الاستثمارات المتواصلة في التحول الرقمي والابتكار في المنتجات، تمكنت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات من توظيف الموارد بكفاءة وتسريع وتيرة نمو الدخل.

أحمد القاسم
رئيس الخدمات المصرفية للشركات للمجموعة

الدخل (درهم)
٩,٠ مليار
(+١١% نمو سنوي)

قروض العملاء (درهم)
٣٤٠ مليار
(+٤٢% نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)
١٠,٩ مليار
(+١٠% نمو سنوي)

ودائع العملاء (درهم)
٢٩٣ مليار
(+٢١% نمو سنوي)

الإنجازات الرئيسية

- تحقيق أقوى أداء على الإطلاق في منح القروض وتسجيل نمو قياسي في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، إلى جانب تحقيق أعلى دخل وأعلى صافي أرباح قبل الضريبة في تاريخ المجموعة.
- تصنيف بنك الإمارات دبي الوطني في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا والخليج العربي في القروض وعمليات الاكتتاب العام وإصدارات سندات الدين.
- إطلاق أول مكتب متخصص في تمويل قطاع الطيران في المنطقة، مما أتاح تنفيذ صفقات تمويل بارزة لصالح أكبر شركات الطيران الإقليمية.
- وشعت شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية نطاق الوصول إلى الأسواق الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال منصات تداول رقمية متقدمة وخدمات مصرفية ووساطة متكاملة بالكامل.
- توسيع شبكة المدفوعات الدولية الفورية لتشمل أكثر من ٤٠ دولة.
- الشراكة مع "فيزا" و"ماستركارد" ومنصة "Kinexys" التابعة لـ "JP Morgan" لتقديم حلول مدفوعات متقدمة.
- تعزيز الريادة في مجال التمويل المدمج من خلال أكبر حزمة واجهات برمجة تطبيقات في المنطقة.
- نيل تقدير عالمي عبر الفوز بجوائز مرموقة، من بينها جائزة أفضل بنك استثماري لأسواق الأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة من جوائز يوروموني، وجائزة "بنك العام" في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا من مؤسسة "Airline Economics"، وجائزة أفضل إطلاق منتج للشركات من جوائز إيميا فاينانس.

لمحة عامة عن القطاع

تؤدي الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات دوراً محورياً في دعم طموحات الشركات في مختلف أنحاء المنطقة، من خلال تقديم حلول مالية تستند إلى قدرات عالمية وفهم عميق للأسواق المحلية. نحن نعمل مع القطاع العام والمؤسسات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية، ونوفر باقة متكاملة من الخدمات تشمل التمويل، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وخدمات المعاملات المصرفية، والأسواق العالمية والخزينة. وتعزز منصاتنا تكنولوجيا متقدمة وقدرات بحثية تتيح لنا الاستجابة للتحديات الخاصة بكل قطاع ومساعدة العملاء في تحقيق النمو بثقة. ونواصل الارتقاء بتجربة الخدمات المصرفية للشركات عبر حلول رقمية متكاملة ومشتركة تعكس احتياجات الأعمال الحديثة.

الأولويات الاستراتيجية

- تعزيز الحضور في السوق المحلي عبر تحقيق عوائد عالية مع تحسين جودة مزيج التمويل، تنمية الميزانية العمومية مع تحسين الربحية من خلال زيادة البيع المتبادل والتسعير التنافسي، مع إدارة المخاطر بشكل منضبط.
- تطوير الحلول الرقمية المبتكرة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتحسين تجربة العملاء.
- التركيز على الأسواق الدولية لتنمية الميزانية العمومية والدخل عبر البيع المتبادل والتسعير التنافسي، بالتوازي مع إدارة المخاطر بشكل منضبط.
- الاستفادة من شبكة الفرص العابرة للحدود في مختلف المناطق الجغرافية لتنويع مصادر الدخل وزيادة الحصة من السوق الدولية.
- تحقيق نمو مستدام للعملاء عبر الاستفادة من شبكة بنك الإمارات دبي الوطني من خلال تقديم منتجات مرتبطة بمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الأسواق التي نمارس فيها أعمالنا.

إنجازات العام ٢٠٢٥

- تعزيز الحضور في السوق
  - إطلاق قطاعات جديدة متخصصة لتعزيز استراتيجية الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في القطاعات ذات الصلة.
  - التركيز المستمر على نمو أعمال حسابات الضمان العقاري في المعاملات العقارية.
  - تعزيز قدرات المدفوعات العابرة للحدود من خلال الشراكات الاستراتيجية، إلى جانب التوسع في الحلول القائمة على تقنية البلوك تشين.
- تعزيز برنامج تحصيل المدفوعات للتجار (ENBD Pay) لتقديم حلول متطورة تمكّن الشركات من تنفيذ مدفوعات سلسة وآمنة.
- زيادة الدخل الدولي عبر الارتقاء بالمنتجات المقدمة والاستفادة من الفرص المتاحة في شبكة البنك.
- دعم حلول التمويل المرتبطة بالاستدامة، ومعاملات التمويل التجاري المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وفرص التداول بأرصدة الكربون.

الأداء في عام ٢٠٢٥

- تحقيق صافي أرباح قياسي قبل الضريبة بلغ ١٠,٩ مليار درهم، مدعوماً بشكل رئيسي بارتفاع الدخل وزيادة عمليات التحصيل.
- نمو أنشطة الإقراض بنسبة ٤٢%، حيث وصل إجمالي القروض الجديدة للشركات إلى ١٣٥ مليار درهم، رغم زيادة السداد المبكر للقروض.
- تحسن مزيج الالتزامات ونمو الحسابات الجارية وحسابات التوفير نتيجة لزيادة المعاملات العقارية، مدعوماً بتطوير البنية التحتية لواجهات برمجة التطبيقات والحسابات الافتراضية وتطوير البنية التحتية المتعلقة بحلول "سويفت".
- زيادة إيرادات الدخل غير الممول من رسوم البيع المتبادل لجميع المنتجات، وخاصة مبيعات الخزينة والمشتقات المالية، وزيادة دخل الرسوم نتيجة لارتفاع الإقراض وزيادة الأنشطة في أسواق سندات الدين.
- نمو الدخل الدولي للمجموعة بمعدل عُشري نتيجة لاستمرارها في اغتنام الفرص المتاحة على امتداد شبكتها.
- تحسن تكلفة المخاطر مع تنفيذ عمليات تحصيل قوية وتحسن جودة الائتمان.

الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

حققت الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات أداءً استثنائياً في عام ٢٠٢٥، مدعومة بالنمو القوي في الإقراض للعملاء، والودائع، والأصول المُدارة، استناداً إلى قاعدة تمويل متينة ومنخفضة التكلفة. كما ساهم ارتفاع حجم معاملات صرف العملات الأجنبية وإدارة الثروات والبطاقات، إلى جانب تعزيز البيع المتبادل، في تحقيق نمو في الدخل.

مروان هادي
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات للمجموعة

الدخل (درهم)
١٩,٧ مليار
(+١١ % نمو سنوي)

قروض العملاء (درهم)
١٨٤ مليار
(+٢٥ % نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)
١١,٨ مليار
(+١٧ % نمو سنوي)

ودائع العملاء (درهم)
٣٨٤ مليار
(+١٨ % نمو سنوي)

الإنجازات الرئيسية

- تحقيق نمو قوي في الأعمال الأساسية من خلال الحفاظ على موقع البنك الريادي كأكبر بنك في المنطقة من حيث حجم ودائع الأفراد وعدد البطاقات الائتمانية الصادرة، حيث بلغت الحصة السوقية للبنك أكثر من ثلث الإنفاق عبر البطاقات الائتمانية في الدولة، والذي شهد نمواً بنسبة ٢٥% خلال العام.
- تحقيق مركز متقدم بين أبرز بنوك المنطقة في مجال تجربة العملاء، حيث بلغ مؤشر رضا العملاء ٥٦.
- أقوى نمو على الإطلاق في محفظة قروض العملاء، وتحقيق نمو قياسي في الودائع، بالتوازي مع تسجيل أعلى دخل وأعلى صافي أرباح قبل الضريبة في تاريخ المجموعة.
- إطلاق بطاقة الائتمان المشتركة "ENBD Share" بالتعاون مع مجموعة ماجد الفطيم، إلى جانب إطلاق أول بطاقة ائتمانية مشتركة مع "أمازون" في المنطقة من خلال الإمارات الإسلامي.
- إطلاق خدمات الاستشارات والتنفيذ للأصول الخاصة، وإبرام شراكات مع "بلاك روك" في مجال الائتمان الخاص والصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب إطلاق صناديق أسهم بالعملة المحلية وخدمات إدارة المحافظ الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.
- الفوز بالعديد من الجوائز وشهادات التقدير في القطاع، من بينها جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٥ (أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وأفضل بنك لتجربة العملاء في الشرق الأوسط)، جائزة فايننشال تايمز لأفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٥، وجوائز ميد للتميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٥ (أفضل بنك للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة).

لمحة عامة عن القطاع

تُعد الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات الركيزة الأساسية لأداء بنك الإمارات دبي الوطني، حيث تقدم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية لقاعدة عملاء متنوعة. ويضمن هذا القطاع سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، مع تقديم تجربة شخصية ومتميزة للعملاء، من خلال شبكة واسعة تضم ما يقارب ٢٠٠ فرع وأكثر من ١,٥٠٠ جهاز صراف آلي. ويظهر التزام القطاع بالابتكار من خلال منصاته الرقمية المتطورة، التي تتيح للعملاء تجربة مصرفية سلسة عبر تطبيقات الهواتف الذكية وأدوات إدارة الثروات عبر الإنترنت. وقد أسهم هذا التكامل الاستراتيجي بين الحضور الفعلي والحلول الرقمية في تعزيز المكانة الريادية للقطاع في مجال الخدمات المصرفية للأفراد في المنطقة.

الأولويات الاستراتيجية

- تقديم خدمة استثنائية وتجارب فعالة لتعزيز العلاقات، ودعم تميّز علامة بنك الإمارات دبي الوطني، ودفع النمو المستدام.
- تطوير استراتيجية الحلول الرقمية والبيانات لتقديم خدمات مصرفية آمنة وذكية وتركز على العملاء على نطاق واسع.
- تنمية قطاع العملاء ذوي الملاءة المالية العالية وإدارة الثروات من خلال توسيع الأصول المُدارة، مع التركيز بشكل خاص على دولة الإمارات العربية المتحدة.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر الخبرة في السوق، والحلول الرقمية المرنة، والدعم القائم على بناء العلاقات.
- تنويع الأعمال عبر القطاعات والمناطق الجغرافية لاغتنام فرص النمو وتعزيز القدرات وبناء بنك جاهز للمستقبل.

إنجازات العام ٢٠٢٥

تعزيز العلاقات مع العملاء ودعم النمو المستدام:

توسيع نطاق الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات عبر الهاتف المتحرك على مستوى المجموعة ضمن جهودنا لتقديم تجربة أكثر فعالية. كما تم إعادة تطوير مركز الاتصال باستخدام نظام تفاعلي مدعوم بالذكاء الاصطناعي، وإطلاق برنامج واسع النطاق للتحول في العمليات التشغيلية مما أسهم في تقليص زمن المعالجة بأكثر من ٣٠%. وعلى مستوى الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحسن أداء الأنظمة وانخفض معدل شكاوى العملاء بشكل ملموس، مع تحسن مؤشر رضا العملاء.

تعزيز القدرات الرقمية مع توظيف البيانات كأداة رئيسية للتمكين

توسيع نطاق تطبيق "ENBD X" ليشمل أكثر من ٢٢٠ خدمة لنحو ١,٦ مليون عميل بنهاية العام. تحقيق تطبيق "ENBD X" لأعلى مستويات رضا العملاء على مستوى القنوات المختلفة، مع تقييم ٤.٨ على متجر "Google Play". الإطلاق الناجح لتطبيق "ENBD X" في المملكة العربية السعودية، وتفعيل أكثر من ٤٠ استخدام للذكاء الاصطناعي التوليدي، بما يعزّز كفاءة العمليات والتفاعل الفوري مع العملاء.

تضاعفت الأصول الرقمية المُدارة بثلاثة أضعاف تقريباً، فيما ارتفعت أحجام التداول بأربعة أضعاف، مع إطلاق تداول العملات الرقمية على تطبيق "Liv X". ويستخدم أكثر من ١,٦ مليون عميل تطبيق "واتساب" للحصول على أكثر من ٣٥ خدمة، إلى جانب تعميم أجهزة الصراف الآلي "ATM X" في مختلف أنحاء الدولة.

الارتقاء بإدارة الثروات

حقق قطاع إدارة الثروات دخلاً قياسياً (بزيادة ٣٥%) ونمواً في الأصول المُدارة بنسبة ٤٤%، مدعوماً بتعزيز حلول الاستثمار في الأسهم، والدخل الثابت، وصناديق الاستثمار، والمنتجات المهيكلة، والأسواق الخاصة. كما تم تعزيز الخدمات الاستشارية في مصر، وتطوير المنصات في سنغافورة والمملكة المتحدة، وإضافة خيارات استثمار في العملات الرقمية والمشفرة.

تسريع نمو الخدمات المصرفية للأعمال

حققت الخدمات المصرفية للأعمال نمواً ملموساً في الدخل، مدعومة بتبسيط إجراءات فتح الحسابات رقمياً وتعزيز الشراكات مع جهات الترخيص والمناطق الحرة. وتم إطلاق باقة "إماراتي للأعمال"، إلى جانب تقديم أول تسهيل ائتماني متجدد قصير الأجل في الدولة للشركات التي تقدم خدماتها من خلال مركبات متنقلة. كما واصلت باقة "Connect" للحسابات دون حد أدنى للرصيد توسيع نطاق وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات الرقمية.

تنويع مصادر الدخل

سجلت العمليات الدولية نمواً في الدخل بنسبة ٢٨%، مدفوعة بالتوسع في المملكة العربية السعودية والأداء القوي في الأسواق الأخرى. كما ارتفع دخل الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في الإمارات الإسلامي بنسبة ١٤% على أساس سنوي. وزاد دخل الرسوم بنسبة ١٩%، مع استمرار عمولات صرف العملات الأجنبية وإدارة الثروات كمصدرين رئيسيين لهذا الدخل. وسجلت الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في أبوظبي نمواً في الدخل بنسبة ٢٤%، إلى جانب توسع قاعدة العملاء بنسبة ٢١%، مدفوعاً بالأداء القوي في الودائع وصرف العملات الأجنبية وإدارة الثروات والقروض الشخصية. وكان لمبادرات المبيعات والتسويق المركّزة، المدعومة بشراكات استراتيجية واتفاقيات رعاية، دور مهم في تعزيز هذا النمو. بالإضافة إلى ذلك، أسهم افتتاح فرعين جديدين في توسيع نطاق حضورنا في الإمارة.

أداؤنا في عام ٢٠٢٥

- تحقيق أعلى صافي أرباح قبل الضريبة على الإطلاق، بقيمة ١١.٨ مليار درهم، مدعومة بنمو قوي في الدخل، وإدارة منضبطة للتكاليف، ومستويات معتدلة من التعثر.
- منح قروض جديدة للعملاء بقيمة ٨٥ مليار درهم، حيث ارتفع إجمالي الإقراض بمقدار ٣٦ مليار درهم مسجلاً نمواً بنسبة ٢٥%.
- نمو الودائع بقيمة ٥٨ مليار درهم، مع نسبة صحية للحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى الودائع بلغت ٧٤%.
- نمو الأصول المُدارة بنسبة ٤٤% في عام ٢٠٢٥، مما يعكس نجاح استراتيجية إدارة الثروات.
- نمو الدخل بنسبة ١١%، مع تسجيل أعلى دخل ممول وغير ممول في تاريخ القطاع.
- أداء قوي للعمليات الدولية ساهم في تنويع مصادر الدخل ونموه بنسبة ٢٨% على أساس سنوي.

رئيس الأسواق العالمية والخزينة للمجموعة

حقق قطاع الأسواق العالمية والخزينة أداءً استثنائياً في عام ٢٠٢٥، من خلال طرح منتجات مهيكلة وجديدة لتلبية الطلب من العملاء. وأسهمت هذه المنتجات والحلول، إلى جانب توسيع نطاق المشتقات المالية لتشمل الفروع الدولية، والإدارة النشطة للميزانية العمومية، والتدفقات القوية من العملاء، في تحقيق دخل بلغ ٢,٣ مليار درهم.

الدخل (درهم)

٢,٣ مليار

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)

٢,٠ مليار

عمار الحاج
أمين الخزينة ورئيس
الأسواق العالمية للمجموعة

الإنجازات الرئيسية

- الفوز بجائزة أفضل بنك في مجال صرف العملات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة مجلس التعاون الخليجي من مجلة يوروموني.
- تصنيف البنك في المرتبة الأولى كموزع رئيسي لسندات الخزانة "M-Bill" من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للسنة المالية ٢٠٢٤.
- إطلاق السندات والصكوك المجزأة لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد.
- أصبح بنك الإمارات دبي الوطني أول بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة يطلق سبائك ذهبية تحمل علامته التجارية الخاصة ويتيحها لعملائه.
- تنفيذ إصدار عام بقيمة مليار يوان صيني، مسجلاً عودة إلى سوق السندات "ديم سوم" بعد عقد من الزمن، وإعادة فتح هذا السوق أمام جهات الإصدار من دول مجلس التعاون الخليجي بعد غياب دام أربع سنوات.

لمحة عامة عن القطاع

يشرف قطاع الأسواق العالمية والخزينة على محفظة استثمارات المجموعة، وأنشطة إدارة الأموال، وعمليات الخزينة بين البنوك، إلى جانب الإشراف على مجموعة متكاملة من المنتجات الإسلامية، بما في ذلك المنتجات المقدمة من خلال الإمارات الإسلامي. ويشمل نطاق عمل القطاع مبيعات الخزينة وهيكلة المنتجات، والتداول والتمويل العالمي.

الأولويات الاستراتيجية

- مواصلة تعزيز مجموعة المنتجات وتقديم حلول مالية مبتكرة وهيكلة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء.
- تسريع وتيرة التحول الرقمي لتحسين تجربة العملاء.
- تعزيز التمويل المستدام من خلال إصدارات السندات والصكوك الخضراء والاجتماعية، إلى جانب ودائع وقروض مستدامة.
- مواصلة لعب دور صانع رئيسي للسوق في المنطقة.

إنجازات العام ٢٠٢٥

- إطلاق خدمات سبائك متكاملة لعملائنا، بما في ذلك إمكانية الشراء المباشر لسبائك ذهبية تحمل علامة بنك الإمارات دبي الوطني عبر تطبيق "ENBD X".
- إطلاق السندات والصكوك المجزأة لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد بشكل مباشر على تطبيق "ENBD X".
- إطلاق منتج استثماري مهيكل وخالٍ من الورق بشكل كامل يتيح الاستثمار بالعملات المزدوجة مع تسعير فوري.
- إطلاق السبائك الذهبية التي تحمل علامة بنك الإمارات دبي الوطني والمتاحة للعملاء عبر تطبيق "ENBD X".
- تحقيق قفزة كبيرة في معدلات المعالجة الآلية المباشرة لعمليات صرف العملات الأجنبية من ٦٣% إلى ٨٢%، وذلك من خلال الرقمنة والأتمتة.
- النجاح في إصدار أول صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة في العالم.

أداؤنا في عام ٢٠٢٥

- تحقيق أداء قوي أسفر عن صافي دخل بلغ ٢,٣ مليار درهم.
- استمرار قوة صافي الدخل من الفوائد، الذي بلغ ١,٩ مليار درهم، بما يعكس فعالية إدارة الميزانية العمومية والسيولة.
- تسجيل نتائج قوية في مبيعات الخزينة، مدفوعة بتوسيع مجموعة المنتجات المهيكلة وتوسيع نطاقها ليشمل الفروع الدولية.
- تحقيق أعمال تداول الائتمان نمواً بنسبة ٥٧% مقارنة بالعام السابق.

دينيزبنك

أثبت دينيزبنك قوته ومرونته خلال عام ٢٠٢٥، حيث نجح في التعامل بفعالية مع بيئة مالية شديدة التقلب. وعلى الرغم من تسجيل مبلغ ٣,٠ مليار درهم لتصحيح التكاليف بسبب معدل التضخم المرتفع، حافظ دينيزبنك على ربحية قوية. وبصفته خامس أكبر بنك خاص في تركيا، واصل دينيزبنك البناء على أسس قوية مدعومة بنمو متين في إجمالي الأصول المجمعة وإجمالي القروض والودائع.

رجب باشتوغ
الرئيس التنفيذي - دينيزبنك، تركيا

الدخل (درهم)

١٣,٨ مليار

(٢٥% نمو سنوي)

قروض العملاء (درهم)

٩٧ مليار

(١٦% نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)

٣,٣ مليار

(١٢% نمو سنوي)

ودائع العملاء (درهم)

١٠٨ مليار

(١١% نمو سنوي)

الإنجازات الرئيسية

- تجاوزت نسبة الاستقطاب الرقمي للعملاء ٤٠%، مع تحقيق أعلى مستوى للانتشار الرقمي، وتمكين العمليات الرقمية الكاملة لقطاع الشركات.
- إطلاق حلول رقمية مبتكرة لقطاع الشركات.
- بلوغ قروض "نِفس" مستوى ١٢,٥ مليار ليرة تركية.
- تحسين شبكة الفروع، مع تشغيل ٥٨٩ فرعاً.
- نشر أول تقرير للاستدامة متوافق مع المعايير التركية لإعداد تقارير الاستدامة على مستوى مجموعة "DFHG".

لمحة عامة عن القطاع

تأسس دينيزبنك عام ١٩٩٧، واتسع نطاق أنشطته ليصبح مجموعة خدمات مالية متكاملة في تركيا، حيث يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية، تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول. وتتبع دينيزبنك نطاق عملياته محلياً ودولياً، بامتلاكه لشركات تابعة في النمسا. وهو يُعرف بريادته في الابتكار التكنولوجي، حيث كان أول بنك يتبنّى إدارة للخدمات المصرفية الرقمية في تركيا، وحصل عدة مرات على جائزة "البنك الأكثر ابتكاراً في العالم".

الأولويات الاستراتيجية

- توسيع قاعدة العملاء في جميع القطاعات من خلال استراتيجية استقطاب طموحة.
- تقديم خدمات تشغيلية عالية الجودة عبر فرق متخصصة، تُنفَّذ بكفاءة وسرعة وموثوقية ودقة، بما يضمن الامتثال التنظيمي والاستدامة طويلة الأجل، مع تحسين شبكة الفروع والتركيز على الولايات ذات المكانة الاستراتيجية.
- اعتماد نهج رقمي بالدرجة الأولى، وزيادة الحضور الرقمي من خلال فتح الحسابات بشكل أساسي عبر القنوات الرقمية.
- التركيز على التمويل المستدام والحد من انبعاثات الكربون.

إنجازات العام ٢٠٢٥

التركيز على العملاء

- الانتقال إلى نموذج حدود جديد لقطاع الزراعة يدعم النمو المستدام مع التركيز على إدارة المخاطر بفاعلية والحفاظ على الريادة في السوق.
- إطلاق برنامج "TRUK Accelerator" لدعم الشركات الناشئة التي تركز على الاستدامة، مع إتاحة الوصول إلى الأسواق العالمية عبر "NEOHUB" وشركة أوكسفورد جلوبال كونسلتانسي أوكسينشيا.
- إحراز "Intertech" تقدماً ملموساً في التحول الرقمي ودمج الذكاء الاصطناعي والاستدامة التشغيلية، إلى جانب تعزيز المرونة من خلال الاستثمارات في البنية التحتية وتحسين تجربة العملاء.
- إعادة مواءمة شبكة الفروع للتركيز على المواقع الاستراتيجية، مع تشغيل ٥٨٩ فرعاً بنهاية العام.
- وصول قروض "نفس" المدعومة من الدولة إلى ١٢,٥ مليار ليرة تركية.
- أسهمت الإدارة المرنة للميزانية العمومية والتسعير الاستراتيجي في تعامل البنك بفاعلية مع التحديات التنظيمية.

التحول الرقمي

- تجاوزت نسبة استقطاب العملاء عبر القنوات الرقمية ٤٠%، لتصبح هذه القنوات المحرك الرئيسي لنمو البنك، مع تمكين الإدارة الرقمية الشاملة لكافة احتياجات الائتمان والتدفقات النقدية لعملاء الشركات، وزيادة الحضور الرقمي على مستوى محفظة المنتجات إلى أعلى مستوى على الإطلاق. طرح مجموعة واسعة من الحلول الرقمية لعملاء الشركات، بما في ذلك خطابات الضمان الرقمية، والقروض الرقمية المتجددة، وحلول بطاقات الأعمال الشاملة، والقروض التجارية بالتقسيط، والحصول على اعتماد هيئة الإيرادات، بما عزّز كفاءة الخدمات المصرفية وسهولة الوصول إليها.

مبادرات الاستدامة

- تنويع مصادر تمويل الخدمات المصرفية للهيئات والمؤسسات ضمن إطار معايير الاستدامة، تماشياً مع استراتيجية خفض التكاليف وإطالة مواعيد الاستحقاق. ويمثل ٦٥% من حجم الائتمان، الذي بلغ ٦,٣ مليار دولار أمريكي، تمويلاً طويل الأجل، فيما ترتبط نسبة ٥٣% منه بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ومع تجديد القروض المشتركة المرتبطة بالاستدامة بنسبة فائدة ١١٠%، بلغ إجمالي القروض المشتركة ٢,٥ مليار دولار أمريكي، بما في ذلك صفقة مرابحة بقيمة ٣٢٥ مليون دولار أمريكي. كما استمرت الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، مما أدى لتأمين تمويل بنحو ٤٦٥ مليون دولار أمريكي عبر سندات خضراء/مستدامة وبرنامج حقوق الدفع المتنوعة (إصدار الأوراق المالية) والاقتراض المزدوج.
- نشر أول تقرير للاستدامة متوافق مع المعايير التركية لإعداد تقارير الاستدامة يتضمن الإفصاح عن الأثر الكربوني، والمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، وأنشطة الحوكمة على مستوى مجموعة "DFHG".

أداؤنا في عام ٢٠٢٥

- حافظ البنك على صافي أرباح قوي قبل الضريبة بلغ ٣,٣ مليار درهم على الرغم من التقلبات في البيئة الاقتصادية الكلية.
- ارتفعت قروض العملاء إلى ٩٧,٣ مليار درهم، بزيادة ١٦%، مدفوعة بشكل خاص بنمو قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة وقروض الأفراد وبطاقات الائتمان.
- ارتفع إجمالي الودائع إلى ١٠٨,٢ مليار درهم، بزيادة ١١%، بفضل نمو قاعدة العملاء بنسبة ٧%، مدعومة بشبكة واسعة تضم ٥٨٩ فرعاً في ٨١ ولاية في تركيا.
- ظل إجمالي الدخل قوياً عند مستوى ١٣,٨ مليار درهم، مدعوماً بنمو قوي في دخل الفوائد وزيادة في الرسوم والعمولات.
- بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل ٣٦,٥%.
- ارتفع إجمالي الأصول بمقدار ١٢,١ مليار درهم ليصل إلى ١٧٧,٥ مليار درهم.
- بلغ العائد على الأصول ٠,٩% على الرغم من تأثير التضخم.

الإمارات الإسلامي

الإمارات الإسلامي هو ثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأصول وشبكة الفروع. وقد بلغت ميزانيته العمومية ١٤٦ مليار درهم في عام ٢٠٢٥، كما حقق أعلى صافي أرباح قبل الضريبة في تاريخه بقيمة ٣,٩ مليار درهم، مدعوماً بارتفاع إجمالي الدخل بنسبة ١١٪ ليصل إلى ٦,٠ مليار درهم، إلى جانب تحسّن ملحوظ في عمليات التحصيل.

فريد الملا
الرئيس التنفيذي - الإمارات الإسلامي

لدخل (درهم)
٦,٠ مليار درهم
(+١١% نمو سنوي)

قروض المتعاملين (درهم)
٩٣ مليار درهم
(+٢٤% نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (درهم)
٣,٩ مليار درهم
(+٢٦% نمو سنوي)

ودائع المتعاملين (درهم)
١٠٢ مليار درهم
(+٣٣% نمو سنوي)

الإنجازات الرئيسية

- إصدار أول صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة في العالم بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.
- عقد شراكة مع "أمازون الإمارات" و"ماستركارد" لإطلاق أول بطاقة ائتمان مشتركة تحمل علامة "أمازون" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- إطلاق حساب "Alpha" للأبناء، وهو أحدث حلول الإمارات الإسلامي المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات جيل الشباب.
- إطلاق الحساب الماسي، وهو حساب مصرفي متميز يوفر تجربة مصرفية راقية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إطلاق "Islamic smartSCF"، وهو أول حل رقمي متكامل لتمويل سلاسل التوريد متوافق مع الشريعة الإسلامية.

لمحة عامة عن القطاع

تأسس الإمارات الإسلامي في عام ٢٠٠٤ كشركة مملوكة بالكامل لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ليقدّم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويوفّر المصرف مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى من خلال شبكة توزيع تمتد على مستوى الدولة. ويُعد الإمارات الإسلامي ثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث إجمالي الأصول وشبكة الفروع، بما يعكس دوره المحوري في دعم نمو قطاع التمويل الإسلامي.

الأولويات الاستراتيجية

- تعزيز الالتزام بتقديم تجربة متعاملين متميزة في جميع نقاط التواصل، بما يرسخ ثقافة التركيز على المتعاملين.
- تسريع نمو الميزانية العمومية من خلال تحديد واغتنام الفرص الجديدة في السوق، بالتوازي مع إدارة المخاطر بصرامة والحفاظ على مصادر تمويل عالية الجودة.
- إعطاء الأولوية للاستثمارات الاستراتيجية في الحلول الرقمية لتعزيز جودة الخدمات ورفع الكفاءة وضمان جاهزية العمليات للمستقبل.
- تعزيز مبادرات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال المواءمة مع أهداف مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (كوب ٢٨)، ودمج الاستدامة وتحليل البيانات في عملية اتخاذ القرار.

إنجازات العام ٢٠٢٥

ترسيخ ثقافة تركز على المتعاملين:

- إطلاق حساب "Alpha" الهادف إلى تعزيز الانضباط المالي لدى جيل الشباب.
- تحقيق أفضل مستويات رضا المتعاملين في تاريخ المصرف، حيث بلغ مؤشر رضا المتعاملين ٥٤.
- تصنيف الإمارات الإسلامي كأكثر العلامات التجارية تحسناً في دولة الإمارات (المرتبة ١١) ضمن تقرير "التميز في تجربة المتعاملين" الصادر عن شركة "كي بي إم جي".

تسريع وتيرة النمو:

- إبرام شراكة لإصدار بطاقات بالتعاون مع "أمازون" للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- إطلاق حساب كنوز المليونير في عام ٢٠٢٥ مع تخصيص جوائز لفئة الشباب، مما أسهم في زيادة الودائع بمقدار ٥٤٠ مليون درهم.
- توسيع الحضور في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وآسيا، إضافة إلى الممرات الرئيسية للمؤسسات المالية.
- تعزيز أنظمة إدارة الاحتيال وتحسين معدلات حل الشكاوى من أول اتصال.
- نمو قاعدة المتعاملين لتتجاوز ٨٠٠ ألف متعامل، وارتفاع قيمة العلامة التجارية إلى ٦٦٥ مليون دولار أمريكي.

التحول الرقمي:

- تسريع وتيرة التحول الرقمي، مع استخدام أكثر من ٨٦% من العملاء لتطبيق "EI+" للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.
- تجاوز نسبة استخدام الخدمات المصرفية عبر الأجهزة اللوحية ٩٠% في منتجات التمويل الشخصي والبطاقات والحسابات.
- مواصلة استخدام برنامج "Kaizen+" لفتح الحسابات للأفراد، مع تفعيل ٨٠% من المبادرات.
- إطلاق النسخة المطورة من منصة "BusinessOnline X" لقطاعي الخدمات المصرفية للشركات والأعمال، بما يوفر واجهة استخدام محسنة وتجربة رقمية أكثر سلاسة للمتعاملين من الشركات.
- إطلاق منصة "EX" المتطورة، التي استحوذت على ٩٠% من إجمالي صفقات صرف العملات الأجنبية.

مبادرات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:

- تحقيق الحصة المتفق عليها من التزام مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (كوب ٢٨) بقيمة ٣,٧ مليار دولار أمريكي من الأصول الخضراء.
- إصدار أول صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة في العالم بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

أداؤنا في عام ٢٠٢٥

- تحقيق صافي أرباح قياسي قبل الضريبة بلغ ٣,٩ مليار درهم، مدعوماً بشكل رئيسي بارتفاع الدخل وقوة عمليات التحصيل.
- ارتفاع إجمالي قروض العملاء بمستوى قياسي بلغ ٩٣ مليار درهم إماراتي، بزيادة قدرها ٢٤%.
- نمو الودائع بمقدار ١٠٢ مليار درهم، مع وصول نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع إلى ٦٧%، وهي نسبة جيدة.
- ارتفاع الدخل بنسبة ١١% من خلال تحقيق أعلى دخل ممول وغير ممول في تاريخ المصرف.
- تسجيل عائد على الأصول بنسبة ٢,٦%، متجاوزاً متوسط القطاع.

العمليات الدولية

واصلت العمليات الدولية أداء دور محوري في توسيع الحضور الجغرافي والاقتصادي للمجموعة، حيث شهدت عاماً آخر من الأداء المتميز في عام ٢٠٢٥، مع تسجيل مستويات نمو سنوي قياسية. وقد أسهم الزخم القوي للأعمال في مختلف الأسواق بارتفاع دخل المحفظة الدولية بنسبة ١٩٪ خلال عام ٢٠٢٥، ما يمثل نمواً ملحوظاً بنسبة ٥٨٪ على مدار السنوات الثلاث الماضية. كما ارتفع إجمالي قروض العملاء بنسبة قياسية بلغت ٣٨٪ خلال عام ٢٠٢٥. ومن خلال التزامها بالتميّز، تواصل العمليات الدولية ترسيخ مسار نمو مستدام.

آزار علي خواجة
رئيس العمليات الدولية للمجموعة

الدخل (درهم)

٣,٣ مليار درهم

٧% من دخل المجموعة
(نمو بزيادة ١٩% مقارنة بالعام السابق)

إجمالي الأصول (درهم)

١٠٧ مليار درهم

٩% من دخل المجموعة
(نمو بزيادة ٣٢% مقارنة بالعام السابق)

الإنجازات الرئيسية

- تحقيق نمو سنوي استثنائي، مع وصول الإيرادات إلى ٣,٣ مليار درهم، بزيادة ١٩% مقارنة بعام ٢٠٢٤ (أكثر من ٥٨% منذ عام ٢٠٢٢).
- ارتفع إجمالي قروض العملاء بنسبة قياسية بلغت ٣٨% خلال عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ٧٨ درهم.
- الحصول على موافقة مبدئية من بنك الاحتياطي الهندي لتأسيس شركة تابعة مملوكة بالكامل في الهند، وإبرام اتفاقية نهائية للاستحواذ على حصة أغلبية في بنك "آر بي إل" في الهند عبر ضخ رأس مال أولي يقارب ٣ مليار دولار أمريكي.
- إطلاق تطبيق ENBD X في المملكة العربية السعودية.

لمحة عامة عن القطاع

يواصل بنك الإمارات دبي الوطني تركيزه على النمو في الأسواق العالمية والتنويع باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في استراتيجيته. ومع امتداد عملياته عبر دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والهند وتركيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا والبحرين، إلى جانب مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا، يتمتع بنك الإمارات دبي الوطني بموقع فريد يتيح له اغتنام الفرص المتجددة في الأسواق الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا.

في إطار استراتيجية المجموعة الهادفة إلى تعميق الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية الراسخة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند، تلقى بنك الإمارات دبي الوطني موافقة مبدئية من بنك الاحتياطي الهندي لتأسيس شركة تابعة مملوكة بالكامل في الهند. كما أبرمت المجموعة اتفاقية نهائية للاستحواذ على حصة أغلبية في بنك "آر بي إل" في الهند عبر ضخ رأس مال أولي يقارب ٣ مليارات دولار أمريكي. ويُعد هذا أكبر استثمار أجنبي مباشر وأكبر عملية لزيادة رأس المال في قطاع الخدمات المصرفية الهندي حتى تاريخه.

ويواصل بنك الإمارات دبي الوطني توسيع حضوره في المملكة العربية السعودية، حيث عزّز مكانته كأكبر وأنجح بنك أجنبي في المملكة. وافتتح البنك فرعاً إضافياً خلال عام ٢٠٢٥ ليرتفع بذلك العدد الإجمالي لفروعه في المملكة إلى ٢٢ فرعاً في ١٠ مدن. كما ارتفع إجمالي عدد فروع الشبكة الدولية إلى ٩٠ فرعاً موزعة على المملكة العربية السعودية ومصر والمملكة المتحدة وسنغافورة والهند.

سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني توسيع حضوره في المملكة العربية السعودية من خلال افتتاح المزيد من الفروع في عام ٢٠٢٦، إلى جانب افتتاح المقر الرئيسي الجديد في الرياض.

واصلت العمليات الدولية أداء دور محوري في توسيع الحضور الجغرافي والاقتصادي للمجموعة بزيادة القوى العاملة المتنوعة التي تتجاوز ٤,٩٠٠ موظفاً.

الأولويات الاستراتيجية

- طرح منتجات وخدمات ابتكارية للعملاء وتسجيل مستويات قياسية جديدة في القطاع، مع الاستفادة من خبرة المجموعة القوية على المستوى العالمي. ومواصلة تعزيز مستويات التفاعلات مع العملاء والتركيز على تعميق العلاقات.
- تسريع التحول الرقمي من خلال إطلاق قنوات رقمية متقدمة.
- زيادة الحضور المحلي ووتعزيز الوجود في الأسواق الرئيسية.
- زيادة الأعمال المرتبطة بالشبكة والتركيز على تطوير الحلول عابرة الحدود الرائدة في السوق.
- التركيز على دمج الممارسات المسؤولة بيئياً واجتماعياً في المنتجات والخدمات، وكذلك العمليات الداخلية.

إنجازات العام ٢٠٢٥

تقديم منتجات مبتكرة

- في المملكة العربية السعودية، قمنا بإطلاق باقة الخدمات المصرفية المميزة وباقة "بريميوم"، وبطاقة "رحّالة إنفينيت" الائتمانية، وهي منتج مالي متميز مصمّم للمسافرين الدائمين ويُعد من أكثر بطاقات السفر مرونة في المملكة، إلى جانب الاستعداد لإطلاق حلول مبتكرة لبطاقات الائتمان والخصم في عام ٢٠٢٦.
- في مصر، قمنا بطرح صناديق استثمارية بالذهب والدولار الأمريكي بالشراكة مع "بلتون". كما أطلقنا بطاقة ائتمان مشتركة مع مجموعة طلعت مصطفى. وعلى صعيد الأعمال المصرفية للشركات، أطلقنا حلول تمويل سلسلة التوريد وقمنا بإتمام أول صفقة عقود آجلة غير قابلة للتسليم في تاريخ مصر مع أحد العملاء من الشركات.
- في المملكة المتحدة، شهدت الميزانية العمومية والأصول المُدارة نمواً ملحوظاً، مدفوعاً بخدمات مخصصة تلبي الاحتياجات المتنوعة للعملاء.
- في سنغافورة، تم إطلاق أنشطة الخدمات المصرفية الاستثمارية، وتفعيل قدرات حجز المشتقات محلياً، وتقديم حلول تحوط مصممة خصيصاً للشركات. وعلى صعيد إدارة الثروات، وسّعت سنغافورة برنامج تمويل أقساط التأمين الشامل على الحياة، ونفذت أول صفقة إعادة تمويل للأقساط على مستوى المجموعة.

منصات وحلول رقمية متطورة

- إطلاق تطبيق ENBD X الرائد في المملكة العربية السعودية، ليقدم تجربة مصرفية سلسة وفعالة وعالية التخصيص، فيما يواصل بنك الإمارات دبي الوطني مصر التحضير لإطلاق منصة ENBD X في عام ٢٠٢٦.
- إطلاق منصة FIN IQ في سنغافورة، وهي منصة متقدمة لإدارة الثروات.

توسيع التغطية وزيادة الحصة السوقية

- حافظ بنك الإمارات دبي الوطني على موقعه كأسرع البنوك نمواً في المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٢٥ من حيث الإيرادات وصافي القروض.
- عزز بنك الإمارات دبي الوطني مصر مكانته في مجالات تمويل التجارة وإدارة النقد والإقراض المهيكل، بما يدعم القطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي. كما شهد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسناً في معدل الانتشار بفضل حلول ائتمانية مخصصة.
- زيادة ملحوظة في استقطاب عملاء جدد لبطاقات الائتمان في كل من المملكة العربية السعودية ومصر، مع نمو كبير في الحصة السوقية لبطاقات الائتمان في المملكة العربية السعودية (التي تجاوزت ٥% من حيث صافي الذمم المدينة النهائية).

التركيز على أنشطة أعمال الشبكة والتفاعل مع العملاء

- تنظيم فعاليات ناجحة للعملاء في مختلف المناطق الجغرافية شهدت حضوراً واسعاً من العملاء الحاليين والمحتملين، وأسهمت في توليد فرص أعمال جديدة.
- تسريع جهود تحسين ترابط الشبكة على مستوى المجموعة، ما أدى لنمو كبير في حجم الإحالات المتبادلة الفعالة على أساس سنوي.

دمج السياسات والممارسات المستدامة

- أسهم بنك الإمارات دبي الوطني السعودية في دعم أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية في المملكة، بطاقة إجمالية تبلغ ١٢ جيجاواط، لتوفير الكهرباء لنحو ١٠ ملايين منزل.
- حصول ستة فروع لبنك الإمارات دبي الوطني في المملكة العربية السعودية على شهادة الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (ليد) من الفئة الذهبية، إلى جانب حصول فرع البنك في مركز الملك عبدالله المالي على شهادة الفئة البلاتينية تقديراً للأداء المتميز لبنك الإمارات دبي الوطني السعودية في مجال البيئة والاستدامة، ليكون بذلك أول بنك في المملكة يحصل على هذه الفئة من الشهادة.
- واصل بنك الإمارات دبي الوطني مصر تعزيز التزامه بالاستدامة من خلال توسيع نطاق حلول التمويل الأخضر، وتحسين الإفصاحات المتعلقة بالأثر البيئي، والمساهمة في برامج تنمية المجتمع.
- حصل بنك الإمارات دبي الوطني سنغافورة على شهادة "العلامة الخضراء" من هيئة البناء والتشييد في سنغافورة تقديراً لمبادراته البيئية وممارساته الداعمة لبيئة عمل صحية.

تعزيز الإطار التشغيلي

- نفذ بنك الإمارات دبي الوطني مصر مبادرات هامة لإعادة تصميم العمليات أسهمت في تقليص زمن إنجاز المعاملات وتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- تأسيس شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية الهند الخاصة المحدودة في الهند لتقديم خدمات مدعومة بالتكنولوجيا للمجموعة (يجري العمل على إنشاء مكاتب في مومباي وتشيناي).

أداؤنا في عام ٢٠٢٥

- استفاد بنك الإمارات دبي الوطني السعودية من توسع حضوره في المملكة، مما أدى إلى نمو كبير لمحفظة القروض في قطاعات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد وإدارة الثروات، مع تسجيل دخل قياسي، حيث ارتفع الدخل بنسبة ٣٢% مقارنة بالعام السابق، إلى جانب نمو قروض العملاء بنسبة ٤٨%.
- حافظ بنك الإمارات دبي الوطني مصر على أداء قوي رغم التحديات الاقتصادية الكلية وتراجع أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٥، حيث ارتفع الدخل بنسبة ٨% وسجلت قروض العملاء نمواً جيداً بلغ ١٥% بالعملة المحلية، مع الحفاظ على مستويات منضبطة للتكاليف ومخصصات المخاطر الائتمانية، بما يعكس كفاءة العمليات ونهجاً حكيماً في إدارة المخاطر.
- واصل بنك الإمارات دبي الوطني لندن مسار نموه المتسارع، حيث حقق نمواً بنسبة ٢٩% في الدخل و٢٢% في قروض العملاء، مدعوماً بتنوع مصادر الدخل عبر الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية الخاصة والخزينة.
- سجل بنك الإمارات دبي الوطني سنغافورة أداءً متميزاً، حيث سجل الدخل نمواً بنسبة ٤٤%، مدفوعاً بزيادة استثنائية في دخل الرسوم والعمولات، بينما شهدت محفظة قروض العملاء نمواً بنسبة ٥٧% لتصل إلى مستويات قياسية.
- واصل بنك الإمارات دبي الوطني الهند تحقيق نمو متسق في الميزانية العمومية والدخل على مر السنين من خلال تعزيز العلاقات مع الشركات وتوسيع المنتجات والقنوات الرقمية ونطاق الانتشار الجغرافي. وفي عام ٢٠٢٥، ارتفع الدخل بنسبة ١٤% مقارنة بالعام السابق، إلى جانب نمو قروض العملاء بنسبة ١٦%.

الموارد البشرية للمجموعة والعمليات التشغيلية للمجموعة

يتطلب الحفاظ على النمو على نطاق واسع بشكل أساسي تكامل الأفراد ونماذج التشغيل معاً. في عام ٢٠٢٥، واصل بنك الإمارات دبي الوطني تعزيز مواءمة استراتيجية القوى العاملة مع الإطار التشغيلي للمجموعة بهدف بناء منظومة واحدة متكاملة بدلاً من العمل في مسارات منفصلة. ويسهم هذا التكامل في تعزيز كفاءة التنفيذ، وتحسين تجربة العملاء والموظفين، وجعل المجموعة في وضع أفضل لمواصلة النمو في المرحلة المقبلة.

إيمان عبدالرزاق
الرئيس الموارد البشرية للمجموعة والعمليات التشغيلية للمجموعة

+٣٥ ألف
إجمالي الموظفين

+١٦ ألف
في دولة الإمارات العربية المتحدة

+١٥ ألف
موظفات

+١٩ ألف
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك دينيز بنك)

١٠٨
جنسية ممثلة

+٢٠ ألف
موظفون

٤٧٧
أصحاب الهمم

%٢٠,٦
نسبة المناصب القيادية التي تشغلها المرأة (باستثناء دينيزبنك)

الموارد البشرية للمجموعة: تعزيز النمو من خلال بناء المواهب والقيادة والثقافة المؤسسية

في عام ٢٠٢٥، قمنا بدعم تطلعاتنا بأن نصبح جهة عمل عالمية مفضلة. فقد أطلقنا برنامجاً عالمياً رائداً لتطوير القيادات، واعتمدنا حلول توظيف مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وعزّزنا المبادرات التي تدعم رفاهية الموظفين، وعمّقنا التزامنا بتنمية الكفاءات الوطنية.

كما قمنا بتوحيد معايير الموارد البشرية وأطر الحوكمة على مستوى شبكتنا الدولية المتنامية، مما يوفر الدعائم المطلوبة لتوسيع حضورنا والارتقاء بالأداء من خلال فرقنا العالمية. وحظيت جهودنا الجماعية بتقدير خارجي، تمثل بفوزنا بجائزة "نافس" الماسية في مجال التوطين. وتعكس هذه الإنجازات مدى التميز الذي وصلنا إليه فضلاً عما ينتظرنا من نجاحات في المستقبل.

تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية

تنمية المواهب والتعلّم وتنقل القيادات

في عام ٢٠٢٥، حققنا نقلة نوعية مع إطلاق برنامجنا الرائد لتناوب القيادات حول العالم، والذي يتيح للقيادات الواعدة تنفيذ مهام استراتيجية في أسواقنا الدولية والعمل بثقة عبر الحدود.

كان ذلك مدعوماً بإطلاق أطر جديدة للمواهب والتنقل الوظيفي على مستوى المجموعة، مما وفّر مسارات منظمة وشفافة للكفاءات المحددة، وشجّع على انتقال الموظفين إلى مواقع جغرافية جديدة أو تسلمهم مناصب أخرى ضمن المجموعة على حد سواء. على مدار العام، ومع تسجيل أكثر من ٨٠٠ ترقية وعدد كبير من حالات التنقل الوظيفي ضمن المجموعة، انتقلت نسبة كبيرة من موظفينا إلى وظائف ومسارات مهنية جديدة، ما أسهم بشكل كبير في تعزيز القدرات الجماعية والمرونة المؤسسية لبنك الإمارات دبي الوطني.

كما واصلنا تنفيذ أجندة التعلّم الرقمي من خلال توفير أدوات وقنوات جديدة، حيث تم إطلاق المنصة الجديدة لتجربة التعلّم، والتي سرعان ما أصبحت محوراً أساسياً لتطوير الموظفين واستخدمها ما يقارب ٩٥% من موظفينا لبناء مهاراتهم وتعزيز خبراتهم.

تعزيز التوطين برؤية هادفة

واصلنا التقدم في أجندة التوطين، ولا نزال في موقع يتيح لنا تحقيق أهدافنا الطموحة للكفاءات الإماراتية. وكان من أبرز الإنجازات في هذا السياق بدء التشغيل الكامل لمركز العين، الذي يضم أكثر من ١٠٠ من المواطنين الإماراتيين، منهم ١٠١ امرأة. ومن المقرر توسيع نطاق المركز ليشمل أكثر من ٤٠٠ وظيفة بدوام كامل بحلول عام ٢٠٢٧.

كما أطلقنا الدفعة الخامسة من برنامج القيادة للنخبة "رؤاد"، وعزّزنا فرص الالتحاق ببرامج ماجستير إدارة الأعمال والقيادة التنفيذية بالتعاون مع مؤسسات رائدة، من بينها جامعة أوكسفورد. وهناك حالياً ما يقارب ٦٠ من المواطنين الإماراتيين المسجلين في برامج دراسية تعزز الجاهزية للمستقبل في مجالات مثل البيانات الضخمة.

في مبادرة هي الأولى من نوعها، قام بنك الإمارات دبي الوطني برعاية "برنامج الرئيس التنفيذي للشؤون المالية" بالتعاون مع دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي والكلية العليا للأعمال في باريس "ESCP".

كما تم تعزيز دور مجلس الشباب من خلال تحديث تشكيلته لتضم ١١ موظفاً إماراتياً واعداً يسهمون بتقديم الرؤى وتمثيل الشباب وتوفير قناة مباشرة للتواصل بين موظفينا الإماراتيين وأصحاب المصلحة في الجهات الحكومية.

التحول في الموارد البشرية من خلال التكنولوجيا والابتكار الرقمي

استمر مسار التحول التكنولوجي خلال عام ٢٠٢٥، حيث جرى تطوير نظام مكان العمل الرقمي "HR Connect" من خلال إعادة تصميم الواجهة، وتحسين تجربة المستخدم، وتوسيع نطاق التحليلات الفورية بشكل يدعم اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات. وفي مجال التوظيف، أسهمت حلول استقطاب المواهب المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تنفيذ أكثر من ٩٨ ألف مقابلة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتوفير ما يزيد على ١٣ ألف ساعة من وقت مسؤولي التوظيف، مما أتاح لفرق استقطاب المواهب التركيز على قرارات التعيين الأكثر فعالية.

تعزيز الثقافة والرفاهية وتجربة الموظفين

يُعد ترسيخ ثقافة مؤسسية قوية أساسياً في بنك الإمارات دبي الوطني، حيث تظل قيم التعاون والملكية والدافع والريادة عناصر محورية في عملنا. لضمان ذلك، تشكّل هذه القيم معايير رئيسية في إدارة الأداء، وكذلك في اختيار المشاركين في مختلف برامج الخريجين وتطوير القيادات والتنقل الوظيفي.

في إطار التزامنا بالشمول بين الجنسين، أصبح بنك الإمارات دبي الوطني من الموقعين على مبادئ تمكين المرأة الصادرة عن الأمم المتحدة، فيما دخل برنامج العودة للعمل عامه الثاني، ليقدم فرص التطوير والدعم المنظمة للموظفات العائدات إلى العمل بعد فترات انقطاع.

على مدار عام ٢٠٢٥، استفاد الموظفون من برنامج متكامل للأنشطة الصحية والترفيهية والتقديرية والاجتماعية والعائلية التي صُممت لتعزيز الصحة النفسية والشمول والحس المجتمعي. ومن أبرز تلك المبادرات فعالية "أحضر طفلك إلى العمل" وحفل جوائز "جيم" السنوي، ومعارض الصحة، والبطولات الرياضية، وفعاليات الإفطار إضافة إلى توفير أطباء في مواقع العمل.

تعزيز الحوكمة في الأسواق العالمية

قمنا خلال عام ٢٠٢٥ بتعزيز أطر الحوكمة بشكل ملحوظ في أسواقنا الدولية، إدراكاً منا لأهميتها كعامل تمكيني أساسي للعمل بأعلى مستويات الاتساق والانضباط التنظيمي ونزاهة القوى العاملة.

وقد تم اعتماد معايير الكفاءة والملاءمة في المناصب القيادية العليا، إلى جانب تعزيز عمليات الاعتماد الداخلي، ووضع نموذج جديد لإدارة القوى العاملة المؤقتة، بما يضمن تطبيق معايير موحّدة لكافة أنواع العقود وترتيبات العمل.

كما تم توسيع نطاق برنامج "حرية التحدث" ليشمل جميع عملياتنا حول العالم، بما يرسّخ نهج عدم التسامح بأي شكل من الأشكال مع حوادث التحرش أو التنمر.

العمليات التشغيلية للمجموعة: تعزيز النمو من خلال التميز في الخدمة والابتكار والكفاءة

في عام ٢٠٢٥، أعدنا تصميم عمليات بنك الإمارات دي الوطني بشكل جذري لضمان قدرة نموذجنا التشغيلي على التوسع بشكل يواكب النمو الاستراتيجي للبنك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى المستوى الدولي، مع تعزيز الاتساق التشغيلي على مستوى المجموعة.

وشملت الإنجازات التنظيمية الرئيسية إطلاق شركة بنك الإمارات دي الوطني للخدمات العالمية، التي أصبحت اليوم أكبر شركة خدمات تابعة للمجموعة، إلى جانب مركز المعالجة في العين. وبالتوازي مع ذلك، سرّعنا وتيرة التميز التشغيلي عبر استثمارات واسعة النطاق في الأتمتة والبيانات والذكاء الاصطناعي من خلال برنامجنا الرائد "مشروع ترينيتي".

وتسهم هذه الخطوات في إنشاء أساس قابل للتوسع يدعم النمو المستقبلي ويعزز انتقال بنك الإمارات دي الوطني نحو نموذج تشغيلي قائم على الذكاء الاصطناعي أولاً.

كما حققنا تقدماً في برنامج التحول العالمي لمكاتبنا تحت عنوان "بيئة عمل بتصميم جديد"، لتوفير مساحات عمل تعكس حجم وطموح وسرعة تطور بنك الإمارات دي الوطني.

أبرز نتائج الأداء

- تأسيس شركة بنك الإمارات دي الوطني للخدمات العالمية كأكبر شركة خدمات تابعة للمجموعة ومركز دولي للتميز.
- افتتاح أول مركز معالجة إقليمي لبنك الإمارات دي الوطني في العين بطاقم عمل مكوّن بالكامل من الكفاءات الوطنية الإماراتية.
- إطلاق "مشروع ترينيتي"، وهو برنامج يمتد عدة سنوات ويهدف لإعادة تصميم تجربة العملاء بكاملها من أجل تحسين زمن الإنجاز وتعزيز الكفاءة والفعالية وتوحيد عمليات المعالجة الآلية المباشرة والأتمتة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.
- بدء تنفيذ مشاريع واسعة النطاق للتحول العالمي للمكاتب يشمل أكثر من مليوني قدم مربعة من مساحات المكاتب التجارية.

تعزيز استراتيجيتنا التشغيلية

شركة بنك الإمارات دي الوطني للخدمات العالمية: منصة تشغيل عالمية مركزية

جمعت شركة بنك الإمارات دي الوطني للخدمات العالمية أكثر من خمسة آلاف موظف متخصص من شركة تنفيذ، وإدارة تكنولوجيا المعلومات في المجموعة، والمكتب الرقمي للمجموعة، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد، لتشكّل منصة تشغيل واحدة ومتكاملة. وقد أسهم ذلك في ربط عمليات خدمة العملاء والخدمات الداعمة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى المستوى الدولي، مع توفير الحجم والقدرات اللازمة لدعم نمو بنك الإمارات دي الوطني التشغيلي والتكنولوجي في جميع الأسواق الرئيسية.

مشروع ترينيتي: تحقيق أداء تشغيلي واسع النطاق

شملت المخرجات الرئيسية لهذا المشروع الكبير خلال عام ٢٠٢٥ ما يلي:

- تنفيذ عدة مسارات للمعالجة الآلية المباشرة ضمن معاملات ما بعد البيع، بما يتيح وصول العملاء الفوري إلى الخدمات وتسريع زمن الإنجاز.
- دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي في العمليات ذات الأحجام الكبيرة، بما في ذلك العمليات الصوتية، مما أسهم في تحقيق تحسّن يقارب ٤٠% في أداء المبيعات بمراكز الاتصال.
- تبسيط عمليات الائتمان للأفراد عبر تحسين إجراءات ما قبل استكمال المستندات، وتحقيق مكاسب كفاءة على مستوى المنتجات الرئيسية مثل بطاقات الائتمان والقروض الشخصية وقروض السيارات.
- تطبيق نموذج "حل المشكلة من أول اتصال" من خلال دمج البيانات من عدة أنظمة في نظام إدارة علاقات العملاء لبنك الإمارات دي الوطني، وإتاحة مسارات معالجة آلية مباشرة لتسريع معالجة استفسارات العملاء وتعزيز اتساق جودة الخدمة.

مركز المعالجة في العين: بناء القدرات الوطنية

مركز المعالجة الجديد في مدينة العين هو منشأة تشغيلية تديرها شركة الإمارات دي الوطني للخدمات العالمية وتقدم مجموعة من أنشطة المعالجة المصرفية الأساسية والخدمات التشغيلية. ويعمل فيه حصرياً كوادر من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، غالبيتهم من النساء. ومن المتوقع عند اكتمال التشغيل الكامل للمركز أن تتم معالجة أكثر من ٣٥٠ ألف معاملة سنوياً، إلى جانب الإسهام في بناء القدرات الإماراتية في مجال الخدمات المصرفية. وقد تم إنشاء مسار لإعداد المواهب الخاصة بالمركز بالتعاون مع جامعة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج "مواهب"، وهو برنامج وطني يركز على تطوير الكفاءات الإماراتية ذات الإمكانات العالية.

إعادة تصميم بيئة العمل: مشروع التحول الشامل للمكاتب عالمياً

في إطار هدفنا المتمثل في إحداث تحول جذري في جميع المكاتب الرئيسية لبنك الإمارات دي الوطني، من المقرر افتتاح المقر الرئيسي الجديد في المملكة العربية السعودية وفق أعلى المعايير العالمية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، يليه افتتاح المقر الرئيسي في دبي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، على أن تستكمل لاحقاً أعمال تجديد باقي المكاتب الرئيسية. وقد حصل المقران في المملكة العربية السعودية ودبي على أعلى تصنيف بلاتيني في شهادتي "WiredScore" و"SmartScore" للاتصال الرقمي والتكنولوجيا الذكية، ليصبح بنك الإمارات دي الوطني أول بنك على مستوى العالم يحقق هذا الإنجاز. إضافة إلى ذلك، نحن البنك الأول في الشرق الأوسط الذي يلتزم ببرنامج "WELL-At-Scale" الطموح، والذي يُعد المعيار الدولي الأفضل لدمج مفاهيم الصحة والعافية في تصميم مساحات العمل المكتبية.

الرسالة الختامية

مع تقدمنا نحو عام ٢٠٢٦، أصبحت الأسس للمرحلة التالية من نمونا المحلي والدولي راسخة بقوة. فمن خلال مواصلة مواءمة الموارد البشرية والعمليات التشغيلية ضمن منظومة واحدة متكاملة، عززنا قدرتنا على التنفيذ والتوسع وتقديم الخدمات على مستوى المجموعة. كما يسير استثمارنا في المواهب والقيادة والثقافة المؤسسية بوتيرة متوازنة مع التميز التشغيلي والكفاءة، مدعوماً بتوظيف الذكاء الاصطناعي في أساليب عملنا الداخلية وطريقة خدمتنا لعملائنا خارجياً. وتشكل هذه المحركات المزدوجة مصدر ثقة لنا لمواصلة النمو بمسؤولية، والمنافسة على نطاق عالمي، والاستمرار في بناء مؤسسة عالية الأداء.

تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي

في عام ٢٠٢٥، واصل قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي في بنك الإمارات دبي الوطني جهوده لتحقيق تطلعات المجموعة في أن تصبح مؤسسة إقليمية رائدة قائمة على البيانات، تركز على الرقمنة وتلتزم بالمسؤولية البيئية. وشهد العام تقدماً ملموساً في إطلاق مزايا رقمية مبتكرة، وتعزيز المنصات الحالية، ورفع مستويات المرونة التشغيلية، وتوسيع القدرات التكنولوجية لدعم اعتماد الذكاء الاصطناعي على مستوى المجموعة. وأسهمت هذه المبادرات في تعزيز جهود المجموعة في تقديم منتجات وخدمات موثوقة وسهلة الاستخدام ترتكز على تجربة العملاء وتلبي تطلعاتهم.

ميجيل ريو تينتو
المسؤول الرئيسي للتكنولوجيا الرقمية والمعلومات للمجموعة

١٨٨ أكثر من
مبادرة في مجال التكنولوجيا

١٠٠%
بنية تحتية هجينة متعددة السُحُب

٤١%
نسبة النمو في عدد المعاملات المنفذة يومياً عبر النظام

٣٢٠ مليون
ذروة عدد الاتصالات اليومية لتطبيقات واجهة البرمجيات

٣٢,٤٨
خفض الأثر الكربوني للتكنولوجيا (طن من ثاني أكسيد الكربون)

٢٠,٠٠٠ أكثر من
عدد الموظفين المشاركين في شهر التوعية بالأمن السيبراني

الإنجازات الرئيسية

- إطلاق حلول رقمية جديدة، من بينها EI +، ENBD Pay، businessONE، Wealth Connect، WB Edge إضافة إلى أول منصة مركز اتصال مدعومة بالذكاء الاصطناعي في المنطقة.
- الحفاظ على أعلى المستويات في السوق في الاستقطاب الرقمي للعملاء، بنسب تتجاوز ٩٧% للحسابات والبطاقات والقروض.
- تحقيق نسبة معالجة تلقائية مباشرة بلغت ٩٥% للخدمات ذات الأولوية عبر تطبيق ENBD X.

لمحة عامة عن القطاع

يشكّل قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي في بنك الإمارات دبي الوطني محوراً أساسياً في النموذج التشغيلي للمجموعة، حيث يدعم تقديم خدمات مصرفية فعالة، وعمليات آمنة، ومنظومة ابتكار تعزّز تجربة العملاء وتدعم النمو على المدى الطويل. وتشكل إدارة التكنولوجيا قوة دفع للجهود الهندسية، من خلال تطوير التطبيقات والمنتجات والمنصات والبنية التحتية التي تُسهم في تحديث الخدمات المصرفية ورقمنتها لتوفير حلول أسرع وأبسط وأكثر موثوقية وأماناً. في المقابل، تعمل إدارة التحول الرقمي على إعادة تصميم رحلات العملاء وإعادة تصميم العمليات لتقديم منتجات سهلة الاستخدام، إلى جانب تعزيز الابتكار عبر شراكات مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص وشركات التكنولوجيا المالية.

الأولويات الاستراتيجية

- إطلاق مزايا رقمية مبتكرة بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي، وتوسيع المنظومة الرقمية لتقديم تجارب أكثر سهولة وفعالية وتكاملاً للعملاء.
- تعزيز الموثوقية والمرونة والأمن من خلال مواصلة تطوير برنامج "آيرونكلاد"، وترسيخ ثقافة الأمن السيبراني، وتحسين حوكمة التكنولوجيا.
- توسيع القدرات التكنولوجية والرقمية والتحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لترسيخ الإمكانات المؤسسية وتسريع وتيرة التنفيذ وتحسين الكفاءة التشغيلية، بدعم من جهود تحديث ركائز الهندسة والمنصات التكنولوجية.

إنجازات العام ٢٠٢٥

إطلاق مزايا رقمية مبتكرة

- تطوير المنتجات الرقمية عبر دمج قدرات مدعومة بالذكاء الاصطناعي وتجارب مدمجة في قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وإدارة الثروات.
- إطلاق حلول رقمية جديدة، من بينها EI +، ENBD Pay، businessONE، Wealth Connect، WB Edge إلى جانب أول منصة مركز اتصال مدعومة بالذكاء الاصطناعي في المنطقة، إضافة إلى فتح الحسابات الفوري، وتداول العملات المشفرة، وتتبع المدفوعات بشكل فوري، والخدمات المصرفية عبر مزايا المحادثة التفاعلية.
- الحفاظ على أعلى المستويات في السوق في الاستقطاب الرقمي للعملاء، بنسب تتجاوز ٩٧% للحسابات والبطاقات والقروض، مع تحقيق نسبة معالجة آلية مباشرة بلغت ٩٥% للخدمات ذات الأولوية عبر تطبيق ENBD X، وإطلاق ٢٥ خدمة مصرفية جديدة للشركات، مما أسهم في وصول نسبة استخدام الخدمات الذاتية إلى أكثر من ٨٠% في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.
- توسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لتسريع العمليات بنسبة تصل إلى ٧٠%، مع توفير الدعم باستخدام الذكاء الاصطناعي على مدار الساعة.

تعزيز الموثوقية والمرونة والأمن

- نجحنا من خلال برنامج "آيرون كلاد" (Ironclad) في تحديث البنية التحتية باستخدام تقنيات (OpenShift) القائمة على السحابة، وشبكات مراكز البيانات بنظام (SONiC)، بالإضافة إلى ترقية المنصات الأساسية؛ مما أدى إلى خفض الحوادث التشغيلية الكبرى رغم ارتفاع حجم التغييرات التقنية المنفذة.
- دعمنا منظومة الأمن السيبراني بتقنيات حماية المحيط المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتسريع استجابة النظام للتهديدات، مدعومًا بحملة التوعية CSAM X التي شارك فيها أكثر من ٢٠,٠٠٠ موظف.
- رفعنا كفاءة آليات الرصد والتعقب لرحلات العملاء ذات الأولوية، مما أتاح اكتشاف المشكلات ومعالجتها بشكل استباقي

توسيع قدرات التكنولوجيا والتحول الرقمي والتحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي

- تسريع مدة طرح المنتجات والخدمات عبر تحديثات رئيسية للمنصات شملت حدود القدرات المؤسسية، والإدارة الرقمية لحسابات الضمان، وتطوير أنظمة المدفوعات والتداول والخزينة، إلى جانب تمكين قدرات الخدمات المصرفية المفتوحة.
- توسيع تبني الذكاء الاصطناعي التوليدي من خلال برامج تمكين ومركز مطوري بنك الإمارات دبي الوطني، الذي يوفّر أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي ومكتبات وأطر عمل قابلة لإعادة الاستخدام لتعزيز إنتاجية الفرق الهندسية وتسريع التطوير.
- تعزيز الابتكار وتوسيع تكامل المنظومة الرقمية عبر مختبر Future Lab™ والشراكات الاستراتيجية، من خلال نشر حلول ذكاء اصطناعي مثل Copilot ودعم رواد الأعمال الإماراتيين عبر حاضنة المواهب الرقمية الوطنية.
- دعم الاستدامة من خلال تعزيز ممارسات البرمجة الخضراء، وتوسيع مبادرات إعادة استخدام التكنولوجيا والتبرع بها، بما يسهم في تقليص الأثر البيئي.

صندوق الابتكار

في عام ٢٠٢٥، واصل صندوق الإمارات دبي الوطني للابتكار دعم المبادرات الاستراتيجية على مستوى المجموعة وتقديم حلول رقمية متميزة. وباتت محفظة الصندوق تضم ١٠ شركات، انطلاقاً من التزامه بالبحث عن الجيل القادم من الشركات التي ستسهم في رسم ملامح مستقبل القطاع وتقديم الدعم لها. وقد انتقلت معظم هذه الاستثمارات إلى مراحل إثبات القيمة، أو المشاريع التجريبية، أو جرى تطبيقها فعلياً في المجموعة، بما يعكس التوافق الاستراتيجي القوي للمحفظة وتسارع وتيرة تبني التكنولوجيا على مستوى المجموعة.

نيراج ماكين
رئيس الاستراتيجية والتحليلات ورأس المال الاستثماري للمجموعة

حجم الصندوق (دولار أمريكي)	إجمالي الاستثمارات
١٠٠مليون	١١
الاستثمارات الحالية	**النسبة المُستثمرة من الصندوق**
١٠	٣٦%

الإنجازات الرئيسية

- واصل الصندوق العمل على مشاريعه الاستثمارية، وتقييم عدد من الفرص، وتوسيع الشراكات العالمية.
- انتقلت عدة شركات ضمن المحفظة إلى مراحل إثبات القيمة والمشاريع التجريبية، بما يعكس مواءمة أكبر مع وحدات الأعمال وأصحاب المصلحة.

لمحة عامة عن القطاع

يُعد صندوق الإمارات دبي الوطني للابتكار ذراع المجموعة المتخصصة في رأس المال الاستثماري للشركات، حيث يستثمر في التكنولوجيا والحلول المتميزة التي تعزز القدرات الرقمية لبنك الإمارات دبي الوطني، وترفع كفاءته التشغيلية، وتدعم تنافسيته على المدى الطويل. ويركز الصندوق على شركات التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا المصرفية والتكنولوجيا المؤسسية حول العالم التي يمكنها تحقيق قيمة استراتيجية للمجموعة. ويعمل الصندوق كمحفّز لتسريع تبني الابتكار على امتداد العمليات الدولية لبنك الإمارات دبي الوطني، من خلال استثمارات انتقائية وأطر تعاون منظمة.

الأولويات الاستراتيجية

- الاستثمار عالمياً في الشركات من المراحل المبكرة إلى مراحل النمو، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للمجموعة.
- تطبيق نهج استثماري يركز على تحقيق قيمة استراتيجية وضمان جاهزية المجموعة للمستقبل.
- التركيز على توظيف رأس المال، وتنويع المحفظة، وإتاحة فرص التكامل القابلة للتنفيذ، وخلق قيمة مستدامة طويلة الأجل للمجموعة.

إنجازاتنا الرئيسية وأداؤنا في عام ٢٠٢٥

- بلغ إجمالي مشاريع الاستثمار الحالية ١٠ مشاريع، مع توفر المزيد من الفرص الاستثمارية. وتمثل الشركات التي جرى تطبيق حلولها بالكامل أو هي في طور الإطلاق على منصات بنك الإمارات دبي الوطني نسبة ٥٠% من إجمالي شركات المحفظة، في حين لا تزال شركات أخرى في مراحل مبكرة من دورة التكامل، بما يؤكد التزام الصندوق بتنمية محفظته وبرز الأهمية الاستراتيجية لهذه الاستثمارات.
- انتقلت عدة شركات ضمن المحفظة إلى مراحل إثبات القيمة أو المشاريع التجريبية أو الدمج الأولي مع وحدات المجموعة، بما يدعم أجندة الابتكار على نطاق أوسع.
- أُضيفت سبع دول جديدة إلى النطاق العالمي للصندوق في عام ٢٠٢٥، ليصل إجمالي الدول ضمن منظومته إلى ٣١ دولة. ويواصل الصندوق استقطاب الشركات الرائدة عالمياً وإبرام شراكات معها في مجالات البنوك والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا والحاضنات وبرامج التسريع وصناديق الاستثمار في المناطق الجغرافية التي يستكشفها ويستثمر فيها.

وحدة الامتثال للمجموعة

يخضع بنك الإمارات دبي الوطني للسلطة التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ويحرص على الامتثال الكامل لكافة القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة والالتزام بأعلى المعايير الدولية. ويتيح ذلك للمجموعة ترسيخ مكانتها كمؤسسة مالية موثوقة في الأسواق المحلية والعالمية.

فيكتور ماتافونوف
المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة

الإنجازات الرئيسية

- تعزيز قدرات الرصد من خلال التكنولوجيا المتقدمة: توظيف تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة وفعالية عمليات الرصد والمراقبة.
- إدارة التنبيهات المدعومة بالذكاء الاصطناعي: التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية الرائدة لتطبيق حلول تعتمد على معالجة اللغة الطبيعية والتعلم الآلي، بما يعزز الفعالية والكفاءة التشغيلية.
- تحديث السياسات: تحديث عدد من سياسات الامتثال الأساسية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعارض المصالح، والتعامل بالحسابات الشخصية.
- تقييم المخاطر: استكمال تقييم شامل لمخاطر الجرائم المالية على مستوى المجموعة، بما يتوافق مع لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- الابتكار والتعاون: تعزيز التنسيق مع الجهات التنظيمية في مجالات التعهيد الخارجي، ومبادرات الحوسبة السحابية، وإطلاق منتج الأصول الرقمية ضمن نظام مغلق.

لمحة عامة عن القطاع

تؤدي وحدة الامتثال للمجموعة دوراً محورياً في حماية المجموعة من المخاطر التنظيمية والمالية ومخاطر السمعة. وتعمل هذه الإدارة بتعاون وثيق مع الإدارة العليا للحفاظ على إطار امتثال شامل يغطي جميع المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة. وتُعد الحوكمة أولوية أساسية، حيث تخضع المسائل التنظيمية ومتطلبات الامتثال لمراجعات وتحديثات منتظمة تُعرض على لجان الإدارة ومجلس الإدارة لضمان إشراف شامل وفعّال.

ويظل بناء علاقات شفافة وتعاونية مع الجهات التنظيمية والبنوك المراسلة عنصراً أساسياً في نهج المجموعة، حيث تسهم هذه الشراكات في تحقيق التوافق التنظيمي وتعزيز الثقة في شبكة المجموعة العالمية. وقد صُممت سياسات وإجراءات المجموعة بما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي مختلف المناطق التي تعمل فيها المجموعة، إلى جانب توافقها مع أفضل ممارسات السوق وتلبية توقعات البنوك المراسلة والجهات التنظيمية الدولية.

تلتزم إدارة الامتثال للمجموعة بتعزيز قدراتها من خلال مبادرات استراتيجية تدعم كفاءة الرصد وجودة اتخاذ القرار. ويشمل ذلك توظيف التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة وتحليلات البيانات، لتعزيز قدرات فحص العقوبات، ومراقبة المعاملات، وتقييم المخاطر، وتبسيط عمليات إعداد التقارير.

إدارة المخاطر

يتبع بنك الإمارات دبي الوطني نهجاً استباقياً وشاملاً في تحديد وتقييم المخاطر والتخفيف من آثارها، مما يضمن التوافق التام بين استراتيجيته وأداء أعماله. لدى المجموعة هيكل حوكمة فعال لإدارة المخاطر وأطر عامة مدمجة للإدارة على كافة المستويات، مما يتيح لها بناء ثقافة تتيح لكل قسم وكل موظف أداء دور فعال في تحديد المخاطر والتصدي لها.

مانوج تشاولا
المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر للمجموعة

الإنجازات الرئيسية

- تحقيق تحسّن قوي في جودة الائتمان انعكس في انخفاض القروض المتعثرة وارتفاع استرداد المخصصات وزيادة التحصيلات.
- تعزيز سياسات مخاطر السوق ومخاطر الأطراف المقابلة ومنهجيات قياس المخاطر، بما أسهم في تبسيط عملية إطلاق العديد من المنتجات والأنشطة الجديدة في مجال الائتمان المُهيكل ضمن وحدة الأسواق العالمية.
- ترسيخ الإطار العام لإدارة مخاطر السلوك من خلال إرساء معايير جديدة لمخاطر السلوك وإنشاء منتدى متخصص لتعزيز ضوابط الإنصاف في التعامل مع العملاء، وعمليات حوكمة المنتجات، ومساءلة الموظفين.
- إحراز تقدم في مبادرات المخاطر البيئية والاجتماعية، وتحديث منهجية احتساب الانبعاثات الممولة، وتعزيز إطار المخاطر البيئية والاجتماعية بما يتيح إدراج اعتبارات المناخ بشكل أكبر في قرارات الائتمان.

نظرة عامة على القطاع

تؤدي إدارة المخاطر دوراً محورياً في حماية ملف المخاطر للمجموعة، من خلال توفير إشراف مستقل، وضوابط، وتوجيه شامل لكافة الأنشطة المرتبطة بالمخاطر، من خلال عملها باستقلالية تامة عن أنشطة توليد الأعمال والائتمان والوظائف التجارية. تضمن هذه الوحدة بقاء اعتبارات المخاطر موضوعية ومتوافقة مع بيان القدرة على تحمل المخاطر المعتمد لدى المجموعة، بالإضافة لالتزاماتها التنظيمية. وتسهم أوجه التكامل والتنسيق بين الوحدات المختلفة ضمن وظيفة إدارة المخاطر وعلى مستوى المجموعة في الدفع قدماً بالعديد من المبادرات والمشروعات. وتضمن هذه الجهود الجماعية تقديم حلول متكاملة تعزّز من مرونة المجموعة.

الأولويات الاستراتيجية

شملت الأولويات الرئيسية لعام ٢٠٢٥ مواصلة تطوير منظومة النماذج، وتعزيز حوكمة مخاطر السلوك، وتدعيم قدرات الوقاية من الاحتيال وإدارة المخاطر السيبرانية، إلى جانب الاستمرار في تعزيز المرونة التشغيلية.

مسيرة النمو في عام ٢٠٢٥

خلال العام، حققت المجموعة تقدماً ملموساً في مختلف محاور أجندة إدارة المخاطر. لقد تحسنت جودة الائتمان بشكل جوهري، كما يتضح من تحسّن نسبة القروض المتعثرة لدى المجموعة. كما أحرزت المجموعة تقدماً في مجالات رئيسية لإدارة المخاطر، من بينها إدارة مخاطر النماذج من خلال حوكمة أقوى للنماذج، ومخاطر السلوك عبر تعزيز المعايير والضوابط. وانسجاماً مع أجندة الاستدامة، عملت المجموعة على تطوير إطار المخاطر البيئية والاجتماعية، إلى جانب تحسين قياس الانبعاثات الممولة. وأسهمت هذه الجهود مجتمعة في ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر لدى المجموعة وتعزيز مرونتها الشاملة.

الإطار العام لإدارة المخاطر

يواجه بنك الإمارات دي الوطني مجموعة متنوعة من المخاطر في سياق سعيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. لذلك تطبق المجموعة إطاراً عاماً لإدارة المخاطر يقوم على ثقافة وقيم راسخة ويضمن اتباع نهج متكامل في تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر الرئيسية والتخفيف من آثارها على مستوى المجموعة.

يتيح هذا الإطار العام لبنك الإمارات دي الوطني إدارة المخاطر المالية وغير المالية بشكل فعال، بالتوازي مع مواصلة الامتثال للوائح التنظيمية والمحافظة على التوافق مع أهدافه الاستراتيجية، من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة والتقييم الاستباقي والفهم الواضح لمدى القدرة على تحمل المخاطر.

يستند هذا الإطار إلى نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، بما يضمن وضوح المساءلة، وتوافر الإشراف المستقل، وتقديم مستويات مناسبة من التحقق والاطمئنان في جميع أنواع المخاطر.

١
خط الدفاع الأول

وحدات الأعمال (المسؤولة عن العلاقات والمنتجات) حيث تنشأ المخاطر وتكون هذه الوحدات مسؤولة عن الإدارة المستمرة لهذه المخاطر، بما في ذلك تقييمها ومراقبتها والتخفيف من آثارها.

٢
خط الدفاع الثاني

أقسام إدارة المخاطر والتمويل والامتثال، التي يكمل عملها نشاطات إدارة المخاطر في وحدات الأعمال من خلال مسؤوليات المراقبة وإعداد التقارير. وهي تتولى الإشراف على أنشطة المجموعة التي تنطوي على مخاطر وتقوم بتقييم المخاطر والمشاكل المحتملة بشكل مستقل عن وحدات الأعمال. وتؤكد هذه الأقسام أهمية دور مدراء وحدات الأعمال في تحديد وتوثيق المسؤولين عن إدارة المخاطر في إطار الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة وضمان تقييم المخاطر بشكل شامل ودقيق.

٣
خط الدفاع الثالث

تقوم وحدة التدقيق الداخلي المستقل بإجراء مراجعة مستقلة وموضوعية لجودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وخطي الدفاع الأول والثاني في المجموعة.

حوكمة المخاطر

لضمان حوكمة المخاطر بشكل شامل وفعال، يؤدي مجلس الإدارة دوراً حاسماً في الإشراف على نهج إدارة المخاطر على مستوى المجموعة، ويتم هذا الإشراف بشكل رئيسي من خلال لجنة المجلس للمخاطر التي تشرف على وضع وتنفيذ الإطار العام لإدارة المخاطر.

تدعمها في هذا الدور لجنة المخاطر للمجموعة، والتي تضم ممثلين عن الوحدات التي تنشأ فيها المخاطر والوحدات المسؤولة عن مراقبة المخاطر للتأكيد على المسؤوليات المشتركة عن إدارة المخاطر.

المخاطر الرئيسية

يحدد الإطار العام لإدارة المخاطر في المجموعة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة في سياق عملياتها اليومية، مما يضمن تقييمها وتحديثها بشكل مستمر لمواكبة التغيرات المستمرة في السوق. ويشكل بيان القدرة على تحمل المخاطر محور هذا الإطار، حيث يحدد مستويات وأنواع المخاطر التي يمكن للمجموعة قبولها أو تحملها أو التعرض لها في سياق سعيها لتحقيق أهداف أعمالها. ويوضح الجدول أدناه أنواع المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، إلى جانب نهج المجموعة في الإشراف عليها وإدارتها.

المخاطر الرئيسية	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الائتمان		
يُقصد بهذه المخاطر التعرض لخسارة مالية نتيجة لتخلف المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. ويمكن أن يحدث ذلك في قطاعات الأعمال المختلفة، مثل الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، والأعمال المصرفية للأفراد. يستند هذا النهج إلى منتديات متخصصة، وأنظمة قوية، وسياسات وأدوات وعمليات فعالة، بما يتيح تجميع مخاطر الائتمان في محاور رئيسية تشمل المنتجات، وشرائح المتعاملين، والمحافظ، والمناطق الجغرافية، والقطاعات الاقتصادية، وأنواع الضمانات. ويتيح ذلك إجراء تقييم شامل للمخاطر، وضمان فهم وإدارة مستويات التركّز وحالات الترابط بين المخاطر الفردية أو المحافظ المختلفة بكفاءة في جميع مراحل دورة الائتمان. هناك فريق متخصص للاسترداد من العملاء المتعثرين لضمان فعالية عمليات التحصيل والإجراءات التصحيحية وتقليل تدفق القروض الجديدة المتعثرة من أجل الحد من تأثيرها على أداء المجموعة.	يوجد هيكل حوكمة محدد بشكل واضح لإدارة مخاطر الائتمان، بما في ذلك مخاطر تركيز الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر التحويل. واللجان الرئيسية التي تشرف على مخاطر الائتمان هي لجنة المجلس للمخاطر، ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار، ولجنة المخاطر للمجموعة، ولجنة إدارة الائتمان، يدعمها قسم إدارة المخاطر وقسم الائتمان في المجموعة. اعتمدت المجموعة نهجاً فعالاً واستباقياً لإدارة مخاطر الائتمان يتماشى مع قدرتها على تحمل المخاطر، والمتطلبات التنظيمية، ونموذج أعمالها، وأهدافها الاستراتيجية، مع ضمان تحقيق نمو مستدام وربحية مستفرة وتعزيز المرونة في مواجهة الصدمات المرتبطة بالائتمان.	تقوم المجموعة بمراقبة المحافظ بشكل مستمر وتنفيذ استراتيجيات تراعي البيئة الخارجية، مع التركيز على النمو المستدام في جميع قطاعات الأعمال. وتغطي السياسات الائتمانية المدروسة التي وضعتها المجموعة جوانب مختلفة تتضمن إجراءات للتحذير المبكر، وإجراءات للمراقبة، وقدرة القطاعات المختلفة على تحمل المخاطر. وهناك أطر للحد الائتماني لكل اسم وقطاع ومنطقة جغرافية (من بين أشياء أخرى) تضمن عدم تجاوز المخاطر أو المخاطر المحتملة لدرجة القدرة على تحمل المخاطر أو الحدود التنظيمية. تُعد المجموعة تقارير منتظمة لأصحاب المصلحة الداخليين والسلطات التنظيمية من أجل ضمان الشفافية ودعم اتخاذ القرارات بشكل مدروس. تشمل هذه العملية متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية وإعداد تقارير المعلومات الإدارية بهدف تزويد الإدارة العليا واللجان المختصة برؤى دقيقة وشاملة في الوقت المناسب حول ملف مخاطر الائتمان لدى المجموعة، بما يدعم نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر. كما تلتزم المجموعة بتوفير إفصاحات عامة شفافة وشاملة تتعلق بمخاطر الائتمان. وتهدف هذه الإفصاحات إلى تزويد أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات التنظيمية والمستثمرين والعملاء برؤى مفيدة حول ملف مخاطر الائتمان لدى المجموعة، وممارسات إدارة المخاطر، وحالات التعرض لمخاطر الائتمان، وجودة الأصول، ومنهجيات تكوين المخصصات، بما في ذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، إضافة إلى كفاية رأس المال.

المخاطر الرئيسية	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر ائتمان الطرف المقابل		
يُقصد بها مخاطر حدوث إخلال من جانب الطرف المقابل في معاملة معينة قبل التسوية النهائية، حيث تتغير قيمة معاملات المشتقات في ظل التقلبات في عوامل مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم والسلع. وتتعرض المجموعة لمخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال أنشطة المبيعات والتداول وإدارة الميزانية العمومية.	تتم إدارة مخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال سياسة مخاطر ائتمان الطرف المقابل تحت إشراف لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ولجنة المجلس للمخاطر. وتقع مسؤولية إدارة هذه المخاطر على لجنة إدارة الائتمان، ولجنة الإشراف على النماذج، ولجنة المخاطر للمجموعة، التي تشرف على السياسات والمنهجيات وإطار الحد الائتماني.	تجري مراقبة مخاطر ائتمان الطرف المقابل يومياً مع مقارنتها بالحدود المعتمدة. وتخضع هذه الحدود لمراجعة سنوية وفقاً لسياسات الائتمان والإجراءات المتبعة وتفويض صلاحيات الاعتماد. كما تُنفذ مراجعات مرحلية إذا استدعت الضرورة ذلك نتيجة للتغيير في الجدارة الائتمانية للطرف المقابل أو في خطط عمله.
مخاطر الأسواق		
هي المخاطر التي تنشأ نتيجة للتغيرات في العناصر المتغيرة للسوق مثل سعر الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهوامش الائتمان، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع، وارتباطاتها وتقلباتها الضمنية. وتتعرض المجموعة لمخاطر الأسواق من خلال أنشطة التداول وخدمة العملاء وإدارة الميزانية العمومية.	تقوم لجنة المجلس للمخاطر، ولجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة، ولجنة الإشراف على النماذج، ولجنة المخاطر للمجموعة، وكلها من لجان المجلس والإدارة العليا، بدعم المجموعة في إدارة مخاطر الأسواق. وهي تضع سياسة ومنهجية إدارة مخاطر الأسواق وإطار الحد الائتماني الذي يحكم الإقبال بحكمة على مخاطر الأسواق، مع الاعتماد على أنظمة القياس والمراقبة والضوابط الداخلية. وتدعم هذه اللجان في تنفيذ مهامها وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة في المجموعة، التي تساعد في تفعيل إطار إدارة مخاطر الأسواق لتسهيل مزاولة الأعمال مع ضمان مستوى مناسب من الإشراف والرقابة على المخاطر.	يتم وضع استراتيجية إدارة مخاطر الأسواق وحدود مخاطر الأسواق بناءً على قدرة المجموعة على تحمل المخاطر واستراتيجيات أعمالها (مع مراعاة ظروف الاقتصاد الكلي وأوضاع الأسواق). وتتولى وحدات دعم مستقلة مراقبة مراكز مخاطر الأسواق في محفظة تداول الخزينة يومياً ومقارنتها بحدود مخاطر الأسواق المعتمدة والمخصصة لكل سوق.
مخاطر إدارة الأصول والمطلوبات		
يُقصد بإدارة الأصول والمطلوبات الإدارة الاستراتيجية لهيكل الميزانية العمومية للمجموعة ومتطلبات السيولة، وهي تشمل إدارة مصادر السيولة والتنويع، وسعر الفائدة، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.	تتولى لجنة الأصول والمطلوبات الإدارة مسؤولية إدارة مخاطر الميزانية العمومية للمجموعة ومتطلبات السيولة ومخاطر أسعار الفائدة. وتقوم لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر بوضع سياسة ومنهجية إدارة الأصول والمطلوبات وإطار الحد الائتماني. ويدعم لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة في مهام الإدارة اليومية مكتب إدارة الأصول والمطلوبات، وتخضع لإشراف مستقل من وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة ووحدات التمويل في المجموعة.	ترفع وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة ووحدة التمويل تقارير شهرية إلى لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة وتقارير ربع سنوية إلى لجنة المجلس للمخاطر حول معايير إدارة الأصول والمطلوبات، التي تشمل السيولة، ومخاطر سعر الفائدة في السجل المصرفي، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.

إدارة المخاطر تابع

المخاطر الرئيسية	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر رأس المال		
هي مخاطر تغير تكوين رأس مال المجموعة أو انخفاض مستواه بشكل يجعله غير كافٍ لدعم استراتيجيتها أو الوصول إلى الحدود التنظيمية المطلوبة. وتنفذ المجموعة بشكل دوري إجراءات شاملة لتقييم كفاية رأس المال وإعداد التقارير بشأنها بهدف تقدير متطلبات رأس المال الناشئة عن أصولها. وتشمل هذه الإجراءات إعداد تقارير رأس المال وفقاً للمتطلبات التنظيمية (الركيزتان الأولى والثالثة)، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبار الضغط (الركيزة الثانية).	تطبق المجموعة سياسة لإدارة رأس المال تتضمن آليات وإجراءات لضمان الحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال. وتتولى لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر الإشراف على عملية إعداد تقارير رأس المال التنظيمي، وتدعمهما وحدة التمويل ووحدة العمليات التحليلية لرأس المال.	تقوم المجموعة بإعداد تقارير ربع سنوية حول كفاية رأس المال التنظيمي، وتنفذ عملية تقييم داخلي لكفاية رأس المال بشكل سنوي، ويتماشى ذلك مع الإرشادات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أو هيئة الرقابة المعنية، حيث تجري مقارنة نتائج المجموعة مع الحدود التنظيمية الدنيا وبيان القدرة على تحمل المخاطر. وإلى جانب بيان القدرة على تحمل المخاطر، نفذت المجموعة خطة للتعافي تتوافق مع لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ووضعت حدوداً لمؤشرات رأس المال تراقبها بشكل ربع سنوي.
المخاطر التشغيلية		
هي مخاطر الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو نتيجة لأحداث خارجية.	تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على المخاطر التشغيلية، وتدعمها لجنة المخاطر في الإشراف على مستندات الأطر والسياسات والمنهجية. وتنفذ وحدة إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية، الذي يشمل إدارة مخاطر المعاملات، ومخاطر العملاء، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر الاحتيال، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، ومخاطر الأطراف الخارجية، وإدارة استمرارية الأعمال. كما تحافظ المجموعة على تغطية تأمينية مناسبة ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر. وتعمل الوحدة بشكل وثيق مع وحدات الأعمال في المجموعة لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية، حيث يجري تحديد المخاطر الرئيسية ومناقشتها في اجتماعات الأقسام المعنية بالمخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر للمجموعة. وتشكل هذه الاجتماعات أساس أنشطة إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة.	تقوم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بوضع وتنفيذ آليات لتحديد وتقييم وقياس ورصد المخاطر التشغيلية في جميع إدارات وأقسام المجموعة ورفع تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية إلى الإدارة العليا ولجنة المجلس للمخاطر.
مخاطر السلوك		
يُقصد بها مخاطر قيام المجموعة أو موظفيها أو الأطراف الخارجية المرتبطة بها بمزاولة الأعمال بطريقة غير لائقة أو تنطوي على إهمال بشكل يؤثر سلباً على العميل أو على استقرار السوق أو سمعته أو المنافسة العادلة.	تهدف سياسة مخاطر السلوك إلى معالجة المخاطر التي قد تتعرض لها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. ويوضح الإطار العام لإدارة مخاطر السلوك بشكل تفصيلي إجراءات إدارة مخاطر السلوك في بنك الإمارات دبي الوطني. وتتولى تنفيذ الإطار العام وسياسة مخاطر السلوك وحدة إدارة مخاطر السلوك تحت إشراف لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر.	يتم تقديم تقارير دورية محدثة حول التعرض لمخاطر السلوك إلى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر للتأكد من أن الإدارة على علم بالمخاطر وضمان قدرتها على اتخاذ قرارات مدروسة وتحديد الإجراءات ذات الأولوية. وتم دمج مخاطر السلوك ضمن منهجيات تحديد المخاطر وتقييمها المعتمدة لدى المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد معايير القدرة على تحمل المخاطر لمراقبة مخاطر السلوك.

المخاطر الرئيسية	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر السمعة		
هي المخاطر المتعلقة بتضرر سمعة المجموعة نتيجة أي حدث ينشأ عن دعاية سلبية تتعلق بممارساتها التجارية أو سلوكها أو وضعها المالي.	تهدف سياسة إدارة مخاطر السمعة إلى ضمان قيام جميع الوحدات في المجموعة بتحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السمعة الناشئة عن العمليات المستمرة بفعالية. وتشكل إدارة مخاطر السمعة جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر في المجموعة. وتقع المسؤولية النهائية عن الإشراف على مخاطر السمعة على مجلس الإدارة ولجنة المجلس للمخاطر من خلال الصلاحيات التي يفوضها المجلس للجنة.	يمكن أن تنشأ مخاطر السمعة كنتيجة ثانوية للمخاطر الأخرى المترابطة. لذلك يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم المخاطر الرئيسية الأخرى للمجموعة وفقاً للإطار العام لإدارة المخاطر. يتم تقييم التعرض لمخاطر السمعة بشكل أساسي من خلال أساليب المجموعة في تقييم المخاطر وأثناء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تجري سنوياً. وبعد تحديد المخاطر وتقييمها، تتم مراقبة المخاطر الرئيسية ورفع التقارير بشأنها إلى لجنة المجلس للمخاطر.
مخاطر الامتثال		
هي مخاطر فرض عقوبات أو غرامات تنظيمية أو حدوث خسائر مرتبطة بتضرر سمعة المجموعة نتيجة لعدم امتثالها للقوانين أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات المعتمدة.	الامتثال مسؤولية جميع الموظفين، وتعتبر أنظمة الضوابط الداخلية في المجموعة مهمة جداً لمنع أي محاولة لإساءة استخدام المجموعة والنظام المالي الدولي بشكل عام لغسل الأموال ودعم الإرهاب والجريمة والأطراف الخاضعة للعقوبات. وتشمل الضوابط الداخلية الرئيسية لدعم هذا الإجراء وعي الموظفين ويقظتهم وأنظمة مراقبة الامتثال.	تتولى وحدة الامتثال مساعدة الإدارة العليا للمجموعة في تصميم وتنفيذ ودعم إطار عمل لضمان اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة مخاطر الامتثال التي تتعرض لها المجموعة والتخفيف من آثارها في جميع المناطق التي تعمل فيها. وتتم مناقشة جميع المسائل المتعلقة بالامتثال ورفع التقارير بشأنها إلى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر.
المخاطر القانونية		
هي مخاطر فرض عقوبات أو تعويضات أو غرامات على المجموعة أو تشويه سمعتها أو تضررها نتيجة لعدم وفائها بالتزاماتها القانونية المتعلقة بالترتيبات التنظيمية أو التعاقدية أو العلاقات مع العملاء أو المنتجات أو الخدمات أو فشل العمليات والضوابط التشغيلية.	تقع المسؤولية الشاملة عن المخاطر القانونية على مجلس الإدارة. وتتولى وحدة مستقلة في المجموعة تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي للمجموعة إدارة الشؤون القانونية وتعمل بشكل وثيق، مع خطي الدفاع الأول والثاني لرصد المخاطر القانونية والتخفيف من آثارها على مستوى جميع إدارات وأقسام المجموعة. تشمل مهام الوحدة إدارة المخاطر القانونية المتعلقة بالمعاملات، وإدارة الأنشطة القضائية للمجموعة، ومراجعة وتحديث الجوانب القانونية لسياسات المجموعة وشروطها وأحكامها وغيرها من الوثائق بشكل مستمر. كما تقدم التعليم والتدريب المستمر لأصحاب المصلحة الداخليين حول التطورات القانونية ذات الصلة والخطوات التي يُتوقع أن تتخذها المجموعة وأصحاب المصلحة للمساهمة في إدارة المخاطر القانونية.	تقوم إدارة الشؤون القانونية في المجموعة بوضع قاعدة بيانات شاملة للدعاوى المدنية المرفوعة من جانب المجموعة أو ضدها. وتجري مناقشة المخاطر المتعلقة بالدعاوى المهمة المرفوعة ضد المجموعة مع الإدارة العليا، وتُقدم تقارير بشأنها إلى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر.

إدارة المخاطر تابع

المخاطر الرئيسية	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
المخاطر الاستراتيجية		
يُقصد بها تضرر الأولويات الاستراتيجية المحددة للمجموعة نتيجة لمتغيرات في الافتراضات الأساسية أو تغيرات في المعايير الداخلية أو الخارجية التي تستند إليها الاستراتيجية.	يتم تحديد المخاطر الاستراتيجية وإدارتها ومراقبتها على مستوى المجموعة. وتتولى لجان مختلفة مراقبة التقدم الذي تم تحقيقه في مجالات استراتيجية محددة على مستوى إدارات وأقسام المجموعة من خلال الأنشطة الدورية. وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية للمجموعة، ولجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة، ولجنة المخاطر للمجموعة، واللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات، ولجنة الحلول الرقمية والعمليات التحليلية والتكنولوجيا المالية.	تخضع المبادرات والأولويات المحددة والمتفق عليها في إطار استراتيجية المجموعة، والخطوات التي تترتب عليها بالنسبة للقطاعات والوحدات والشركات الدولية التابعة، تخضع لمراقبة مستمرة من أجل تحديد أي مخاطر محتملة على الاستراتيجية المحددة في الوقت المناسب وتقديم أي تعديلات مطلوبة إلى اللجان المختلفة.
مخاطر الشريعة		
هي المخاطر الناشئة عن عدم التزام المجموعة في أنشطتها المصرفية الإسلامية بالمبادئ التوجيهية والقرارات والفتاوى والمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمجموعة، والتي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر على السمعة ومخاطر تنظيمية وخسائر مالية.	تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية الإشراف والرقابة الشرعية على المعاملات والأنشطة والمنتجات في ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية التابعة للمجموعة، بما يضمن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أهدافها وأنشطتها وعملياتها ومدونة قواعد السلوك المعتمدة.	يتم مراقبة الالتزام بأحكام الشريعة في المجموعة عبر خطوط الدفاع الثلاثة. وتتولى لجنة المجلس للمخاطر مراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة والإشراف على إدارتها، وتعمل على وضع الضوابط اللازمة بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. كما يقوم كل من قسم الرقابة الشرعية الداخلية ولجنة المخاطر للمجموعة بمراجعة واعتماد إطار إدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً يوضح مدى التزام المجموعة بمبادئ الشريعة. ويُقدم هذا التقرير إلى الجمعية العمومية بعد موافقة الهيئة العليا الشرعية.
مخاطر النماذج		
هي احتمال تكبد المجموعة خسارة بسبب اتخاذ القرارات بناءً على مخرجات نماذج غير صحيحة أو خاطئة نتيجة لوجود أخطاء في صياغة تلك النماذج أو تنفيذها أو استخدامها بشكل غير مناسب. وقد تتخذ الخسارة المحتملة شكل خسارة مالية أو مخاطر على السمعة أو فرض عقوبات أو غرامات تنظيمية.	توجد لجنة للإشراف على النماذج في المجموعة تدعم مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة النماذج. وهي تشرف على تنفيذ إطار حوكمة وإدارة النماذج في المجموعة، الذي يضع إطاراً تشغيلياً لحوكمة وإدارة كافة المراحل في دورة حياة النموذج، بما في ذلك تطوير نماذج تقييم المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها وتنفيذها ومراقبتها واستخدامها بما يتماشى مع معايير وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الخاصة بإدارة النماذج.	تتم مراقبة مخاطر النماذج على مستوى المجموعة، حيث تقوم قائمة النماذج في كامل المجموعة بتسجيل معلومات شاملة للنماذج التي تستخدمها المجموعة. وتُعتبر وحدة التحقق من النماذج في المجموعة إحدى الوحدات الأساسية للرقابة على مخاطر النماذج، حيث تقود إدارة مخاطر النماذج الخاصة بالمجموعة. وتدعم هذه الوحدة لجنة الإشراف على النماذج لضمان تنفيذ عمليات التحقق من النماذج بقوة وفعالية وتعزيز الحوكمة وتطبيق الضوابط الأخرى.

المخاطر الرئيسية	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
المخاطر البيئية والاجتماعية		
المخاطر البيئية والاجتماعية هي المخاطر المحتملة الناشئة عن مجموعة من العوامل البيئية، بما في ذلك التغير المناخي، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية مثل انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات العمالية غير العادلة، التي تؤدي إلى عواقب مالية أو تنظيمية أو تتعلق بالسمعة بسبب الارتباط بأنشطة تساهم في الإضرار بالبيئة أو الظلم الاجتماعي.	وضعت المجموعة سياسة للمخاطر المناخية وإطاراً للمخاطر البيئية والاجتماعية مدعوماً بإرشادات للقطاعات المختلفة بهدف ضمان اتخاذ قرارات تتوافق مع التزامنا بتقديم خدمات مالية مسؤولة. وبينما يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تنفيذ الإطار، فقد فوّض مهام الحوكمة والإشراف إلى لجنة المجلس للمخاطر. على المستوى التشغيلي، تتولى لجنة المخاطر للمجموعة مسؤولية تطبيق الإطار على جميع المستويات. وتتمتع وحدة المخاطر بالمجموعة بتمثيل دائم في لجنة إطار التمويل المستدام لضمان توافق ملفات العملاء والمعاملات ذات الصلة مع سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية.	يجري العمل على دمج استراتيجية المجموعة المتعلقة بالمخاطر المناخية والمخاطر البيئية والاجتماعية في الإطار العام لإدارة المخاطر في المجموعة مع الاسترشاد بنهج خطوط الدفاع الثلاثة. وقد طبقت المجموعة أدوات تتيح تقييم تعرض العملاء لهذه المخاطر. وتُدرك المجموعة أن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية هي مجال دائم التطور، لذلك يتم تحديث الإطار والتقييمات بشكل منتظم لتعكس هذه التغيرات.

المخاطر الناشئة

إلى جانب المخاطر الرئيسية، يواجه بنك الإمارات دبي الوطني مجموعة متنوعة من المخاطر الخارجية التي قد تعيق في حالة تحققها قدرة المجموعة على تنفيذ خطتها الاستراتيجية. وقد حدد فيما يلي المخاطر الناشئة الرئيسية* التي قد تؤثر على أرباح المجموعة وكفاية رأس المال أو قدرتها على مواصلة أعمالها بالوتيرة المعتادة. وبناءً على المعطيات والافتراضات المتاحة حالياً، تم تحديد إجراءات التخفيف المناسبة، ويجري تطبيقها على نحو فعّال عند الحاجة.

المخاطر الناشئة	الوصف والتأثير المحتمل	استراتيجيات التخفيف من الآثار
المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية الكلية	شهدت المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية الكلية على المستوى العالمي تصاعداً ملحوظاً خلال العامين الماضيين. فقد أسهمت الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا، والتوترات التجارية، وحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في زيادة مخاطر سلاسل التوريد. ومن المتوقع أن تؤثر هذه التطورات سلباً على الأداء التشغيلي للقطاعات المعرضة لها، نتيجة ارتفاع تكاليف المدخلات، وتعطل سلاسل التوريد، وتراجع القدرة على التسعير. وكنتيجة لذلك، قد تواجه الشركات العاملة في هذه القطاعات ضغوطاً على هوامش الربحية، بما يضعف قدرتها على توليد تدفقات نقدية، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر إعادة التمويل والسداد.	تُعامل هذه المخاطر بوصفها فئة عابرة تتقاطع مع أنواع المخاطر التقليدية، وتتم مراقبتها بشكل مستمر. كما يجري دمج إدارة هذه المخاطر ضمن أطر إدارة المخاطر المعتمدة، بما يضمن الإشراف على مستوى مجلس الإدارة، والمراقبة المستمرة، وإدماجها ضمن أطر الحوكمة وتخطيط رأس المال واختبارات الضغط الخاصة بالمجموعة.
تصاعد التهديدات السيبرانية	تُعد المخاطر السيبرانية من المخاطر الكبيرة التي تواجه البنوك نظراً لاعتمادها الكبير على البنية التحتية الرقمية. وتتصاعد التهديدات السيبرانية مع لجوء مصادر التهديد إلى توظيف تكنولوجيا أحدث، مما يزيد من شدة المخاطر السيبرانية أو المرتبطة بالتكنولوجيا. وتشمل هذه المخاطر الهجمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والتزييف العميق، والهجمات على سلاسل التوريد.	تتخذ المجموعة عدداً من الإجراءات لحماية نفسها من هذه المخاطر، بما في ذلك تطبيق أنظمة مراقبة مدعومة بالذكاء الاصطناعي للكشف عن الحالات المشبوهة، واستخدام طبقات متعددة من وسائل الدفاع، إلى جانب تقييم مخاطر الموردين الخارجيين. كما يجري تعزيز ترتيبات التعافي من الكوارث للأنظمة الأساسية من خلال تشغيل أنظمة متوازية بدلاً من الاكتفاء بأنظمة احتياطية تُستخدم عند الطوارئ فقط. وتدعم هذه الإجراءات تحسينات مستمرة في حماية البيانات والتشفير وإدارة الوصول الآمن، بما يسهم في الحفاظ على ثقة العملاء وحماية سمعة العلامة التجارية.

* لا يُعد هذا الملخّص قائمة شاملة لجميع المخاطر الناشئة.

ريادة برؤية واضحة وحس بالمسؤولية

في عام ٢٠٢٥، واصل بنك الإمارات دبي الوطني تنفيذ أجندة الاستدامة من خلال تعزيز أسس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتحقيق إنجاز عالمي غير مسبوق تمثل في إصدار تقرير متوافق مع معياري الاستدامة الأول والثاني (S1 وS2) ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما يعزز الشفافية ويرتقي بالأداء في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما استمرت المجموعة في توسيع وتنمية أنشطة التمويل المستدام في مختلف أعمالها، بما في ذلك الإصدار التاريخي الذي نفذه الإمارات الإسلامي لأول صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة في العالم بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، والمتوافقة بالكامل مع إرشادات الرابطة الدولية لأسواق المال.

فيجاي بينز
رئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة وكبير مسؤولي الاستدامة

وحققت المجموعة تقدماً ملموساً في استراتيجيتها المتعلقة بالمناخ والطبيعة من خلال تحسين قياس الانبعاثات الممولة، وتقليص أثر عملياتها التشغيلية، وتعزيز التوافق مع الأطر العامة الناشئة، بما في ذلك إرشادات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، بدعم من شراكات وعضويات استراتيجية. كما حظيت هذه الجهود بتقدير خارجي متميز من خلال العديد من الجوائز الدولية، بما في ذلك جوائز يوروموني التي منحت بنك الإمارات دبي الوطني جائزة أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وأفضل بنك في الشرق الأوسط في هذا المجال، إضافة إلى جائزة أفضل صفقة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ظل التمويل المستدام وتمويل التحول أولوية رئيسية للمجموعة من خلال تحديث إطار التمويل المستدام وتمويل مشاريع البنية التحتية منخفضة الانبعاثات الكربونية والاستمرار في الابتكار، بما في ذلك إطلاق المساعد الذكي المتخصص في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وذلك تماشياً مع الأولويات الوطنية، مثل مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠ والأجندة الوطنية الخضراء ٢٠٣٠. على الصعيد الداخلي، عزّزت المجموعة قدراتها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر برامج تدريبية على مستوى المجموعة وتوسيع شبكات المشاركة والتفاعل. وسيواصل بنك الإمارات دبي الوطني في المرحلة المقبلة تطوير حلول تركز على العملاء وأدوات رقمية متقدمة وتحسين قياس الانبعاثات وترسيخ التوافق مع الأطر العالمية، بما في ذلك إرشادات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، بما يعزّز التزامه بالأعمال المصرفية المسؤولة ودعم المستقبل المستدام لدولة الإمارات العربية المتحدة.

نهجنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

الاستراتيجية والابتكار والرؤية تشكل المبادئ التي يقوم عليها نهج بنك الإمارات دبي الوطني في تحقيق النمو المستدام وخلق قيمة طويلة الأجل. وتحدد هذه المبادئ كيفية دمج الاستدامة في استراتيجية الأعمال وعمليات اتخاذ القرار اليومية، بما يدعم النمو المسؤول المتوافق مع الأولويات الوطنية والتوقعات المتغيرة للأسواق.

من خلال هذا النهج، يتم ترسيخ اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى المجموعة، بما يعزّز المرونة والمساءلة والالتزام المشترك بتحقيق نتائج إيجابية للاقتصادات والمجتمعات التي تخدمها المجموعة.

شهد عام ٢٠٢٥ إنجازات هامة ضمن مسيرة بنك الإمارات دبي الوطني، بما عزّز مكانته كبنك إقليمي رائد في مجال الأعمال المصرفية المسؤولة والتمويل المستدام. وكان من أبرز تلك الإنجازات إصدار أول تقرير للمجموعة متوافق مع معياري الاستدامة الأول والثاني (S1 وS2) الصادرين عن مجلس معايير الاستدامة الدولية ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد شكّل هذا الإصدار خطوة نوعية في تعزيز الشفافية من خلال الربط بشكل أوثق بين المعلومات المتعلقة بالاستدامة وعمليات اتخاذ القرار المالي وأنشطة التمويل.

كما واصلت المجموعة خلال العام تعزيز التزامها بالأطر العالمية الناشئة المتعلقة بالطبيعة. وبدأ بنك الإمارات دبي الوطني في دمج إرشادات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة ضمن أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والاستراتيجية، بما يعزّز اعتبارات الطبيعة والتنوع البيولوجي، إلى جانب العوامل المرتبطة بالمناخ. وركّزت الجهود الأولية على تقييم اعتماد القطاعات المختلفة على النظم البيئية الطبيعية وإدراج اعتبارات الطبيعة ضمن عمليات التقييم البيئي والمناخي المعمول بها.

ظل التمويل المستدام عنصراً فعالاً وأساسياً ضمن أعمال المجموعة. وعمل بنك الإمارات دبي الوطني على توسيع أنشطة التمويل الأخضر والمستدام لدعم العملاء في مختلف القطاعات في مسيرتهم نحو تحقيق الحياد الكربوني، مع الاستمرار في تمويل القطاعات التقليدية بشكل مسؤول بما يتماشى مع مبادئ التحول العادل. وقد وفّر إطار التمويل المستدام للمجموعة، والذي تم تحديثه في عام ٢٠٢٥، أساساً متسقاً لهيكلة حلول التمويل الأخضر والتمويل المرتبط بالاستدامة وتمويل التحول من خلال تحديد معايير الأهلية ومنهجيات التصنيف وآليات المراقبة وإجراءات إعداد التقارير.

ويضمن هذا الإطار مساهمة أنشطة الاستثمار والإقراض بشكل مباشر في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة، إلى جانب تعزيز المساءلة والشفافية فيما يتعلق بمخرجات الاستدامة القابلة للقياس.

في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، تعزّز هذا النهج بشكل إضافي من خلال صفقة رئيسية نفذها الإمارات الإسلامي، حيث نجح في إدراج وطرح أول صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة في العالم في كل من بورصة يورونكست دبلن وناسداك دبي. ويكرّس هذا الإنجاز ريادة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في مجال التمويل المستدام، ويجسد التطبيق العملي لاستراتيجية المجموعة في توظيف رأس المال للوصول إلى اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع التغير المناخي.

كما تم ترسيخ الاستدامة بشكل أعمق ضمن البنية الاستراتيجية للمجموعة من خلال أنشطة التمويل وإدارة المخاطر وأهداف الإدارة التنفيذية وعمليات الحوكمة، مع تحديث الأولويات سنوياً بما يعكس المتطلبات التنظيمية وتطورات السوق وتوقعات أصحاب المصلحة. وقد انعكس هذا التقدم في تحسن الأداء ضمن أبرز التصنيفات والمؤشرات العالمية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خلال عام ٢٠٢٥، إلى جانب الحصول على عدد من الجوائز المرتبطة بالاستدامة، بما يعزّز الثقة الخارجية في نهج المجموعة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وقدرتها على التنفيذ الفعّال. في عام ٢٠٢٥، قامت المجموعة بسداد ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٢،١ مليار درهم عن عام ٢٠٢٤، بما يعكس التزام بنك الإمارات دبي الوطني بدعم المجتمعات المستدامة من خلال مواءمة المسؤوليات الضريبية مع الأهداف الأوسع للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وظل بناء القدرات وترسيخ الثقافة المؤسسية عوامل تمكين رئيسية خلال عام ٢٠٢٥، من خلال تعزيز المهارات الداخلية وتوسيع نطاق المعرفة بالاستدامة على مستوى المجموعة وغرس ثقافة تدعم دمج اعتبارات الاستدامة في عمليات اتخاذ القرار. وتم تنفيذ برامج تعلم إلزامية في مجال الاستدامة وبرامج تدريب موجهة في مختلف وحدات المجموعة، مما أتاح للموظفين على كافة المستويات دمج اعتبارات الاستدامة في القرارات والأنشطة اليومية. وتسهم هذه الجهود مجتمعة في تعزيز توافق بنك الإمارات دبي الوطني مع رؤية الإمارات ٢٠٣١ واستراتيجية الحياد الكربوني ٢٠٥٠، إلى جانب ترسيخ موقع المجموعة للمساهمة في رسم مستقبل الأعمال المصرفية المسؤولة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا.

تحديد أهدافنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لخلق القيمة وتحقيق الأثر

تُعد استراتيجية المجموعة في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات جزءاً راسخاً من نموذج أعمالها، وهي تستند إلى الأولويات الوطنية والمتطلبات التنظيمية والمعايير العالمية المتغيرة في مجال الاستدامة.

تُعد استراتيجية المجموعة في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات جزءاً راسخاً من نموذج أعمالها، وهي تستند إلى الأولويات الوطنية والمتطلبات التنظيمية والمعايير العالمية المتغيرة في مجال الاستدامة. ويتجاوز نهج المجموعة إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ ليشمل تحقيق نمو مسؤول وأداء مرن وخلق قيمة طويلة الأمد للعملاء والموظفين والمجتمعات والاقتصاد بشكل عام.

ويتم دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الاستراتيجية وأنشطة التمويل وإدارة المخاطر والعمليات التشغيلية، بدعم من إطار حوكمة قوي وسلوك أخلاقي راسخ وثقافة مؤسسية قائمة على المساءلة.

كما تؤدي الرقمنة دوراً داعماً من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية وآليات اتخاذ القرار القائم على البيانات وتوسيع نطاق الوصول إلى الحلول المالية المستدامة.

تحليل الأهمية النسبية المزدوجة

تقوم المجموعة بإجراء تحليل سنوي للأهمية النسبية وفقاً للمعايير العامة للمبادرة العالمية لإعداد التقارير لعام ٢٠٢١، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة، وإرشادات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، ومعياري الاستدامة الأول والثاني (S1 وS2) الصادرين عن مجلس معايير الاستدامة الدولية ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ودليل الإفصاح البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات لسوق دبي المالي لعام ٢٠٢٣، وإرشادات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، وذلك من خلال إشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لتحديد القضايا الرئيسية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

تستند أولويات المجموعة في هذا المجال إلى تحليل سنوي للأهمية النسبية المزدوجة يحدّد قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الأكثر تأثيراً على اهتمامات أصحاب المصلحة وقدرة المجموعة على خلق قيمة طويلة الأجل.

ويأخذ هذا التقييم في الاعتبار الآثار المترتبة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، إلى جانب المخاطر والفرص المالية المرتبطة بأنشطة بنك الإمارات دي الوطني.

وتوجّه نتائج تحليل الأهمية النسبية المزدوجة لعام ٢٠٢٥ التركيز الاستراتيجي للمجموعة وعمليات اتخاذ القرار المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتشمل المواضيع الرئيسية ذات الأولوية لبنك الإمارات دي الوطني ما يلي:

- **التمويل المستدام**
- **التنوع والشمول**
- **حقوق الإنسان والعمل العادل والأمن**
- **أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والرقمنة**
- **إدارة انبعاثات غازات الدفيئة**

توفر هذه المجالات ذات الأولوية إطاراً واضحاً ومتسقاً لدمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في قطاعات أعمال المجموعة وسياساتها ومبادراتها.

التواصل مع أصحاب المصلحة

يُعد التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة ركناً أساسياً في نهج المجموعة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث تحرص المجموعة على التواصل الفعّال مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك العملاء والموظفون والمستثمرون والجهات التنظيمية والموردون وشركاء المجتمع من خلال قنوات تواصل منظمة وحوار منتظم وآليات لجمع الملاحظات.

وتسهم الرؤى المستخلصة من هذه التفاعلات، بما في ذلك عملية تحليل الأهمية النسبية المزدوجة، في ضمان استمرار استراتيجية المجموعة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بتلبية تطلعات أصحاب المصلحة المتغيرة، مع دعم تحقيق قيمة طويلة الأجل وترسيخ ممارسات الأعمال المصرفية المسؤولة.

نهجنا في الحوكمة

يرتكز نهج المجموعة في الحوكمة على الرقابة الصارمة ومعايير أخلاقية راسخة ومسؤوليات واضحة على جميع المستويات.

وقد جرى تصميم هياكل الحوكمة لضمان اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمالية والقرارات المتعلقة بالاستدامة بطريقة منضبطة وشفافة، وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية والأولويات الوطنية والطموحات المتغيرة لأصحاب المصلحة.

ويتم دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن أطر الحوكمة والسياسات وعمليات اتخاذ القرار، بما يعزّز الأعمال المصرفية المسؤولة ويدعم خلق قيمة طويلة الأجل.

يتولى الإشراف على الحوكمة عدد من اللجان الرئيسية، بما في ذلك مجلس الإدارة، ولجنة المجلس للمخاطر، ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وهي توفر التوجيه والمساءلة والإشراف على استراتيجية المجموعة وقدرتها على تحمل المخاطر وممارسات المكافآت وأولويات الاستدامة، بما يضمن المواءمة بين الحوكمة والأداء وأهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

السلوك الأخلاقي وإدارة المخاطر والمساءلة

في عام ٢٠٢٥، واصل بنك الإمارات دي الوطني تعزيز ممارسات الحوكمة التي تؤكد على النزاهة والشفافية والسلوك المسؤول على مستوى المجموعة. ويتم ترسيخ نهج عدم التسامح المطلق مع السلوك غير الأخلاقي من خلال إطار شامل من السياسات يتضمن مدونة قواعد السلوك ومدونة المعاملة العادلة، إلى جانب السياسات المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد وتعارض المصالح والإبلاغ عن المخالفات ومكافحة غسل الأموال وخصوصية البيانات وحقوق الإنسان والصحة والسلامة وسلوك الموردين. ويجري تعزيز هذه المعايير عبر برامج تدريب إلزامية ومراجعات دورية وآليات آمنة وموثوقة للإبلاغ عن المخالفات.

تتم إدارة المخاطر المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية للمجموعة، بدعم من نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي يوضح مهام ومسؤوليات مختلف قطاعات الأعمال ووحدات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

ويضمن هذا النهج تحديد مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتقييمها وتصعيدها بالشكل المناسب، بما يدعم الإشراف المتسق والامتثال التنظيمي. وتشكل هذه الآليات المتكاملة للحوكمة والرقابة أساساً لنموذج تشغيلي مرن ومسؤول وشفاف عبر كافة الأعمال المصرفية للمجموعة.

> "يضمن نهجنا في الحوكمة تحديد مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتقييمها وتصعيدها بالشكل المناسب، بما يدعم الإشراف المتسق والامتثال التنظيمي."

التمويل المستدام والاستثمار المسؤول
يخضع التمويل المستدام والاستثمار المسؤول لإطار شامل على مستوى المجموعة يضمن دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل متسق في أنشطة التمويل والاستثمار والخدمات الاستشارية.

ويحدد إطار التمويل المستدام للمجموعة والسياسات الداعمة له مبادئ واضحة ومعايير أهلية وآليات إشراف لمنتجات التمويل الأخضر والتمويل الاجتماعي والتمويل المرتبط بالاستدامة وتمويل التحول، بما يتماشى مع معايير الأسواق الدولية المتعارف عليها.

وتتكامل هذه الأطر مع متطلبات المخاطر البيئية والاجتماعية التي توجه عملية اتخاذ القرار في قطاعات الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية، مما يعزّز الشفافية والانضباط في إدارة المخاطر والمساءلة.

بفضل هذه الإنجازات، نواصل قيادة مسار التحول نحو اقتصاد مستدام منخفض الكربون في المنطقة، بما يتماشى مع اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً.

وتحرص المجموعة، من خلال لجنة التمويل المستدام، على وجود إطار حوكمة مناسب لمراجعة واعتماد وإقرار التصنيف الصحيح لأنشطة التمويل وفقاً لإطار التمويل المستدام وتصنيفاته لعام ٢٠٢٥ الخاص بالمجموعة، وبما يتماشى مع مبادئ رابطة أسواق القروض ومبادئ الرابطة الدولية لأسواق المال، وذلك لضمان الإدارة الفعّالة لمخاطر الغسل الأخضر على مستوى العملاء والمعاملات.

تعمل شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال، وهي شركة مملوكة بالكامل للمجموعة، ضمن إطار الحوكمة هذا باعتبارها منصة رئيسية لأنشطة التمويل المستدام وأسواق رأس المال، حيث تقدم الاستشارات وتقوم بهيكلة السندات والقروض والصكوك الخضراء والاجتماعية والمرتبطة بالاستدامة. وتؤدي الشركة دوراً محورياً في تزويد العملاء بحلول التمويل المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتمويل مسار التحول، مع الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية والمساهمة في تحقيق طموحات المجموعة في مجال التمويل المستدام.

في عام ٢٠٢٥، عزّزت شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ريادتها في مجال التمويل المستدام، حيث قامت بترتيب تمويل بقيمة تجاوزت ٣.٦ مليار دولار أمريكي لقطاعات تشمل الإسكان الميسّر والنقل النظيف (المركبات الكهربائية) والتسهيلات المشتركة وحلول الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بالتوازي مع ذلك، تدمج شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في قرارات الاستثمار من خلال أطر الاستثمار المسؤول والحوكمة الرشيدة، مع التركيز على المسؤولية الفاعلة والتواصل المستمر والحوكمة الشفافة لجميع المحافظ الاستثمارية. وتضمن هذه الهياكل مجتمعة تطبيق التمويل المستدام والاستثمار المسؤول بصورة متسقة وموثوقة على مستوى المجموعة.

تعزيز الاستدامة البيئية

تشكل الاستدامة البيئية محوراً أساسياً في استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني وتُعد أحد المحركات الرئيسية للمرونة طويلة الأجل وخلق القيمة المستدامة.

نلتزم بخفض الانبعاثات في النطاقين الأول والثاني بنسبة ٥% سنوياً حتى عام ٢٠٢٧، مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٢٣، تأكيداً لدورنا الريادي في الإشراف البيئي.

بالإضافة إلى ذلك، حصل بنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٥ على شهادة "ليد" للريادة في مجال الطاقة وشهادة "ليد" من الفئة البلاتينية في مجال التشغيل والصيانة.

تأكيداً على التزامه بتطوير بنى تحتية عالية الكفاءة في استخدام الطاقة، وتدمج المجموعة الاعتبارات البيئية في أنشطة التمويل وإدارة المخاطر والعمليات الداخلية، دعماً للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون بما يتوافق مع طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠ والأولويات الوطنية للاستدامة.

كما واصل البنك في عام ٢٠٢٥ تعزيز نهجه في مجالات المناخ والطبيعة والكفاءة في استخدام الموارد، بما يعزّز دوره في ترسيخ الإشراف البيئي على امتداد أسواقه وقاعدة عملائه.

الرقمنة وتأثير العمليات التشغيلية على البيئة
تلعب الرقمنة دوراً محورياً في الحد من أثر العمليات التشغيلية لبنك الإمارات دبي الوطني، بالتوازي مع تعزيز الكفاءة وتحسين تجربة العملاء. في عام ٢٠٢٥، واصلت المجموعة التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية الخالية من الأوراق عبر منصات مثل "ENBD X" والأدوات الرقمية الداخلية، مما أسهم في خفض استهلاك الموارد في العمليات التشغيلية.

كما جرى دعم الأداء البيئي من خلال التقدم في تتبع الانبعاثات وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتنفيذ تدابير لتعزيز كفاءة الطاقة وتطبيق ممارسات المياني الخضراء في المكاتب والفروع. وأسهمت الاستثمارات في الطاقة الشمسية والبنية التحتية للمركبات الكهربائية والمباني الحاصلة على شهادات الاستدامة في خفض الأثر الكربوني للعمليات التشغيلية.

فيما عزّزت مبادرات الاقتصاد الدائري ممارسات تقليل النفايات وإعادة التدوير. وتعكس هذه الجهود مجتمعة كيفية توظيف التحول الرقمي والتحسينات التشغيلية لخفض الأثر البيئي ودعم أهداف المجموعة الأوسع في مجال الاستدامة.

"على صعيد المشاركة المجتمعية، فقد تم تنفيذ مبادرات عبر إطار المشاركة المجتمعية للمجموعة وبرنامج "Exchanger" التطوعي الحائز على جوائز، والذي سجّل أكثر من ١١,٨٠٢ ساعة تطوعية عبر ٣٣٩ مبادرة، استفاد منها أكثر من ٤٤٥ ألف شخص هذا العام."

خلق قيمة اجتماعية من خلال الخدمات المصرفية المسؤولة

يشكل خلق القيمة الاجتماعية محوراً أساسياً في كيفية عمل بنك الإمارات دبي الوطني على تحقيق أهدافه كمؤسسة مالية مسؤولة.

وتدرك المجموعة أن النجاح على المدى الطويل يعتمد على تمكين الموظفين وبناء علاقات قائمة على الثقة مع العملاء وتعزيز مرونة المجتمعات. ويتجلى هذا الالتزام في كيفية استقطاب المواهب وتطويرها وتعزيز الشمول والرفاهية وتقديم خدمات مصرفية عادلة وميسّرة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأسواق التي تعمل فيها المجموعة، من خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية ضمن الاستراتيجية والثقافة والعمليات. يسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى تحقيق قيمة مشتركة للموظفين والعملاء والمجتمع بشكل عام.

الموظفون والعملاء والمجتمعات

في عام ٢٠٢٥، واصل بنك الإمارات دبي الوطني الاستثمار بشكل كبير في موظفيه، بما يعزّز بناء قوة عاملة شاملة وجاهزة للمستقبل، مدعومة بالتعلّم والرفاهية ومستويات عالية من المشاركة. وقد بلغ عدد موظفي المجموعة أكثر من ٣٥ ألف موظف يمثلون ما يزيد على ١٠٨ جنسيات، حيث تمثل المرأة نسبة ٤٤% من إجمالي القوى العاملة و٣٢% من مناصب الإدارة. وظلت مستويات مشاركة الموظفين قوية، مع تحقيق نسبة مشاركة بلغت ٧٨% ومعدل استجابة قدره ٨٥% في استطلاع "صوتي" الذي تجريه المجموعة سنوياً.

ويعمل البنك على تعزيز التنوع بين الجنسين، مستهدفاً تحقيق تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥% في مناصب الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٢٧. ويتم تنظيم مبادرات داخلية مثل برنامجي "أنصار البيئة" و"رُوّاد التحول الأخضر" لتشجيع الموظفين على المشاركة في ممارسات الاستدامة. كما جرى تخصيص موارد كبيرة للتعلّم وبناء القدرات عبر برامج القيادة وبرامج تطوير المهارات الرقمية ومهارات التعامل مع البيانات والتدريب على الاستدامة ومبادرات التوطين، بما في ذلك برنامجي "رُوّاد" و"بداية" للخريجين. وظلت الرفاهية أولوية رئيسية من خلال مبادرات شاملة مثل معرض "ڤرايف إكسبو" ودعم الصحة النفسية وترتيبات العمل المرنة وتحقيق معدل عودة إلى العمل بعد إجازات الأبوة والأمومة بلغ ٩٨%.

كما بقيت الأعمال المصرفية المسؤولة تجاه العملاء والمجتمعات محوراً أساسياً في نهج المجموعة. فقد واصل بنك الإمارات دبي الوطني تعزيز الشمول المالي من خلال منتجات ميسّرة وفروع مهيأة لأصحاب الهمم.

أما على صعيد المشاركة المجتمعية، فقد تم تنفيذ مبادرات عبر إطار المشاركة المجتمعية للمجموعة وبرنامج "Exchanger" التطوعي الحائز على جوائز، والذي سجّل أكثر من ١١,٨٠٢ ساعة تطوعية عبر ٣٣٩ مبادرة، استفاد منها أكثر من ٤٤٥ ألف شخص خلال العام.

بالتوازي مع ذلك، دعمت المجموعة برامج التعليم والصحة والإغاثة الإنسانية والمبادرات البيئية والاستثمار الاجتماعي على امتداد أسواقها، بما يعزّز التزامها بالنمو الشامل والمرونة المجتمعية وإحداث أثر اجتماعي إيجابي مستدام.

الخاتمة

في عام ٢٠٢٥، واصل بنك الإمارات دبي الوطني تعزيز مكانته كمؤسسة إقليمية رائدة عبر ترسيخ الاستدامة في صميم الاستراتيجية والحوكمة والعمليات اليومية.

يعكس التقدم المحقق خلال العام، بدءاً من تعزيز الشفافية والريادة في مجال التمويل المستدام، وصولاً إلى تطوير القوى العاملة والرقمنة وإحداث أثر مجتمعي ملموس، التركيز الدائم على المرونة والمساءلة والنمو المسؤول. ومع استمرار تطور البيئة التشغيلية، يظل بنك الإمارات دبي الوطني ملتزماً بتعزيز مسيرته في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ودعم العملاء والمجتمعات خلال مراحل التحول، والمساهمة في رسم ملامح مستقبل الأعمال المصرفية المسؤولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا.

يمكن قراءة التقرير الكامل على الرابط التالي:
تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة

> "يظل بنك الإمارات دبي الوطني ملتزماً بتعزيز مسيرته في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمساهمة في رسم ملامح مستقبل الأعمال المصرفية المسؤولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا."

أبرز أحداثنا الرئيسية في عام ٢٠٢٥

١ صاحب السمو محمد بن راشد بن محمد يزور بنك الإمارات دبي الوطني

٢ بحضور سمو الشيخ أحمد بن سعيد، بنك الإمارات دبي الوطني يصدر "سبيكة بنك الإمارات دبي الوطني" أول سبيكة ذهبية تحمل علامته التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة

٣ بنك الإمارات دبي الوطني يعقد اجتماع جمعيته العمومية الثامن عشر

فعاليات ٢٠٢٥ تتمة

٤ بنك الإمارات دي الوطني يحتفل بعيد الإتحاد الـ ٥٤ بمجموعة من الاحتفالات في جميع أنحاء الدولة

٥ بنك الإمارات دي الوطني يحتفل بيوم العلم الإماراتي

٦ بنك الإمارات دي الوطني يوقع اتفاقية شراكة استراتيجية مع دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي والكلية العليا للأعمال في باريس "ESCP" لبناء جيل جديد من قادة القطاع المالي الإماراتيين

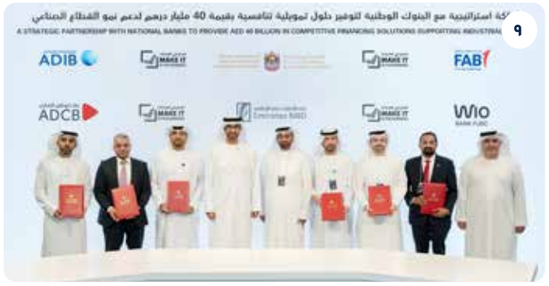

٧ ناسداك دبي تُرحّب بإدراج بنك الإمارات دي الوطني لسندات بقيمة مليار يوان صيني في خطوة تعزز الروابط مع الأسواق الآسيوية

٨ شراكة استراتيجية بين "أراضي دبي" و"بنك الإمارات دي الوطني" لتعزيز كفاءة المنظومة العقارية وتقديم حلول مبتكرة للمتعاملين

٩ ٤٠مليار درهم لدعم الصناعة الإماراتية عبر ٥ اتفاقيات تمويل

١٠ بنك الإمارات دي الوطني يتعاون مع تحالف شركات "مايا" و"ليماك" و"سي. آر. سي" لإتمام تسهيلات سندات تمويل مشتركة مكتتبة بالكامل بقيمة ٣,٩ مليار درهم للشركات المنفذة لمشروع الخط الأزرق لمترو دبي

١١ بنك الإمارات دي الوطني يتعاون مع "ماجد الفطيم" لإطلاق بطاقة "نشير" الائتمانية الجديدة بمكافآت وتخفيضات حصرية

فعاليات ٢٠٢٥ تتمة

١٢

١٥

١٣

١٦

١٤

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

١٢ بنك الإمارات دبي الوطني يُتوّج بثماني جوائز مرموقة خلال حفل توزيع جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٥

١٣ "أراضي دبي" توقّع اتفاقية مع بنك الإمارات دبي الوطني لرقمنة عقود الإيجار وتعزيز تجربة المستأجرين خلال مشاركتها في "جيتكس جلوبال ٢٠٢٥"

١٤ بنك الإمارات دبي الوطني يدعم طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة في التجارة العالمية من خلال تمويل طائرتي شحن من طراز بوينج ٧٧٧ لطيران الإمارات

١٥ أول مؤسسة مالية في العالم تنجح في الحصول على شهادتي "وايرد سكور" و"سمارت سكور" البلاتينيتين في مجال الاتصال الرقمي والتكنولوجيا الذكية

١٦ بنك الإمارات دبي الوطني يعلن اختتام الدفعة الثالثة من برنامج الحاضنة الوطنية للمواهب الرقمية، يسهم في تعزيز مكانة دبي مركزاً عالمياً للتكنولوجيا المالية

١٧ بنك الإمارات دبي الوطني يبرم اتفاقية استراتيجية مع مركز دبي المالي العالمي بهدف تمكين الشركات العائلية من الحفاظ على إرثها للأجيال القادمة

١٨ مكتب حبيب الملا ومشاركوه وبنك الإمارات دبي الوطني يوقعان مذكرة تفاهم دعماً لرواد الأعمال الإماراتيين

١٩ تعاون Visa وبنك الإمارات دبي الوطني لإطلاق بوابة متطورة للمدفوعات عبر منصة "Emirates NBD Pay" لتعزيز تجربة قبول المدفوعات الرقمية للشركات

٢٠ مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني تحصل على٢٥ شهادة LEED للريادة في تصاميم الطاقة والبيئة من الفئة البلاتينية، تحق رقم قياسي بالتزامن مع احتفاء المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء بالذكرى ٢٥ على إطلاق نظام الشهادة

٢١ بنك الإمارات دبي الوطني و"بلاك روك" يعلنان عن إنشاء منصة استثمارية لإتاحة الوصول إلى الأسواق الخاصة

٢٢ بنك الإمارات دبي الوطني الشريك المصرفي الرسمي لـ "كوكاكولا أرينا"

٢٣ بنك الإمارات دبي الوطني يعلن عن صفقة تسهيلات مصرفية بقيمة ٥٠٠ مليون درهم لرأس المال العامل لشركة "جوي ألوكاس" للمجوهرات

٢٤ الدار وبنك الإمارات دبي الوطني يتعاونان لإطلاق أولى بطاقاتهما الائتمانية المشتركة دارنا فيزا

٢٥ صفقة تسهيل مصرفي أخضر بين بنك الإمارات دبي الوطني و"كلداري للرياضة" لإنشاء مجمع رياضي متطور في إمارة دبي

٢٦ توقيع مذكرة تفاهم بين "إس سي فينتشرز" وبنك الإمارات دبي الوطني لاستكشاف فرص التعاون الاستراتيجي في الابتكار الرقمي في المنطقة

٢٧ بنك الإمارات دبي الوطني و"فيديليتي إنترناشونال" يوقعان مذكرة تفاهم لتطوير برنامج بديل لمكافأة نهاية الخدمة لأصحاب العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة

٢٨ بنك الإمارات دبي الوطني يحصل على الموافقة ليصبح أول عضو تقاص عام لأسواق الأسهم في الإمارات

٢٩ بنك الإمارات دبي الوطني يتعاون مع "سيمنز" لتعزيز تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء الكبيرة ودعم خفض الانبعاثات الكربونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

٣٠ "دينيز فنتشرز" التابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني و"راسمال فينتشرز" القطرية تستثمران ٧.٦ مليون دولار أمريكي في TeamSec لتعزيز الابتكار في مجال التوريق

٣١ مدينة إكسبو دبي تشهد تعاوناً مع بنك الإمارات دبي الوطني لدعم نمو منظومة الأعمال

٣٢ بنك الإمارات دبي الوطني يطلق بطاقة "فويجر ماستركارد" الائتمانية لتوفير تجربة متكاملة في السفر لحاملي البطاقة

فعاليات ٢٠٢٥ تتمة

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٣ بنك الإمارات دي الوطني يتعاون مع "ريباوند" لتعزيز وعي الموظفين والجهات المعنية وتشجيعهم على تبني الممارسات الصديقة للبيئة

٣٤ بنك الإمارات دي الوطني يتعاون مع "ليتس وورك" لتمكين موظفيه من الوصول إلى أكثر من ٤٠٠ مساحة عمل مشتركة

٣٥ "دو" تتعاون مع بنك الإمارات دي الوطني لإطلاق أول حل من الجيل القادم في مجال الاتصالات الصوتية السحابية للمؤسسات في دولة الإمارات خلال معرض جيتكس جلوبال ٢٠٢٥

٣٦ بنك الإمارات دي الوطني يتعاون مع "جلوبال سكرينينج سرفيسز" لتبني حلولها في مجال التكنولوجيا التنظيمية واستكشاف التوافق الاستراتيجي

٣٧ بنك الإمارات دي الوطني يعلن عن الدفعة الرابعة من برنامج الحاضنة الوطنية للمواهب الرقمية لتمكين الجيل القادم من القادة الإماراتيين في مجال التكنولوجيا المالية

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٣٨ مكتب المسؤول الرئيسي للاستثمار لمجموعة بنك الإمارات دي الوطني يصدر تقرير توقعات الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٥ "رياح التغيير"

٣٩ بنك الإمارات دي الوطني و"ناسكوم" يتعاونان لتعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند

٤٠ بنك الإمارات دي الوطني يعلن عن إطلاق الدفعة الخامسة من برنامج "رواد". البرنامج يسرع رحلة المواهب الإماراتية للوصول إلى المناصب القيادية

٤١ بنك الإمارات دي الوطني يطلق الدفعة الخامسة من برنامج الحاضنة الوطنية للمواهب الرقمية تزامناً مع مرور عامين على إطلاق البرنامج

٤٢ البرنامج الوطني للمبرمجين وبنك الإمارات دي الوطني والشركاء يعلنون أسماء الفائزين في "هاكاثون InnovAIte" لعام ٢٠٢٥ أكبر هاكاثون وطني للذكاء الاصطناعي

الجوائز وشهادات التقدير

جوائز أفضل بنك وأفضل بنك إقليمي - بنك الإمارات دبي الوطني

جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٥

- أفضل بنك في الشرق الأوسط
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة

قائمة ذا بانكر لأفضل ١٠٠٠ بنك عالمي ٢٠٢٥

- المرتبة الأولى من حيث الشق الأول من رأس المال
- المرتبة الأولى من حيث إجمالي الأصول في دولة الإمارات العربية المتحدة

جوائز ميد للتميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٥ - فئة الشركات والاستثمار

- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة

الموارد البشرية

جائزة نافس ٢٠٢٥

- جائزة نافس الماسية للجهود الاستثنائية في مجال التوطين.

جوائز سعادة الموظفين في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥

- الجائزة الفضية في فئة أكثر برنامج داعم للعودة إلى العمل

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة

جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٥

- أفضل بنك في الشرق الأوسط في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- أفضل صفقة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الشرق الأوسط
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

جوائز جلوبال فاينانس للتمويل المستدام ٢٠٢٥: الشرق الأوسط

- أفضل حل للاستثمار المؤثر (الإمارات دبي الوطني كابيتال)

جوائز الخدمات المصرفية العالمية والتمويل ٢٠٢٥

- أفضل بنك للمسؤولية الاجتماعية في مصر ٢٠٢٥
- أفضل بنك للتنمية المستدامة في مصر ٢٠٢٥
- التميز في الابتكار - حلول الخدمات المصرفية لنمط الحياة في مصر ٢٠٢٥

جوائز سعادة الموظفين في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥

- الجائزة الذهبية في فئة أفضل مبادرة ذات تأثير مجتمعي

الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٥

- أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط
- أفضل بنك لتجربة العملاء في الشرق الأوسط

جوائز يوروموني للخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٥

- أفضل بنك في الشرق الأوسط لأصحاب الثروات الكبيرة
- أفضل بنك في الشرق الأوسط للجيل القادم
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة لأصحاب الثروات الكبيرة
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة للجيل القادم

جوائز الخدمات المصرفية العالمية والتمويل ٢٠٢٥

- أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥
- أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥
- أفضل بنك في التحول الرقمي للفروع في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥
- أفضل مزود لبطاقات الائتمان للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥
- العلامة المصرفية للعام في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥
- البنك الأكثر ابتكاراً في التسويق المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥

إم إي إيه فاينانس - قمة الأعمال والتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ٢٠٢٥

- البنك الأكثر ابتكاراً في المنتجات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة
- أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإقراض والتمويل
- أسهل الحلول المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

ذا ديجيتال بانكر - جوائز تجربة العملاء الرقمية ٢٠٢٥

- أفضل تجربة رقمية متميزة في تطبيق/منصة مصرفية ENBD X
- أفضل بنك رقمي لتجربة العملاء - الشرق الأوسط (لف)
- أفضل بنك للأفراد في تجربة العملاء الرقمية - الشرق الأوسط
- أفضل بنك رقمي لتجربة العملاء - دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل بنك للأفراد في تجربة العملاء الرقمية - دولة الإمارات العربية المتحدة

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٥

- أفضل بنك استثماري لأسواق الأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة

جوائز يوروموني لصرف العملات الأجنبية ٢٠٢٥

- أفضل بنك في الشرق الأوسط لصرف العملات الأجنبية
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة لصرف العملات الأجنبية

جوائز جلوبال فاينانس لأفضل بنوك الاستثمار في العالم ٢٠٢٥

- أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط وأفضل بنك استثماري في دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات دبي الوطني كابيتال)

جوائز التمويل الإسلامي العالمية ٢٠٢٥

- مدير إصدار الصكوك للعام ٢٠٢٥ (الإمارات دبي الوطني كابيتال)

جوائز الخدمات المصرفية العالمية والأسواق: الشرق الأوسط ٢٠٢٥

- أفضل صفقة سندات للمؤسسات المالية للعام، وأفضل شركة لترتيب الديون (سندات وقروض) للعام، وأفضل شركة لترتيب القروض للعام، وأفضل شركة لأسواق أسهم رأس المال المحلية للعام، وأفضل منظم تمويلات إسلامية مشتركة للعام (الإمارات دبي الوطني كابيتال)

جوائز إيميا فاينانس للإنجازات ٢٠٢٤

- أفضل شركة لترتيب السندات في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا (الإمارات دبي الوطني كابيتال)
- أفضل شركة لترتيب السندات في الشرق الأوسط (الإمارات دبي الوطني كابيتال)

جوائز ميد للتميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٥ - فئة الشركات والاستثمار

- أفضل بنك استثماري في دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات دبي الوطني كابيتال)

تكنولوجيا المعلومات والحلول الرقمية

قمة وجوائز إم إي إيه فاينانس للتكنولوجيا المصرفية ٢٠٢٥

- أكثر منصة تداول ابتكاراً (منصة إدارة الثروات الرقمية على ENBD X)
- أفضل استخدام للذكاء الاصطناعي في منع وكشف الاحتيال
- أفضل استخدام للذكاء الاصطناعي في البيانات والتحليلات
- أفضل تنفيذ في إدارة المخاطر والامتثال

جوائز إم إي إيه فاينانس لإنجازات الأعمال ٢٠٢٥

- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك: منتجات وخدمات رائدة ENBD X
- الخدمات المصرفية والمالية: التميز في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي (A.I.G.I.L.A.N.T.)

جوائز أوراكل للتميز ٢٠٢٥

- جائزة الابتكار في الموارد البشرية لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا

دينيزبنك

جوائز مجلة "PSM" ديسمبر ٢٠٢٤

- الجائزة الفضية في التحول الرقمي
- جائزة التحول الرقمي الاستثنائي (معاملات دون فروع)

جوائز ستيفي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٥

- الجائزة البرونزية للابتكار في منتجات وخدمات المستهلكين
- جائزة التحول الرقمي الاستثنائي (معاملات دون فروع)

جوائز ستيفي ٢٠٢٥

- الجائزة البرونزية في فئة المبيعات والعملاء: منتجات وخدمات المستهلكين
- الحد الائتماني الموحد - استمارة موحدة لجميع طلبات الائتمان

جوائز تكنولوجيا المعلومات ٥٠٠ لعام ٢٠٢٥

- المركز الأول - جائزة المساهمة الخاصة في الاقتصاد التركي (شركة برمجيات مقرها تركيا)
- المركز الأول في فئة برمجيات القطاع المالي والمصرفي
- المركز الأول في فئة شركات البرمجيات القطاعية القائمة في تركيا

جوائز الشباب ٢٠٢٥

- الجائزة الفضية لأكثر مشاريع المسؤولية الاجتماعية تقديراً من قبل الشباب (مشروع "من النفايات إلى المستقبل")

جوائز المستقبل للحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي ٢٠٢٥

- أفضل مشروع في الذكاء الاصطناعي التوليدي (مشروع "Corporate Insight AI")

الإمارات الإسلامي

جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي ٢٠٢٥

- أفضل مصرف إسلامي رقمي في العالم
- أفضل مصرف إسلامي رقمي في الشرق الأوسط
- أفضل مصرف إسلامي رقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل صفقة إسلامية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الشرق الأوسط
- أكثر الصفقات الإسلامية ابتكاراً في الشرق الأوسط
- أفضل صفقة تمويل إسلامي للعام في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل صفقة إسلامية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أكثر الصفقات الإسلامية ابتكاراً في دولة الإمارات العربية المتحدة

جوائز ذا بانكر للخدمات المصرفية الإسلامية ٢٠٢٥

- أفضل مصرف إسلامي للأفراد في الشرق الأوسط
- أكثر صيغ المرابحة ابتكاراً

جوائز جلوبال فاينانس لأفضل المؤسسات المالية الإسلامية ٢٠٢٥

- أفضل مصرف إسلامي للشركات في العالم
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة

جوائز البطاقات والمدفوعات ٢٠٢٥

- أفضل حملة تسويقية (بطاقة "إماراتي" الائتمانية)

جوائز سعادة الموظفين في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥

- الجائزة الذهبية لأفضل تغيير مؤسسي مدفوع بالموظفين
- الجائزة الفضية لأفضل برنامج لتمكين المرأة في المناصب القيادية

جوائز ميد للتميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٥ - فئة الشركات والاستثمار

- أفضل مصرف إسلامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جوائز التميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٥

- أفضل مصرف إسلامي لإدارة الثروات

حوكمة الشركات

٩٦ لمحة عن الحوكمة
٩٨ كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة
١٠٠ أبرز ملامح الحوكمة خلال عام ٢٠٢٥
١٠٤ مجلس الإدارة
١١٠ الإدارة العليا
١١٨ إطار حوكمة الشركات للمجموعة
١٢٠ إطار الصلاحيات
١٢٢ تشكيل مجلس الإدارة
١٢٤ مسؤوليات مجلس الإدارة
١٢٦ إدارة مجلس الإدارة للثقافة المؤسسية
١٢٨ تعيينات مجلس الإدارة
١٢٩ البرنامج التعريفي وبرامج التوعية المستمرة لأعضاء مجلس الإدارة
١٣٠ عملية تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دي الوطني
١٣٢ إدارة النزاعات وعضويات مجالس الإدارة الخارجية
١٣٣ المعاملات مع الأطراف ذات الصلة
١٣٣ ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم والسندات المالية
١٣٤ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
١٣٥ قيادات مجلس الإدارة
١٣٦ جدول أعمال مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥
١٣٨ إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية
١٤٠ تقارير لجان مجلس الإدارة
١٤٢ المدقق الخارجي
١٥٤ تعويضات الإدارة العليا
١٥٧ لجان الإدارة
١٥٨ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
١٥٩ الإخلالات وأسبابها وتجنبها
١٦٠ الصيرفة الإسلامية
١٦٢ توطين الموظفين
١٦٣ اجتماع الجمعية العمومية
١٦٤ بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة
١٦٥ علاقات المستثمرين وأداء الشركة
١٦٨ التعريفات

لمحة عن الحوكمة

على مدى عام ٢٠٢٥، واصل بنك الإمارات دبي الوطني تعزيز إطار عمل حوكمة الشركات الخاص به، وتعزيز الرقابة المنضبطة والمساءلة الواضحة واتخاذ القرارات المسؤولة بما يتماشى مع التوقعات التنظيمية المتطورة والمعايير الدولية.

وحيث تأسس هذا الإطار على ثقافة قوامها الشفافية والعدالة والنزاهة، فإنه يحمي مصالح أعمال المجموعة، ويدعم التنفيذ الفعّال لاستراتيجيتها، ويُسهم - إلى جانب النهج الشامل لإدارة المخاطر - في تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأمد للمساهمين وأصحاب المصلحة.

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

١٠٠%

استقلالية مجلس الإدارة

٣٣%

عدد اجتماعات مجلس الإدارة

٧

عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

١٠٣

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

٩٨,٤%

مجلس الإدارة

مدة عضوية مجلس الإدارة
(عدد أعضاء مجلس الإدارة)

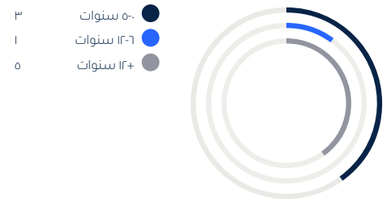

التنوع من الجنسين على مستوى مجلس الإدارة

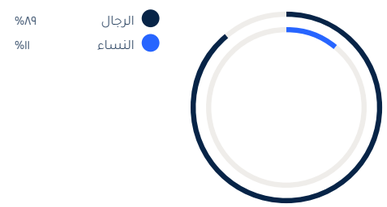

الإدارة العليا

الإدارة العليا: مدد الخدمة

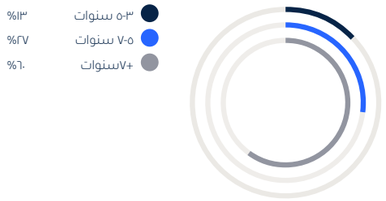

التنوع في الإدارة العليا

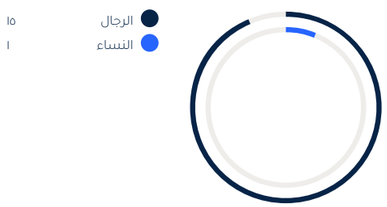

الإدارة العليا: الجنسيات

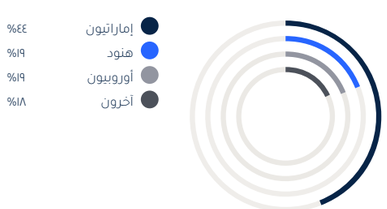

الموظفون

توطين الموظفين
(نسبة المواطنين الإماراتيين)

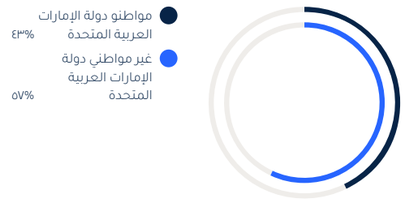

التنوع من الجنسين بين الموظفين

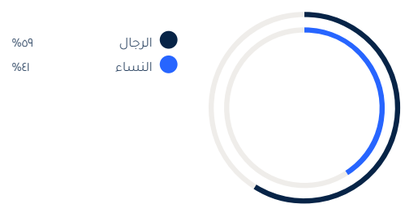

التنوع من الجنسين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة

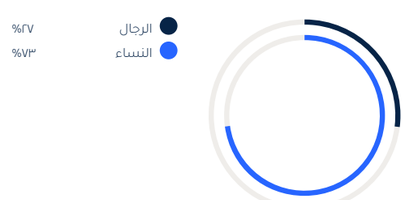

تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تصنيف أ-أ على مؤشر إم إس سي آي

البنك الأول على مستوى المنطقة وفقاً لمؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (إم إس سي آي) للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ستاندرد آند بورز

البنك الأعلى تصنيفًا على مستوى المنطقة وفقًا لتقييم وكالة ستاندرد آند بورز (إس آند بي).

الامتثال التنظيمي

تمتثل المجموعة لمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في إطار الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني والمتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة، وتلك الصادرة عن الجهات التنظيمية التالية:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- هيئة الأوراق المالية والسلع
- سوق دبي المالي

د. أحمد الخلفاوي
أمين سر مجلس إدارة المجموعة

كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة

بناء الثقة من خلال الحوكمة الرشيدة

خلال عام ٢٠٢٥، واصل إطار حوكمة الشركات لبنك الإمارات دبي الوطني دعم الفعالية التي ميزت تنفيذ كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا للمسئوليات المناطة بهما. كان لهذا الإطار دوراً جوهرياً في تطبيق الرقابة الصارمة ودعم الطموحات الاستراتيجية للمجموعة ضمن بيئة تشغيلية تتميز بالفاعلية المستمرة.

ضمن مجلس الإدارة الامتثال للمعايير التنظيمية المتطورة ووجه القرارات الاستراتيجية الرئيسية التي سوف تشكل التوجه طويل الأمد للمجموعة.

أولويات الحوكمة وتجديد مجلس الإدارة

جاء انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للنظام الأساسي وأنظمة ومعايير الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وكافة المتطلبات التنظيمية الأخرى، ليمثل أحد أبرز محاور الحوكمة خلال عام ٢٠٢٥. حافظت هذه العملية على مجلس إدارة يتكون ثلث أعضائه من المستقلين، إلى جانب استمرار التمثيل النسائي بالمجلس، تطبيقاً لأفضل الممارسات المعتمدة في مجال الحوكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
كما أسهم تعيين رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة، فضلاً عن إعادة تشكيل جميع لجان مجلس الإدارة، في تدعيم البنية المؤسسية للحوكمة في المجموعة. وقد تم الالتزام بمتطلبات الاستقلالية، وخاصة بالنسبة للجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر، بما يضمن وجود ضوابط وتوازنات فعّالة وقوية.

تعزيز الحوكمة وفعالية مجلس الإدارة

لضمان التوافق المستمر مع الأنظمة والمعايير المهنية، راجع مجلس الإدارة السياسات الرئيسية لحوكمة الشركات، ومن بينها دليل حوكمة الشركات، والسياسات الخاصة بمكافآت وملاءمة وصلاحية، وتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة. تم تنفيذ برامج تعريفية ودورات تدريبية مستمرة لأعضاء مجلس الإدارة، ركزت على حوكمة الشركات، والاستدامة، ومكافحة غسل الأموال، والحوكمة الشرعية.
كما اعتمد المجلس الإفصاحات السنوية لحوكمة الشركات ومقترحات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعرضها أثناء اجتماع الجمعية العمومية.

وخلال العام، وسّع بنك الإمارات دبي الوطني نطاق إشراف مجلس الإدارة على شركات المجموعة عبر مواءمة ممارسات مجالس الإدارة والحوكمة الخاصة بكافة الشركات التابعة، من خلال إنشاء إطار العمل الخاص بالإشراف على حوكمة المجموعة.
أجرى المجلس تقييمه الداخلي السنوي لعام ٢٠٢٥ توافقاً مع متطلبات سياسة المجموعة والمتطلبات التشريعية. وتم تقديم النتائج إلى لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومن ثم إلى المجلس.
وقد أسهم هذا التقييم في تعزيز توقعات الأداء وتحديد فرص التحسين المستمر، بما يدعم التزام المجلس بالتقييم الذاتي المستمر والالتزام بأفضل الممارسات.

التركيز الاستراتيجي القائم على الحوكمة وخلق القيمة

واصل مجلس الإدارة التركيز على قوة الحوكمة بالتوازي مع تعظيم القيمة للمساهمين من خلال اتخاذ القرارات الاستراتيجية المنضبطة. أيد مجلس الإدارة الاستحواذ على نسبة ١١.٠% المتبقية من الأسهم وإلغاء إدراج الإمارات الإسلامي، مما يعزز هيكلة ومواءمة المجموعة. وتؤكد هذه الخطوات الدور المحوري لمجلس الإدارة في ضمان أن تكون عمليات التوسع وهيكلة الكيانات مدعومة بأطر حوكمة قوية، بما يعزز الإشراف وإدارة المخاطر والمساءلة عبر الشركات التابعة. ومن شأن هذا النهج القائم على الحوكمة أن يحقق النمو المنضبط، ويدعم التكامل الفعال للكيانات الجديدة، ويعزز مكانة المجموعة في السوق.

تعزيز إدارة المخاطر

ظلت إدارة المخاطر محوراً أساسياً من محاور الإشراف. حيث تابع مجلس الإدارة التحسينات التي أُدخلت على إطار إدارة المخاطر للمجموعة، وحوكمة النماذج، وبيئة الرقابة الشاملة.
كما اعتمد المجلس التعديلات على دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار، بما يضمن التوافق مع التوقعات الإشرافية المتطورة وأفضل الممارسات.

وبالتوازي مع ذلك، طورت المجموعة المرونة السيبرانية عبر وضع منهجية نضجها الأمني، وتبسيط الرقابة على المخاطر والامتثال التنظيمي من خلال حلول الحوكمة والمخاطر والامتثال، إلى جانب التوسع في برامج التوعية الرقمية للموظفين.
كما تم تدعيم إدارة المخاطر السلوكية من خلال تحديث أطر العمل، وتقديم التقارير التنظيمية، وتفعيل مشاركة القيادة.

بناء القدرات على مستوى المجموعة

على مدار العام، ظل العنصر البشري والثقافة المؤسسية ضمن الأولويات الاستراتيجية. حيث أطلقت المجموعة نموذجاً محدثاً لتعزيز التفاعل الوظيفي، ودعمت مبادرات برنامج "حرية التحدث" ووسعت نطاق دعم الرفاه الوظيفي، وعمّقت جهود الشمول، بما في ذلك المبادرات الموجهة للموظفات والنساء في المناصب القيادية. وقد أظهرت برامج التقدير المعززة والجوائز الخارجية، مثل الجائزة الفضية من جمعية إدارة الموارد البشرية للتميز في الصحة والرفاهية والجائزة الفضية لسعادة الموظفين، التقدم الملموس في هذه المجالات.

وتستند إنجازات بنك الإمارات دبي الوطني إلى كفاءة ومرونة وطموح كوادره البشرية. واصلت المجموعة، خلال عام ٢٠٢٥، إعطاء الأولوية لهذه العناصر، مع تحقيق تقدم ملموس في ملف التوطين. وشمل ذلك التوسع في مسارات القيادة، وتطوير البرامج التدريبية، وزيادة نسب المشاركة على مختلف المستويات، ولا سيما في المناصب القيادية العليا. وقد عززت هذه الجهود التزام المجموعة بتطوير كوادر وطنية قادرة على دعم تنافسية القطاع المالي في دولة الإمارات على المدى الطويل.

التقدم الحثيث في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حققت المجموعة تقدماً ملحوظاً في الحوكمة والشفافية والمصداقية الخارجية. ومن بين الإنجازات الرئيسية في هذا الجانب، إطلاق تقرير الاستدامة الخاص بالمجموعة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إس١ و إس٢، والذي دمج متطلبات فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتعلق بالطبيعة ومتطلبات مبادرة إعداد التقارير العالمية، شكل ذلك سابقة عالمية من حيث الربط المباشر بين الإفصاحات المناخية والمتعلقة بالاستدامة والبيانات المالية للمجموعة، بما عزز دقة التقارير والالتزام بأفضل الممارسات الدولية. وساهمت هذه المبادرات، إلى جانب تعزيز إفصاحات الحوكمة، في تحسين تصنيف المجموعة من قبل مؤسسة مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى مستوى (أ-أ) حيث يعكس هذا الإنجاز تنامي الاعتراف بنضج الحوكمة وجودة الإفصاح والمكانة المستدامة.

إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين

بقي نهج إشراك أصحاب المصلحة محوراً أساسياً لنهج الحوكمة الذي يتبعه مجلس الإدارة، دعماً لعمليات اتخاذ القرارات المدروسة ومواءمة المصالح. استمر مجلس الإدارة في إجراء حوار مفتوح حول المسائل الاستراتيجية الرئيسية، والأداء، والمخاطر، والاستدامة، مما عزز الثقة والشفافية بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والجهات التنظيمية والعملاء.

تطلعاتنا المستقبلية

بينما تتطلع المجموعة إلى العام المقبل، فإنها ستواصل البناء على الأسس الراسخة التي وضعتها في عام ٢٠٢٥. وتشمل الأولويات تعزيز الإشراف على التواجد الدولي، ومواصلة مواءمة الحوكمة مع كافة الشركات التابعة، وتكثيف التدريب على الأنظمة المستجدة، وتحسين أطر التفويض والصلاحيات لتعزيز المساءلة والكفاءة التشغيلية. يظل مجلس الإدارة على التزامه بتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، والحفاظ على معايير حوكمة رفيعة المستوى، ودعم الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. سوف يكون التركيز الرئيسي على المرحلة التالية من التحول المرتكز على الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من التقنيات المتقدمة لتحسين تجربة العملاء، وتدعيم إدارة المخاطر، وتعزيز حوكمة مجلس الإدارة بشكل أكبر، مما يفتح آفاقاً لفرص جديدة على مستوى المجموعة.

شكر وتقدير

أود أن أعرب عن امتناني لزملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع الموظفين لتفانيهم ومساهماتهم المستمرة طوال العام الماضي.
من خلال تضافر جهودنا، سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني، تطوير أولوياته في مجال الحوكمة وترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة تخدم كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة - بنك الإمارات دبي الوطني

أبرز الإنجازات ذات الصلة بحوكمة الشركات

ظلت حوكمة الشركات أولوية استراتيجية لبنك الإمارات دبي الوطني طوال عام ٢٠٢٥. خلال العام، تم توجيه جهود كبيرة نحو تعزيز الركائز الأساسية للحوكمة، وتحسين فعالية مجلس الإدارة، ومواءمة أطر السياسات والممارسات التشغيلية مع التوقعات التنظيمية المتطورة عبر مختلف المناطق. وقد حققت هذه المبادرات تحسينات ملموسة في جودة الرقابة ومعايير الشفافية والتصنيفات الخارجية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مع تعزيز مساءلة الإدارة والثقة التنظيمية.

أبرز تطورات حوكمة الشركات

هيكل مجلس الإدارة ولجان المجلس

- تنفيذ عملية انتخاب أعضاء مجلس إدارة المجموعة بما يتوافق مع لوائح ومعايير الجدارة والنزاهة الصادرة حديثاً عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- إعادة تشكيل لجان مجلس إدارة المجموعة عقب انتخاب مجلس الإدارة، لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية والالتزام بأفضل الممارسات المعتمدة.
- تعزيز تشكيل مجلس الإدارة ولجان المجلس للشركات الدولية والشركات التابعة، بما في ذلك دينيزبنك، لضمان توافقها مع إطار حوكمة المجموعة والمتطلبات التنظيمية المحلية.

فعالية مجلس الإدارة

- إجراء تقييم سنوي داخلي لمجلس الإدارة، وفقًا لسياسات المجموعة واللوائح المعمول بها، لضمان التحسين المستمر في أداء مجلس الإدارة.
- تطوير البرامج التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة، بحيث تدعم سرعة التكامل ووضوح المفاهيم للواجبات الائتمانية في الأدوار المختلفة.
- تقديم دورات تدريبية داخلية للمجلس ركزت على حوكمة الشركات، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والحوكمة الشرعية، ومكافحة غسل الأموال لتعزيز قدرات الأعضاء ورفع الوعي بالحوكمة.

حوكمة الإشراف على المجموعة

- توسيع نطاق إشراف مجلس إدارة المجموعة على الشركات التابعة المحلية والدولية من خلال أطر التفويض الواضحة، والتوكيلات الرسمية، وقنوات الحوكمة.
- تحسين إجراءات سير العمل الخاصة بالموافقات وهيكلية اتخاذ القرار لمجالس إدارة الشركات التابعة، مما يعزز المساءلة وحفظ السجلات بشكل محكم وقابل للمراجعة.
- إنشاء إطار عمل للرقابة على حوكمة شركات المجموعة، لمواءمة ممارسات حوكمة الشركات وأمانة سر المجلس على مستوى المجموعة.

الامتثال التنظيمي والمواءمة

- تحقيق التبني الكامل لأنظمة الملاءمة والجدارة، وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان، والمعايير المرتبطة بها الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على مستوى المجموعة.
- إتمام تحليلات مفصلة للفجوات التنظيمية وتحديث سياسة الملاءمة والجدارة لأعضاء مجلس الإدارة وإطار إدارة المخاطر للوفاء بالمتطلبات الإشرافية الجديدة.
- تمكين مبادرات المواءمة التنظيمية عبر الشركات التابعة الدولية والمحلية من خلال تحديثات منسقة للسياسات.

أطر عمل سياسة حوكمة الشركات

- مراجعة وتحديث إطار وسياسات حوكمة الشركات، بما في ذلك دليل حوكمة الشركات، وسياسة تقييم أداء الأعضاء، وسياسة مكافآت الأعضاء، لضمان التوافق مع أفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية.
- تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار لتعكس توقعات الحوكمة المعدلة.

الشفافية وإفصاحات الحوكمة

- إجراء مقارنة مرجعية لإفصاحات حوكمة الشركات، بما يتماشى مع المعايير المهنية وتوقعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
- ضمان الإفصاحات السوقية الدقيقة وفي الوقت المناسب من خلال قنوات إعداد التقارير لسوق دبي المالي.
- تحقيق الارتقاء في تصنيف مؤشر "إم إس سي آي" من أ إلى أ+ نتيجة لتحسين شفافية الحوكمة.
- رفع معايير الشفافية العامة في كافة تقارير الحوكمة والاستدامة.

تابع: أبرز ملامح الحوكمة خلال عام ٢٠٢٥

حوكمة الأمن السيبراني

- تطوير منهجية النضج السيبراني للمجموعة وحالتها العامة.
- تبسيط عملية متابعة الامتثال التنظيمي للأمن السيبراني ومراقبة المخاطر من خلال حلول الحوكمة والمخاطر والامتثال.
- تطبيق حلول مدعومة بالذكاء الاصطناعي للارتقاء بمستوى كفاءة الأمن السيبراني ومدى فعالية استجابته.
- ترسيخ ثقافة أمنية أقوى من خلال توفير تجربة توعية أمنية رقمية كاملة للموظفين.

خصوصية البيانات

- تنفيذ أكثر من ٧٠٠ تقييم للخصوصية خلال العام، مما يؤكد قوة منظومة ضوابط البيانات على مستوى المجموعة.
- تعزيز إطار حماية الخصوصية للمجموعة من خلال تحسين آليات التحقيق في حوادث اختراق البيانات الشخصية والإبلاغ عنها، إلى جانب رفع مستوى الوعي بالخصوصية عبر برامج تدريبية وتواصلية مستهدفة، بما في ذلك إطلاق أسبوع التوعية بحماية البيانات، الأمر الذي أسهم في ترسيخ ثقافة مؤسسية شاملة لحماية الخصوصية.
- تنفيذ أكثر من ١٢٠ عملية فحص دقيق لمورّدين خارجيين للتحقق من التزام الأطراف الثالثة بمتطلبات حماية البيانات ومعايير المجموعة.
- توسيع نطاق التدريب الإلزامي على حماية البيانات ليشمل جميع الموظفين القدامى والجدد، مع تقديم جلسات تدريبية متخصصة لأكثر من ٢,٠٠٠ موظف ومستشار خارجي.

حوكمة التكنولوجيا والرقمنة

- تعزيز قدرات الأمن السيبراني للمجموعة من خلال نشر أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي أسهمت في تحسين دقة الاكتشاف وتسريع أوقات الاستجابة وتقليل الجهد اليدوي، مما أدى لزيادة المرونة السيبرانية الشاملة.
- تحديث منهجية النضج السيبراني من خلال اعتماد إطار عمل الأمن السيبراني التابع للمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا، الإصدار ٢.٠، مما يتيح تقييماً أكثر قوة وتعزيزاً لجاهزية الأمن السيبراني على مستوى المجموعة ومكاتبها الدولية.
- تحسين عمليات متابعة الامتثال التنظيمي الخاص بالأمن السيبراني ورصد المخاطر من خلال تعزيز تكامل العمليات ضمن حلول لجنة المخاطر للمجموعة.
- تعزيز الموثوقية والجاهزية التشغيلية من خلال برنامج "آيرون كلاود"، والذي شمل تحديث البنية التحتية عبر اعتماد منصات "سحابية أصلية" مثل منصة "أوبن شيفت"، وشبكات مراكز البيانات "سونيك"، وتحديثات المنصات الأساسية، مما أسهم في تقليل العوارض الرئيسية رغم زيادة معدل التغييرات.
- تعزيز الأمن السيبراني من خلال حماية النطاق المدعومة بالذكاء الاصطناعي وزمن الاستجابة الأسرع، بدعم من حملة التوعية "إدارة أصول الأمن السيبراني فئة إكس" التي شارك فيها أكثر من ٢٠,٠٠٠ موظف.

الاستدامة (الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات)

- إطلاق تقرير الاستدامة للمجموعة المتوافق مع المعيارين الدوليين للتقارير المالية إس ١ وإس ٢، في سابقة عالمية تربط بين الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة والمناخ وبين البيانات المالية مباشرة، مما يعزز تحديد وتقييم والإفصاح عن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.
- تحديث إطار التمويل المستدام مع تعزيز التركيز على التنوع البيولوجي والمخاطر المتعلقة بالنظم البيئية، بما يتماشى مع مبادرة الإمارات للحياد المناخي ٢٠٥٠ والأجندة الخضراء ٢٠٣٠.
- تعزيز بناء قدرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال تدريب شامل على مستوى المؤسسة، بما في ذلك مجلس الإدارة، وتوسيع شبكة رواد البيئة لترسيخ الاستدامة في الحوكمة والمخاطر والعمليات التجارية.
- دمج توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة في الرقابة على الحوكمة، مع تولي المسؤولية عن الموضوعات المتعلقة بالطبيعة، بتوجيه من لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وبدعم من اللجنة التنفيذية وفريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمجموعة، لضمان المساءلة الواضحة ضمن هياكل الحوكمة المؤسسية.

الثقافة والمشاركة والرفاهية

- تعزيز الثقافة المؤسسية من خلال تحديث استطلاعات التفاعل الوظيفي على مستوى المجموعة، وإطلاق "مراكز التفاعل" مما مكّن أعضاء مجلس الإدارة من الاستجابة لملاحظات الموظفين.
- تم تعزيز برنامج "حرية التحدث" من خلال جهود التوعية والتواصل المستمرة، مما يدعم مبادئ الشفافية والثقة والمساءلة.
- توسيع نطاق دعم رفاه الموظفين عبر إتاحة موارد شاملة للصحة البدنية والنفسية، وزيادة الاستفادة من خدمات الدعم.
- إطلاق مبادرات للرعاية الوقائية والصحة النفسية، إلى جانب برامج مخصصة للاستقرار المالي؛ مما سهل الوصول إلى الخدمات الخاصة بجودة الحياة وعزز المرونة الصحية والمالية للموظفين.
- مواصلة التركيز على الشمول، بما في ذلك دعم المرأة في المناصب القيادية، وتيسير الوصول لأصحاب الهمم، وتعزيز الوعي بالسلوكيات الشمولية من خلال مبادرات مثل "اليوم العالمي للمرأة"، ومبادئ تمكين المرأة التابعة للأمم المتحدة و"المبادرة".
- الحصول على التقدير الدولي متمثلاً في "الجائزة الفضية من جمعية إدارة الموارد "البشرية" للتميز في مجال الصحة وجودة الحياة، بالإضافة إلى "الجائزة الفضية لسعادة الموظفين".

حماية المستهلك

- تعزيز خصوصية وحماية البيانات وميثاق العدالة في التعامل عبر برامج تعلم إلكتروني محدثة تمت إتاحتها لكافة الموظفين، مما حقق معدلات تفاعل وإنجاز مرتفعة، ودعم الامتثال الرقابي وثقة العملاء.
- تأكيد التوجه القيادي لحماية المستهلك عبر رسائل الرئيس التنفيذي للمجموعة، إلى جانب التزام البنك بأنظمة حماية المستهلك وامتثال كافة قطاعات المؤسسة بمبادئها.
- اكتمال مراجعة وتحليل فئة العملاء الأكثر عرضة للمخاطر، مع تقديم رؤى وضوابط مقترحة لتعزيز الامتثال الرقابي وترسيخ مبدأ الشمولية.
- تقديم التقارير ربع السنوية والسنوية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن "تقييم المخاطر الكامنة في سلوك السوق وثقافته".
- دمج متطلبات لائحة حماية المستهلك ضمن إطار مخاطر السلوك، وإجراءات اعتماد المنتجات والعمليات الجديدة، وتقييمات المخاطر التشغيلية لضمان الامتثال المستمر.

إدارة المخاطر

- تعزيز سياسة مخاطر السوق ومخاطر الأطراف المقابلة ومنهجية المخاطر لتبسيط عملية إدراج المنتجات والأعمال الجديدة في مجال الائتمان المهيكل بالأسواق العالمية.
- تطوير إطار عمل حوكمة النماذج وتعزيز كفاءة تشغيلها بما يتوافق مع المعايير الرقابية وأفضل الممارسات المهنية.
- تدعيم إطار عمل مخاطر السلوك من خلال وضع معايير جديدة لمخاطر السلوك وتأسيس مجلس متخصص لتقوية ضوابط التعامل العادل مع العملاء، وآليات حوكمة المنتجات، ومساءلة الموظفين.
- مراجعة وتحديث إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة وبيان القدرة على تحمل المخاطر، بما يمثل التطورات التنظيمية والتغيرات التشغيلية.

مكافحة غسل الأموال وإجراءات اعرف عميلك والامتثال

- تحديث سياسات الامتثال للمجموعة، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب، وتعارض المصالح، وتداولات الحسابات الشخصية، بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية ويعزز إطار الامتثال.
- إكمال تقييم مخاطر الجرائم المالية على مستوى المجموعة بما يتوافق مع سياسة مكافحة غسل الأموال والقواعد التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، لتقييم المخاطر المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات وتمويل انتشار أنشطة الدمار الشامل عبر المنتجات والخدمات وفئات العملاء والنطاق الجغرافي والتهديدات السيبرانية.
- تم بنجاح إتمام عملية الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة معاملات مكافحة غسل الأموال مع شركة "أكسنتشر"، ونقل جميع الأنشطة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات) والهند (شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية الهند المحدودة).
- إطلاق نموذج تجريبي لمشروع "خدمات الفحص العالمية" لتنفيذ منصة جديدة لفحص المدفوعات والعمليات التجارية، عبر "بنية تحتية سحابية" داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تقديم دعم مكثف للامتثال لعدة مبادرات سحابية وإسناد خارجي، شملت إطلاق منتج "إف" للأصول الافتراضية، وحساب احتياطي الدولار الأمريكي المُدِرّ للعائد الخاص برموز دفع الأصول الافتراضية لشركة "يونيفرسال ديجيتال"، وعمليات مركز الاتصال (مركز الامتياز) في دولة الإمارات العربية المتحدة والعمليات في مصر.

مجلس الإدارة

- لجنة المجلس للتدقيق
- لجنة المجلس للمخاطر
- لجنة المجلس التنفيذي
- لجنة المجلس للائتمان والاستثمار
- لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- لجنة المجلس لمعادلة الأرباح
- Ⓒ رئيس مجلس الإدارة

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يأتي سمو الشيخ/ أحمد في طليعة المساهمين البارزين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دبي منذ ما يقرب من أربعة عقود، حيث يتولى صياغة السياسات الاقتصادية والاستثمارية والمالية لدعم الرؤية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يشغل سموّه منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني منذ عام ٢٠١١. لعب سموّه دوراً محورياً في رسم استراتيجية المجموعة ونموها، وساهم بشكل ملموس في تطويرها وترسيخ مكانتها كمؤسسة مالية إقليمية رائدة.

وهو رئيس هيئة دبي للطيران المدني، ورئيس مجلس إدارة مطارات دبي، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة طيران الإمارات وديي القابضة ومجموعة الإمارات كما يشغل عدداً من المناصب الحكومية، ويؤدي دوراً محورياً في قيادة قطاعي المالية والطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ بما في ذلك تولّيه منصب رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية، وهي الجهة المسؤولة عن الإشراف على السياسات والاستراتيجيات المالية في الإمارة.

حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة دنفر بولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، كما حصل سموه على العديد من الأوسمة الدولية منها زمالة الجمعية الملكية البريطانية للطيران.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- لا يوجد

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:
- رئيس هيئة الطيران المدني
- رئيس مجلس إدارة مطارات دبي
- رئيس اللجنة المالية العليا
- رئيس المجلس الأعلى للطاقة
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة طيران الإمارات ومجموعة الإمارات
- رئيس مجلس الإدارة لشركة دبي القابضة
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية

السيد/ هشام عبد الله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ هشام عبد الله القاسم "السيد/ القاسم" بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في القطاع المصرفي. ويشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)، ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر ودينيزبنك ش.م.، تركيا.

يشغل السيد/ القاسم منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة "وصل" لإدارة الأصول، وهو المسؤول عن قيادة تحولها إلى شركة عالمية لإدارة الأصول.

كما يشغل السيد/ القاسم منصب نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية.

تشمل مؤهلاته التخصصية والمهنية درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وتطوير القيادة التنفيذية.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (إي آند)

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي الرياضية
- نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي للتوحد
- عضو مجلس إدارة شركة مركز دبي المالي العالمي للاستثمارات ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني "معالي/ الحسيني" هو وزير دولة للشؤون المالية. ويتولى معاليه إدارة التوجه الاستراتيجي والسياسات المالية للحفاظ على مصالح دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين المحلي والدولي.

يتمتع بأكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة المهنية عبر القطاعات المصرفية والمالية والتأمين والعقارات والاتصالات وتجارة التجزئة والاستثمار.

كما يشغل معاليه مناصب قيادية تدعم الحكومة الاتحادية والمحلية في تنويع الثروة السيادية وإدارة محافظ استثمارية كبيرة، على المستويين الإقليمي والدولي، كما تولى معاليه مهام القيادة والإشراف على عدد من عمليات الدمج والاستحواذ وغيرها من معاملات التمويل للقطاعين العام والخاص.

حصل معاليه على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ويبستر في جنيف، سويسرا.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- رئيس مجلس إدارة الاتحاد للمعلومات الائتمانية
- رئيس مجلس الإدارة بالإنابة، مؤسسة الإمارات العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للاستثمار
- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية

مجلس الإدارة (تتمة)

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ١٨ يوليو ٢٠٠٧

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ بطي عبيد بطي الملا ("السيد/ الملا") بأكثر من ٣٥ عاماً من الخبرة المهنية تغطي قطاعات البنوك والتمويل والعقارات والضيافة والرعاية الصحية والاستثمار.

وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا التي تتخذ من دبي مقراً لها، وهي شركة رائدة في السوق في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك الضيافة والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية والعقارات والسفر والسياحة والاستثمارات.

بفضل أدواره كرئيس وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات، فهو يتمتع بخبرة واسعة في تطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي، والموارد البشرية، والمكافآت، وحوكمة الشركات، والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والخدمات المصرفية التجارية والإسلامية.

وهو حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من كلية نيويبري، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- رئيس مجلس إدارة شركة عُمان للمرطبات
- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي
- عضو مجلس إدارة شركة إعمار العقارية
- مدير شركة دبي للمرطبات

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا
- رئيس مجلس إدارة شركة دبي للتأمين

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٧ مارس ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

السيد/ علي حميد علي العويس "السيد/ العويس" هو رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات، وله دور فعال في إحداث تغييرات كبيرة من خلال مهاراته في تنظيم المشاريع واتصالاته التجارية.

وتمتد خبرته إلى قطاعات العقارات والاستثمار وإنتاج وتوزيع الأغذية.

ويتميز بفهمه العميق للقطاع المالي وحوكمة الشركات والتخطيط الاستراتيجي، والذي ينبع من خبرته القيادية الواسعة كرئيس لمجلس إدارة مجموعة العويس وقدرته على دمج إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي ومبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نمو الأعمال المستدام.

حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة الإلكترونية للأعمال من كليات التقنية العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للأغذية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- عضو مجلس إدارة شركة عمان للمرطبات

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:
- رئيس مجلس إدارة مجموعة العويس.
- عضو مجلس إدارة "المخبز الحديث"
- عضو مجلس إدارة شركة أطلس للتعبئة (إيه بي سي- بيبسي)

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٠ February ٢٠١٩

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل السيد/ عبيد الله منصب نائب الرئيس الأول لتطوير العلاقات، والشؤون المحلية، وشؤون العملاء، وقسم تدقيق الخدمات في شركة طيران الإمارات.

يتمتع بخبرة مهنية واسعة في إدارة العمليات التجارية في طيران الإمارات وساهم في نجاح إطلاق وجهات مختلفة مثل أمستردام وبراغ ومدريد وجنيف وكوبنهاجن وسانت بطرسبرغ ودبلن وبرشلونة والمكسيك ولشبونة.

قبل توليه هذا المنصب، كان السيد/ عبيد الله نائب أول للرئيس للشؤون الجوية والسياسية والدولية.

لدى السيد/ عبيد الله سجل حافل في مجالات التميز التشغيلي والإشراف المالي والائتماني والتخطيط الاستراتيجي.

والسيد/ عبيد الله حاصل على شهادة في إدارة الأعمال من معهد وينتورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- عضو مجلس إدارة شركة ألايانس للتأمين

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي ("سعادة/ الهاشمي") هي نائب وزير شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية.

وكجزء من مسؤوليات منصبها، تتولى سعادة/ الهاشمي قيادة عملية بلورة رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع استراتيجية طموحة طويلة الأجل لتنفيذ مبادرة "نحن الإمارات ٢٠٣١"، وتقديم المشورة بشأن جميع استراتيجيات الحكومة والبرامج التحويلية قبل الموافقة عليها في مجلس الوزراء.

كما تشغل أيضاً منصب الأمين العام للجنة العليا لتطوير القطاع الاقتصادي والمالي لحكومة دبي.

وتتضمن مسؤولياتها، الموافقة على السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية رفيعة المستوى وإطلاق مبادرات مبتكرة تدعم تحقيق أجندة دبي الاقتصادية "دي٣٣".

قادت عملية إنشاء مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي ومركز مسرعات المشاريع الحكومية.

كانت مسؤولة عن تصميم وإطلاق برنامج "صفر بيروقراطية حكومية" في مكتب رئيس الوزراء، وهي المسؤولة عن الحوكمة وإعادة الهيكلة المؤسسية.

حصلت سعادة/ الهاشمي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهي أيضا خريجة كلية لندن للأعمال، وزميلة سياسات في مركز العلوم والسياسات في جامعة كامبريدج.

أكملت سعادة/ الهاشمي برنامج مركز محمد بن راشد لإعداد القادة وحصلت على شهادة من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحوكمة مجلس الإدارة.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- وكيل وزارة شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية، عضو وزارة شؤون مجلس الوزراء.
- الأمين العام للجنة العليا لتطوير القطاع الاقتصادي والمالي، حكومة دبي
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للمستقبل
- عضو مجلس إدارة المدرسة الرقمية
- عضو مجلس إدارة مجلس التوازن بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للمرأة
- عضو مجلس إدارة مدرسة راشد ولطيفة
- عضو مجلس إدارة جامعة حمدان بن محمد الذكية

مجلس الإدارة (تتمة)

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي "السيد/ العلي" منصب العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية، حيث يتولى مسؤولية الاستراتيجية الشاملة والتخطيط المؤسسي، بما في ذلك تخطيط السياسات والميزانية والتقارير السنوية وتخصيص الموارد وإدارة الجودة.

وهو أيضاً عضو مجلس إدارة شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول، وهي كيان مستقل لإدارة الأصول يخضع لتنظيم هيئة دبي للخدمات المالية.

يتمتع السيد/ العلي بخبرة مهنية واسعة، لا سيما في إدارة ومراقبة عمليات الشركة والتوجيه الاستراتيجي عبر أقسام الشركة، ومنها أقسام العقارات والضيافة والصيانة.

يمتلك السيد/العلي المعرفة والخبرة فيما يتعلق بالتقارير المالية وممارسات التدقيق حيث شغل منصب رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة منذ عام ٢٠٢٢.

السيد/ العلي حاصل على شهادة في إدارة الأعمال في الإدارة العامة من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية
- عضو مجلس إدارة مصنع جبل علي للأسمنت
- عضو مجلس إدارة شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول

سعادة/ خالد جمعة الماجد
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل سعادة/ خالد جمعة الماجد "سعادة/الماجد" منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات جمعة الماجد، وهي واحدة من أكثر التكتلات العائلية شهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الحضور المحلي والإقليمي والعالمي.

يتميز دوره بالشمول وقد تطور ذلك الدور على مدار السنين من المشاركة العملية المباشرة إلى المشاركة الاستراتيجية والتوجيهية. شغل سعادة/ الماجد منصب نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩، وكان عضواً في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٧.

تميزت الأدوار التي شغلها خلال مسيرته المهنية بأهميتها الإستراتيجية حيث شملت قيادة مجالس الإدارة مع الحفاظ على الاستقرار والحوكمة الرشيدة.

وسعادة/ الماجد حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩. ثم شارك بعد ذلك في العديد من الدورات التدريبية القصيرة، وخاصة في مجالات المحاسبة والمبيعات.

التعيينات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- لا يوجد.

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة جمعة الماجد القابضة
- عضو مجلس الإدارة، غرفة تجارة دبي

الدكتور/ أحمد الخلفاوي
أمين سر مجلس إدارة المجموعة

تاريخ التعيين: ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل الدكتور أحمد منصب أمين سر مجلس إدارة المجموعة، حيث يتمتع بخبرة مهنية تتجاوز ١٧ عاماً في مجالات القانون وحوكمة الشركات.

يتمتع بخبرة معمقة في مجال أطر الحوكمة، وتقديم المشورة لمجالس الإدارة، والامتثال التنظيمي، والهيكلة القانونية، وقيادة أمانات السر في البيئات المعقدة وعالية التنظيم.

بصفته أمين سر مجلس إدارة المجموعة، يعمل الدكتور/ الخلفاوي بمنصب مستشار موثوق لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا في شؤون الحوكمة والامتثال والمسائل القانونية.

يضمن كفاءة عمليات مجلس الإدارة واللجان، ويدير تدفق المعلومات بين مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويشرف على أطر الحوكمة والامتثال وفقًا لمعايير الحوكمة الدولية الرائدة.

كما أنه يدير الملفات القانونية والتنظيمية، ويضمن الالتزام بواجبات الإفصاح، ويعزز ممارسات الحوكمة في جميع الشركات التابعة، ويعزز ثقافة الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي.

شغل د. الخلفاوي سابقاً مناصب قانونية عليا في كيانات حكومية وشبه حكومية، بما في ذلك موانئ دبي العالمية، والمنطقة الحرة لجبل علي، وسلطة جبل علي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك إتش إس بي سي.

د. الخلفاوي حاصل على الدكتوراه في الشريعة والقانون القضائي من جامعة العلوم الإسلامية في ماليزيا، وشهادة ماجستير في القانون الخاص، وشهادة البكالوريوس في القانون من جامعة عجمان.

الإدارة العليا

السيد شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية
يتولى مسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية المجموعة وأهدافها، بالإضافة إلى تطبيق الثقافة المؤسسية والإشراف عليها. وهو المسؤول أيضاً عن إطلاع مجلس الإدارة بشأن حالة التقدم الاستراتيجي وترجمة القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة ولجانه إلى إجراءات، على مستوى المجموعة.

المهارات والخبرة المهنية
خلال فترة ولايته التي استمرت ١٢ عاماً، ارتفعت القيمة السوقية لبنك الإمارات دي الوطني من ١٦ مليار درهم إلى حوالي ١٨٠ مليار درهم، كما نمت الأصول من ٣٠٨ مليار درهم إلى ١,١٦٤ مليار درهم، بما في ذلك التنفيذ الناجح لعملية الاستحواذ على دينيز بنك في تركيا.

الخبرة المهنية
قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دي الوطني، شغل السيد/ نيلسون مناصب رفيعة متعددة لدى بنك ستاندرد تشارترد. شملت منصب الرئيس التنفيذي لعمليات ستاندرد تشارترد في سنغافورة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وماليزيا؛ ورئيس مجلس إدارة المجلس الاستشاري في "صادق" باكستان؛ وعضو مجلس الإدارة لعمليات ستاندرد تشارترد في الصين.

السيد/ نيلسون عضو مجلس إدارة كل من: الإمارات الإسلامي، والإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة، وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ.، والإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية، ودينيز بنك ش.م. (تركيا)، ومارش الإمارات لوسطاء التأمين. وعضو في المجلس الاستشاري لجامعة ولونغونغ في دبي.

التعليم والمؤهلات
- عضو خريج بالمعهد الأسترالي لمديري الشركات.
- زميل مشارك في المعهد الأسترالي للمديرين.
- دورة مديري الشركات، المعهد الأسترالي لمديري الشركات.

السيد/ باتريك سوليفان
المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٢٠

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ سوليفان مسؤولية الإشراف على السلامة المالية للمجموعة، وضمان توفير بيئة قوية للرقابة المالية وتقديم معلومات مالية متعمقة لاتخاذ القرارات الإدارية الرئيسية.

وهو يقود فريقاً من المتخصصين في التمويل والمشتريات ويغطي كافة عمليات إعداد التقارير المالية، والتمويل التجاري، والتخطيط المالي، والميزانية، والتوقعات، وإدارة السيولة ورأس المال، والحسابات الدائنة، والمشتريات.

وهو مسؤول أيضًا عن توصيل النتائج المالية واستراتيجيات المجموعة إلى سوق المستثمرين.

المهارات والخبرة المهنية
السيد/ سوليفان هو محاسب قانوني معتمد يتمتع بخبرة تفوق ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة وهونج كونج والصين ونيوزيلندا وروسيا إضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

الخبرة المهنية
انضم السيد/ سوليفان إلى بنك الإمارات دبي الوطني قادماً من ستاندرد تشارترد حيث شغل عدداً من المناصب المالية العليا، منها المراقب المالي للمجموعة، المدير المالي لبنك ستاندرد تشارترد في الصين، ورئيس الشؤون المالية للخدمات المصرفية بالجملة في منطقة الصين الكبرى. وعمل قبل ذلك مع برايس ووترهاوس كوبرز في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في بلدان متعددة.

التعليم والمؤهلات
- محاسب قانوني معتمد من تشارترد أكونتانتس أستراليا ونيوزيلندا.
- بكالوريوس في الدراسات التجارية، جامعة ماسي، نيوزيلندا.

السيد/ أحمد القاسم
رئيس الخدمات المصرفية للشركات في المجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ القاسم قيادة وحدة الخدمات المصرفية للشركات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، المعنية بتقديم الخدمات للشركات والجهات السيادية والمؤسسات. وتشمل مجالات عمله الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للمعاملات، والخزينة، والأبحاث. يقود أداء الأعمال، ونشر الميزانية العمومية، والمكانة التنافسية للمجموعة في أسواق الخدمات المصرفية الإقليمية للشركات.

المهارات والخبرة المهنية
يتمتع السيد/ القاسم بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في سلسلة القيمة للأعمال المصرفية للشركات، حيث يدعم الاحتياجات الاستراتيجية للعملاء من خلال تقديم منتجات وحلول تغطية متكاملة. قاد عملية النمو المدروس لأعمال الإقراض في البنك، وعزز مكانة بنك الإمارات دبي الوطني كشريك رائد في أسواق المال الإقليمية. كما يقود برنامج الابتكار في قطاع الأعمال المصرفية للشركات، لضمان التوظيف الفعال للتقنية والذكاء الاصطناعي والبيانات في تعزيز تجربة العملاء ودعم نمو أعمال البنك عبر تسع دول.

الخبرة المهنية
شغل السيد/ القاسم سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال، ومنصب المدير العام للخدمات المصرفية للشركات في بنك الإمارات دبي الوطني. من خلال هذا المنصب، قاد عملية التحول الناجحة للوحدات المعنية، التي ارتكزت على تطوير القدرات، وتحقيق التكامل بين الفرق متعددة المهام، وترسيخ مبادئ إدارة المخاطر، مع الحفاظ على مواكبة احتياجات فئات العملاء المتنوعة عبر أسواق متعددة.

التعليم والمؤهلات
- درجة البكالوريوس في الإدارة الهندسية من كليات التقنية العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فيكتوريا، كندا.
- شهادة برنامج الإدارة المتقدمة من كلية وارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ مروان هادي
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية
للأفراد وإدارة الثروات

سنة الانضمام: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية
يشمل نطاق مسؤوليات السيد/ هادي جميع جوانب أعمال بنك الإمارات دبي الوطني في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، وتمويل الأفراد، وإدارة الأصول، والوساطة، بما في ذلك وضع معايير جديدة للابتكار في المنتجات وتحسين تجربة العملاء في كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وسنغافورة.

المهارات والخبرة المهنية
يتمتع السيد/ هادي بخبرة واسعة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية، والتي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية. تبرهن بصمة السيد/ هادي الواضح أثرها في مجال الخدمات المصرفية على قدراته القيادية وكفاءته في قيادة التغيير.

الخبرة المهنية
قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ هادي عدداً من المناصب العليا خلال فترة عمله التي استمرت ١٥ عاماً في بنك إتش إس بي سي، أغلبها في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية. ومن هذه الأدوار، منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعضو المنتدب لشركة إتش إس بي سي الشرق الأوسط للتمويل، ورئيس إدارة الأعمال للخدمات المصرفية التجارية.

التعليم والمؤهلات
- ماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ولونغونغ، دبي، الإمارات العربية المتحدة

الإدارة العليا (تتمة)

السيد/ أزار علي خواجة
رئيس المجموعة الدولية ومستشار الرئيس التنفيذي للمجموعة في دينيز بنك

سنة الانضمام: ٢٠١٢

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ خواجة مسؤولية إدارة وتحقيق مستهدفات الأداء للأعمال الدولية لبنك الإمارات دبي الوطني. يشمل ذلك الإدارة المباشرة والإشراف على استراتيجية الأعمال وتنفيذها، والنمو والمبادرات، والكفاءة التشغيلية، والحوكمة، والضوابط، بالتعاون مع الأطراف المعنين في المجموعة، كما يمثل مصالح المجموعة في دينيز بنك، بما في ذلك تسهيل التكامل والتعاون بين وحدات دينيز بنك ومجموعة الإمارات دبي الوطني على نطاقها الأوسع.

المهارات والخبرة المهنية
يتمتع السيد/ خواجة بأكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية في عدد من المناطق الجغرافية تشمل أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان مسؤولاً عن مجموعة الأسواق العالمية والخزينة في بنك الإمارات دبي الوطني، بصفته نائب رئيس تنفيذي أول وأمين الخزينة للمجموعة.

الخبرة المهنية
يشغل السيد/ خواجة عضوية مجلس إدارة كل من دينيز بنك في تركيا ودينيز بنك في النمسا. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عمل لدى بنك باركليز كأمين خزينة إقليمي للأسواق الناشئة وأفريقيا، حيث غطى نشاطه ١٥ سوقاً. شغل عدداً من المناصب العليا لدى سيتي جروب وبنك إيه بي إن أمرو في مناطق جغرافية مختلفة ضمن قطاع الأسواق المالية.

التعليم والمؤهلات
- برنامج المدراء الدوليين من إنسياد فرنسا
- ماجستير إدارة الأعمال في التمويل من معهد إدارة الأعمال، كراتشي، باكستان
- بكالوريوس تجارة من جامعة كراتشي، باكستان

السيد/ عمار الحاج
أمين الخزينة ورئيس الأسواق العالمية

سنة الانضمام: ٢٠٠٧

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ الحاج مسؤولية قيادة خدمات المبيعات والتداول والأبحاث المخصصة في العملات الأجنبية، والأسعار، والدخل الثابت، والأسهم، والسلع داخل المجموعة. وتمتد مسؤولياته أيضاً إلى إدارة أصول المجموعة والتزاماتها.

المهارات والخبرة المهنية
السيد/ الحاج مصرفي متمرّس يتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في الأسواق العالمية والخزينة. ويتميز بفكره الشامل وقيادته الاستراتيجية في المجالات المالية، كما يتمتع أيضاً بكفاءة مميزة في مجالات المنتجات والهياكل الإسلامية.

الخبرة المهنية
تجدر الإشارة إلى أن السيد/ عمار كان قد شغل منصب رئيس الخزينة والأسواق العالمية في مصرف الإمارات الإسلامي، حيث كان لقيادته الحكيمة أبلغ الأثر على الاستراتيجيات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني.

التعليم والمؤهلات
- شهادة العلوم المالية من كلية لندن للأعمال
- ماجستير إدارة الأعمال في العلوم المالية من الجامعة الكندية في دبي

السيد/ مانوج تشاولا
المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية
يتولى السيد/ تشاولا المسؤولية عن الحوكمة الشاملة لجميع جوانب المخاطر التي تشمل الموظفين والسياسات والمحافظ والعمليات وأنظمة المخاطر، تشمل اختصاصاته إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المجموعة، والإشراف على المخاطر البيئية والاجتماعية، وضمان بقاء كافة أنشطة القدرة على تحمل المخاطر متوافقة مع مستوى المخاطر المحدد للمجموعة عبر خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية.

المهارات والخبرة المهنية
من خلال خبرته التي تزيد عن ٢٥ عاماً في إدارة المخاطر، يتمتع السيد/ تشاولا بدراية واسعة في مجالات مخاطر المؤسسات والمخاطر التنظيمية، وتطوير النماذج والتحقق من صحتها، وائتمان الشركات والأفراد، والأسواق العالمية، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة المخاطر التشغيلية. لعب السيد/ تشاولا دوراً محورياً في تصميم وتنفيذ إطار عمل لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة، وتطبيق القيادة الاستراتيجية وترسيخ ثقافة مخاطر رصينة تتماشى مع سياسة القدرة على تحمل المخاطر في بنك الإمارات دبي الوطني.

الخبرة المهنية
يرأس السيد/ تشاولا كلاً من لجنة المخاطر للمجموعة، ولجنة الإشراف على النماذج اللتان تمارسان الإشراف على المخاطر والحوكمة على أعلى مستويات الإدارة. وتغطي اللجنتان جميع جوانب إدارة المخاطر النموذجية عبر مختلف وحدات أعمال البنك، كما أنه عضوٌ في جميع لجان الإدارة الرئيسية التي تشرف على صياغة استراتيجية البنك والتحول الرقمي وأجندة الابتكار.

التعليم والمؤهلات
- محاسب قانوني متخرج من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- أمانة سر الشركات من معهد أمناء سر الشركات في الهند
- بكالوريوس في القانون من جامعة دلهي، الهند
- بكالوريوس العلوم (مع مرتبة الشرف في الفيزياء) من كلية سانت ستيفن، جامعة دلهي، الهند.

السيدة/ إيمان عبد الرزاق
المسؤول الرئيسي لإدارة العمليات للمجموعة
والمسؤول الرئيسي للموارد البشرية للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٢٠

المسؤوليات الرئيسية
تتولى السيدة/ عبد الرزاق مسؤولية قيادة استراتيجية الكوادر البشرية والعمليات على مستوى المجموعة، مع ضمان المواءمة بين المواهب والتكنولوجيا والتحول في ظل توسع البنك محلياً ودولياً.

المهارات والخبرات
تتمتع السيدة/ عبد الرزاق بالخبرة والمهارات القيادية في مجال الموارد البشرية، والاهتمام بدفع التحول الرقمي عبر كافة العمليات؛ تتولى السيدة/ عبد الرزاق ريادة أتمتة الإجراءات، واتخاذ القرارات القائمة على البيانات، ونشر التقنيات المتقدمة لتحديث الأعمال. تشمل أولوياتها ترسيخ فكرة تفضيل العمل الرقمي عبر المنظومة، ودمج الأدوات الرقمية والتحليلات القائمة على الذكاء الاصطناعي لاستباق احتياجات العملاء وتقديم الخدمات المخصصة.

تعمل على تسريع تبني الحلول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في الموارد البشرية، بدءاً من أتمتة الإجراءات الأساسية وصولاً إلى التوظيف ودعم الموظفين الموجه بالذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية والابتكار. تستثمر السيدة/ عبد الرزاق أيضاً في البرامج التي تعزز الحراك الداخلي، والتعلم المستمر، وإعادة تأهيل المهارات، باستخدام إطار عمل قائم على المهارات لتمكين الموظفين وإعداد القوى العاملة للمستقبل. يضمن التزامها بالارتقاء بتجربة العملاء والموظفين استمرار ريادة بنك الإمارات دبي الوطني في مجال الابتكار بالقطاع المالي.

الخبرة المهنية
قبل انضمامها إلى بنك الإمارات دبي الوطني، حظيت السيدة/ عبد الرزاق بخبرة مقدارها ٢٠ عاماً عبر مجالات الخدمات المصرفية للشركات، والاستراتيجية، والموارد البشرية في بنك أتش أس بي سي. تمتلك سجلاً حافلاً بالنجاح في قيادة الأعمال عبر برامج تحول متقدمة، من شأنها أن تسفر عن تغيير ثقافي ملموس وأساليب عمل جديدة.

والسيدة/ عبد الرزاق عضو في مجلس إدارة معهد الإمارات للتمويل، وشركة دبي للتأمين، وشركة إعمار العقارية. وهي عضو في مجلس إدارة دينيز بنك ش.م.، وبنك الإمارات دبي الوطني مصر، والإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية.

التعليم والمؤهلات
- درجة البكالوريوس (إدارة الأعمال المصرفية) من كليات التكنولوجيا العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم عالي في الخدمات المصرفية والمالية من كليات التكنولوجيا العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإدارة العليا (تتمة)

السيد/ رجب باشطوغ
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة دينيز بنك

سنة الانضمام: ٢٠٢٥

المسؤوليات الرئيسية

يقدم السيد/ باشطوغ قيادة استراتيجية عبر تحديد الرؤية طويلة المدى لدينيز بنك، وتوجيه مسيرة تحول البنك نحو النمو المستدام المدعوم رقمياً. يتولى الإشراف على الأداء المالي إلى جانب الحوكمة القوية للمخاطر والامتثال، مع تعزيز ثقافة النزاهة والابتكار وخلق قيمة ترتكز على العميل، والتنفيذ المنضبط لطموحات نمو البنك.

المهارات والخبرات

يتمتع السيد/ باشطوغ بخبرة مهنية واسعة على مدى ٣٦ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية. يمتلك السيد/ باشطوغ مجموعة واسعة من المهارات التي تشمل حوكمة الشركات، وتخطيط الأعمال، والتخطيط الاستراتيجي. تتضمن خبراته إدارة المخاطر، والتحليل المالي، وتمويل الشركات، مع خبرته في قيادة التحول في الأعمال التجارية. ويؤهله تكامل الخبرات هذا لدعم الإشراف الفعال، واتخاذ القرارات المدروسة، وتعزيز الأداء المؤسسي.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى مجموعة دينيزبنك للخدمات المالية، شغل السيد/ باشطوغ منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في "غارانتي بي بي في إيه"، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة "غارانتي بي بي في إيه" للتأمينات التقاعدية والتأمين على الحياة.

يشغل حالياً أيضاً عضوية مجالس إدارة "اتحاد المصارف التركية"، و "جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك"، وجمعية "المستثمرين الدوليين". بالإضافة إلى ذلك، فهو عضو في مجلس أمناء مؤسسة إسطنبول للثقافة والفنون.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس الآداب (قسم الاقتصاد)، جامعة جوكوروفا، أضنة، تركيا

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي - الإمارات الإسلامي

سنة الانضمام: ١٩٩١

المسؤوليات الرئيسية

تتمثل المهمة الرئيسية للسيد/ الملا في تحقيق رؤية مصرف الإمارات الإسلامي ليكون المصرف الأكثر ابتكاراً المتوافق مع الشريعة الإسلامية لعملائه وأفراده ومجتمعاته. ساهم السيد/ الملا في المبادرات الرئيسية التي جعلت مصرف الإمارات الإسلامي واحداً من أسرع المصارف الإسلامية نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ساهم في تأسيس الإمارات الإسلامي باعتباره الذراع المصرفية الإسلامية الرائدة لمجموعة الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة المهنية

بصفته مصرفياً متمرساً يتمتع بخبرة واسعة، عزز السيد/ الملا مكانة الإمارات الإسلامي في السوق من خلال التركيز على الخدمات المصرفية التي تركز على العملاء وتقديم العديد من المنتجات والخدمات الأولى من نوعها في السوق. كما تولى قيادة جهود التحول الرقمي في الإمارات الإسلامي، مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في المعاملات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المتحرك. وتشكل مساهماته في استراتيجية التوطين طويلة الأمد التي يتبعها الإمارات الإسلامي لتطوير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لتولي مناصب تنفيذية رئيسية والتخطيط لتعاقب الموظفين. لعب السيد/ الملا دوراً جوهرياً في دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن استراتيجية المصرف، كما قاد مبادرات التمويل المستدام وممارسات العمل المصرفي المسؤول.

الخبرة المهنية

قبل توليه منصب الرئيس التنفيذي، شغل السيد/ الملا منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في الإمارات الإسلامي، حيث كان مسؤولاً عن قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للأعمال والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمنتجات وتجربة العملاء وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الرقمية للإمارات الإسلامي. وقد شغل العديد من المناصب الأخرى في الإمارات الإسلامي، بما في ذلك منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، ورئيس التمويل العقاري ورئيس التوزيع.

السيد/ نيراج ماكين
رئيس الاستراتيجية والتحليلات ورأس المال الاستثماري للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٠٨

المسؤوليات الرئيسية

يدعم السيد/ ماكين الرئيس التنفيذي للمجموعة ومجلس الإدارة في تطوير الاستراتيجية على مستوى المجموعة. كما يؤدي دوراً مهماً في تطوير وتنفيذ الرؤية والتطلعات الاستراتيجية للمجموعة، إلى جانب إدارة عمليات الاستحواذ الاستراتيجية وخطط النمو الدولية الخاصة بها.

المهارات والخبرات

تشمل خبرة السيد/ ماكين مجالات تطوير الاستراتيجيات، وعمليات الدمج والاستحواذ والاستثمارات، والتفاوض، وتطوير الأعمال، والخدمات المصرفية الدولية، ورأس المال الاستثماري، والخدمات المصرفية الرقمية، والتحليلات، والتحول المؤسسي.

الخبرة المهنية

سبق للسيد/ ماكين أن قاد الأعمال الدولية للمجموعة، وكان مسؤولاً بشكل عام عن إدارة الأعمال للشركات التابعة والفروع الدولية لبنك الإمارات دبي الوطني. لعب دوراً محورياً في قيادة التوسع الدولي لبنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك الاستحواذ الناجح على بنك "بي إن بي باريبا" مصر و "دينيزبنك" في تركيا، بالإضافة إلى التوسع في الهند والمملكة العربية السعودية.

وهو عضو في اللجنة التنفيذية للمجموعة ويرأس مركز التحليلات المتقدمة للتميز لبنك الإمارات دبي الوطني، والذي يقود الجهود على مستوى المجموعة للاستفادة من البيانات والتحليلات. كما يرأس صندوق رأس المال الاستثماري للشركات الذي تم إنشاؤه حديثا لبنك الإمارات دبي الوطني للاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا بوجه عام، لتمكين الابتكار على مستوى البنك.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في الفيزياء والرياضيات من جامعة هيمواتي ناندان باهوجونا جارهوال، الهند
- ماجستير إدارة الأعمال في المالية من معهد الإدارة الدولي في الهند
- برنامج رأس المال الاستثماري وبرنامج الأسهم الخاصة، من كلية كولومبيا للأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ سايمون كوبلستون
المستشار العام للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٢١

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ كوبلستون المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر القانونية، فضلاً عن جودة الخدمات القانونية وتقديم الخدمات على مستوى المجموعة.

المهارات والخبرات

يتمتع السيد/ كوبلستون بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال المحاماة وأكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي المحلي وقطاع الاستثمار الحكومي. كما أن خبرته الواسعة تشمل القطاعات والمناطق الجغرافية عالية التنظيم وخبرة والأسواق الدولية والعابرة للحدود والناشئة. وهو أيضاً مديرٌ متمرسٌ لبرامج إدارة التغيير من خلال الأفراد والتكنولوجيا في مجال تقديم الخدمات القانونية، وكذلك تطوير ثقافات وبيئات عمل إيجابية وناجحة.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ كوبلستون في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، حيث بدأ بالعمل في صندوق ثروة سيادي ثم في بنك محلي بارز. تمتد خبرته إلى القطاعات المصرفية وإدارة الأصول، والخدمات المالية، وتمويل الشركات، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، والعقارات، والخزينة، وخصوصية البيانات، والتنظيم والحوكمة.

شغل كذلك مناصب في مجالس إدارة العديد من الكيانات المحلية والدولية منها مجوهرات داماس ومُضيّر سندات ومدير أصول محلي وبنك إسلامي مرخص. وكان السيد/ كوبلستون في السابق رئيساً للجنة القانونية في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة ولا يزال عضواً فيها.

التعليم والمؤهلات

- دبلوم الدراسات العليا في الممارسة القانونية من كلية القانون، المملكة المتحدة
- دبلوم في القانون من كلية القانون، المملكة المتحدة
- محامي مؤهل في المملكة المتحدة
- مدرب تنفيذي - رابطة المدربين

السيد/ فيكتور ماتافونوف
المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٤

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ ماتافونوف قيادة وحدة الامتثال للمجموعة ومسؤولية إطار الامتثال التنظيمي لضمان امتثال بنك الإمارات دبي الوطني لجميع الأنظمة والمتطلبات المحلية والدولية المعمول بها فيما يتعلق بعملياته الدولية والعملات العالمية الرئيسية التي يستخدمها بنك الإمارات دبي الوطني. بالإضافة إلى الإشراف على امتثال الإدارات لجميع الالتزامات التنظيمية، تلعب وحدة الامتثال للمجموعة دورًا مهمًا في إدارة الامتثال للجرائم المالية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات.

المهارات والخبرات

يمتلك السيد/ ماتافونوف أكثر من ٣٧ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية عبر أستراليا وأوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا مع بنك الإمارات دبي الوطني، وستاندرد تشارترد وجريندليز وإيه إن زد. وتشمل تلك المدة ٢٥ عاماً في مجال الامتثال التنظيمي ومكافحة الجرائم المالية، والتعامل مع الجهات التنظيمية والهيئات الصناعية والبنوك المراسلة وموردي الأنظمة.

الخبرة المهنية

السيد/ ماتافونوف عضو في لجنة الامتثال التابعة لاتحاد مصارف الإمارات، وعضو مؤسس في مجموعة الامتثال الخاصة بالجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعضو في التحالف العالمي لمواجهة الجرائم المالية.

التعليم والمؤهلات

- درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة ديكين في أستراليا

الإدارة العليا (تتمة)

السيد/ فينود رامابادران
المسؤول الرئيسي للائتمان للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية

السيد/ رامابادران هو رئيس لجنة إدارة الائتمان لبنك الإمارات دبي الوطني، وهو المسؤول عن الاكتتاب الائتماني الشامل. وتشمل مسؤولياته الإضافية الإدارة الديناميكية لمحفظة الائتمان الخاصة بالبنك، واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لضمان قوة المحفظة بحيث يتم الحفاظ على معادلات المخاطر والمكافأة المثلى بما يتماشى مع قدرة البنك المحددة على تحمل المخاطر.

المهارات والخبرات

يمتلك السيد/ رامابادران خبره تزيد على ٣٥ عاماً تمتد إلى مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية مثل إدارة علاقات الشركات والتدقيق، والخزينة، وحوكمة الشركات على مستوى المجموعة إضافة إلى جميع مجالات إدارة المخاطر.

الخبرة المهنية

كانت معظم الخبرة المصرفية للسيد/ رامابادران مع بنك ستاندرد تشارترد الذي شغل فيه مناصب قيادية عليا، منها الرئيس الإقليمي للائتمان، والرئيس الإقليمي للمخاطر، والرئيس الإقليمي للعمليات في أفريقيا والشرق الأوسط. قبل التحاقه بمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني كان السيد/ رامابادران عضواً في عضو مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد باكستان، وشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة خدمات الأعمال العالمية، ومجموعة بنك ستاندرد تشارترد، حيث أشرف على فريق مكون من حوالي ٤٠٠٠ موظفاً.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في القانون من كلية كينجز، لندن، المملكة المتحدة
- محاسب قانوني متخرج من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- محلل مالي معتمد من جمعية إدارة الاستثمار والبحوث، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدير مخاطر مالية معتمد من الرابطة العالمية لمحترفي إدارة المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ عامر كاظم
مسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية

يرفع السيد/ كاظم تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ويتولى مسؤولية تقديم تأكيدات مستقلة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن جودة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بما يشمل الأنظمة والعمليات، وإدارة المخاطر، والامتثال، وإطار الحوكمة المؤسسية.

المهارات والخبرات

السيد/ كاظم قيادي تنفيذي يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٢٧ عاماً، شغل خلالها مناصب متعددة في مجالي المالية والتدقيق، وعمل عبر عدد من القطاعات، من بينها الطيران والاتصالات والعقارات.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ كاظم منصب المدير المالي في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو). كما تولّى مناصب قيادية عليا في القطاع المالي لدى عدد من المؤسسات الرائدة، بما في ذلك مجموعة الإمارات ومِراس ومطارات دبي. ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة الاتحاد لائتمان الصادرات، وعضوية لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية، إضافةً إلى عضوية لجنة التدقيق في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة دنفر في الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد/ ميجيل ريو تينتو
المسؤول الرئيسي للمعلومات والرقمية للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٧

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ ريو تينتو قيادة التطورات التكنولوجية والرقمية في بنك الإمارات دبي الوطني، مما يضمن حفاظ البنك على مكانته كمؤسسة رائدة في مجال الابتكار الرقمي ضمن القطاع المصرفي.

المهارات والخبرات

بفضل خبرته التي تزيد عن ٢٥ عاماً في قيادة التحول الرقمي والابتكار عبر مختلف القطاعات، نجح السيد/ ريو تينتو في قيادة التحول الشامل لتكنولوجيا المعلومات في البنك، وإحداث تغييرٍ جذري في منصات التكنولوجيا والبنية التحتية الخاصة به. وقد حققت رؤيته الاستراتيجية العديد من الأرقام القياسية في القطاع وأرست معياراً جديداً للتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

الخبرة المهنية

ترأس السيد/ ريو تينتو مكتب شركة ديجيتال ماكينزي في شبه الجزيرة الأيبيرية، حيث قدم المشورة للمؤسسات المالية الكبرى في أوروبا وأمريكا اللاتينية بشأن التحولات الرقمية واسعة النطاق، والتي شملت استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ونماذج التشغيل، والهندسة التكنولوجية، وكفاءة التكلفة، والأمن السيبراني. شغل منصب المدير التنفيذي للعمليات، والمدير التنفيذي للتكنولوجيا، في نوفو بانكو إس. إيه.، وهو أحد أكبر البنوك في منطقة إيبيريا، كما تولى أيضاً منصب المدير التنفيذي للتكنولوجيا في بنك إسبيريتو سانتو في البرتغال. وتشمل خبرته التنفيذية أيضاً أدواراً في العديد من مجالس الإدارة، منها مجموعة "ترانكوبلايد للتأمين" في البرتغال، إلى جانب مناصب استشارية مختلفة في المجال الرقمي والتكنولوجيا.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال من "إنسياد"، فرنسا.
- ماجستير العلوم في تكنولوجيا المعلومات من المعهد العالي للتكنولوجيا، البرتغال.

الإدارة العلي

السيد/ فيجاي بينز
السيد/ فيجاي بينز هو كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

سنة الانضمام: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية

يقود السيد/ بينز استراتيجية التمويل المستدام والانتقالي وتنفيذها لمجموعة الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى تنفيذ برامج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تشمل تخطيط التحول، وإدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واستراتيجية التمويل المستدام والانتقالي.

المهارات والخبرات

عمل السيد/ بينز في مجال الاستدامة لمدة ٢٠ عاماً في كافة الخدمات المصرفية.

يمتلك خبرة واسعة في تصميم إطار عمل التمويل المستدام، والعناية الواجبة، وممارسات إدارة مخاطر الاستدامة.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ بينز في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، ومجموعة لويدز المصرفية، وكذلك العمل في الاستشارات لشركة كيه بي إم جي المملكة المتحدة في التمويل المستدام واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وهو عضو في المنتدى الاقتصادي العالمي لقادة الاستدامة، وعضو في مجلس قيادة الاستدامة في إس آند بي. كما أنه رئيس لجنة التمويل المستدام التابعة لاتحاد المصارف الإماراتية، وعضو في لجنة التمويل المستدام بمركز دبي المالي العالمي، وعضو في لجنة التمويل المستدام بسوق أبو ظبي العالمي.

التعليم والمؤهلات

- خبير بيئي معتمد
- خبير جغرافي معتمد من الجمعية الجغرافية الملكية، المملكة المتحدة

السيد/ إبراهيم سويدان
رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة

سنة الانضمام: ١٩٩٩

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ سويدان مجموعة واسعة من المسؤوليات على مستوى المجموعة والتي تركز في المقام الأول على الاتصالات وحملات العلاقات العامة للمجموعة، وإدارة المكتب الصحفي، وأنشطة رعاية المجتمع، وأحداث وفعاليات المجموعة، والإعلانات المالية. ويتطلب دوره مشاركة هامة وتنسيقاً حساساً مع صانعي القرار الداخليين الرئيسيين ووسائل الإعلام رفيعة المستوى والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى.

.

المهارات والخبرات

يمتاز السيد/ سويدان في عمله على المستوى الاستراتيجي، مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ الإجراءات التكتيكية. ويتمتع بشبكة واسعة من الاتصالات المحلية في وسائل الإعلام وكذلك مع كبار صناع القرار في القطاعين الخاص والعام. يتميز بمهارات تعدد اللغات والمعرفة الممتازة بالثقافات المحلية والدولية.

الخبرة المهنية

السيد/ سويدان هو من كبار المتخصصين في الشؤون المؤسسية والاتصالات ولديه خبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال الإعلام والإعلان والعلاقات العامة في مجال الخدمات المالية في منطقة الخليج العربي.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت في لبنان
- ماجستير في إدارة الأعمال من كلية برادفورد للإدارة في المملكة المتحدة

الهيكل التنظيمي لبنك الإمارات دبي الوطني

تواصل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني التزامها بالارتقاء بمنظومة حوكمة مؤسسية قوية وفعّالة، تُشكّل أساساً لتطورها واتساق أدائها على المدى الطويل. ويعزز هذا الالتزام الثقة بدور المجموعة كأمين على أموال المودعين ورأس مال المساهمين، ويمكنها من الإسهام في تعزيز متانة النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة ودفع مسيرة التطوير المتواصل.

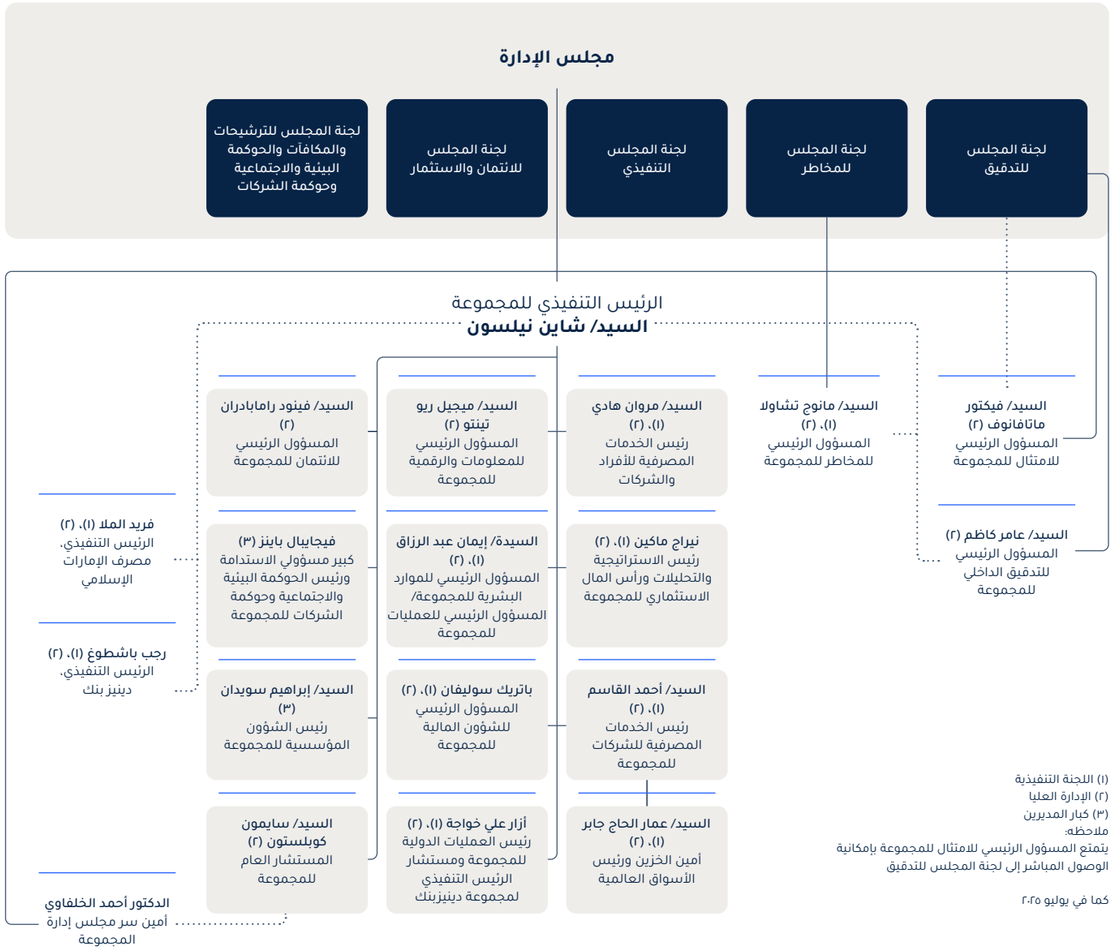

(١) اللجنة التنفيذية
(٢) الإدارة العليا
(٣) كبار المديرين
ملاحظه:
يتمتع المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة بإمكانية الوصول المباشر إلى لجنة المجلس للتدقيق

كما في يوليو ٢٠٢٥

اللجنة التنفيذية لإدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بالقوانين واللوائح ذات الصلة المتعلقة بحوكمة الشركات

الحوكمة في المجموعة

المسؤولية
المسؤولية عن التوزيع الواضح وتفويض الصلاحيات

المساءلة
في العلاقات بين مجلس إدارة المجموعة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين

الشفافية
تمكين الأطراف المعنيين من تقييم الأداء والوضع المالي للمجموعة

الإنصاف
العدالة في معاملة جميع الأطراف المعنيين

الركائز الأساسية لحوكمة الشركات

يستند إطار حوكمة الشركات للمجموعة إلى مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والإنصاف لدعم اتخاذ القرارات السليمة والحكيمة. يتكون إطار الحوكمة المؤسسية من دليل الحوكمة المؤسسية لبنك الإمارات دبي الوطني، وميثاق مجلس الإدارة، وسلسلة من سياسات مجلس الإدارة، وجميعها منشورة على الموقع الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية المسؤوليات والمساءلات الخاصة بمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة ووحدات الأعمال المساندة. كما يقدم لمحة عامة عن منهج الحوكمة في بنك الإمارات دبي الوطني.

ويورد ميثاق مجلس الإدارة بروتوكولات وسياسات مجلس الإدارة على نحو تفصيلي. ويتم استكماله بسياسات محددة لمجلس الإدارة تتعلق بتعارض المصالح والجدارة والنزاهة والمكافآت وتقييم الأداء.

وعلى هذا النحو، يوجه إطار الحوكمة المؤسسية مجلس الإدارة والإدارة العليا في أداء واجباتهم، وبوائم مصالحهم مع مصالح المساهمين والأطراف المعنيين الرئيسيين الآخرين، ويضمن إدارة المخاطر بحكمة. تمتثل جميع كيانات المجموعة لإطار العمل هذا، مع تعديله بشكل مناسب وفقا للأنظمة المحلية.

إطار الصلاحيات

تستند الصلاحيات على مستوى بنك الإمارات دبي الوطني إلى تفويض مجلس الإدارة، المسؤول عن الحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية.

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المجموعة. ويشمل دوره الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المطبقة على المجلس، وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن التوجيه والإشراف على الإدارة والعمليات والرقابة في المجموعة ويتولى قيادة وضع وتنفيذ رؤية ورسالة المجموعة، كما أن المجلس هو المسؤول عن الإشراف على الإدارة العليا.

رئيس مجلس الإدارة

يمنح عقد تأسيس المجموعة رئيس مجلس الإدارة صلاحية التصرف نيابة عن المجموعة. يتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية قيادة مجلس الإدارة وتوجيه تركيزه إلى المسائل الاستراتيجية، والإشراف على أعمال بنك الإمارات دبي الوطني، ووضع معايير حوكمة عالية. يؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز فعالية مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة. وفقاً للأنظمة المعمول بها، يظل منصب رئيس مجلس الإدارة منفصلاً عن منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة. يفوض رئيس مجلس الإدارة صلاحيات ومسؤوليات محددة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بموجب توكيل رسمي موثق حسب الأصول، والذي بدوره يفوض صلاحيات محددة لأعضاء الإدارة العليا للمجموعة حسب الاقتضاء.

لجان مجلس الإدارة

لجنة المجلس للتدقيق
الإشراف على سلامة البيانات المالية وإعداد التقارير، والضوابط الداخلية، ومدى فعالية الإطار العام لحوكمة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والسياسات الداخلية، والتدقيق الشرعي والامتثال.

لجنة المجلس للمخاطر
الإشراف على تطوير إطار إدارة المخاطر، بما يضمن مواءمة استراتيجية المجموعة مع ملف المخاطر وتقبل المخاطر واللوائح التنظيمية.

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
الإشراف على الأمور المتعلقة بمجلس الإدارة، وإعداد التقارير حول مسائل حوكمة الشركات والمكافآت، والحوكمة البيئة والحوكمة الاجتماعية واستراتيجية الاستدامة، وثقافة الشركة وقيمها، وسياسات الاختيار والتقييم والإحلال والمكافآت، واستراتيجية الموارد البشرية.

لجنة المجلس التنفيذية
تمارس دورًا رقابيًا لضمان الشفافية، والحوكمة الرشيدة، والإدارة المالية الحصيفة.

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار
الإشراف على محفظة الائتمان والاستثمار لدى المجموعة، ويعتمد المنتجات والخدمات الجديدة، ويدعم مجلس الإدارة في تفويض صلاحيات الإقراض.

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح
ضمان الامتثال لمعايير موازنة الأرباح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وحماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار، ويشرف على السياسات والضوابط ذات الصلة.

يفوض مجلس الإدارة الصلاحية للجان ويضع المعايير لمراقبة وحوكمة المجموعة، وللّجان مسؤوليات وصلاحيات على النحو المحدد في ودورها ومهامها وصلاحياتها.

يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول لجان مجلس الإدارة في قسم تقارير لجان مجلس الإدارة في الصفحات من ١٤٠ إلى ١٥٣.

لجان الإدارة

اللجنة التنفيذية لإدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

مراقبة أداء المجموعة، واعتماد القرارات الرئيسية في إطار الصلاحيات الموكلة من مجلس الإدارة، وتقدم توصياتها إلى المجلس فيما يتعلق بالشؤون خارج نطاق صلاحياتها.

لجنة الإدارة للاستثمار
ضمان توافق المحافظ الاستثمارية مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة.

لجنة الإدارة للائتمان
إدارة عمليات الاعتماد وفق الصلاحيات المفوضة لجميع التسهيلات المرتبطة بالائتمان.

لجنة الأصول والمطلوبات
الإشراف على تقييم كفاية رأس المال، وإدارة استراتيجيات الاقتراض والإقراض.

لجنة المجموعة للمخاطر
تتولى مسؤولية الإدارة الفعّالة للمخاطر بما يتوافق مع تقبل المخاطر والاستراتيجية.

لجنة المجموعة للمشتريات
الرقابة والمراجعة لعمليات المشتريات والمصروفات غير المرتبطة بالموظفين.

لجنة توجيه تكنولوجيا المعلومات
ضمان التطبيق الفعّال والمجدي من حيث التكلفة لتقنيات المعلومات.

أنشأ مجلس الإدارة عدداً من اللجان الإدارية للمساعدة في الإدارة اليومية لأنشطة المجموعة. تعمل كل لجنة بموجب اختصاصات معتمدة تحدد مسؤولياتها وتحدد المرجعيات الخاصة بها داخل المنظومة.

يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه اللجان في قسم لجان الإدارة في الصفحة رقم ١٥٧.

الإدارة العليا

يعمل بنك الإمارات دبي الوطني وفق جداول صلاحيات داخلية محددة بوضوح لتفويض صلاحيات اتخاذ القرار لأعضاء الإدارة العليا والموظفين. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس الإدارة سياسة لسندات للتوكيل الرسمي ("سياسة التوكيل الرسمي") لتحديد المبادئ والشروط التي تُنظّم إصدار وإدارة التوكيلات الرسمية، بما يضمن حصول الإدارة العليا على الصلاحيات اللازمة لإدارة وحدات الأعمال والدعم الخاصة بها نيابة عن المجموعة. ويجوز للإدارة العليا تفويض هذه الصلاحيات من الباطن بالقدر اللازم للموظفين أو الممثلين الخارجيين المعتمدين وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

تشكيل مجلس الإدارة

أجرى بنك الإمارات دبي الوطني انتخاباته أثناء انعقاد الاجتماع العام السنوي في عام ٢٠٢٥، حيث تمت إعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة لفترة ثلاث سنوات. تستمر إجراءات تشكيل مجلس الإدارة في الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها ويتم مراجعته بشكل منتظم ليتوافق مع أي تحديثات للأنظمة ذات الصلة.

التنوع

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال أنظمة حوكمة الشركات، الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وتنص المتطلبات الحالية على أن ٢٠% على الأقل من المرشحين الذين يتم النظر في تعيينهم في مجلس الإدارة مدرجة يجب أن يكونوا من العنصر النسائي وأن يكون من ضمن أعضاء المجلس عنصر نسائي واحد على الأقل. تم تعيين سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي كأول عضوة في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٢.

يضم مجلس الإدارة حالياً نسبة تمثيل نسائي تبلغ ١١%، وهو ما يتماشى مع ميثاق مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية.

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء ينتمون إلى فئات عمرية متنوعة، مما يساهم في تشكيل مجلس إدارة متوازن بمتوسط عمر يبلغ ٥٣ عاماً.

تدعم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ترشيح النساء وستواصل مراجعة الفرص المتاحة لإدراج التنوع من الجنسين كجزء من عملية تعاقب مجلس الإدارة. تلتزم المجموعة أيضاً بلعب دور ريادي في تعميم التنوع بين الجنسين والتنوع الثقافي والعرقي عبر المنظومة. تضم قاعدة موظفي بنك الإمارات دبي الوطني الحالية نسبة ٤١% من الإناث، مما يُبرز حرص والتزام بنك الإمارات دبي الوطني على دعم التنوع.

مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة

وفقًا لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة وأغلبية أعضائه من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت الحاضر فإن جميع أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني هم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة.

الاستقلالية

وفقًا لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل مستقلين.

- ويتم حالياً تقييم ثلاثة (٣) من أصل تسعة (٩) من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني على أنهم مستقلون. يُعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا لم تكن له أي علاقة بالمجموعة قد تؤدي إلى أي منفعة، أو تأثير داخلي أو خارجي غير مبرر، أو ملكية أو سيطرة، والتي من الممكن أن تؤثر على قراراته أو تعيق ممارسة التقييم الموضوعي. يفقد عضو مجلس الإدارة المستقل استقلاليته في الحالات التالية:
- إذا تجاوزت مدة ولاية عضو مجلس الإدارة اثني عشر (١٢) عاماً متتالية من تاريخ تعيينه.
- وينطبق هذا الحكم بالتساوي على الأشخاص الذين يعينهم مساهم حكومي:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، قد عمل لدى مجموعة الإمارات دبي الوطني أو الشركات التابعة لها خلال العامين الماضيين:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة موظفاً، أو شريكاً، في شركة تقوم بأعمال استشارية لبنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة، أو إذا كان قد عمل بهذه الصفة خلال العامين الماضيين:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة قد أبرم أي عقود خدمات شخصية مع بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة خلال العامين الماضيين:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة منتسباً إلى أي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلاً كبيراً من بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، شريكاً أو موظفاً لدى مدققي حسابات بنك الإمارات دبي الوطني خلال العامين الماضيين:
- إذا كان لعضو مجلس الإدارة، أو لأي من أقاربه من الدرجة الأولى، مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عقود ومشاريع بنك الإمارات دبي الوطني أو الشركات التابعة له خلال العامين الماضيين، وتجاوز إجمالي هذه المعاملات الحد الأدنى من ٥% من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني المدفوع أو خمسة ملايين درهم إماراتي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة أعمال بنك الإمارات دبي الوطني ولا تنطوي على أي شروط تفضيلية.
- إذا كان عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (منفردين أو مجتمعين) يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ١٠% أو أكثر من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني أو كان ممثلاً لمساهم يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من ١٠% من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني.

مهارات مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة (٩) أعضاء غير تنفيذيين، وتتراوح مهاراتهم وخبراتهم الجماعية بين تطوير الأعمال، والتخطيط الاستراتيجي، والشؤون القانونية، والامتثال، والموارد البشرية، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والابتكار، والاستثمار، والتدقيق، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والخدمات المصرفية الإسلامية، والأمن السيبراني، ومجموعة واسعة من المجالات الأخرى ذات الصلة (انظر الجدول أدناه). يضمن هذا النطاق الواسع من الخبرات أن تظل المعرفة الجماعية لمجلس الإدارة متوافقة مع متطلبات الحوكمة والاستراتيجية والتشغيل للمجموعة.

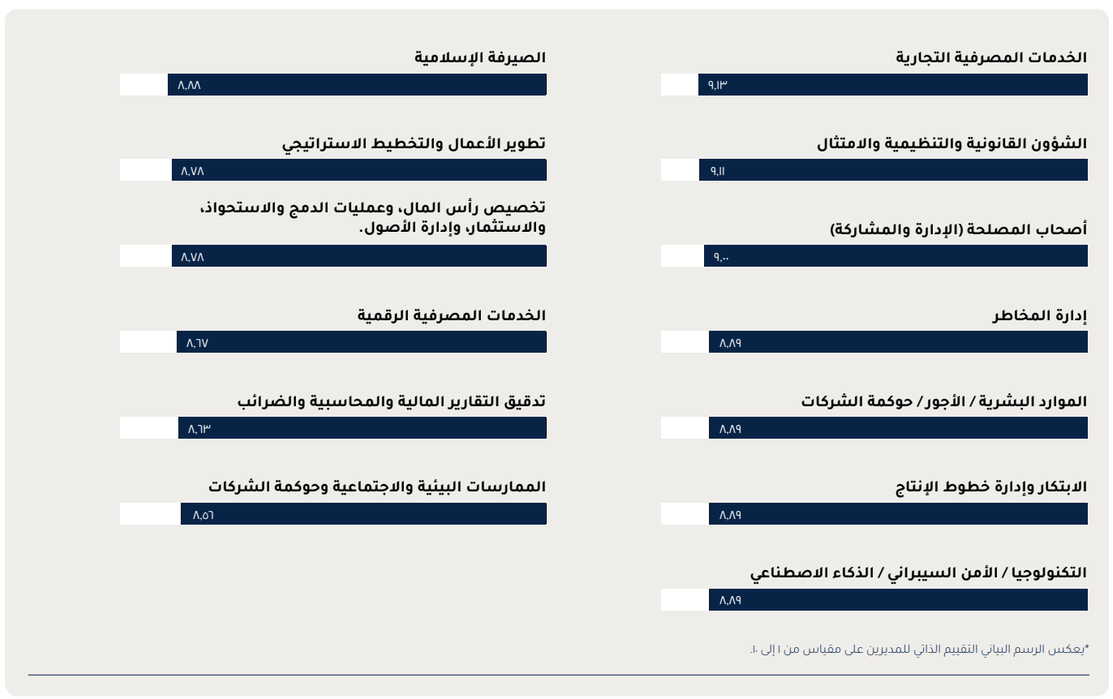

*يعكس الرسم البياني التقييم الذاتي للمديرين على مقياس من ١ إلى ١٠.

التطوير المهني المستمر

تواصل المجموعة توفير سبل التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس إدارتها من خلال التدريبات في مجالات متنوعة من أجل الحفاظ على مهارات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة في المجالات ذات الصلة وتعزيزها. للاطلاع على تفاصيل الدورات التدريبية المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٥، يرجى مراجعة الصفحة ١٢٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الأساسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتحديد التوجه العام والإدارة والإشراف والضوابط على أنشطة المجموعة التجارية. يتولى المجلس المهمة القيادية المتمثلة في صياغة وتنفيذ رؤية المجموعة ورسالتها.

كما يمارس مجلس الإدارة الرقابة على الإدارة العليا ويضمن الالتزام بجميع القوانين والأنظمة ومتطلبات الحوكمة المعمول بها وثقافة المجموعة المؤسسية. تشمل مسؤوليات المجلس الرئيسية ما يلي:

الاستراتيجية والإدارة

الإشراف الاستراتيجي
صياغة ومتابعة أهداف الأعمال والخطط الاستراتيجية للمجموعة، مع التخفيف من المخاطر المالية والقانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

اعتماد الاستثمارات الكبرى والتخارجات والالتزامات الاستراتيجية والمبادرات التشغيلية والميزانية السنوية للمجموعة ومراقبتها.

الإشراف الإداري
تصميم عملية مناسبة وملائمة لاختيار الإدارة العليا، فضلاً عن مراقبة ومراجعة تخطيط التعاقب الوظيفي التنفيذي، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة.

متابعة تصرفات الإدارة العليا للتأكد من توافقها مع الأهداف الاستراتيجية والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وأنها تتماشى مع قيم المجموعة ومدى تحملها للمخاطر وثقافتها الخاصة بالمخاطرة.

مراجعة الأداء
مراجعة نتائج الأعمال ومتابعة الرقابة على الميزانية والإبلاغ عن الخروقات وحالات عدم الامتثال.

وضع معايير أداء مناسبة للإدارة العليا.

الإدارة المالية

كفاية رأس المال
اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيكل الرأسمالي للمجموعة وسياسة توزيع الأرباح الخاصة بها.

الإشراف على تنفيذ عملية تقييم كفاية رأس مال المجموعة، وخطط رأس المال والسيولة، والسياسات والالتزامات ذات الصلة.

مسؤوليات الائتمان
تنفيذ سياسات الائتمان والسيولة الرئيسية والموافقة على التزامات الائتمان، وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك التسهيلات المقدمة للأطراف ذات الصلة.

الرقابة المالية
وضع السياسات والعمليات والضوابط والإجراءات التجارية والمالية للحفاظ على سلامة المحاسبة والسجلات والبيانات المالية للمجموعة، والموافقة على البيانات المالية السنوية والمرحلية.

التقارير الخارجية
مراقبة التقارير المقدمة للمساهمين لضمان موضوعيتها وشمولها وواقعيتها ومناسبة توقيتها.

وضع سياسات الإفصاح من أجل الإفصاح العام العادل وفي الوقت المناسب عن المعلومات الجوهرية، والتي تكون دقيقة وغير مضللة وكاملة ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

إدارة المخاطر والضوابط

إدارة المخاطر
إنشاء والإشراف على تنفيذ إطار حوكمة فعال للمخاطر، وبيان القدرة على تحمل المخاطر وعمليات وثقافة إدارة المخاطر على مستوى المجموعة. تحديد طبيعة ومدى المخاطر التي يمكن المجموعة تحملها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الضوابط الداخلية والامتثال
إنشاء إطار فعال للرقابة الداخلية عبر المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار ملف المخاطر الخاص بالمجموعة، وضمان كفاءة الضوابط الداخلية عبر المجموعة، بما في ذلك إدارة الشؤون المالية والعمليات.

ضمان وجود برامج فعالة للامتثال الرقابي (بما في ذلك الامتثال لمكافحة الجرائم المالية، وحماية المستهلك، وخصوصية البيانات)، وتحديد التوقعات بوضوح فيما يتعلق بمسؤوليات جميع الموظفين ومساءلتهم فيما يخص تلك البرامج.

الثقافة والتعويضات

الثقافة المؤسسية
تحديد قيم المجموعة إنشاء وتنفيذ إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة ومدونة قواعد السلوك والسياسات والعمليات الرسمية المكتوبة وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات، مع مراعاة أصحاب المصلحة والعملاء في بنك الإمارات دبي الوطني والدور المجتمعي للمجموعة.

القيم والأخلاقيات
التصرف بنزاهة على الدوام، وبذل العناية الواجبة والحفاظ على السرية والولاء. تقديم إرشادات واضحة حول غرض المجموعة وتوضيح قيمها ومعاييرها الأخلاقية وضمان تصرف الإدارة والموظفين طبقاً لمقتضيات النزاهة والأخلاق وأن يؤدوا وظائفهم بمطلق المهارة والعناية والاجتهاد.

إطار التعويضات
الإشراف على تصميم وتشغيل نظام التعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين للمجموعة لضمان التوافق مع المصالح طويلة الأجل للمجموعة وثقافة المخاطرة والقدرة على تحمل المخاطر والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات
ضمان السيطرة الفعالة على كامل أعمال المجموعة، مع احترام المسؤوليات القانونية والمسئوليات الخاصة بالحوكمة التي تنطبق على الكيانات الفردية.

ضمان قيام الإدارة العليا بتحقيق التوازن بين فرص العمل ومخاطر المجموعة.

فعالية مجلس الإدارة
تقييم أداء مجلس الإدارة ولجان المجلس وكل عضو في المجلس، ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على وقت كافٍ لتكريسه لشؤون المجلس من أجل أداء واجباتهم بفعالية.

تفويض الصلاحيات
الموافقة على سياسات واضحة لتفويض الصلاحيات والتفويضات الفعلية للإدارة العليا، لا سيما فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية للمجموعة.

إدارة مجلس الإدارة للثقافة المؤسسية

خلال عام ٢٠٢٥، عزز بنك الإمارات دبي الوطني التزامه بتبني ثقافة مؤسسية قوية وشاملة تدعم قيمة المساهمين المستدامة على المدى الطويل.

من خلال إشرافه المستمر وتركيزه على ثقافة الشركة، يضمن مجلس الإدارة أن تبقى سلوكيات بنك الإمارات دبي الوطني متوافقة مع غرضه واستراتيجيته، وأن يعزز مشاركة الموظفين ويدعم الأداء المستدام طويل الأجل. تشمل الإنجازات الرئيسية في مجال تعزيز الاستدامة والتنوع ما يلي:

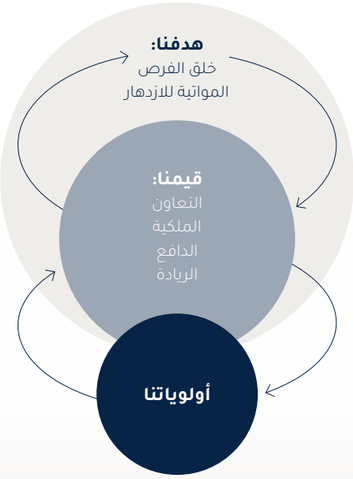

أولوياتنا:

التوازن بين العمل والحياة

إشراك الموظفين

التنوع والشمول

إدارة المواهب

التعلم والتطوير

المكافآت والتقدير

الصحة والسلامة والرفاهية

واصل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ترسيخ السلوكيات والممارسات التي تتماشى مع غرض المجموعة وقيمها وطموحاتها الاستراتيجية، وذلك من خلال:

- تحديد النهج العام من الإدارة العليا عبر ترسيخ توقعات واضحة بشأن السلوك والمساءلة والتنوع والشمول على كافة مستويات المنظومة، وضمان أن تعكس قرارات الأعمال القيم الجوهرية للمجموعة والمتمثلة في التعاون، والمسؤولية، والطموح، والريادة.
- توفير الإشراف على سياسات وممارسات التوظيف والأجور والتعويضات، وضمان السلوك الأخلاقي والعادل، والإنصاف والشفافية.
- مراقبة ثقافة وسلوك الموظفين والتأثير عليهما من خلال مناقشات منتظمة بين مجلس الإدارة واللجان حول مشاركة الموظفين ورفاهيتهم وشمولهم، مدعومة بتقارير دورية من الإدارة حول مؤشرات الموظفين الرئيسية والتحليلات.
- الدعوة إلى حملات حول برنامج "حرية التحدث"، والسلامة النفسية، والتحيز اللاواعي لتعزيز بيئة من الثقة والانفتاح والإنصاف وتكافؤ الفرص.
- دمج رؤى المشاركة في مساءلة القيادة، ودمج نتائج استطلاع مشاركة الموظفين في مبادرة (صوتي) ووضع خطط عمل لتتبع التقدم المحرز ودعم التحسين المستمر.
- تعزيز ثقافة عمل صحية وداعمة من خلال الإشراف على سياسات الموظفين، إلى جانب مبادرات شاملة ومتكاملة للرفاه الوظيفي، مثل معرض "ثرايف"، وبرنامج مساعدة الموظفين، والتثقيف في مجال الرفاه، وسياسات إجازة الأمومة، وأطر الدعم المالي، والتي تتجاوز المعايير السائدة في السوق.
- تلقي تقارير دورية عن مبادرات التقدير والمشاركة، مثل جوائز (جي إي إم)، وجوائز الإنجازات، ويوم اصطحاب الأطفال إلى العمل، مما يعزز تقدير الموظفين والاعتراف بمساهماتهم ومشاركتهم وفخرهم بالمجموعة.

التنوع من الجنسين

- تعزيز المكانة الخارجية كجهة موقعة رسمياً على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة.
- إطلاق سلسلة فيديوهات لشهادات "العائدات إلى العمل"، احتفاءً بالنساء العائدات إلى القوة العاملة، وترسيخاً لالتزام المجموعة بإعادة دمج الكوادر المهنية.

إدماج أصحاب الهمم

- تحسين جاهزية مرافق المجموعة من حيث سهولة الوصول، بما يضمن دمج متطلبات الإتاحة في التصميم منذ البداية في المباني الجديدة.
- قيادة حملات داخلية تسلط الضوء على ثقافة التكاتف والممارسات الشاملة.
- إطلاق سلسلة من فيديوهات الشهادات التي تستعرض أصحاب الهمم، وتسلط الضوء على قصصهم وإنجازاتهم وثقافة الشمول في المجموعة.

الثقافة والشمول

- عقد ورش عمل حول التحيز غير الواعي استهدفت الإدارة العليا في عدة أسواق، مما ساهم في تعزيز سلوكيات القيادة الشاملة.
- إطلاق حملات السلامة النفسية في المملكة العربية السعودية ومصر، وإشراك الموظفين من خلال جلسات تفاعلية وسرد القصص والتقييمات التأملية.
- المشاركة في معرض "ثرايف"، وهو فعالية شاملة للرفاهية استمرت لمدة أسبوعين، تضمنت استضافة منصة مخصصة للثقافة المؤسسية لإشراك الموظفين في مواضيع السلامة النفسية، والتكاتف، والشمول، وغيرها من محاور الثقافة.
- توسيع مبادرة تغيير أنماط التفكير (مايند شِفت هب)، ودمج محاور الثقافة الرئيسية، مثل السلامة النفسية، والتكاتف، والشمول عبر المنظومة.

تعيينات مجلس الإدارة

يدرك بنك الإمارات دبي الوطني أن فعالية مجلس إدارته تعتمد على تعيين أعضاء مجلس إدارة من المؤهلين وذوي الخبرة، الذين يمكنهم المساهمة بفعالية في مسؤولية المجلس عن تعزيز النجاح طويل الأجل للمجموعة.

تم تحديث عملية تعيين أعضاء مجلس إدارة المجموعة في عام ٢٠٢٥، وهي تتماشى مع السياسة المعتمدة للمجموعة أي سياسة الجدارة والنزاهة ومتطلبات أنظمة ومعايير الملاءمة والصلاحية الصادرة في عام ٢٠٢٤، بالإضافة إلى أنظمة حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تضمن هذه الإجراءات مجتمعة أن أعضاء مجلس الإدارة المعينين في المجموعة:

- يمتلكون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة؛
- يتمتعون بسجل حافل بالنزاهة والسمعة الحسنة؛
- لديهم الوقت الكافي للوفاء بمسؤولياتهم بالكامل؛
- يوفرون الملاءمة الجماعية والقيمة المضافة للمجلس؛
- لا توجد لديهم أي تعارض في المصالح المالية أو غير المالية؛ و
- يجب أن يكون لديهم سجلات خاصة بالسلامة المالية.

تماشياً مع ذلك، أُجريت انتخابات مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي لعام ٢٠٢٥، وفقاً للآلية المنصوص عليها في معايير وأنظمة الجدارة والنزاهة الصادرة حديثاً عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ونتيجة لذلك، أعيد تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة لفترة ولاية أخرى تنتهي في عام ٢٠٢٨.

لعبت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات دوراً محورياً في اختيار والتوصية بأعضاء مجلس الإدارة المحتملين للتعيين في مجلس الإدارة، مما يضمن أن يتألف مجلس الإدارة من أفراد يتمتعون بتوازن في المهارات والتنوع والخبرة، والذين يمتلكون مجتمعين المؤهلات المناسبة المطلوبة لحجم المجموعة وتعقيدها وملف المخاطر الخاص بها. كما حرصت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من المستقلين وعضوة واحدة، بما يتماشى مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

تم إجراء التعيينات بما يتماشى مع متطلبات التصويت التراكمي، بموجب قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني، والذي بموجبه تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بقرار عادي أقره المساهمون في الاجتماع العام السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥. وخضع أعضاء مجلس الإدارة لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

التخطيط لتعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع بنك الإمارات دبي الوطني تشكيل مجلس إدارته بانتظام لضمان استمرار توافقه مع المتطلبات التنظيمية ودعم مبادئ استقلالية المجلس وتنوعه وفعاليته. وتأخذ مراجعات المجموعة المستمرة النواحي التالية في الاعتبار:

- المهارات المطلوبة من مجلس الإدارة، ومن كل لجنة من لجانه.
- مهارات ومدة عمل كل عضو من أعضاء المجلس.
- التنوع في مجلس الإدارة؛
- استقلالية مجلس الإدارة؛ و
- متطلبات نظامية أخرى

البرنامج التعريفي وبرامج التوعية المستمرة لأعضاء مجلس الإدارة

تؤدي برامج التوجيه والتوعية المستمرة دوراً محورياً في ضمان بقاء أعضاء مجلس الإدارة على اطلاع دائم بالمسائل ذات الأهمية لبيئة أعمال وحوكمة بنك الإمارات دبي الوطني.

البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة

تقوم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالتنسيق مع الإدارة العليا، بتقديم برنامج تعريفي مصمم خصيصاً لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين حديثاً، لضمان اكتسابهم المهارات والمعرفة اللازمة للوفاء بمسؤولياتهم الائتمانية والمشاركة بشكل بنّاء في مناقشات مجلس الإدارة:

- معلومات حقوق أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، والخطط الاستراتيجية للمجموعة، وقضاياها الهامة المالية والمحاسبية وتلك الخاصة بإدارة المخاطر، وبرامج الامتثال، ودليل وإطار حوكمة الشركات، ومدونة قواعد السلوك، وهيكلها الإداري، ونظرة عامة على البيئة التنظيمية السارية على المجموعة، بما في ذلك أنظمة حوكمة الشركات.
- مناقشات مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة العليا، وأمين سر الشركة، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين (عند الاقتضاء أو عندما يكون ذلك مناسباً).
- مواد اطلاع مناسبة ودروس تعليمية وورش عمل.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرنامجه التعريفي ويراجعه بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

بعد انتخاب مجلس الإدارة وإعادة تشكيل لجان المجلس، في عام ٢٠٢٥، تم عقد جلسات تعريفية لأعضاء المجلس لتقديم لمحة عامة عن واجباتهم كأعضاء في لجان المجلس ذات الصلة.

برامج توعية مجلس الإدارة

في إطار سعيه لتوفير التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس إدارته، يقدم بنك الإمارات دبي الوطني برنامجاً منظماً لجلسات توعية أعضاء مجلس الإدارة على مدار العام، حيث يغطي مجموعة واسعة من المواضيع ذات الصلة بأعمال المجموعة.

يتم إعداد هذه الجلسات تماشياً مع معايير وأنظمة الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبالتشاور مع مجلس الإدارة، وتركز على القضايا الأكثر صلة ببيئة العمل المتطورة للمجموعة، وملف المخاطر، والالتزامات الرقابية. بناءً على طلب لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تقدم الإدارة العليا إحاطات إضافية لدعم أعضاء مجلس الإدارة في تعميق معرفتهم بمسائل محددة تتعلق بالمجموعة.

يخصص مجلس الإدارة الوقت والميزانية والموارد المناسبة لبرامج التوعية هذه، ويراجعها بانتظام لضمان استمرار أعضاء المجلس في بناء والحفاظ على المعارف والمهارات اللازمة لأداء واجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية بفعالية.

خلال عام ٢٠٢٥، تلقى مجلس الإدارة برامج توعوية حول الضريبة الإسلامية والحوكمة والاستدامة ومكافحة غسل الأموال، كما هو موضح أدناه:

التمويل الإسلامي ومبادئ الشريعة
- مقدمة في التمويل الإسلامي
- حوكمة الشركات في التمويل الإسلامي
- الاتجاهات والتحديات العالمية في التمويل الإسلامي

حوكمة الشركات
- أهمية حوكمة الشركات
- الركائز الرئيسية للحوكمة
- اتجاهات حوكمة الشركات
- رحلة الحوكمة في بنك الإمارات دبي الوطني

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- يمثل تغير المناخ خطراً على الأعمال، ولا يقتصر على كونه مجرد قضية بيئية.
- مجلس الإدارة يقود التحول - من الامتثال إلى الثقافة
- دمج الاستدامة في صميم عمل المجموعة

مكافحة غسل الأموال
- التطورات الدولية والمستجدات المتعلقة بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة
- التهديدات والمخاطر الرئيسية
- الابتكار والتكنولوجيا والشراكة بين القطاعين العام والخاص
- قانون مكافحة غسل الأموال الجديد لعام ٢٠٢٥ - مسؤوليات مجلس الإدارة

عملية تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

يولي مجلس الإدارة اهتماماً كبيراً لتقييم وتعزيز فاعليته، ويجري تقييمات سنوية لدعم التحسين المستمر بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

التقييم السنوي لمجلس الإدارة

يراجع مجلس الإدارة ويقيم أداء المجلس وكل لجنة من لجان المجلس وكل عضو من أعضائه سنوياً، وذلك بموجب سياسة تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني.

ومن خلال هذه العملية يتفهم مجلس الإدارة كيفية رؤية أعضاء مجلس الإدارة لفعاليتهم، ويبرز مجالات القوة ومجالات التحسين ومن ثم يقدم صورة متكاملة لأداء مجلس الإدارة ولجانه.

تتضمن هذه التقييمات السنوية للمجلس ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- **هيكل وتكوين مجلس الإدارة** - مراجعة هيكل وحجم وتكوين مجلس الإدارة ككل ولجانه.
- **حوكمة مجلس الإدارة** - مراجعة فعالية إجراءات حوكمة مجلس الإدارة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات، وإجراء أي تغييرات ضرورية.
- **أداء أعضاء مجلس الإدارة** - تقييم الاستمرارية في مدى ملاءمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، مع مراعاة معايير الجدارة والنزاهة وأدائه في المجلس.
- **أداء لجان مجلس الإدارة** - مراجعة أداء لجان المجلس وفقاً لدورها ومهامها وصلاحياتها ومدى فاعلية العلاقة بين المجلس ولجانه.

عملية التقييم الداخلي لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

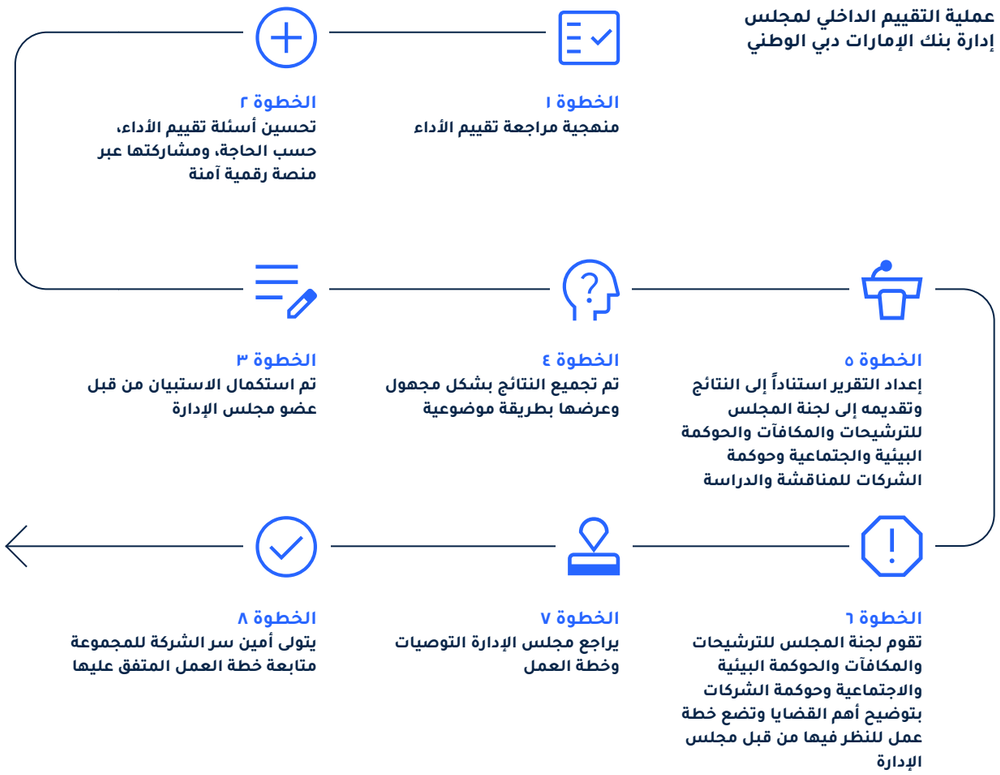

التقييم الخارجي

يتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه ولكل عضو من أعضائه مرة واحدة على الأقل كل خمس (٥) سنوات من قبل استشاري خارجي، وذلك وفقاً لأنظمة ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأنظمةحوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، أجرى بنك الإمارات دبي الوطني تقييماً داخلياً لما يلي:

- مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛
- لجان مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛ و
- أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني.

تطلبت عملية التقييم من أعضاء مجلس الإدارة إكمال الاستبيانات من خلال منصة رقمية آمنة، مما أتاح إجراء تقييم مفصل لأداء مجلس الإدارة. تم تجميع النتائج العشوائية ومجهولة الهوية في تقرير عُرض على لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما يتماشى مع أفضل ممارسات حوكمة الشركات. ثم بعدئذٍ قُدّمت التوصيات الناتجة إلى المجلس للنظر فيها.

تضمّن التقييم الداخلي مراجعة ما يلي:

- أهداف أداء المجلس وكيف حقق أداءه وفقاً لتلك الأهداف؛
- فعالية عملية تطوير الاستراتيجية؛
- مساهمة مجلس الإدارة في الإدارة الفعالة للمخاطر؛
- مزيج المهارات والمعرفة لدى أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس؛
- الهيكل التنظيمي والتفاعل بين مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة العليا؛
- كفاءة مجلس الإدارة في الاستجابة للمشاكل والتحديات؛
- فعالية العلاقة بين مجلس الإدارة ولجانه؛
- فهم مجلس الإدارة لأحدث التطورات التنظيمية والسوقية؛
- دور ومهام وصلاحيات لجان المجلس وكيفية أدائها وفقًا لهذه الأدوار والمهام والصلاحيات؛ و
- استمرار أهلية أعضاء مجلس الإدارة ونزاهتهم واستقلاليتهم.

نتائج عملية التقييم الداخلي لعام ٢٠٢٥

على وجه العموم، أكد تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥ على الخلاصة المتمثلة في:

- ثقة مجلس الإدارة القوية في التوجه الاستراتيجي لبنك الإمارات دبي الوطني وقيادته.
- قوة المواءمة بين أهداف المجموعة ورؤيتها وقيمها.
- مناسبة تشكيل مجلس الإدارة للاهتمام المستمر بالتدريب والتطوير.
- تميز أعمال أعضاء مجلس الإدارة بالعناية الواجبة والمهارة والمثابرة.
- تأكيداً على الالتزام المستمر بالامتياز، وافق مجلس الإدارة على تنفيذ المزيد من فرص التدريب والتطوير لأعضاء مجلس الإدارة.

إدارة النزاعات وعضويات مجالس الإدارة الخارجية

تعارض المصالح

تحافظ المجموعة على سياسة تعارض المصالح لأعضاء مجلس الإدارة، التي تحدد المعايير المتوقعة منهم والإجراءات المتبعة لإدارة الحالات التي قد تتقاطع فيها المصالح الشخصية مع واجباتهم. تهدف هذه السياسة إلى منع النزاعات قدر الإمكان، وتقتضي عرض أي نزاع محتمل على مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة عند الضرورة.

- ٠ يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، بمجرد تعيينه، وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك، الإفصاح للمجموعة عن جميع تعارض المصالح الفعلية أو المحتملة.
- يتم تسجيل هذه الأمور في سجل المصالح، الذي يحتفظ به أمين سر الشركة للمجموعة وتتم مراجعته من قبل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أساس ربع سنوي.
- ٠ وعلى أساس الإفصاحات المكتوبة المقدمة من كل عضو، يقتنع مجلس الإدارة بأن الالتزامات الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة لا تتعارض مع واجباتهم، أو في حالة نشوء تعارض، فإن مجلس الإدارة يكون على دراية كافية بذلك، وأنه توجد سياسات مطبقة لتقليل المخاطر.
- يجب على عضو مجلس الإدارة الذي لديه أي شكل من أشكال التعارض في المصالح فيما يتعلق بعقد أو عرض أو ترتيب مقترح مع المجموعة أن يعلن عن طبيعة تلك المصلحة في اجتماع المجلس وأن يسجل طبيعة هذه المصلحة في محضر الاجتماع.
- ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار متعلق بهذا العقد أو الترتيب.
- يلتزم جميع الموظفين وأعضاء الإدارة العليا أيضاً بسياسة تعارض المصالح وقواعد السلوك الخاصة بالمجموعة، والتي بموجبها:
- يجب على جميع الموظفين، عند الانضمام للمجموعة، الكشف عن أي مناصب خارجية أو عضوية مجالس إدارة أو حصص في الأسهم والموافقة على التزامات معينة لضمان عدم تعارض هذه المناصب مع مصالح بنك الإمارات دبي الوطني أو عملائه كما هو موضح في أنظمة حوكمة الشركات.
- يُطلب أيضاً من الموظفين الذين يتولون لاحقًا مناصب خارجية إضافية أو عضويات في مجالس إدارة أو حصص ملكية، بالإضافة إلى الموظفين الحاليين الذين أعلنوا سابقاً عن مناصب خارجية أو عضويات في مجالس إدارة أو حصص ملكية تنتقل من مناصبهم الحالية داخل المجموعة إلى منصب جديد داخل المجموعة، تقديم مثل هذه الإفصاحات.
- يقع على عاتق جميع موظفي البنك مسؤولية تحديد تعارض المصالح المحتمل، سواء كان متصوراً أو محتملاً أو فعلياً.
- ويتم الاحتفاظ بسجل مركزي لجميع حالات تعارض المصالح التي تم تحديدها، إلى جانب الإجراءات المتخذة للتخفيف من مثل هذه التعارضات.

في كل عام، يطلب قسم الامتثال للمجموعة إقراراً سنوياً من الإدارة العليا، والذي يقوم بمراجعته للتأكد من أن التعيينات الخارجية لأي عضو جديد في الإدارة العليا تتماشى مع أنظمة حوكمة الشركات ووفقًا لسياسات وإجراءات المجموعة.

.

العضويات في مجالس الإدارة الخارجية

من خلال تطبيق سياسة تعارض المصالح وسياسة الملاءمة والمناسبة، يضمن مجلس الإدارة أن أي مناصب إدارية خارجية أو مصالح أخرى يملكها أي عضو في مجلس الإدارة:

- ليست مفرطة في العدد، كما هو مطلوب بموجب الأنظمة ذات الصلة؛
- لا تستغرق فترة زمنية غير معقولة، بما يخل بواجبات مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛ و
- لا تُشكِّل أي تعارض في المصالح.

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بجميع المتطلبات التنظيمية فيما يتعلق بزيادة الارتباطات الخارجية، بما في ذلك:

- يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (٥) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل الشركات المساهمة العامة داخل المجموعة المصرفية.
- لا يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجلس إدارة أي بنك آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجلس إدارة ما يصل إلى أربعة (٤) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الحصول على إذن من مجلس الإدارة قبل قبول الترشيح للعمل في مجلس إدارة آخر ويجب ألا يكون هناك تعارض في المصالح.
- يجب على كل عضو أن يؤكد في وقت ترشيحه وسنوياً أن لديه الوقت الكافي المتاح لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة بموجب وظيفته في المجموعة.

يوضح الجدول التالي تعيينات الشركات المساهمة العامة التي يشغلها كل عضو بمجلس الإدارة وامتثالها لأنظمة:

أعضاء مجلس الإدارة	عدد التعيينات التي تم شغلها في شركات المساهمة العامة*	عدد التعيينات التي تم شغلها في بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة**	متوافق مع الأنظمة	يتوفر وقت كافٍ لبنك الإمارات دبي الوطني
سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	١	لا يوجد	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣	٢	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٥	لا يوجد	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	٤	لا يوجد	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	١	لا يوجد	✓	✓

* بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني ** بما في ذلك الشركات التابعة لمجموعة الإمارات دبي الوطني المصرفية

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقا لأنظمة حوكمة الشركات الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب تعريف معاملات الأطراف ذات العلاقة وتحديدها، لمنع أي تعارض محتمل أو فعلي في المصالح قد ينشأ.

وقد قام بنك الإمارات دبي الوطني بوضع إطار العمل والإرشادات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتي تورد بالتفصيل العمليات المتبعة لتحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن تركزات المجموعة تجاه الأطراف ذات العلاقة.وتبرم معاملات الأطراف ذات العلاقة على أساس مستقل وتجاري صرف، وبالشروط التجارية العادية، ويستمر رصدها من قبل المجلس أو نيابة عنه.يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بسجل للأطراف ذات العلاقة وتفاصيل كل معاملة بين الأطراف ذات العلاقة.

تم توضيح معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ في الجدول التالي:

رقم	توضيح طبيعة العلاقة	نوع المعاملة والأرصدة	القيمة (مليون درهم إماراتي) ٢٠٢٥	القيمة (مليون درهم إماراتي) ٢٠٢٤
١	المساهم الأكبر في الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٣٦,٥٠٤	٥٧,٣٣٣
٢	المساهم الأكبر في الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	١٦,٤٥٩	٨,٠٥٦
٣	الشركة الأم	القروض والمستحقات	٢,٢٠٠	٢,٢٦٢
٤	الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٢,١٦٣	٢,٢٧٨
٥	المساهم الأكبر في الشركة الأم	استثمار	٦,٣٠٧	٦,٣٧٠
٦	صناديق يديرها بنك الإمارات دبي الوطني	الرسوم المستلمة	٢٣	٢٤
٧	الأطراف الأخرى ذات الصلة	المدفوعات التي تم سدادها	٥٧	١٧
٨	أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب حضور أعضاء مجلس الإدارة والأتعاب الأخرى	٢١	٢٨
٩	أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	القروض والذمم المدينة	٢,٢٢٨	١,٩٤٩
١٠	الإدارة الرئيسية	مكافآت الإدارة العليا	١٠٥	١١٤

ملاحظة: كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت الودائع من، والقروض إلى، الكيانات المرتبطة بحكومة دبي: ٤% (٢٠٢٤: ٥%) و٧% (٢٠٢٤: ٧%) ، على التوالي، من إجمالي ودائع وقروض المجموعة. وهذه الكيانات هي كيانات تجارية تدار بشكل مستقل كما تتم جميع التعاملات المالية مع المجموعة طبقاً للشروط التجارية العادية.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والسندات المالية

يوضح الجدول التالي ملكية ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة في أسهم شركة الإمارات دبي الوطني (شراءً وبيعاً) خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

أعضاء مجلس الإدارة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المنصب	الأسهم/الأوراق المالية المملوكة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥	إجمالي الأسهم المشتراة خلال عام ٢٠٢٥	إجمالي الأسهم المباعة خلال عام ٢٠٢٥	الأسهم/الأوراق المالية المملوكة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٦٥٥,٥٩٨	لا يوجد	لا يوجد	٦٥٥,٥٩٨
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	١٥٥,٢٠٠	لا يوجد	لا يوجد	١٥٥,٢٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	٧,٣٩٥,٠٤٣	لا يوجد	لا يوجد	٧,٣٩٥,٠٤٣
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	None
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢٩٦,٤٧٩	لا يوجد	لا يوجد	٢٩٦,٤٧٩
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	None
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	None
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	None
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	١,٤٠٤,٧٨١	لا يوجد	لا يوجد	١,٤٠٤,٧٨١

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تتماشى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع ثقافة المجموعة وبيئتها الرقابية وأهدافها طويلة الأجل. تقوم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بإجراء مراجعة سنوية وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن هيكل ومستوى مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، مع مراعاة الوقت المخصص لديهم لشؤون بنك الإمارات دبي الوطني ومدى تعقيد مسؤولياتهم، بما في ذلك تأدية مهام لجان مجلس الإدارة.
حصل أعضاء اللجنة على بدل قدره ٢٠ ألف درهم إماراتي عن كل اجتماع للجنة حضروه في عام ٢٠٢٥.

يقدم مجلس الإدارة توصياته بشأن المكافآت إلى المساهمين للموافقة عليها. يوضح الجدول التالي إجمالي المكافآت المدفوعة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	المكافأة المدفوعة في عام ٢٠٢٥ (بالدرهم الإماراتي)
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملّا	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠

وافق المساهمون على إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بقيمة ٢٤ مليون درهم إماراتي لكل من السنتين الماليتين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. يُقترح التوصية بالموافقة على نفس مبلغ المكافأة الثابتة البالغ ٢٤ مليون درهم إماراتي عن السنة المالية ٢٠٢٥ من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي لعام ٢٠٢٦، إلى جانب بدلات حضور الجلسات وأي رسوم أو مخصصات إضافية مستحقة للأعضاء، وذلك وفقاً لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

قيادات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٥

- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، ست (٦) مرات على الأقل في السنة، أو أكثر إذا لزم الأمر، وكما هو موضح أعلاه. ومن أجل ضمان طرح جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والمناسبة للمراجعة / الإحاطة بها والموافقة عليها خلال العام، فإن المجموعة تضع جدولَ أعمال سنوي دائم رئيسي يحدد البنود الدائمة التي سيتم طرحها خلال العام.
- تتلخص سياسة المجموعة في أن أعضاء مجلس الإدارة لابد وأن يظهروا "التحدي البناء والاستفسار"، وأن يتحلوا أيضاً "بالاستقلال العقلي والروحي".
- كما يتأكد رئيس مجلس الإدارة من إجراء مناقشة فعالة، والتشجيع على طرح طيف واسع من الآراء، وإتاحة الفرصة لكل عضو مجلس إدارة للمساهمة الكاملة.
- وذلك للتأكد من أن جميع القرارات تأخذ جميع المسائل الرئيسية في الاعتبار، وذلك بهدف وحيد، ألا وهو مصلحة المجموعة.
- تتم صياغة جداول أعمال مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل مكتب أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومشاركتها مع رئيس مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة، وكذلك مع الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- يتمتع مجلس الإدارة بعلاقة عمل إيجابية وبناءة مع الإدارة العليا، ويتم تقديم جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة وأوراقه إلى أعضاء مجلس الإدارة مسبقاً لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.
- يتم تسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة الفرديين في كل اجتماع لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- وخلال عام ٢٠٢٥، تم عقد (٧) سبعة اجتماعات مقررة لمجلس الإدارة لمناقشة الأعمال الأساسية للمجموعة، بما في ذلك مراجعة واعتماد الأداء الاستراتيجي وأداء الأعمال والمسائل الرئيسية الأخرى على النحو المبين في الصفحة ١٣٦-١٣٧.

حضور مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥

يوضح الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها كل عضو مجلس إدارة خلال عام ٢٠٢٥.
إذا اضطر عضو مجلس الإدارة للتغيب عن اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، فإنه يتلقى ويراجع جدول الأعمال والأوراق الخاصة بذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يجب على عضو مجلس الإدارة في حال عدم قدرته على الحضور، التواصل الشفهي أو الكتابي قبل الاجتماع، ويكون ذلك عادة من خلال رئيس مجلس الإدارة أو أمين سر مجلس إدارة المجموعة. وذلك لضمان النظر في آرائه في الاجتماع.

		مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والحضور في عام ٢٠٢٥						
مجلس الإدارة	المنصب	٢٨ يناير	٢١ أبريل	٢٣ يوليو	١٨ أكتوبر	٢٢ أكتوبر	١٩ نوفمبر	١٠ ديسمبر
سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

البنود الرئيسية في جدول أعمال مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥

في عام ٢٠٢٥، عُقدت سبعة (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة، وتم النظر في الأمور التالية. بالإضافة إلى ذلك، أقر المجلس (١٥) قراراً عن طريق التداول خلال العام.

الأداء والنتائج المالية

الموضوعات

- استعراض النتائج المالية للمجموعة وتقرير المدققين الخارجيين.
- توصية بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية ٢٠٢٥
- مراجعة مقترح توزيع الأرباح لعام ٢٠٢٤
- تدوير المدققين الخارجيين
- التوقعات المالية لعام ٢٠٢٥
- ميزانية المجموعة ٢٠٢٦

الأولويات الاستراتيجية

الموضوعات

- الأولويات الاستراتيجية للمجموعة
- الاستحواذ الكامل على مصرف الإمارات الإسلامي وشطبه من البورصة
- الاستحواذ على حصة في بنك آر بي إل المحدود
- إصدار أسهم غير أسهم رأس المال

حوكمة الشركات

الموضوعات

- مراجعة التقرير السنوي المتكامل لعام ٢٠٢٤
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة ٢٠٢٥
- إعادة تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
- تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة مجلس الإدارة
- مراجعة سياسات حوكمة الشركات

فعالية مجلس الإدارة

الموضوعات

- تعيين رئيس مجلس الإدارة ونائبه
- إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة
- مراجعة تقرير التقييم الصادر عن المجلس الخارجي المستقل لعام ٢٠٢٤
- مراجعة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤
- مراجعة تقارير لجان مجلس الإدارة وتحديثاتها الدورية.
- مراجعة تشكيل مجالس إدارة كيانات المجموعة وتحديثاتها

إدارة المخاطر والضوابط

الموضوعات

- مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة وتقارير المراقبة الفصلية
- مراجعة معاملات الأطراف ذات الصلة
- تحديث بشأن أنظمة ومعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مراجعة إطار عمل إدارة مخاطر الائتمان، وسياسات الائتمان الجوهرية، وتقارير المحافظ الائتمانية.

مجلس الإدارة ولجان المجلس

يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
BOD	BNRESGC	BRC	BOD	BNRESGC	BRC	BOD	BCIC	BNRESGC	BOD	BOD	BOD
BAC	BCIC	BCIC	BAC	BCIC	BCIC	BAC	BEC	BCIC	BAC	BRC	BCIC
BNRESGC	BEC	BEC	BCIC	BEC	BEC	BCIC		BEC	BRC	BNRESGC	BEC
BCIC	BPEC		BEC	BPEC		BEC			BCIC	BCIC	
BEC									BEC	BEC	
									BPEC	BPEC	

الإعلانات والإفصاحات والأحداث الرئيسية

الربع الأول

- البيانات المالية السنوية لعام ٢٠٢٤
- مؤتمر إعلان الأرباح للمحللين
- عرض تقديمي للمستثمرين
- إفصاحات الركيزة الثالثة
- التقرير المتكامل ٢٠٢٤
- دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥
- اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٥
- انتخاب مجلس الإدارة
- يتوافق تقرير مجلس المعايير الدولية للاستدامة المستقل مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس ١ وإس ٢
- الاستحواذ على كامل أسهم مصرف الإمارات الإسلامي

الربع الثاني

- البيانات المالية للربع الأول
- مؤتمر إعلان الأرباح للمحللين
- عرض تقديمي للمستثمرين
- الإفصاحات الخاصة بالركيزة الثالثة

الربع الثالث

- البيانات المالية للربع الثاني
- مؤتمر إعلان الأرباح للمحللين
- عرض تقديمي للمستثمرين
- إفصاحات الركيزة الثالثة

الربع الرابع

- البيانات المالية للربع الثالث
- مؤتمر إعلان الأرباح للمحللين
- عرض تقديمي للمستثمرين
- إفصاحات الركيزة الثالثة
- بيان صحفي بشأن موافقة مجلس الإدارة على إبرام اتفاقيات نهائية لاستحواذ بنك الإمارات دبي الوطني على حصة أغلبية في بنك آر بي إل

إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية

يمتد حضور مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني الدولي عبر شبكة واسعة ذات أهمية استراتيجية، تشمل ٧٨٧ فرعاً و ٤٥٢٦ من أجهزة الصرف أو الإيداع الآلي. تمتد عملياتها لتشمل الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والهند وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا والبحرين، بدعم من مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا. يتيح هذا التواجد للمجموعة خدمة قاعدة عملاء متنوعة وربط ممرات التجارة والتمويل الرئيسية عبر أسواقها.

يوضح المخطط التالي الخاص بالكيانات، الشركات التابعة للمجموعة بشكل مباشر.

الاسم	النشاط الرئيسي	دولة التأسيس	سنة التأسيس	مساهمة المجموعة
مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع)	الخدمات المصرفية الإسلامية		١٩٨٢	١٠٠%
الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول المحدودة	إدارة الأصول		٢٠٠٦	١٠٠%
الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ	خدمات الاستثمار		١٩٩٨	١٠٠%
الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م.	خدمات الوساطة		٢٠٠١	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م. (سابقاً "تنفيذ" ذ.م.م.)	الخدمات المشتركة		٢٠١١	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني العقاري ذ. م. م.	العقارات		٢٠٠٤	١٠٠%
شركة باز لحلول مراكز الاتصال ذ.م.م.	خدمات إدارة مراكز الاتصال		٢٠٠٦	١٠٠%
شركة الإمارات للصناديق ذ.م.م.	إدارة الأصول		٢٠٠١	١٠٠%
شركة الإمارات المالية للتمويل الاستهلاكي ذ.م.م.	التمويل الاستهلاكي		٢٠٠٨	١٠٠%
دينيزبنك أنونيم سيركتي	الخدمات المصرفية		١٩٨٧	١٠٠%
بنك الإمارات دبي الوطني مصر ش.م.م.	الخدمات المصرفية		١٩٧٧	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال (السعودية) ذ.م.م.	خدمات الاستثمار		٢٠٠٨	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال إنديا الخاصة المحدودة	إدارة الأصول		٢٠٢٤	١٠٠%
شركة الإمارات لإدارة الصناديق (جيرسي) المحدودة	إدارة الأصول		٢٠٠٦	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني للتمويل العالمي المحدودة	اقتراضات متوسطة الأجل ومعاملات أسواق النقد		٢٠٠٩	١٠٠%
شركة مرشحة لفرع بنك الإمارات دبي الوطني في لندن	الشركة المرشحة لأعمال الاستثمار		٢٠١١	١٠٠%
شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات الائتمانية (جيرسي) المحدودة	خدمات إدارة الصناديق الاستئمانية		٢٠٠١	١٠٠%

* قيد التصفية.

وبصفته الشركة الأم الرئيسية، فإن بنك الإمارات دبي الوطني مسؤول عن عمليات المجموعة وضمان إدارة المخاطر بشكل فعال للمجموعة والتي تشمل شركاتها التابعة المحلية والدولية.

بموجب المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن الحفاظ على إطار حوكمة واضح وتوفير إشراف فعال في جميع أنحاء المنظومة، وضمان قيام الإدارة العليا بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لبنك الإمارات دبي الوطني وثقافة الشركة على جميع المستويات. ودعماً لذلك، وضعت المجموعة سياسات وإجراءات داخلية، بما في ذلك مبادئ إشراف مجلس إدارة المجموعة التي تم تقديمها في عام ٢٠٢٤، لتعزيز معايير متسقة وعالية من حوكمة الشركات في جميع الكيانات.

على الرغم من احتفاظ مجلس الإدارة بالمسؤولية العامة عن الإشراف على المجموعة ككل، فإنه يجوز له تفويض عناصر محددة من هذه المسؤولية إلى لجان المجلس أو اللجان الإدارية، حسبما يراه مناسباً. يتم تطبيق آليات الحوكمة الملائمة والفعالة، والمتوافقة بشكل تام مع كافة القوانين والأنظمة المحلية المعمول بها، عبر المنظومة، بما في ذلك مجالس إدارة الشركات التابعة والفروع المحلية والدولية.

وللقيام بالرقابة الفعالة على مستوى المجموعة، يتبع بنك الإمارات دبي الوطني مبادئ رفيعة المستوى لأفضل ممارسات الحوكمة، حيث يتم تطبيقها بشكل متسق على مستوى المجموعة. وعليه، يجب على كل كيان تابع للمجموعة ما يلي:

- الامتثال لكافة المتطلبات القانونية والتنظيمية والحوكمة المحلية، في حالة وجود تعارض بين مبادئ المجموعة والمتطلبات التنظيمية المحلية، يتم تطبيق المتطلبات الأكثر صرامة؛
- العمل ضمن استراتيجية وثقافة وقيم المجموعة وإدارة أعمالها بما يتماشى مع إطار إدارة المخاطر الخاص بالمجموعة.
- أن يكون تحت قيادة مجلس إدارة فعال، مع التوازن المناسب بين المهارات والتنوع والخبرة والمعرفة، والتأكد من وجود عدد مناسب من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، كما تقتضي الأنظمة المحلية، لتوفير التوازن الفعال والرؤى حول توقعات السوق والصناعة؛
- تعزيز التواصل والعلاقات المنفتحة والفعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، حيث يتم إبلاغ مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بأي تغييرات في مجلس الإدارة أو اللجان؛ و
- تقديم تحديثات منتظمة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني حول أداء الأعمال، واستراتيجية العمل، والمخاطر المادية، والتحديات وأي مسائل جوهرية أخرى.

تقارير لجان مجلس الإدارة

لجنة المجلس للتدقيق

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس،
لجنة المجلس للتدقيق

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للتدقيق الإشراف على:

- مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمجموعة؛
- سلامة البيانات المالية للمجموعة، والتقارير، وضوابط التدقيق؛
- مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة، والامتثال على مستوى المجموعة، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي؛
- يتأكد نظام الرقابة الداخلية للمجموعة من كفايته لتغطية تسيير أعمال المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار الضوابط الداخلية للمجموعة المنطبقة على أعمال إعداد التقارير المالية والإفصاح؛
- مدى كفاية وفعالية بيئة حوكمة الشركات.
- التدقيق والامتثال الشرعي؛ و
- امتثال المجموعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما في ذلك الأنظمة الشرعية)، ولسياسات المجموعة، (ما لم يتم تفويضها على وجه التحديد إلى لجان مجلس الإدارة الأخرى).

تشكيل اللجنة

عقب الاجتماع العام السنوي لعام ٢٠٢٥ وما تلاه من انتخاب مجلس الإدارة، تم إعادة تشكيل لجنة المجلس للتدقيق. قام مجلس الإدارة بتعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق بناءً على التوصيات المقدمة من قبل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يلتزم تشكيل لجنة المجلس للتدقيق المعدل لهذا العام بالمعايير التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التي تتطلب إدراج ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، مع أغلبية من الأعضاء المستقلين، من بينهم رئيس مستقل، بخلاف رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بخبرة في ممارسات التدقيق، وإعداد التقارير المالية، والمحاسبة، والامتثال.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس اللجنة، عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
عضو، مجلس إدارة
مستقل غير تنفيذي

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو، مجلس إدارة
مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس للتدقيق	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٤/٤
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي **	٤/٣
السيد/ بطي عبيد بطي الملا **	٤/٣
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/١
السيد/ سالم محمد عبيد الله *	٤/١

تغطي سجلات الحضور فترة التقرير بأكملها وتشمل الأعضاء المنتهية ولايتهم والأعضاء حديثي التعيين.
* عمل كل من السيد/ هشام عبد الله القاسم والسيد/ سالم محمد عبيد الله في اللجنة حتى شهر مارس ٢٠٢٥.
** تم تعيين سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي والسيد/ بطي عبيد بطي الملا في اللجنة في شهر مارس ٢٠٢٥.

بيان من رئيس لجنة المجلس للتدقيق

لمحة عامة عن أنشطة لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٥

عقدت لجنة المجلس للتدقيق أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠٢٥ للوفاء بمسؤولياتها بجدية، مع الالتزام التام بالدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها وكافة المتطلبات الرقابية. شكلت هذه الاجتماعات ركيزة أساسية للحوكمة الفعالة والإشراف على العمليات المالية وعمليات التدقيق في بنك الإمارات دبي الوطني.

الرقابة المالية ومراجعة التدقيق

في إطار التزاماتها الأساسية، قامت لجنة المجلس للتدقيق بالمراجعة الشاملة للنتائج المالية للمجموعة وتقارير التدقيق الخارجي للعام المنتهي ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بفحص النتائج المالية ربع السنوية لعام ٢٠٢٥، لضمان استمرار الشفافية والمساءلة.

أوصت لجنة المجلس للتدقيق بتعيين "إرنست آند يونغ" كمدققين خارجيين لبنك الإمارات دبي الوطني. تمت الموافقة على هذه التوصية لاحقًا من قبل مجلس الإدارة وتم التصديق عليها من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥. استمرت اللجنة في التركيز التام على ضمان استقلالية المدقق الخارجي والفعالية الشاملة لعملية التدقيق.

وفقًا للعملية السنوية، قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة أتعاب التدقيق الخارجي وتم تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة. كما حرصت اللجنة على ضمان استقلالية وحدة أعمال التدقيق الداخلي، حيث تم اعتماد خطة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٥. صُممت هذه الإجراءات للحفاظ على قوة الضوابط الداخلية وأطر الحوكمة الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني. قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ خطط التدقيق والقضايا الهامة التي أثارتها إدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي بشكل منتظم خلال العام.

الامتثال والشؤون التنظيمية

خلال عام ٢٠٢٥، وافقت لجنة المجلس للتدقيق على خطة مراقبة الامتثال، بالإضافة إلى خطاب التصديق السنوي لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٤. تم تلقي تحديثات منتظمة من المسئول الرئيسي للامتثال للمجموعة فيما يتعلق بقضايا الامتثال، التي تشمل التغييرات التنظيمية، وفحص العملاء والدفع، ومراقبة المعاملات، والمدفوعات الروسية، والعلاقات مع البنوك المراسلة، وتعزيز العناية الواجبة بالعملاء.

كما راجعت لجنة المجلس للتدقيق نتائج تقارير التفتيش الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وجهاز الرقابة المالية، والجهات الرقابية الأخرى. تابعت اللجنة سير العمل وتنفيذ خطط العمل المطلوبة بناءً على هذه النتائج.

المشاركة مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وحوكمة اللجان

حرصت لجنة التدقيق على حضور ممثل عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لاجتماعاتها عند الاقتضاء، وأضافت نصاً يفيد بوجوب مشاركة ممثل اللجنة الشرعية في اجتماعٍ واحدٍ لها على الأقل سنوياً.

لمواكبة المتطلبات الرقابية المتطورة وأفضل الممارسات، قامت لجنة المجلس للتدقيق بتحديث لائحة الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها خلال عام ٢٠٢٥. وقد وافق مجلس الإدارة على هذه التغييرات، التي شملت النص على الحضور الدائم لرئيس قسم التدقيق الشرعي الداخلي في اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق، بالإضافة إلى اعتماد التزام رئيس لجنة التدقيق بحضور اجتماع الجمعية العمومية.

مراجعة فعالية وهيكلة اللجنة

في إطار إجراءات التقييم السنوية، تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للتدقيق على المستوى الداخلي في عام ٢٠٢٥، وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وأكدت النتائج أن لجنة المجلس للتدقيق قامت بأداء مسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

عقب انتخاب مجلس الإدارة، تم تجديد تشكيل اللجنة، وتم تعيين رئيس مستقل لها كنتيجة لهذا التجديد كانت أغلبية الأعضاء المعينين مستقلين، وكان جميع الأعضاء من أعضاء مجلس إدارة غير التنفيذيين الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات اللازمة.

أولويات عام ٢٠٢٦

يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٦ أربعة (٤) اجتماعات على الأقل. ستواصل اللجنة التركيز على سلامة البيانات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني، وممارسات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩، والمخاطر الناشئة، وتقييم أنشطة وأداء إدارات التدقيق الداخلي للمجموعة، والامتثال للمجموعة، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراقبة أداء المدقق الخارجي لبنك الإمارات دبي الوطني لضمان استمرار الامتثال والتميز، بصفتي رئيسًا للجنة المجلس للتدقيق، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للتدقيق وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها، وضمان فعاليتها المستمرة في حماية مصالح بنك الإمارات دبي الوطني.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	يناير	أبريل	يوليو	أكتوبر
الأداء المالي والنتائج والتدقيق الخارجي				
استعراض النتائج المالية للمجموعة وتقرير المدققين الخارجيين.	•	•	•	•
تقرير التدقيق المطول لمدقق الحسابات في شركة ديلويت عن الشركات التابعة المختارة لمجموعة الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٣		•	•	•
التقارير التنظيمية				
مراجعة وتحديث تقارير مفتشي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	•	•	•	•
مراجعة وتحديث تقارير مفتشي هيئة الرقابة المالية	•			
التدقيق الداخلي				
تقييم مؤشر الضوابط الرقابية		•		•
تقرير التدقيق الداخلي ربع السنوي	•	•	•	•
مراجعة مستجدات التقييم الخارجي للجودة لوظيفة التدقيق الداخلي				•
الإفصاحات السنوية للتدقيق الداخلي للمجموعة	•			
مراجعة وتحديث ميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة	•			
التعديلات على خطة التدقيق لعام ٢٠٢٥				•
التدقيق الشرعي الداخلي				
تقرير التدقيق الشرعي الداخلي ربع السنوي	•	•	•	•
مراجعة خطة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٥	•			
الحوكمة				
الموافقة على الدور والمهام والصلاحيات المحدثة للجنة المجلس للتدقيق			•	
الامتثال				
تقرير الامتثال للمجموعة	•	•	•	•
خطة الرقابة على الامتثال	•			
خطاب التصديق السنوي لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٤	•			

المدقق الخارجي

دور لجنة المجلس للتدقيق والمدققين الخارجيين

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة المجلس للتدقيق مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على مؤهلات واستقلال وأداء المدقق الخارجي للمجموعة. وفقًا لدور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق، فإن مسؤولياتها فيما يتعلق بالمدقق الخارجي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع سياسات لاختيار وتدوير المدقق الخارجي.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو إقالة المراجع الخارجي؛
- مراجعة شروط التعاقد والرسوم التي يجب دفعها للمدقق الخارجي ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها؛
- ضمان ومراقبة استقلالية المدقق الخارجي وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تدوير المدقق الخارجي والشريك المسؤول، بما يتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- مراقبة استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي وتقييم فعاليته على أساس سنوي؛
- عقد الاجتماعات مع المدقق الخارجي في غياب الإدارة العليا؛
- مراجعة خطة التدقيق ونطاق التدقيق للتأكد من أنهما تعكسان التغييرات في الحجم أو مزيج الأعمال أو تعقيد المجموعة، أو التعليمات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- مراقبة تقديم الخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق من قبل المدقق الخارجي والتأكد من أن المدقق الخارجي لا يقوم بأي عمل إضافي لا يشكل جزءًا من برنامج التدقيق، إذا كان من الممكن أن يؤثر على نزاهته واستقلاليته.

اختيار المدقق الخارجي

أكملت شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) ست (٦) سنوات مالية متتالية بصفتها المدقق الخارجي للمجموعة في عام ٢٠٢٤، وبذلك بلغت الحد الأقصى لمدة التعيين المسموح بها. امتثالاً للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالتدوير الإلزامي لشركة التدقيق، عيَّن المساهمون شركة إرنست آند يونغ - الشرق الأوسط (فرع دبي) مدققاً خارجياً للسنة المالية ٢٠٢٥، وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥.

معايير الاختيار والتقييم

بالإضافة إلى المسؤوليات الرئيسية المشار إليها أعلاه، تقوم لجنة المجلس للتدقيق أيضاً بمراجعة واعتماد نهج التدقيق، بما في ذلك التقييم والتعيين المستقل أو إعادة التعيين، وشروط التعاقد والتدوير لشركة التدقيق أو للشريك الرئيسي. تركز عملية التقييم على استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته والشك المهني والضمانات التي ينفذها المدقق الخارجي للحفاظ على استقلاليته.

وتشمل معايير الاختيار، ضمان قدرة شركة التدقيق على إدارة التدقيق بفعالية وكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار حجم وتعقيد المجموعة، وكذلك ضمان الاستقلالية، وعدم تعارض المصالح، ووجود شريك وفريق تدقيق يتميز بالقوة والخبرة.

- يمتلك المعرفة والكفاءة في مجال القطاع المصرفي بما يكفي للاستجابة بشكل مناسب لمخاطر الأخطاء الجوهرية وتلبية أي متطلبات تنظيمية إضافية.
- موضوعي ومستقل من حيث الواقع والمظهر فيما يتعلق بالمجموعة؛
- يمارس الشك المهني أثناء عملية التدقيق، مع مراعاة التحديات المحددة في تدقيق المجموعة؛
- يتوافق مع المعايير المعمول بها في مجال ضبط الجودة؛
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات أنشطة المجموعة وبيئة الرقابة الداخلية لديها؛
- ضمان أن أعضاء فريق التدقيق ليس لديهم علاقات شخصية أو عائلية أو تجارية أو مالية أو غيرها من العلاقات مع المجموعة والتي قد تؤثر سلبا على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي الفعلية أو المتصورة؛
- عدم شراء أو بيع الأوراق المالية للمجموعة، أو تقديم الاستشارات المتعلقة بهذه الأوراق المالية خلال فترات الحظر.
- عدم شغل منصب في مجلس الإدارة أو مناصب إدارية عليا خلال عامين من مشاركتهم في عمليات التدقيق مع المجموعة.

نطاق التدقيق، والنهج، والتواصل

تقوم لجنة التدقيق أيضًا بمراجعة نطاق التدقيق ومنهجيته للسنة المقترحة من قبل المدقق الخارجي. تتواصل اللجنة مع فريق التدقيق في عدد من المناسبات خلال العام، دون حضور الإدارة العليا لمناقشة التقارير الدورية والسنوية، ونتائج التدقيق، والتغييرات في معايير المحاسبة وإعداد التقارير، وغيرها من الأعمال الضرورية. وتراجع لجنة المجلس للتدقيق أداء واستقلالية وجودة المدقق الخارجي سنوياً، بما في ذلك أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق باستقلالية وتدوير ومؤهلات شركة التدقيق وموظفيها.

.

أتعاب التدقيق

توافق لجنة المجلس للتدقيق على أتعاب خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق في بداية كل عام. وتشمل قائمة الخدمات، خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات صلة. يجوز للجنة المجلس للتدقيق الموافقة على رسوم إضافية إذا ظهرت خدمات جديدة خلال العام أو إذا تجاوزت الرسوم المبلغ المعتمد مسبقًا.

خدمات خاصة (غير متعلقة بالتدقيق)

تتولى لجنة التدقيق مسؤولية مراقبة استقلالية المدقق الخارجي لضمان موضوعيته في البيانات المالية، ومراجعة نطاق التدقيق القانوني والخدمات غير التدقيقية، واعتماد أتعابه. قام بنك الإمارات دي الوطني بتطبيق سياسة الخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق لضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة لأي خدمات غير ذات صلة بالتدقيق يقدمها المدقق الخارجي، وفقاً لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

نتائج التدقيق لعام ٢٠٢٥

لم يبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

اسم مكتب التدقيق والمراجع الشريك	إرنست ويونغ - الشرق الأوسط السيد/ أرسلان خالد
عدد السنوات المتتالية التي خدمها المدقق الشريك	سنة واحدة
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك الإمارات دي الوطني لعام ٢٠٢٥	٤,٢ مليون درهم إماراتي
أتعاب تقرير التدقيق المطول	٠,٩ مليون درهم إماراتي
أتعاب التقارير الأخرى التنظيمية والخاصة بالمجموعة	١,٩ مليون درهم إماراتي
أتعاب أي خدمات غير التدقيق	لا يوجد

لجنة المجلس للمخاطر

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
رئيس لجنة
المجلس للمخاطر

الصلاحيات

تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر ضمن مسؤوليتها لتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن استراتيجية المخاطر الشاملة، والقدرة على تحمل المخاطر بالنسبة للمجموعة.

تساعد لجنة المجلس للمخاطر مجلس الإدارة على الوفاء بواجباته من خلال الإشراف على:

- مواءمة الأهداف الاستراتيجية لبنك الإمارات دبي الوطني مع ملف المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر؛
- وضع واعتماد وتنفيذ إطار إدارة المخاطر للمجموعة والسياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة والضوابط المناسبة؛
- منهج المجموعة لإدارة النموذج عبر دورة حياة النموذج؛
- الحفاظ على حوكمة فعالة وإشراف على إدارة مخاطر السلوك والامتثال؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- التقارير العامة للمجموعة حول مسائل إدارة المخاطر؛ و
- استقلالية وفعالية إدارات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة.

تشكيل اللجنة

عقب الاجتماع العام السنوي لعام ٢٠٢٥ وما تلاه من انتخاب مجلس الإدارة، تم إعادة تشكيل لجنة المجلس للتدقيق. قام المجلس بتعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للمخاطر بعد دراسة متأنية لتوصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للمخاطر مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتطلب (٣) ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، أغلبيتهم من الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل يختلف عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بالخبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر.

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
رئيسة اللجنة،
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً، عضو مجلس
إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
عضواً،
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر لعام ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس للمخاطر	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي*	٤/٤
السيد/ علي حميد علي العويس	٤/٣
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٤/٤

* تم تعيين سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي في اللجنة في مارس ٢٠٢٥

بيان رئيس لجنة المجلس للمخاطر

اجتماعات اللجنة والالتزام بالاختصاصات

خلال عام ٢٠٢٥ ، عقدت لجنة المجلس للمخاطر (٤) أربعة اجتماعات، أدت خلالها مهامها وفقا لدورها ومهامها وصلاحياتها وامتثالاً لها. مكّنت هذه الاجتماعات اللجنة من الاضطلاع بشكل شامل بمسؤولياتها الرقابية وضمان الحوكمة الفعّالة لممارسات إدارة المخاطر في المجموعة.

تعزيز أطر الرقابة والحوكمة

خلال العام، اتخذت لجنة المجلس للمخاطر إجراءات هامة لتعزيز دورها الرقابي. قامت اللجنة بتحديث اختصاصاتها لتحقيق التوافق الكامل مع أنظمة ومعايير إدارة المخاطر الخاصةبمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وكذلك مع معايير الحوكمة الشرعية. أدت هذه التحديثات إلى توسيع نطاق اختصاص لجنة المجلس للمخاطر، ومنحها الإشراف الرسمي على لجنة الأصول والمطلوبات، والمسؤولية عن مراجعة الاستثناءات الجوهرية لسياسات مخاطر الائتمان ومعايير الاكتتاب، ودمج تقارير الرقابة الشرعية الداخلية في نطاق عملها.
دعمت هذه التحسينات إنشاء إطار موحّد وشامل لحوكمة المخاطر على مستوى المجموعة.

التركيز على حوكمة المخاطر، وجودة المحفظة، والنمو المستدام

على مدار عام ٢٠٢٥، واصلت اللجنة تركيزها القوي على مواصلة تطوير إطار حوكمة المخاطر الخاص بالمجموعة، بهدف الحفاظ على المرونة، وجودة المحفظة، ودعم النمو المستدام ضمن حدود القدرة على تحمل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة.
اعتمدت لجنة المجلس للمخاطر كل من إطار إدارة المخاطر للمجموعة وإطار إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة. كما راجعت اللجنة بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة لتعزيز الرقابة على مجالات المخاطر المالية وغير المالية. عززت اللجنة استقلالية وظيفة إدارة مخاطر الائتمان، وحسّنت حوكمة مخاطر الائتمان من خلال مراجعات منظمة للمحافظ ومراقبة أدق للتعرضات، وضمنت الامتثال المتسق لمعايير إدارة مخاطر الائتمان والتوقعات التنظيمية عبر جميع كيانات المجموعة.

تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية وأمن المعلومات

استجابةً لتغير المخاطر التنظيمية والتشغيلية، قامت لجنة المخاطر التشغيلية بمراجعة وإقرار التحسينات التي طرأت على إطار إدارة المخاطر التشغيلية في أعقاب مراجعة موضوعية أجراها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن المرونة التشغيلية. وقد ضمن ذلك تغطية شاملة للحوكمة والثقافة التنظيمية والسياسات ومستوى القدرة على تحمل المخاطر والتقييم والمراقبة وعمليات إعداد التقارير داخل المجموعة. تمت أيضاً مراجعة التحديثات التي أُجريت على سياسة أمن المعلومات والحوكمة للمجموعة، بما يعكس المتطلبات التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ودمج شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية.

إدارة مخاطر الاحتيال، والأمن السيبراني، وسوء السلوك، والاستعانة بمصادر خارجية

واصلت اللجنة وضع إدارة مخاطر الاحتيال، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر السلوك، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية ضمن أولوياتها. كما واصلت المجموعة الاستثمار في قدرات منع الاحتيال والكشف عنه، وتعزيز تحليلات الاحتيال، وتقوية الضوابط عبر القنوات الرقمية. وتم إجراء مراجعات صارمة من المستوى الأول والثاني لمبادرات التحول الرقمي لضمان إدارة قوية للمخاطر. كما حرصت لجنة المجلس للمخاطر على ضمان خضوع ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وشراكات مقدمي الخدمات لتقييم شامل وإشراف مستمر على المخاطر وفقًا للمتطلبات التنظيمية. تم تحسين عمليات إدارة مخاطر السلوك بشكل أكبر لتتوافق مع أنظمة حماية المستهلك. حافظت اللجنة على الإشراف على الآليات الخاصة بالمرونة مثل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبارات الضغوط، وتخطيط التعافي، وإدارة السيولة، وتنفيذ أطر العمل الخاصة بالمخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية.

الامتثال التنظيمي والإبلاغ

تلقت لجنة المجلس للمخاطر تحديثات منتظمة من رئيس قسم الامتثال للمجموعة، تغطي التطورات التنظيمية، ومسائل الامتثال، وفحص العملاء والمدفوعات، ومراقبة المعاملات، والمدفوعات الروسية، وعلاقات البنوك المراسلة، ومراجعات العناية الواجبة المعززة.

تقييم الفعالية الداخلية وتشكيل اللجنة

خلال عام ٢٠٢٥، أجرت لجنة المجلس للمخاطر تقييمًا داخليًا للفعالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية. وأكد التقييم أن اللجنة واصلت العمل بكفاءة ووفقًا لتوقعات الحوكمة. عقب انتخاب مجلس الإدارة، تم تجديد تشكيل اللجنة، وتم تعيين رئيس مستقل لها كنتيجة لهذا التجديد. ظلّ غالبية الأعضاء مستقلين، وكان جميع أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويتمتعون بالمهارات والخبرات اللازمة.

أولويات عام ٢٠٢٦

بالنظر إلى عام ٢٠٢٦، تشمل الأولويات الرئيسية ضمان توافق أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال عبر جميع الكيانات، ومراقبة التقدم المحرز في التكامل وتحقيق أوجه التآزر، وتعزيز الرقابة الإقليمية، وتحسين آلية الإبلاغ عن المخاطر المستجدة. سوف تواصل لجنة المجلس للمخاطر التركيز على تعزيز المرونة التشغيلية، بالإضافة إلى إدارة مخاطر السيولة والائتمان والأمن السيبراني والسلوك، لدعم الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وسط بيئة متزايدة التعقيد فيما يتعلق بالمخاطر والتشريعات. وستركز اللجنة أيضاً على الإشراف على مخاطر التنفيذ والتكامل المرتبطة باستحواذ المجموعة على حصة الأغلبية في بنك "آر بي إل المحدود" في الهند. بصفتي رئيسة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، أقر بمسؤوليتي عن ضمان قيام اللجنة بواجباتها وفقًا للدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها وعن الحفاظ على فعاليتها.

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

أهم القضايا التي سيتم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	مارس	يونيو	أكتوبر	ديسمبر
بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة	٠			
تقرير المخاطر ربع السنوي للمجموعة	٠	٠	٠	٠
لوحة معلومات خطة تعافي المجموعة	٠	٠	٠	٠
مراجعة أنظمة وإطار حماية المستهلك	٠			
تقرير المخاطر السلوكية السنوي	٠			
تقرير المخاطر السلوكية السنوي	٠	٠	٠	٠
تقارير الامتثال للمجموعة	٠	٠	٠	٠
تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمجموعة.	٠			
تحديثات المحفظة	٠	٠	٠	٠
تحديثات مخاطر السيولة	٠	٠	٠	٠
ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد (التعهيد)	٠		٠	٠
التقارير والتحديثات التنظيمية	٠	٠	٠	٠
مراجعة واعتماد السياسات واختصاصات اللجنة	٠	٠	٠	٠

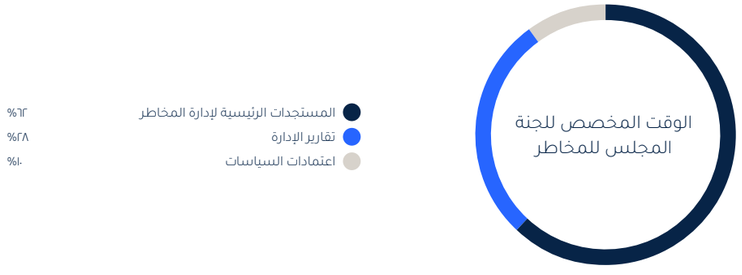

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة المجلس للترشيحات
والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية
وحوكمة الشركات

الصلاحيات

تشمل مسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يلي:

- الشئون المتعلقة بمجلس الإدارة، التي تتضمن الهيكلة والترشيح والتقييم وخطط التعاقب الوظيفي وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والبرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة وبرنامج التوعية؛
- مراجعة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومصالحهم، وضمان استمرار استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل متواصل؛
- إعداد التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات والمكافآت، وتطوير إطار حوكمة الشركات وأنظمتها وضوابطها؛
- الثقافة والقيم المؤسسية، بما في ذلك ثقافة الحوكمة للمجموعة؛
- سياسات الاختيار للتعيين والتقييم والتعاقب الوظيفي والمكافآت للإدارة العليا؛
- استراتيجية الموارد البشرية بما في ذلك استراتيجيات التوطين واستقطاب المواهب واستراتيجيات تنويع القوى العاملة والاحتفاظ بها؛
- وضع الخطط الخاصة بالقوى العاملة ومواءمتها مع الأهداف والاستراتيجيات؛
- مراجعة واعتماد وتقييم التقدم المحرز في استراتيجية الاستدامة، وضمان التوافق بين جهود المجموعة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ورسالتها وقيمها وأهدافها طويلة الأجل في مجال الاستدامة؛
- الإشراف على تحقيق أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما في ذلك أهداف التمويل المستدام، وسياسات وإجراءات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والإفصاحات، والتقدم المحرز في مسار المجموعة للوصول إلى الحياد المناخي، والتطورات التنظيمية والاتجاهات الناشئة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

هيكل اللجنة

يتكون هيكل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، المتوافق مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من ثلاثة (٣) أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، بما في ذلك رئيس غير تنفيذي يختلف عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس اللجنة، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضواً، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات اللجنة خلال ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٥/٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥/٥
السيد/ علي حميد علي العويس	٤/٥

بيان من رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

لمحة عامة عن أنشطة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خلال عام ٢٠٢٥.

عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خمسة اجتماعات على مدار عام ٢٠٢٥، أدت خلالها مسؤولياتها بجد واجتهاد وفقًا لاختصاصاتها وجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. لعبت هذه الاجتماعات دوراً محورياً في ضمان الحوكمة والإشراف الفعالين على عمليات بنك الإمارات دي الوطني المتعلقة بالحوكمة، والموظفين، والثقافة المؤسسية، والاستدامة.

مجلس الإدارة وحوكمة الشركات

مارست لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الإشراف على عمليات ترشيح وتقييم وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة التي يقوم بها البنك. تم تنفيذ هذه العمليات بما يتماشى مع متطلبات أنظمة ومعايير اللياقة والملاءمة التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. بعد انتخابات مجلس الإدارة، أشرفت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة، لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية وأفضل ممارسات الحوكمة. كما قامت اللجنة بتيسير برامج التوجيه والتدريب المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة، وأجرت مراجعات للإفصاحات السنوية المتعلقة بالحوكمة واقتراح المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠٢٥، قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بمراجعة وتحديث سياسة الملاءمة والمناسبة لأعضاء مجلس الإدارة لضمان توافقها مع أحكام أنظمة ومعايير الملاءمة والمناسبة التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما واصلت اللجنة تحديث سياسات مجلس الإدارة والحوكمة الرئيسية الأخرى، مثل دليل حوكمة الشركات، وسياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة، وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، لتعكس الأنظمة المتطورة وتدعم أفضل ممارسات الحوكمة.

أشرفت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على عملية التقييم الداخلي السنوية لمجلس الإدارة ولجانه وأعضاء مجلس الإدارة الأفراد.

بالإضافة إلى ذلك، قامت بمراجعة سجل مصالح أعضاء مجلس الإدارة، والذي يتم اطلاعه على التقارير ربع السنوية المتعلقة بتعارض المصالح من أعضاء مجلس الإدارة.

الموظفون والبيئة الثقافية

حافظت اللجنة على تركيز قوي على ضمان استمرارية القيادة في جميع مجالات الأعمال الحيوية وعلى تعزيز حوكمة الجهات التي تتحمل المخاطر المادية. وعززت اللجنة رقابتها على استراتيجية التوطين للمجموعة وأشرفت على تحديثات السياسات الرئيسية المتعلقة بالإدارة العليا، بما يضمن التوافق مع أنظمة ومعايير اللياقة والنزاهة الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. على مدار العام، قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بتوجيه برنامج رأس المال البشري للمجموعة من خلال تحديث خطة التعاقب الوظيفي للإدارة العليا، ومراجعة الأداء والمكافآت، وتقديم كل من برنامج القيادة العالمي وإطار المواهب لكبار القادة. كما تمت مراجعة الهيكل التنظيمي، وتعزيز حوكمة الجهات التي تتحمل المخاطر المادية من خلال تقوية آلية تحديد الأدوار وإجراء تقييمات الملاءمة والكفاءة وفقًا للتوقعات التنظيمية.

عززت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إشرافها على الأفراد والثقافة المؤسسية من خلال مراقبة مؤشرات القوى العاملة الرئيسية، ومراجعة سياسات الموارد البشرية، وتتبع المبادرات التي تهدف إلى رفاهية وتطوير الموظفين. كما قامت بتقييم نتائج التعويضات السنوية لتحقيق توافق واضح بين الأداء والمكافأة.

الاستدامة

تماشياً مع اختصاصها الأوسع نطاقاً، قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالإشراف على إفصاحات المجموعة المتعلقة بالاستدامة. ومن بين الإنجازات الرئيسية في ٢٠٢٥، إطلاق تقرير الاستدامة الخاص بالمجموعة وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية إس١ و إس٢، والذي دمج متطلبات فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتعلق بالطبيعة ومتطلبات مبادرة التقارير العالمية. شكلت هذه المبادرة علامة فارقة هامة، حيث قدمت سابقة عالمية في ربط الإفصاحات المتعلقة بالمناخ والاستدامة بالبيانات المالية مباشرة. كما قامت اللجنة بمراجعة وإقرار كل من سياسة مكافحة "التضليل البيئي" وسياسة حقوق الإنسان، ووسعت نطاق إشرافها على مسار انتقال المجموعة نحو صافي الانبعاثات الصفري. ويعكس هذا تحولاً من نهج قائم على الامتثال إلى نهج يتمحور حول الثقافة والشفافية والتغيير.

مراجعة فعالية وهيكلة اللجنة

كجزء من عملية التقييم السنوية، أجرت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مراجعة داخلية لفعاليتها وأدائها في عام ٢٠٢٥، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية. وأكدت النتائج أن اللجنة كانت تفي بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية. بعد انتخابات مجلس الإدارة، تم تحديث تشكيل اللجنة لضمان أن يكون جميع الأعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويتمتعون بالمهارات والخبرة اللازمة.

أولويات عام ٢٠٢٦

بالنظر إلى المستقبل، ستركز أجندة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاجتماعية لعام ٢٠٢٦ على تعزيز الرقابة على الشركات التابعة المحلية والدولية على حد سواء.

وسوف تكون إحدى الأولويات الرئيسية هي دعم برنامج التوطين لتحقيق أهداف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك الإشراف على إنشاء الأكاديمية الوطنية للمسار الوظيفي لتعزيز مسار المواهب الإماراتية في الوظائف الحيوية.
كما ستعمل اللجنة على تعزيز تطوير "القيادة عبر الحدود" من خلال توسيع برنامج التناوب القيادي العالمي، وتنسيق العمليات الدولية، والانتقال إلى نموذج إدارة الموارد البشرية القائم على برنامج "الذكاء الاصطناعي أولاً"، وتنفيذ بنية تركز على برنامج "المهارات أولاً".

وسيستفيد البرنامج الأخير من الذكاء الاصطناعي التوليدي لرسم خرائط المواهب التقنية الهامة ودعم التدخلات التنموية الاستباقية التي تتجاوز أساليب التعلم التقليدية.

وستشمل أولويات اللجنة كذلك الإشراف المستمر وتحديثات إطار التمويل المستدام وإطار التمويل الانتقالي، وإطلاق المنتجات المرتبطة بالتمويل المستدام، وإعداد تقارير شاملة عن نتائج التمويل المستدام والتمويل الانتقالي.

بصفتي رئيسًا للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أقر بمسؤوليتي عن تنفيذ التزامات اللجنة كما هو منصوص عليه في الدور والمهام والصلاحية المنوطة بها وضمان استمرار فعاليتها.

أهم القضايا التي سيتم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	يناير	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر
الموارد البشرية					
رواتب وأداء الإدارة العليا	•				
تعيينات الإدارة العليا	•				
إدارة الأداء لعام ٢٠٢٤، والمكافآت لعام ٢٠٢٤، وتحليل الرواتب لعام ٢٠٢٤.	•				
معايير تحمل المخاطر المادية والأدوار المحددة	•			•	•
مستجدات مشاريع وأنشطة الموارد البشرية	•				•
مستجدات التوطين	•		•	•	•
مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة.				•	
مراجعات السياسات					
مراجعات سياسة الموارد البشرية			•	•	•
سياسات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات			•		
سياسات حوكمة الشركات	•				•
الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات					
تحديثات حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتحديثات التمويل المستدام		•	•	•	•
الإفصاح بشأن تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	•				
حوكمة الشركات					
تقييم خارجي مستقل لمجلس الإدارة	•				
تقرير حوكمة الشركات	•				
سجل مصالح أعضاء مجلس الإدارة		•	•	•	•

رئيس لجنة المجلس التنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس التنفيذي

الصلاحيات

تشمل مسؤوليات لجنة المجلس التنفيذي الإشراف على ما يلي:

- مهام محددة تتعلق بالحوكمة واتخاذ القرار في الفترة الفاصلة بين اجتماعات مجلس الإدارة المجدولة، لاسيما في الحالات العاجلة أو الحساسة للوقت التي يتعذر فيها انعقاد المجلس بكامل أعضائه؛
- الإشراف والرقابة على شؤون المجموعة، مع القيام بدور محوري في ضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة والإدارة المالية الحكيمة؛ و
- الأمور الأخرى المفوضة من قبل مجلس الإدارة.

هيكلة اللجنة

تم إعادة تشكيل لجنة الانتخابات بعد انتخاب مجلس الإدارة الذي تم إجراؤه في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥. تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس التنفيذي من قبل مجلس الإدارة، بعد دراسة توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل صحيح.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس التنفيذية ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس التنفيذي	حضور اجتماعات لجنة المجلس التنفيذية ٢٠٢٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣٥/٣٥
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٣٥/٣٥
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	٣٥/٣٤
السيد/ علي حميد علي العويس*	٣٥/٤

تغطي سجلات الحضور فترة التقرير بأكملها وتشمل الأعضاء المغادرين.
* خدم السيد/ علي حميد علي العويس في اللجنة حتى مارس ٢٠٢٥

بيان من رئيس لجنة المجلس التنفيذي

خلال عام ٢٠٢٥، اجتمعت لجنة المجلس التنفيذي خمس وثلاثين (٣٥) مرة ، وقامت بأداء مسؤولياتها باجتهاد كما هو منصوص عليه في الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها. لعبت اللجنة دوراً حيوياً في ضمان الحوكمة الفعالة من خلال معالجة المسائل العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما مكن أعمال بنك الإمارات دي الوطني من التقدم بكفاءة وفي غضون الأطر الزمنية المطلوبة.

وعلى مدار العام، نظرت لجنة المجلس التنفيذي في مجموعة واسعة من القضايا.وشملت هذه القضايا مراجعة مقترحات الاستثمار الاستراتيجية ومبادرات الأعمال، بالإضافة إلى المتابعات المنتظمة لرصد حالة هذه المقترحات وتقدمها.وقد سهّل هذا الإشراف المستمر اتخاذ القرارات السريعة ودعم تحقيق أهداف العمل الرئيسية.

وكجزء من صلاحياتها، قامت اللجنة أيضاً بمراجعة العديد من العقود المقرر تنفيذها من قبل بنك الإمارات دي الوطني. شملت هذه العقود مجالات مهمة مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وتراخيص البرامج، والترتيبات الخاصة بالمشتريات. إلى جانب ذلك، وافقت لجنة المجلس التنفيذي على مجموعة من النفقات على مستوى المجموعة، بما في ذلك تجديدات التأمين الضرورية لموظفي المجموعة. كما قامت اللجنة بتقييم ومراجعة المقترحات المتعلقة بالاستحواذ على العقارات المملوكة للمجموعة والتصرف فيها، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو على الصعيد الدولي.

مراجعة فعالية اللجنة

تماشياً مع المتطلبات التنظيمية، تم إجراء مراجعة داخلية في عام ٢٠٢٥ لتقييم فعالية وأداء لجنة المجلس التنفيذي وأكدت نتائج هذه المراجعة أن اللجنة قد اضطلعت بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة على مدار العام.

أولويات عام ٢٠٢٦

بنظرة مستقبلية إلى عام ٢٠٢٦، ستواصل لجنة المجلس التنفيذي تركيزها على القيام بالإشراف والمراجعة للمسائل العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة. تواصل اللجنة التزامها بتسهيل إنجاز القرارات الاستراتيجية والتجارية الرئيسية في الوقت المناسب وبشكل فعال، وبالتالي دعم النجاح المستمر لبنك الإمارات دي الوطني. بصفتي رئيساً، للجنة المجلس التنفيذي أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس التنفيذي وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس التنفيذي

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
مراجعة مقترحات الاستثمار الاستراتيجي والتصرف في الأصول.	•	•	•	•
مراجعة مقترحات بيع أو الاستحواذ على العقارات	•	•	•	•
تجديدات التأمين الضرورية	•		•	•
إعتماد السياسات			•	
العقود والمعاملات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات	•	•	•	
الرقابة الدولية	•	•	•	•
الشراكات الاستراتيجية	•	•		•
اعتماد المشتريات	•	•	•	•
اعتماد اتفاقيات الترخيص	•	•	•	•

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار الإشراف على:

- إدارة التركزات الائتمانية والمحافظ الاستثمارية للمجموعة؛
- اعتماد المنتجات والخدمات الجديدة ومن بينها خطوط المجموعة والبلدان، والتسهيلات الائتمانية والاستثمارات؛
- دعم مجلس الإدارة في تفويض صلاحيات الإقراض لجميع لجان الائتمان والاستثمار والإدارة والموظفين على مستوى المجموعة.

تشكيل اللجنة

تمت إعادة تشكيل مجلس إدارة لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بعد انتخاب مجلس الإدارة الذي تم إجراؤه في الاجتماع السنوي العام لعام ٢٠٢٥. تم تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة لجنة المجلس للائتمان والاستثمار من قبل المجلس، بعد دراسة توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على النحو الواجب.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار لعام ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥١/٥١
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٥١/٥١
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	٥١/٥١
السيد/ علي حميد علي العويس*	٥١/٨

تغطي سجلات الحضور فترة التقرير بأكملها وتشمل الأعضاء المغادرين.
* خدم السيد/ علي حميد علي العويس في اللجنة حتى مارس ٢٠٢٥

بيان من رئيس مجلس إدارة لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

خلال عام ٢٠٢٥، اجتمعت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار واحد وخمسون (٥١) مرة. وقامت بمسؤولياتها وفقًا لدورها ومهامها وصلاحيتها المحددة.

وعلى مدار العام، قدمت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار إرشادات أساسية للإدارة بشأن مسائل استراتيجية الأعمال وسياسة الاستثمار. لعبت اللجنة دورًا محوريًا في مراجعة ودعم الموافقة على صلاحية الإقراض المفوضة، والتي تنطبق على جميع لجان الائتمان والاستثمار، بالإضافة إلى الإدارة والموظفين على مستوى المجموعة.

ووفقاً لمسؤولياتها، قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار على نحو ثابت بمراجعة واعتماد مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة، بالإضافة إلى خطوط الائتمان الخاصة بالمجموعة والدول. درست اللجنة بعناية المقترحات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والاستثمارات وإدارة الأصول وإعادة الهيكلة المالية والإجراءات التصحيحية، مع ضمان اتخاذ جميع هذه القرارات وفقًا لإطار سلطة الإقراض المفوضة المعتمدة.

كما واصلت اللجنة الإشراف على تكوين محفظة المجموعة وجودتها وأدائها، مع التركيز بشكل خاص على الامتثال. وشمل ذلك الموافقة على الانكشافات الائتمانية الكبيرة وأي استثناءات للسياسات المعمول بها. فضلا عن ذلك، حرصت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار على ضمان أن أي قرار تتخذه من شأنه أن يؤثر على المجموعة سيعتمد بالتالي من قبل شركات المجموعة حسب ما هو مطلوب للأغراض التنظيمية.

وقد قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار خلال العام بتحديث دورها ومهامها وصلاحياتها لتتوافق مع المتطلبات التنظيمية الجديدة الناشئة عن أنظمة ومعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وقد أدت هذه التحديثات إلى تغييرات في مسؤوليات اللجنة، بموجب الدور والمهام والصلاحيات المعدلة، أصبح لدى لجنة المجلس للائتمان والاستثمار في الوقت الحالي سلطة الموافقة على الاستثناءات غير الجوهرية للسياسات وفقًا لسلطة الإقراض المفوضة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على اللجنة مراجعة أي مقترحات لإصدار أو الحصول على انكشافات ائتمانية جوهرية تقع خارج نطاق القدرة على تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. عند الاقتضاء، ستوصي لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بهذه الأمور إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

مراجعة فعالية اللجنة

حسب إجراءات التقييم السنوية، تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار على المستوى الداخلي في عام ٢٠٢٥، وفقًا للالتزامات التنظيمية. أكدت نتائج هذه المراجعة أن اللجنة كانت تقوم بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٦

سوف يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للائتمان والاستثمار خلال عام ٢٠٢٦ اجتماعات أسبوعية تركز على استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني ومتابعة مدى فعالية سياسات الائتمان والاستثمار على وجه التحديد. ستقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بتقييم التدابير الإجرائية وقصيرة الأجل المتعلقة بكفاءة محافظ الائتمان والاستثمار، الراجعة إلى التغيرات في ظروف السوق وتحسين كفاءة التكاليف. وسوف تنظر اللجنة أيضاً في إجراء التعديلات على نماذج التشغيل، ورقمنة الإجراءات. وطبقاً لمسئولياتها، ستقوم اللجنة باعتماد وإجازة خطوط العمل الخاصة بالمجموعة والبلدان، وتقييم مقترحات الائتمان، وتقارير المحافظ، وإطار صلاحيات الإقراض المفوّضة، بالإضافة إلى المنتجات والخدمات الجديدة.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس للائتمان والاستثمار أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للائتمان والاستثمار وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس
لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
التسهيلات الائتمانية	٠	٠	٠	٠
سياسات الاستثمار		٠	٠	٠
أداء الأعمال	٠		٠	٠
استراتيجية مخاطر الائتمان والاستثمار	٠	٠	٠	٠
الالتزام بقواعد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والأنظمة الأخرى ذات الصلة	٠	٠	٠	٠
مراجعة تشكيل المحفظة وجودتها وأدائها وامتثالها.		٠		٠

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

الصلاحيات

تتضمن المسؤوليات الرئيسية للجنة المجلس لمعادلة الأرباح الإشراف على:

- الامتثال لمتطلبات معايير معادلة الأرباح.
- ضمان إدارة حسابات الاستثمار بما يحقق أفضل مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية.
- التطوير والتحديث الدوري للسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المتعلقة بمعادلة الأرباح، وذلك لضمان معادلة أرباح بشكل مناسب ورشيد.
- ضمان موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني على السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية.

تشكيل اللجنة

تمت إعادة تشكيل لجنة المجلس لمعادلة الأرباح بعد انتخاب مجلس الإدارة الذي أجري أثناء اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤. تم تعيين رئيس واعضاء اللجنة من قبل مجلس الإدارة، بعد دراسة توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على النحو الواجب. تتكون اللجنة من ثلاثة (٣) أعضاء، بما في ذلك عضو من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وفقًا لمتطلبات معايير معادلة الأرباح.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ جاسم محمد العلي
عضواً، عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

د. سالم العلي
عضو خارجي - الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

حضور اجتماعات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح لعام ٢٠٢٥

أعضاء لجنة المجلس لمعادلة الأرباح	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/٤
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي**	٤/٣
السيد/ بطي عبيد بطي الملا*	٤/١
د. سالم علي العلي	٤/٤

تغطي سجلات الحضور فترة التقرير بأكملها وتشمل الأعضاء المنتهية ولايتهم والأعضاء حديثي التعيين.
* خدم السيد/ بطي عبيد بطي الملا في اللجنة حتى مارس ٢٠٢٥
** تم تعيين السيد/ جاسم محمد العلي في اللجنة في مارس ٢٠٢٥

بيان رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

خلال عام ٢٠٢٥ ، اجتمعت لجنة معادلة الأرباح للمجلس (٤) أربع مرات وواصلت عملها بما يتوافق مع الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

على مدار العام، نفذت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح رقابة قوية ورصد متقن لضمان إدارة حسابات الاستثمار. وقد حرصت اللجنة على إدارة هذه الحسابات بما يحقق أفضل مصالح أصحاب حسابات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، التزمت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح بحماية مصالح أصحاب المصلحة الآخرين غير المساهمين، والعمل بما يتماشى مع القرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

مراجعة فعالية اللجنة

تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس لمعادلة الأرباح كجزء من عملية التقييم السنوية، والتي أجريت داخلياً خلال عام ٢٠٢٥ عام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. أكدت نتائج هذه المراجعة أن اللجنة كانت تقوم بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٦

وبالنظر إلى المستقبل، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس لمعادلة الأرباح أربع مرات على الأقل في عام ٢٠٢٦ لضمان الامتثال لجميع متطلبات الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها والأنظمة المعمول بها.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس لمعادلة الأرباح، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس لمعادلة الأرباح وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

قامت اللجنة بمراجعة وضع المخاطر التجارية التي تم نقلها والخطوات التي يتخذها بنك الإمارات دبي الوطني للتخفيف من هذه المخاطر على أساس ربع سنوي. كما دققت النظر في استخدام الاحتياطيات، مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، وأعدت التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة.

وبموجب مسؤولياتها، واصلت اللجنة الإشراف على السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بأنشطة التمويل والاستثمار التي تقوم بها المجموعة، باستخدام أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، فضلاً عن الواجبات الائتمانية التي تقوم بها المجموعة واعتماد البنود الرئيسية المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح.

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٥

	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر
مراجعة المخاطر التجارية المنقولة	٠	٠	٠	٠
مراجعة الاحتياطيات المقترحة	٠	٠	٠	٠

تعويضات الإدارة العليا

تم تصميم سياسات وممارسات المكافآت الخاصة بالمجموعة لتقديم إطار عمل شامل للمكافآت يواكب الأداء المتوافق مع استراتيجية أعمال المجموعة. يعمل هذا النهج ضمن بيئة قوية لإدارة المخاطر والحوكمة، والتي تولي اهتماماً متساوياً لكيفية تحقيق الأهداف ونوعية النتائج التي يتم تقديمها.

تصميم وهيكلة آلية المكافآت

تهدف سياسات وإجراءات المكافآت في المجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- جذب المواهب والاحتفاظ بها وتحفيزها من خلال أجور عادلة ومنصفة بناءً على الدور الوظيفي، مع عرض واضح وسهل الفهم ومتوازن بشكل مناسب بين التعويض الثابت والمتغير.
- تعزيز ثقافة الأجر مقابل الأداء، مع التمييز المناسب بناءً على الأداء والمساهمة بما يتماشى مع تحقيق أهداف العمل.
- تقديم هياكل تعويضات مرنة وسريعة الاستجابة للمساعدة في جذب المواهب الرئيسية والاحتفاظ بها، وتنمية الأعمال التجارية واستدامتها؛
- دعم ثقافة مؤسسية تنتج نموًا مستدامًا وقيمة على المدى الطويل لأصحاب المصلحة في المجموعة وعملائها وموظفيها ومجتمعاتها.
- مواءمة ودفع، وتعزيز ثقافة المجموعة وقيمها والسلوكيات المرغوبة التي تعد أساساً لتحقيق نتائج الأفراد وفرق العمل وتحقيق أهداف المؤسسة.
- دمج إدارة المخاطر والتعويضات، وتعزيز السلوك القائم على اتخاذ القرارات الرشيدة وأعلى المعايير الأخلاقية، والاسترشاد بالضوابط الداخلية والامتثال التنظيمي.
- غرس شعور بالتملك لدى الموظفين من خلال تزويدهم بفرص للمشاركة في نجاح المجموعة عبر عرض مكافآت إجمالية تنافسية مرتبطة بالأداء الاستثنائي والنتائج المالية.
- تعتبر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة هي الجهة الرئيسية التي تتمتع بإشراف مستقل على المكافآت في المجموعة، نيابة عن مجلس الإدارة.

هيكل المكافآت - الثابتة والمتغيرة

تتم مراجعة الأجور الثابتة للموظفين سنوياً بما يتماشى مع مبادئ التعويضات الخاصة بالمجموعة. يتم تحديد هيكل المكافآت على نحوٍ مناسب استنادًا إلى قدرة المجموعة على التحمل، ومستويات الأجور السائدة في السوق وداخليًا للأدوار المماثلة في القطاع بحسب الموقع الجغرافي، وخبرة الفرد، وتجربته المهنية، ومسؤوليات الدور، والأقدمية الوظيفية، ومتطلبات التنظيم والحوكمة.

يستند نظام الأجور المتغيرة إلى مبدأ الأجر مقابل الأداء، ويتم منحه على شكل مكافأة سنوية تقديرية أو مدفوعات تحفيزية حسب الوظيفة. يتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بالمرونة الكاملة، مما يسمح بإمكانية أن تكون قيم مكافآت التعويض المتغيرة صفرًا في حالة ضعف أداء المجموعة أو وحدة الأعمال أو الفرد. يتم تحديد مخصصات المكافآت للموظفين المؤهلين بناءً على الأداء العام للمجموعة المعدل حسب المخاطر، وأداء الأعمال، والأداء الفردي، حيث يتم تقييم الأداء بناءً على معايير مالية وغير مالية، بما في ذلك السلوكيات والتصرفات.

لن تتجاوز مستويات الأجور المتغيرة ١٠٠% من التعويض الثابت ما لم يكن، في ظروف معينة، ويسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى زيادة هذه المستويات إما إلى ١٥٠% من التعويضات الثابتة - بموافقة مجلس الإدارة أو ٢٠٠% من التعويض الثابت - بموافقة الجمعية العمومية للمجموعة.

.

مكافآت موظفي وحدة أعمال الرقابة

يتم تحديد أجور موظفي إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال للمجموعة عند مستوى من شأنه جذب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة والاحتفاظ بهم، وهي في الغالب أجور ثابتة (عند النظر في نسبة الأجور الثابتة إلى المتغيرة). يتم تقييم الأداء على أساس أهداف الوظائف الخاصة بكل موظف وليس على أساس أداء وحدات الأعمال التي يشرفون عليها أو يدعمونها.

يتم تحديد مخصصات مجموع المكافآت لوظائف إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال للمجموعة، وقرارات المكافآت المتغيرة الفردية لموظفي وظيفة الرقابة، بشكل مستقل عن الأداء المالي العام لوحدات الأعمال التي يدعمونها، وتستند إلى أداء الوظيفة والقدرة الإجمالية للمجموعة على تحمل التكاليف. بصفتهم الإدارة العليا للمجموعة، فإن المكافآت المتغيرة للمسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة تخضع للإشراف المباشر من قبل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

مكافآت الإدارة العليا

من منظور المجموعة، بالنسبة لسنة الأداء ٢٠٢٥، تم تحديد ستة عشر (١٦) من الإدارة العليا (بما في ذلك الإدارة الحالية والسابقة) باعتبارها الجهة المسؤولة أمام مجلس الإدارة عن الإدارة اليومية السليمة والحكيمة للمجموعة، وكموظفين رئيسيين مسؤولين عن الإشراف على خطوط الأعمال الرئيسية لبنك الإمارات دبي الوطني، وهم: الرئيس التنفيذي للمجموعة، واللجنة التنفيذية للمجموعة، ورؤساء وحدات الرقابة في المجموعة (مثل إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق)، ورئيس الشؤون القانونية للمجموعة.

تماشياً مع المتطلبات التنظيمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تتكون المكافآت المتغيرة الممنوحة للإدارة العليا بموجب نظام المكافآت السنوية التقديرية من مكافآت نقدية، تُدفع بعد نهاية سنة الأداء، ومكافآت نقدية مؤجلة، تُمنح بموجب الشروط والأحكام الواردة في قواعد الخطة ذات الصلة.

تُصرف الجوائز المؤجلة على دفعات خلال فترة ثلاث سنوات. بلغ إجمالي الأجور الممنوحة للإدارة العليا لعام ٢٠٢٥، والتي تتألف من الراتب الثابت (بما في ذلك مساهمة صاحب العمل في المعاش التقاعدي) والتعويضات المتغيرة، مبلغاً قدره ١١٠ مليون.

يتضمن الجدول التالي معلومات عن الأجور الثابتة والمتغيرة للسنة المالية:

	بالمليون درهم	الإدارة العليا ٢٠٢٥
	المكافآت الثابتة*	
١	عدد الموظفين	١٦
٢	إجمالي الأجر الثابت (٣ + ٥ + ٧)	٦١
٣	منها: نقدي	٦٠
٤	منها: مؤجل	٠
٥	الأسهم أو الأدوات الأخرى المرتبطة بالأسهم	٠
٦	منها: مؤجل	٠
٧	منها: صيغ أخرى	١
٨	منها: مؤجل	٠
	الأجر المتغير	
٩	عدد الموظفين	١٥
١٠	إجمالي الأجر المتغير (١١ + ١٣ + ١٥)	٤٩
١١	منها: نقدي	٤٩
١٢	منها: مؤجل	١٤
١٣	الأسهم أو الأدوات الأخرى المرتبطة بالأسهم	٠
١٤	منها: مؤجل	٠
١٥	منها: صيغ أخرى	٠
١٦	منها: مؤجل	٠
	إجمالي الأجر (٢ + ١٠)	**١١٠**

* تم رفع تقرير عن الأجر الثابت (الذي يشكل بعد ذلك جزءً من إجمالي الأجر) على أساس أنه مكافأة. ويستبعد المكافآت المتراكمة بعد انتهاء الخدمة والمزايا طويلة الأجل والمستحقات الآجلة التي منحت في السنوات السابقة، ولكن تم دفعها في عام ٢٠٢٥.
* يشمل عدد الموظفين الذين تم تحديدهم كإدارة عليا في أي وقت خلال سنة الأداء ٢٠٢٥، بما في ذلك أولئك الذين خرجوا من الإدارة العليا في نهاية العام (أي الإدارة العليا السابقة).

تعويضات الإدارة العليا (تتمة)

مدفوعات خاصة للإدارة العليا
لم يتم منح مدفوعات خاصة للإدارة العليا عن العام ٢٠٢٥

سياسة ومعايير تعديل الأجور المتغيرة
تخضع التعويضات المتغيرة لتسوية المخاطر اللاحقة، تحت ظروف وأحداث معينة، على هيئة تسويات أثناء السنة، من خلال تطبيق نظام الحسم واسترداد المكافآت. ويمكن تطبيق تعديل المخاطر اللاحق على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على ظروف الحدث وضمن مجموعة من الظروف، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة المواد أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، أو الاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل فرد أو مجموعة من الموظفين، أو الخطأ المادي أو فشل ضوابط إدارة المخاطر. وتبلغ فترة الاسترداد ثلاث سنوات بعد تاريخ دفع المكافأة ذات الصلة. تراجع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المعايير المحددة لتعديل المخاطر اللاحقة سنويًا وتطبيقها في كل حالة وفقًا لما تحدده اللجنة وفقًا لتقديرها الخاص.

.

ستنظر المجموعة في جميع العوامل ذات الصلة (بما في ذلك مدى قرب الموظف من فشل إدارة المخاطر المعنية ومستوى مسؤولية الموظف) عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان من المعقول، وإلى أي مدى، السعي لاسترداد أي من أو كل المكافآت المتغيرة.

يتضمن الجدول التالي معلومات كُميّة عن مكافآت الإدارة العليا المؤجلة الخاضعة لتعديل المخاطر اللاحقة للسنة المالية.

التعويضات المؤجلة والمحتفظ بها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بالمليون درهم	إجمالي مبلغ المكافأة المؤجلة المستحقة	منها: إجمالي المبلغ المتبقي من التعويضات المؤجلة والمحتفظ بها المعرضة للتعديل الصريح أو الضمني بعد وقوع الحدث.	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الصريحة اللاحقة	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الضمنية اللاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة في السنة المالية
الإدارة العليا	٢٧	٢٧	-	-	٨
نقدي	٢٧	٢٧	-	-	٨
الأسهم	-	-	-	-	-
الأدوات المرتبطة بالنقد	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-

للحصول على مزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت، وتصميم وهيكل عمليات المكافآت، يرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة ٣.

لجان الإدارة

لدى بنك الإمارات دبي الوطني ست (٦) لجان إدارية تتبع لمجلس الإدارة أو لجانه، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للمجموعة. تساعد هذه اللجان في تنفيذ أهداف المجموعة وتلعب دوراً محورياً في ضمان كفاءة وفعالية التشغيل والإشراف والمراقبة لأعمال بنك الإمارات دبي الوطني

تعمل كل لجنة إدارة بموجب صلاحيات معتمدة تحدد صلاحيتها ومسؤولياتها وتواتر اجتماعاتها وممارسات عملها.
تدعم هذه اللجان عملية صنع القرار في المجالات الرئيسية للأعمال، بما في ذلك إدارة الأصول والمخاطر والائتمان والاستثمار والتوريد وأمن المعلومات.

.

اللجنة التنفيذية للمجموعة	لجنة الإدارة	عدد الاجتماعات المنعقدة في عام ٢٠٢٥	مسؤوليات اللجنة
تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية للمجموعة ما يلي: • المراقبة الجماعية لأداء المجموعة (التي تتكون من الشركات ووحدات أعمال الدعم والشركات التابعة) واتخاذ قرارات على مستوى المجموعة ضمن حدود الصلاحية المفوضة من قبل مجلس الإدارة. • تقديم توصيات محددة إلى مجلس الإدارة بشأن القرارات التي تقع خارج حدود الصلاحيات المفوضة له. • مراجعة المقترحات / الأوراق (بخلاف تلك التي تمت مراجعتها من قبل لجان الأصول والمطلوبات، والتدقيق، والائتمان، والاستثمار) قبل تعميمها على المجلس. • مراقبة الأداء المالي الشهري لأقسام الأعمال في المجموعة. • التحقق من صحة المنتج الجديد ومقترح المشروع والموافقة عليه أو رفضه وفقا لحدود صلاحيات اللجنة التنفيذية للمجموعة. • تحديد المبادئ التوجيهية للخطط / الميزانيات الاستراتيجية والتجارية قبل عرضها على مجلس الإدارة. • التحقق من صحة أي تغييرات شاملة في السياسة والعمليات والتنظيم (ضمن الميزانية) يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء المجموعة والموافقة عليها أو رفضها. • التحقق من صحة عضوية مجموعة المواهب ومقترحات مكافآت الموظفين واتخاذ قرار بشأنها (في حدود الميزانية). • مراقبة التقدم المحرز ونتائج التنفيذ للمشاريع الكبيرة والتحقق من صحتها. • وضع سياسة الاتصال الداخلي والخارجي. • لجنة الإدارة للاستثمار.	لجنة الإدارة للاستثمار	٢	تضمن توافق المحافظ الاستثمارية للمجموعة مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وتراقب أداء هذه المحافظ ويقدم تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
	لجنة الإدارة للائتمان	٩٢	تدير الموافقات وفقًا لتفويض تسهيلات الائتمان، وتسوية الديون، وإقرار المخصصات وشطب الديون، وتعديلات التسعير، والتصنيفات، والاستثناءات.
	لجنة الأصول والمطلوبات	١٢	تشرف على تقييم كفاية رأس المال للمجموعة، ومراجعة مستوى تحمل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك، والقدرة على تحمل المخاطر في دفاتر التداول والرقابة عليها، بالإضافة إلى إدارة فجوات الاستحقاق وخطط التمويل. تدير استراتيجية الاقتراض والإقراض للمجموعة وتمويل الاستحواذ.
	لجنة المخاطر للمجموعة	٥	تضمن الإدارة الفعالة لجميع أنواع المخاطر عبر المجموعة بما يدعم ويتماشى مع استراتيجية أعمال المجموعة ومستوى المخاطرة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.
	لجنة المشتريات للمجموعة	١٢	تقوم بالإشراف على تحصيل نفقات الموظفين من غير العاملين بدوام كامل على مستوى المجموعة، والتي تتراوح بين ٢ مليون إلى ١٠ ملايين درهم، ومراجعتها بهدف تحديد فرص التآزر والكفاءات التشغيلية.
	اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات	١١	تضمن التطبيق الفعال والاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية ذات الصلة والتمويل لتلبية أهداف واحتياجات المجموعة.

عقدت اللجنة التنفيذية للمجموعة ١٢ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٥.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

تعمل المجموعة في إطار شامل لإدارة المخاطر يدعم سلامتها المالية ونموها على المدى الطويل والتزامها بالمتطلبات التنظيمية.

يشكل إطار إدارة المخاطر هذا جوهر هيكل حوكمة الشركات للمجموعة، ويضمن تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها والإبلاغ عنها بطريقة متسقة ومنضبطة، مدعومة بالمبادئ والسياسات والمعايير المعمول بها.

إطار عمل إدارة المخاطر

تم بناء إطار إدارة المخاطر للمجموعة حول مبادئ نموذج خطوط الدفاع الثلاثة لفصل المسؤولية وتعزيز المساءلة:

- يتكون خط الدفاع الأول من وحدات الأعمال، وهي المسؤولة عن نشأة وإدارة المخاطر اليومية من خلال أنشطة التقييم المباشر والتحكم والتخفيف.
- يتألف خط الدفاع الثاني من وظائف مثل إدارة المخاطر والتمويل والامتثال، والتي توفر الإشراف والمراقبة المستقلة لأنشطة المجموعة المتعلقة بتحمل المخاطر، مما يضمن توافق عمليات إدارة المخاطر مع استراتيجية المجموعة العامة والتوقعات التنظيمية.
- يعمل خط الدفاع الثالث، وهو التدقيق الداخلي، بشكل مستقل لتوفير ضمان موضوعي بشأن فعالية الضوابط الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة، مما يضمن كفاية وفعالية خطي الدفاع الأول والثاني.

يتضمن إطار إدارة المخاطر بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة ولجان الحوكمة والسياسات والحدود، مما يضمن اتباع نهج متسق تجاه المخاطر عبر المنظومة.

تحديد المخاطر وتقييمها وتدابير السيطرة عليها

تتبع المجموعة منهجية منظمة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية والناشئة. تشمل بيئة التحكم الخاصة بها سياسات شاملة، وهياكل حدود محددة، وتقييمات دورية للمخاطر، وتحليل السيناريوهات، واختبارات الضغط المنتظمة.

يُعد بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة، الذي وافق عليه مجلس الإدارة، عنصراً أساسياً في إطار إدارة المخاطر هذا، والذي يحدد المعايير التي تعمل المجموعة في إطارها للحفاظ على ملف تعريف مستدام للمخاطر. يتم رصد حدود القدرة على تحمل المخاطر بشكل فعال، ويتم الإبلاغ عن أي انتهاكات، إلى جانب الإجراءات الإدارية المناسبة، إلى لجنة المجلس للمخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة المخاطر الناشئة والاتجاهات الخارجية

تحرص المجموعة على الإشراف الدقيق على التطورات الاقتصادية الكلية والتنظيمية والتكنولوجية والجيوسياسية التي قد تؤثر على ملف المخاطر الخاص بها. يتم تقييم تطورات الأمن السيبراني، والاتجاهات الاقتصادية العالمية، والضغوط التضخمية، واضطرابات سلسلة التوريد، والديناميات الجيوسياسية الإقليمية بشكل منتظم. يُمكّن الفحص الاستباقي للمخاطر والتقييمات القائمة على السيناريوهات من الاستعداد في الوقت المناسب ويدعم مرونة المجموعة في بيئة تشغيل متغيرة.

عند إدارة المخاطر السيبرانية، تخضع جميع مبادرات الرقمنة لمراجعة صارمة من الخط الأول والثاني من قبل الوحدات الوظيفية للأمن والمخاطر السيبرانية المتخصصة، كما تخضع الشراكات مع مقدمي الخدمات لتقييم وإشراف صارمين لضمان التوافق مع متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تواصل المجموعة تطوير قدراتها في مجال إدارة المخاطر السلوكية، مع التركيز على ضمان المعاملة العادلة للعملاء بما يتماشى مع أنظمة حماية المستهلك.

خط الدفاع الأول

وحدات الأعمال

- التقييم المباشر
- السيطرة على المخاطر وتخفيفها

خط الدفاع الثاني

إدارة المخاطر والتمويل والامتثال

- الإشراف على أنشطة تحمل المخاطر في المجموعة
- تقييم المخاطر والمشكلات بشكل مستقل عن قطاعات الأعمال

خط الدفاع الثالث

وحدة عمل التدقيق الداخلي

- المراجعة المحايدة والتأكيد الموضوعي بشأن جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة
- المراجعة المستقلة والفعالة لخطي الدفاع الأول والثاني

نظرة عامة على الرقابة الداخلية ورصد وتقييم الضوابط

يوفر نظام الرقابة الداخلية للمجموعة ضماناً منظمًا عبر العمليات المالية وغير المالية على حد سواء. ويعمل هذا النظام من خلال إطار متعدد المستويات يتم تطبيقه على مستويات مختلفة من المنظمة ويعكس مبادئ المساءلة والتفويض والتعاون الواردة ضمن معايير حوكمة المجموعة. تُوجّه مبادئ الحوكمة القائمة على أفضل الممارسات تصميم السياسات والإجراءات والضوابط في جميع الإدارات ووحدات الأعمال.

تخضع هذه الضوابط لاختبارات وتقييمات منتظمة لضمان استمرار فعاليتها، مع معالجة أي أوجه قصور يتم تحديدها على الفور. تشمل الوظائف الرئيسية التي تساهم في بيئة الرقابة الداخلية التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وإدارة المخاطر، والامتثال، والمالية، والشؤون القانونية، وحوكمة الشركات.

الأدوار والمسؤوليات

ترفع وحدات أعمال التدقيق الداخلي والامتثال وإدارة المخاطر تقاريرها إلى لجان مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي، بما فيها لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق. تقدم كل من لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق تقاريرها عن أي مسائل هامة، حسب الاقتضاء، إلى مجلس الإدارة:

- تضع لجنة إدارة المخاطر الاستراتيجية العامة للمخاطر وتعتمد الأطر المتعلقة بالمخاطر.
- كما تقوم بمراجعة نواحي التعرض للمخاطر، وملفات تعريف المخاطر، وتقارير تركيز المخاطر بشكل منتظم، من خلال مراقبة المخاطر ربع السنوية التي يدعمها قسم إدارة المخاطر. تتولى لجنة إدارة المخاطر الإشراف على إنشاء وتشغيل أنظمة إدارة المخاطر وتتلقى تحديثات منتظمة حول فعاليتها. كما تقوم لجنة المجلس للمخاطر بمراجعة فعالية وحدة أعمال الرقابة الشرعية الداخلية.
- تؤدي لجنة المجلس للتدقيق دورًا رئيسيًا في تقييم وضمان جودة وسلامة إفصاحات المجموعة والبيانات المالية والتقارير المالية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. تقوم لجنة المجلس للتدقيق بتقييم فعالية الضوابط الداخلية للمجموعة وبيئة حوكمة الشركات، وتوفر الإشراف على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي والامتثال، بالإضافة إلى وحدة أعمال التدقيق الشرعي الداخلي بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة.
- تشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الحوافز والمكافآت الأخرى، والتي تشمل النظر في هياكل المخاطر للوصول إلى الأداء المؤسسي المناسب، وتحمُّل المخاطر والمسؤولية، والثقافة المؤسسية.
- تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، التي يعين أعضاؤها من قبل المساهمين، النظر في المخاطر والضوابط الشرعية.

التحسين المستمر والإصلاحات

تواصل المجموعة تعزيز بيئة إدارة المخاطر والرقابة لديها من خلال التحسينات المستمرة لأطر الحوكمة والسياسات والنماذج والأنظمة. وتشمل المبادرات الأخيرة توسيع نطاق مقاييس القدرة على تحمل المخاطر، والاستثمار في الإمكانيات المتقدمة لمنع الاحتيال والكشف عنه، وتعزيز الضمانات للقنوات الإلكترونية والمتنقلة، والتوافق مع المتطلبات التنظيمية المتطورة. وتحسين المرونة التشغيلية وقدرات الأمن السيبراني. تقوم المجموعة بتحديث أطر عملها باستمرار لتعكس أفضل الممارسات العالمية والتطورات التنظيمية، مما يدعم القوة التنظيمية على المدى الطويل.

النظرة المستقبلية

ستواصل المجموعة تعزيز إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية لديها، مع تركيز خاص على المخاطر الناشئة المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين في الاقتصاد الكلي، وتهديدات الأمن السيبراني، والتطور السريع للذكاء الاصطناعي. وبينما تسعى المجموعة نحو فرص التوسع الاستراتيجي، ومنها الاستحواذ الذي تم مؤخرا على بنك (آر بي إل)، فإنها ستضع في مقدمة الأولويات إدارة المخاطر الناشئة عن الدمج، والتوقعات التنظيمية، ومواءمة الحوكمة، والتعامل مع الآثار المحتملة لهذا الاستحواذ على ملف المخاطر الموحّد للمجموعة. سوف يظل تعزيز المرونة التشغيلية، والتخطيط لاستمرارية الأعمال، والتنسيق بشأن المخاطر العابرة للحدود أمراً رئيسياً لدعم الاستقرار على المدى الطويل والنهوض بالأهداف الاستراتيجية للمجموعة على مستوى كافة الأسواق.

الإخلالات وأسبابها وتجنبها

يحرص بنك الإمارات دبي الوطني على تطبيق آليات عمل ذات بنية واضحة لضمان الامتثال لجميع الأنظمة ذات الصلة ولتصعيد أي مسائل تتطلب الاهتمام.

خلال عام ٢٠٢٥، لم تظهر ولم يتم الإبلاغ عن أي انتهاكات مادية. وقد قام كل من المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة برفع تقارير عن جميع المسائل ذات الصلة إلى مجلس الإدارة ولجانه. لم يسجل المدقق الخارجي أي تحفظات عن السنة المالية ٢٠٢٥.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي، وهي نافذة إسلامية مرخصة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتمثل جزءاً لا يتجزأ من الخدمات التي تقدمها المجموعة. وتطبق وحدة الأعمال هذه آلية قوية للحوكمة الشرعية لضمان اعتماد جميع المنتجات والخدمات حسب الأصول وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وإرشادات وأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضعت النافذة الإسلامية "نهجا دفاعيا ثلاثيا" يضم فريق أعمال النوافذ الإسلامية، وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي. وتدعم هذه الوحدات مجتمعة أنشطة الحوكمة الإسلامية والرقابة وإعداد التقارير على مستوى المجموعة.

وتتولى مهمة الإشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وهي تتألف من علماء شريعة مستقلين. ويتم تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة الشرعية العليا. يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بالسياسات والإجراءات والضوابط المعتمدة، من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لضمان إجراء الأنشطة التجارية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقا للقرارات والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا. وتشمل صلاحياتها الإشراف على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات والعقود والمستندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتتبع اللجنة ميثاقاً معتمداً يتضمن إطار العمل الخاص بإحالة الأمور إلى اللجنة وإصدار الفتاوى، وكيفية إصدار القرارات. وتعتبر الفتاوى والقرارات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ملزمة لبنك الإمارات دبي الوطني.

وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً عن أنشطتها، يؤكد التقرير التزام مصرف الإمارات الإسلامي بشكل مستمر بمبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى المتفق عليها، وتتم الموافقة على التقرير من قبل الهيئة الشرعية العليا ويتم تقديمه إلى مساهمي المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية، وقد عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أربعة عشر (١٤) اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٥

أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية:

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء رئيس اللجنة (عُيِّن في ١٠ مايو ٢٠٢٠)	الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء (الدكتور العلماء) هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية الحقوق بجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، بالإضافة إلى كونه خبيرًا معتمدًا في الشؤون المالية المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. والأستاذ الدكتور/ العلماء حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية: • يقود اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة. • وهو عضو في عدد من هيئات الفتوى والإشراف على الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات "تكافل".
أ.د. محمد علي القري نائب رئيس اللجنة (عُيِّن في ١٠ مايو ٢٠٢٠)	يتميز الأستاذ الدكتور/ محمد علي القرّي (د. القرّي) بكونه أستاذاً سابقاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، في نفس الجامعة. ألّف الدكتور القري العديد من الكتب حول التمويل الإسلامي، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا. • خبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي. • عضو في مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك مجلسها الشرعي. • كما يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة وهو عضو في العديد من الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية وشركات التكافل عبر العالم • بما في ذلك هيئات الشريعة التابعة للبنك المركزي البحريني ومؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية.
د. سالم علي العلي عضواً (عُيِّن في ٢٦ يوليو ٢٠٢٠)	د. سالم علي العلي "الدكتور العلي" هو أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقوم بتدريس مجموعة متنوعة من المقررات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية: • تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن. • حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله) ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي. • كان محاضراً غير متفرغ لبرنامج الماجستير في القانون في كلية حقوق بي بي بي، جامعة بي بي بي، ومقرها لندن، حيث حاضر في مجموعة واسعة من المسائل الفقهية، بما في ذلك القوانين الإسلامية والإنجليزية والمقارنة. • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
د. محمد قاسم عضواً (عُيِّن في ١ أغسطس ٢٠٢١)	الدكتور/ محمد قاسم ("د. قاسم") هو عالم شرعي معروف وخبير في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية: • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. • حاضر في الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد لأكثر من عقدين. • ساهم بشكل كبير في نمو وتنظيم الصناعة المصرفية الإسلامية في مناصب مختلفة.

التوطين

تمكين مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة

على مدار أكثر من ٦٠ عاماً، استثمر بنك الإمارات دبي الوطني في بناء القدرات الوطنية وصنع جيل من قادة المستقبل الإماراتيين من خلال منظومة متكاملة من التعليم والتوجيه والخبرة العملية.

حيث تواصل برامج الخريجين الرائدة التي يطلقها البنك تحقيق قصص نجاح مستمرة. تعمل على تحويل الإمكانات الكامنة إلى قادة يركزون على الأداء. ويفخر البنك - الذي يعد أحد أكبر جهات العمل للمواطنين الإماراتيين - بعلاقاته التاريخية العميقة مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يواءم استراتيجيته مع الأولويات الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد.

كما في نهاية عام ٢٠٢٥، يوجد لدينا ٥٩ إماراتيًا يشغلون مناصب قيادية عليا في بنك الإمارات دبي الوطني إضافة إلى ٢٢٣١ موظفًا إماراتيًا على وجه العموم حيث يؤدون أدوارًا حاسمة عبر كافة مستويات المنظومة. ويلتزم البنك بجذب وتطوير وإشراك واستبقاء المواهب الإماراتية.

وقد تم تصميم مبادراتنا الرائدة لتحديد الإمكانات وتوفير التدريب والدعم المطلوبين اللذين يحتاجهما موظفونا الإماراتيون لتولي مناصب قيادية ذات متطلبات حيويّة، ومساعدة بنك الإمارات دبي الوطني على بناء مستقبل المجموعة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

الشراكات الدافعة للنمو

يتم الإشراف على التزام المجموعة بالتوطين على أعلى مستويات الحوكمة، بما يتماشى مع الإطار الحكومي لضمان مساهمة كل مبادرة في الرؤية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع لدولة الإمارات العربية المتحدة. يدمج بنك الإمارات دبي الوطني التنمية الوطنية من خلال البرامج الحكومية، مثل برنامج "نافس" ومبادرة "إثراء" التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية الرائدة، تبذل المجموعة جهدها لاستكشاف التخصصات التي تواكب متطلبات المستقبل وتواءم المشهد الاقتصادي المتطور للبلاد. ومن خلال برامج رعاية التعليم، تدعم المجموعة الإماراتيين الذين يسعون للحصول على شهادات تحظى بأكبر نسبة طلب في سوق العمل في مجالات مثل الخدمات المصرفية الرقمية، وتحليل البيانات، والتكنولوجيا المالية، مما يضمن استمرار نمو المواهب الوطنية وتطورها وبقاءها في طليعة التغيير.

الاستثمار في المستقبل

في بنك الإمارات دبي الوطني، يتجاوز الاستثمار في التوطين مجرد التوظيف - حيث أنه يتعلق بتنمية الجيل القادم من القادة الوطنيين الذين سيقع على عاتقهم تشكيل المشهد المالي والرقمي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتعمل المجموعة، من خلال برامجها الرائدة للخريجين "رواد" و "بداية"، على بناء مسار مستدام للمواهب الإماراتية عالية الكفاءة والجاهزة للقيادة مع رؤية واضحة للأهداف. يزود برنامج "رواد"، الذي يهدف إلى تسريع تنمية شباب القادة، الخريجين الإماراتيين المتميزين بالخبرة والتوجيه والرؤية الاستراتيجية اللازمة للمسار السريع المؤدي إلى الأدوار القيادية.

حيث يكتسب المشاركون خبرات عملية من خلال المهام الدولية، والإعارات، والتدريب النظري والعملي على قيادة الأعمال. بينما يركز برنامج "بداية"، وهو مسار تطوير الخريجين، على بناء القدرات المهنية الأساسية بين الخريجين الإماراتيين الجدد. ومن خلال التعلم المنظم، والتدريب التناوبي، والشهادات المهنية الأساسية في مجال الخدمات المصرفية، تُهيئ بداية المواهب الشابة للتنقل بثقة في المشهد المصرفي المتطور.

نسبة الإماراتيين

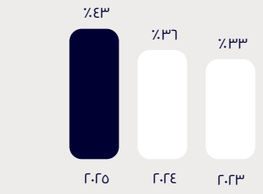

نسبة الإماراتيات

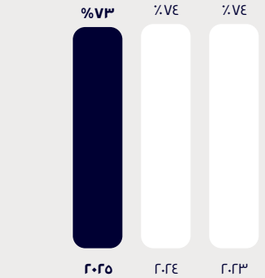

مدرسة التنمية الوطنية

أنشأ بنك الإمارات دبي الوطني منظومة داخلية قوية لبرامج التعلم وبناء القدرات، مصممة خصيصاً لتناسب مختلف المراحل المهنية، بدءاً من التعلم التأسيسي وصولاً إلى التمكن المهني وإعداد القادة التنفيذيين. تجمع هذه البرامج بين التعلم في القاعات الدراسية، والأكاديميات الرقمية، والمشاريع التجريبية، مما يضمن للموظفين الإماراتيين مساراً واضحاً ومدعوماً للتقدم المهني. ساهمت مبادرات تسريع المسار المهني هذه، إلى جانب إتاحة الحصول على الشهادات المهنية وشراكات التعليم التنفيذي، في بناء قوة عاملة إماراتية أكثر قوة وكفاءة على مستوى المجموعة.

اجتماع الجمعية العمومية

عُقد اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥ برئاسة سمو رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، وحضره أعضاء مجلس الإدارة، والمدقق الخارجي، وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع، والمساهمون المشاركون حضورياً وعبر الإنترنت.

سجل أمين سر مجلس إدارة المجموعة محضر الاجتماع. ونُشرت قرارات الجمعية العمومية لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وتمّت مشاركتها مع المساهمين من خلال إعلان في السوق قبل بدء يوم التداول التالي.

تضمن جدول أعمال الاجتماع بنوداً اعتيادية تتطلب الموافقة عليها بقرار عادي بناءً على أغلبية بسيطة من الأصوات المؤهلة، إلى جانب مسائل تتطلب قرارات خاصة مدعومة بنسبة ٧٥% من الأصوات المؤهلة. وقد تمت الموافقة على جميع القرارات المقدمة للنظر فيها.

يوضح الجدول التالي ملخصاً للقرارات التي أقرّها المساهمون.

المسائل المطروحة للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية للعام ٢٠٢٥	نوع القرار
البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة • اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة المجموعة والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
تقرير المدقق الخارجي • اعتماد تقرير المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • اعتماد تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشأن نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر • ٠ اعتماد الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
توزيع الأرباح • اعتماد مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة • اعتماد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
إبراء ذمة مجلس الإدارة • إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
إبراء الذمة أو الفصل أو رفع دعاوى المسؤولية ضد مدقق الحسابات حسب مقتضى الحال • إبراء ذمة المدقق الخارجي من المسؤولية عن الأعمال التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عادي
تعيين المدقق الخارجي • الموافقة على تعيين المدقق الخارجي لسنة ٢٠٢٤ وتحديد الرسوم لنفس العام	عادي
تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • للموافقة على تجديد عضوية أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية	عادي
انتخاب مجلس الإدارة • انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وفقًا لمتطلبات النظام الأساسي للبنك	عادي
اعتماد مقترحات برامج السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم • اعتماد مقترحات مجلس الإدارة بشأن السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم والتي سيصدرها بنك الإمارات دبي الوطني بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات الصلة	خاص
تفويض مجلس الإدارة • تفويض مجلس إدارة المجموعة أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، باعتماد أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي ستعتمدها الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٤	خاص

بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة.

يسترشد بنك الإمارات دبي الوطني بمبدأ خلق القيمة المشتركة، المدعومة بإطار عمل قوي يمثل الالتزام تجاه المجتمعات التي يخدمها. تساهم المجموعة على نحو نشط في تحقيق الرفاه الاجتماعي والبيئي بمناطق عملها، بهدف الارتقاء بمستوى جودة حياة قاطنيها وموظفي المجموعة.

ومن شأن هذا النهج الخيري تعزيز دور بنك الإمارات دبي الوطني الذي يأتي كمؤسسةٍ مسؤولةٍ اجتماعيًا، ويقوي التزامه بالتنمية المتوازية مع تنمية المجتمع، ويضمن قيامه بمسؤولياته العامة. يتم توثيق المبادرات والتقدم المحرز في هذه المجالات لغرض الشفافية ويمكن الاطلاع عليها في تقرير المجموعة حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٥.

البيئة

تسعى المجموعة جاهدة للاستجابة للمشهد البيئي المتطور بمرونة وقدرة على التكيف، وتحويل المخاطر والتحديات إلى فرص لتحقيق تأثيرٍ عالي القيمة.

كفاءة الطاقة: تواصل المجموعة ريادتها للمنطقة في مجال البنية التحتية المصرفية المستدامة، إذ تتربع حالياً على قمة التصنيف العالمي بامتلاكها ٣٢ فرعاً حاصلاً على التصنيف البلاتيني في نظام "الريادة في تصاميم الطاقة والبيئة"، الذي يمثل أرقى المعايير الدولية التي يمنحها المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء ومؤسسة اعتماد الأعمال الخضراء. ويصل إجمالي ما تحوزه المجموعة إلى ٥٢ شهادة من الفئتين البلاتينية والذهبية في نظام "الريادة في تصاميم الطاقة والبيئة"، وذلك عبر فروعها في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة قد أصبحت أول بنك في المملكة العربية السعودية ينال شهادة الفئة البلاتينية في نظام "الريادة في تصاميم الطاقة والبيئة"، وذلك عن فرعها في مركز الملك عبدالله المالي. ويؤكد هذا الإنجاز التزام المجموعة بالاستدامة، بما يتماشى مع أجندة الإمارات الخضراء ٢٠٣٠ ورؤية ٢٠٥٠.

المبادرات المجتمعية

تمول المجموعة وتساهم في العديد من المبادرات المهمة التي تواءم أولوياتها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. بلغ إجمالي المساهمات الاجتماعية للمجموعة ٥٤,١٥٠,٤٣٠ مليون درهم في عام ٢٠٢٥، موزعةً عبر قطاعات متعددة شملت المساهمات الإسلامية، والتعليم، والمساعدات الإنسانية، والصحة والرفاه، بالإضافة إلى تنمية المجتمع، التي شكلت النسبة الأكبر من المساهمات.

. **تبرعات العملاء:** جمعت التبرعات المقدمة عبر تطبيق ENBD X ومنصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التابعة للبنك مبالغ كبيرة لصالح الجمعيات الخيرية المسجلة. وبلغ إجمالي التبرعات المرسلة من العملاء إلى الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر قنوات التبرع الإلكترونية ٣,٦٢٧,٠٨٥ درهم إماراتي خلال عام ٢٠٢٥.

برنامج التبادل: يواصل برنامج التبادل "إكستشينجر" التابع للمجموعة نموه، عاماً تلو الآخر، مما يرسخ مساهمة المجموعة في المجتمعات التي تخدمها. من خلال مجموعة واسعة من مبادرات التطوع في مواقع متعددة، كرّس الموظفون وقتهم ومهاراتهم، بروح إيجابية، لدعم مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والبيئية والإنسانية. حيث احتفل "برنامج متطوعي المبادلات" بعامه العاشر وبأكثر من ١٦,٠٠٠ ساعة تم تكريسها للقضايا الاجتماعية وشملت أكثر من ١,١ مليون مستفيداً.

الثقافة المالية: توفر بوابة "الرفاه المالي مع بنك الإمارات دبي الوطني" مورداً شاملاً لتعزيز الثقافة المالية العامة، وتغطي الإنفاق والاستثمار والاقتراض وغير ذلك. كما تم إطلاق سلسلة بودكاست مخصصة لتثقيف العملاء والجمهور الخارجي حول الموضوعات المالية الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد ورش عمل موجهة للتثقيف المالي للنساء العاملات والعمال ذوي الدخل المنخفض، مما ساعد المشاركين على بناء الثقة والمعرفة والاستقلالية في إدارة شؤونهم المالية.

- **فروع مناسبة لأصحاب الهمم:** تمتلك المجموعة ٨٣ فرعاً مناسباً لأصحاب الهمم على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يبرهن على التزامها بتوفير خدمات متاحة للكافة. ويصل إجمالي الفروع التي تختص بمميزات تيسير الوصول والتعامل إلى ٦٤٦ فرعاً على مستوى المجموعة والمواقع الدولية.

سباق الوحدة: جمع سباق الوحدة السنوي الثامن، الذي نُظم في إطار مبادرة حمدان بن محمد للرياضة المجتمعية وضمن فعاليات تحدي دبي للياقة، أكثر من ٤,١٠٠ مشاركاً من مختلف القدرات في مدينة إكسبو دبي.

التمويل المستدام

ينظر بنك الإمارات دبي الوطني إلى التمويل المستدام باعتباره مُمَكِّناً رئيسياً للقيمة طويلة الأجل ومحركاً حيوياً للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وانطلاقاً من هذه القناعة، يواصل البنك دوره الريادي عبر تعزيز المبادرات التي تتماشى مع رؤيته الاستراتيجية وأولويات الاستدامة.

- نجح بنك الإمارات دبي الوطني في حشد أكثر من ١٤.٤ مليار دولار أمريكي في مجال التمويل المستدام بنهاية عام ٢٠٢٥، ما يمثل تقدماً كبيراً نحو تحقيق التزام المجموعة البالغ ٣٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك معاملات تمويل مستدام تم تسهيلها بقيمة ٩.٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥ وحده، إلى جانب تقديم تمويلات تجاوزت ٤.٥ مليار دولار أمريكي عبر القروض المرتبطة بالاستدامة والقروض الخضراء والاجتماعية للعملاء في عام ٢٠٢٥، ما يمثل زيادة بنسبة ٨٠% في التمويلات وحدها مقارنة بعام ٢٠٢٤.
- عزز الإمارات الإسلامي صدارته في مجال التمويل المستدام من خلال إصداره الريادي لصكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وهو الإصدار الأول عالمياً والذي يتبنى المبادئ التوجيهية الجديدة لسندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال ورابطة سوق القروض.
- أنجز المصرف بنجاح عملية طرح وإدراج أول صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة في العالم في سوقي "يورونكست دبلن" و " ناسداك دبي" خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.
- نفذت "شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال" ٣٠ صفقة قروض مشتركة مصنفة ضمن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بقيمة إجمالية تجاوزت ٢٧.٨ مليار دولار أمريكي، حيث غطت أسواقاً رئيسية شملت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وسنغافورة.

علاقات المستثمرين وأداء الشركة

يتولى قسم علاقات المستثمرين في بنك الإمارات دبي الوطني، الذي يتبع مباشرةً للمسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة، إدارة التواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين. وتشمل مهامها التواصل مع المساهمين وحاملي الديون ووكالات التصنيف الائتماني ومجتمع الاستثمار المهني الأوسع.

تتولى إدارة علاقات المستثمرين الإشراف على النشر العلني للنتائج ربع السنوية للمجموعة، وإطلاع أصحاب المصلحة على أداء المجموعة وتوقعاتها. بموجب النظام الأساسي للمجموعة، يجوز للمستثمرين الأجانب امتلاك ما يصل إلى ٤٠% من أسهم المجموعة.

في عام ٢٠٢٥، نظمت علاقات المستثمرين ثمانية عشر (١٨) مؤتمراً وجولات ترويجية عالمية، واستضافت العديد من اجتماعات المستثمرين في المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني في دبي. خلال العام، تواصل قسم علاقات المستثمرين والإدارة العليا مع أكثر من ٤٠٠ مستثمر في الديون والأسهم وشاركوا في أكثر من ٢٠٠ اجتماع فردي.

كما تتولى إدارة علاقات المستثمرين التنسيق مع إدارات الشؤون المؤسسية للمجموعة وأمين سر الشركة لنشر معلومات الأداء ربع السنوية لأصحاب المصلحة بطريقة تتوافق مع الالتزامات التنظيمية للمجموعة.ويشمل ذلك نشر البيانات المالية والبيان الصحفي وعرض النتائج عبر موقع سوق دبي المالي الإلكتروني.ويقوم قسم علاقات المستثمرين أيضًا بتنسيق مكالمة بين المحللين والمستثمرين في فترة ما بعد الظهر من يوم الإعلان عن النتائج، حيث يقدم الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة النتائج ويجيبان على أسئلة مجتمع الاستثمار.يتم نشر تفاصيل المكالمة مع المحللين والمستثمرين على موقع المجموعة على الإنترنت، إلى جانب الروابط الخاصة بالمكالمة، والبث على شبكة الإنترنت والمستندات ذات الصلة التي يتم إرسالها أيضًا إلى المتابعين المسجلين لتلقي التحديثات.

يتلقى الموظفون إشعارات عبر البريد الإلكتروني في صباح يوم الإعلان عن نتائج المجموعة ربع السنوية، لإبلاغهم بالنتائج وأهم النقاط.
كما يتم عقد اجتماع إداري صباح يوم إعلان النتائج، حيث يتفاعل الرئيس التنفيذي للمجموعة والمدير المالي للمجموعة مع الإدارة العليا لمناقشة نتائج المجموعة وأدائها.

التداول بناءً على معلومات داخلية (تداول المطلعين)

لدى بنك الإمارات دبي الوطني سياسة للتعامل مع الحسابات الشخصية، والتي تتطلب من قسم الامتثال للمجموعة الاحتفاظ بقائمة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الذين يعتبرون من المطلعين وإجراء تحديثات ربع سنوية لها.وبحسب السياسة، يُطلب من هؤلاء المطلعين تقديم إقرار سنوي ويُحظر عليهم شراء أو بيع الأوراق المالية بشكل مباشر أو غير مباشر أثناء حيازتهم لمعلومات سرية أو داخلية.يتم الإعلان عن فترة حظر قبل الإعلان عن النتائج المالية، لا يُسمح خلالها للموظفين بشراء أو بيع أوراق مالية لبنك الإمارات دبي الوطني. يقوم قسم الامتثال للمجموعة بمشاركة سجل المطلعين على أساس سنوي مع قسم علاقات المستثمرين، الذي يقدمه إلى هيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة الأسواق المالية بما يتماشى مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

١٨

المؤتمرات والجولات الترويجية العالمية التي ستُعقد في عام ٢٠٢٥

+١٥٠

تم تنظيم اجتماع شارك فيه فريق علاقات المستثمرين والإدارة العليا مع أكثر من ٤٠٠ مستثمر في أدوات الدين والأسهم.

ويقود وحدة علاقات المستثمرين
كاران غويال
رئيس - التمويل وعلاقات المستثمرين للمجموعة
بريد إلكتروني: IR@EmiratesNBD.com
هاتف: +٩٧١ ٤ ٦٠٩ ٣٣٤٤
www.emiratesnbd.com/en/investor-relations/meet-the-team/

علاقات المستثمرين وأداء الشركة (تتمة)

يوضح الجدول التالي تفاصيل أنواع المساهمين حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	فردي	شركات	حكومي	المجموع
محلي	%١.٩٢	%٤٥.٢٧	%٤١.١٢	%٩٧.٣١
عربي	%١.٢٩	%٠.٢١	%٠	%١.٤٩
أجنبي	%٠.٧٥	%٠.٠١	%٠.٤٤	%١.٢٠
المجموع	%١٢.٩٦	%٤٥.٤٨	%٤١.٥٧	%١٠٠

يوضح الجدول التالي بيانًا بالمساهمين الذين يمتلكون ٥% أو أكثر من أسهم بنك الإمارات دبي الوطني اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	٢,٥٨٤,٤٩٩,٦٤٠	%٤٠.٩٢
شركة دي إتش ٧ ذات المسؤولية المحدودة	٩٣٧,٥٠٠,٠٠٠	%١٤.٨٤
شركة كابيتال أسيتس ذ.م.م.	٣٣٦,٦١٤,١٢١	%٥.٣٣

يوضح الجدول التالي بيان توزيع المساهمين حسب حجم حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
أقل من ٥٠,٠٠٠	٤,٢٧٠	١٧,٥٢٦,٨٥٥	%٠.٢٨
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٨٦٨	١٦٠,٧١٨,٠٣٣	%٢.٥٤
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٣٠	٦٦١,١٦٦,٤٨٤	% ١٠.٤٧
٥,٠٠٠,٠٠٠ أو أكثر	٨٥	٥,٤٧٧,١٨٦,٨٨١	%٨٦.٧١

يبلغ إجمالي عدد أسهم بنك الإمارات دبي الوطني المصدرة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ عدد ٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣ سهم.

سعر سهم بنك الإمارات دبي الوطني في السوق (سعر الإغلاق، وأعلى سعر، وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٥

الشهر (٢٠٢٥)	أعلى مستوى شهري (بالدرهم الإماراتي)	أدنى مستوى شهري (بالدرهم الإماراتي)	الإغلاق الشهري (بالدرهم الإماراتي)
يناير	٢٢.٨٥	٢٠.٢٠	٢٠.٨٥
فبراير	٢٢.١٠	٢٠.٥٠	٢٢.١٠
مارس	٢٢.١٥	١٩.٢٥	٢٠.٢٠
أبريل	٢١.١٠	١٨.٢٥	٢٠.٥٥
مايو	٢٣.٦٠	٢٠.٥٠	٢٢.٤٠
يونيو	٢٣.٢٥	٢٠.٦٠	٢٢.٨٠
يوليو	٢٧.٦٠	٢٢.٨٠	٢٦.٧٥
أغسطس	٢٧.١٠	٢٥.١٠	٢٥.٢٥
سبتمبر	٢٦.٣٥	٢٤.٠٠	٢٤.٣٠
أكتوبر	٢٨.٥٠	٢٤.٣٠	٢٨.١٠
نوفمبر	٢٨.٥٠	٢٤.٣٠	٢٤.٤٠
ديسمبر	٢٩.٤٥	٢٤.٦٠	٢٧.٨٥

أداء بنك الإمارات دبي الوطني مقارنةً بالسوق العامة خلال عام ٢٠٢٥

الشهر (٢٠٢٥)	الإغلاق الشهري (بالدرهم الإماراتي)	المؤشر العام لسوق دبي المالي	البيانات المالية
يناير	٢٠.٨٥	٥,١٨٠.٣٧	٣,٥٩٧.٣٥
فبراير	٢٢.١٠	٥,٣١٧.٦٣	٣,٧٢٤.٢١
مارس	٢٠.٢٠	٥,٠٩٦.٢٤	٣,٤٤١.٠٥
أبريل	٢٠.٥٥	٥,٣٠٧.١٥	٣,٦٤٥.١١
مايو	٢٢.٤٠	٥,٤٨٠.٥١	٣,٨٠٦.٥٧
يونيو	٢٢.٨٠	٥,٧٠٥.٧٦	٣,٩٨٤.١٦
يوليو	٢٦.٧٥	٦,١٥٩.١٥	٤,٤٦٥.٣٢
أغسطس	٢٥.٢٥	٦,٠٦٣.٦١	٤,٣٠٥.٨٥
سبتمبر	٢٤.٣٠	٥,٨٣٩.٦٤	٤,١٩٦.٠٤
أكتوبر	٢٨.١٠	٦,٠٥٩.٤٣	٤,٣٧٧.٠١
نوفمبر	٢٤.٤٠	٥,٨٣٦.٨٩	٤,١٢٠.١٨
ديسمبر	٢٧.٨٥	٦,٠٤٧.٠٩	٤,٣٢٧.٨٨

تعريفات

في هذا التقرير الخاص بحوكمة الشركات، تحمل المصطلحات التالية المعاني التالية:

Board: يشير إلى مجلس الإدارة، الهيئة الإدارية لبنك الإمارات دي الوطني، شركة مساهمة عامة.

BAC: لجنة المجلس للتدقيق

BRC: لجنة المجلس للمخاطر

BEC: لجنة المجلس التنفيذي

BCIC: لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

BNRESGC: لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

BPEC: لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

لوائح الحوكمة المؤسسية: يشمل نظام حوكمة الشركات الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (التعميم رقم ٢٠١٩/٨٣ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩) وقرار رئيس هيئة الأوراق المالية والسلع رقم TM/٠٣ لعام ٢٠٢٠ بشأن الموافقة على دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى القوانين والقواعد والأنظمة الأخرى ذات الصلة المطبقة على الشركات المصرفية والشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

DFM: سوق دبي المالي

Emirates NBD / Group: مجموعة بنك الإمارات دي الوطني: يشير إلى مجموعة الإمارات دي الوطني وشركاتها التابعة

ESG: الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والحوكمة

EXCO: اللجنة التنفيذية: اللجنة التنفيذية لبنك الإمارات دي الوطني

GAM: اجتماع الجمعية العمومية

HSA: الهيئة الشرعية العليا

ICMA: الرابطة الدولية لأسواق المال

ISSC: لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

P.J.S.C.: شركة مساهمة عامة

POA: سند توكيل

RPT: المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

SCA: هيئة الأوراق المالية والسلع

تقرير مجلس الإدارة والتقرير الشرعي السنوي

المحتويات

١٧٢ تقرير مجلس الإدارة
١٧٦ التقرير الشرعي السنوي

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره مع البيانات المالية الموحدة المدققة الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تأسس البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٧ بموجب موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٠٧ على منح ترخيص مزاولة أعمال مصرفية للبنك.

أساس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

ملاحظات مالية

حققت المجموعة أرباحاً موحدة (عائدة إلى حاملي الأسهم) بلغت ٢٤ مليار درهما في عام ٢٠٢٥ والتي تمثل زيادة بنسبة ٤ بالمئة عن عام ٢٠٢٤ ويعود السبب في ذلك إلى النمو القوي للقروض، وقاعدة التمويل المستقرة منخفضة التكلفة، وقاعدة دخل الرسوم القوية، واستمرار استرداد خسائر انخفاض القيمة. كما واصلت المجموعة التركيز على:

- النهج المرتكز على العملاء
- تعزيز ريادة القطاع المصرفي من خلال دفع عجلة العمليات المصرفية الأساسية
- التنويع عبر الأسواق الدولية
- الاستثمار في الإمكانات المستقبلية
- الاستثمار المستمر في الابتكار والتكنولوجيا
- الموظفون والاستدامة

في عام ٢٠٢٥، حققت المجموعة نتائج مالية قوية، بإيرادات بلغت ٤٩,٣ مليار درهم وأعلى صافي ربح على الإطلاق بلغ ٢٤ مليار درهم. كان الأداء مدفوعا بتدفقات الدخل المتنوعة عبر الإقراض، والودائع، والأنشطة القائمة على الرسوم، وإدارة الثروات، المدعومة بآلية التسعير الحصيفة، وتحقيق توازن محسن بين المنتجات، واستمرار قوة الأداء عبر أنشطة الأعمال الأساسية. حافظت المجموعة على مركز سيولة قوي، مع احتياطيات كافية، وأرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير القوية، وقاعدة تمويل مستقرة، تدعم النمو المستدام.

تجاوزت الأصول الإجمالية تريليون درهم خلال العام، مما يبرز حجم بنك الإمارات دبي الوطني وأهميته الاستراتيجية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة ككل. حافظت الميزانية العمومية على أدائها الراسخ، مدعومة بأرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير التي بلغت ٤٧١ مليار درهم وكذلك مركز السيولة القوي. لايزال رأس المال يحافظ على قوته، حيث سجل الشق الأول من أسهم رأس المال العادية نسبة ١٤.٤% وبلغ إجمالي كفاية رأس مال ١٦.٦%، مع العمل بهامش امتثال آمن.

ساهم كل قطاع من قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية بشكل إيجابي في نتائج المجموعة لعام ٢٠٢٥.

حققت الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات نموا قويا بإيرادات بلغت ١٩,٧ مليار درهم، مدفوعة بزخم أرصدة العملاء المرتفعة، ونمو الإقراض، وزيادة دخل الرسوم. كما عزز الاستثمار المستمر في المنصات الرقمية تفاعل العملاء وجذبهم، بينما ضمنت إدارة المخاطر والمحفظة المنضبطة جودة الأصول المستقرة.

سجلت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات زخما مستمرا، محققة إيرادات بلغت ٩ مليارات درهم. وقد دعم النمو النشاط القوي في الإقراض المؤسسي، والتمويل الهيكلي، وأسواق رأس المال، وخدمات المعاملات المصرفية، إلى جانب تعميق العلاقات مع العملاء الحكوميين والشركات والمؤسسات عبر الممرات الإقليمية الرئيسية.

حققت الأسواق العالمية والخزينة صافي دخل بلغ ٢,٣ مليار درهم، مما يعكس إدارة المخاطر المنضبطة، وتحسين قدرات المنتجات، وتحسين الميزانية العمومية في بيئة أسعار الفائدة المتقلبة. واستمرت هذه الأنشطة في تعزيز تنويع الدخل وإدارة السيولة.

كما حقق دينيزبنك أداء قويا في عام ٢٠٢٥ رغم بيئة الاقتصاد الكلي المتقلبة، بعد تمكنه من استيعاب رسوم التضخم المفرط بقيمة ٣ مليارات درهم، حقق دينيز بنك صافي ربح قدره ١,٥ مليار درهم.

شهدت الخدمات المصرفية الدولية عاماً استثنائياً آخر، تمثل بتحقيق إيرادات بلغت ٣,٣ مليار درهم وارتفعت القروض الإجمالية إلى ٧٨ مليار درهم. يعزز التنويع الجغرافي أداء المجموعة بنتائج قوية في كل من المملكة العربية السعودية ومصر والمملكة المتحدة وسنغافورة والهند؛ مما يزيد من مساهمة العمليات الدولية.

بلغت ربحية السهم للمجموعة ٣,٧١ درهم (٢٠٢٤: ٣,٥٦ درهم)، وبلغت ربحية السهم المعدلة للمجموعة (باستثناء تأثير التضخم المفرط) ٤,١٩ درهم (٢٠٢٤: ٤,٠٦ درهم).

حققت المجموعة عائدا على متوسط حقوق المساهمين الملموسة بنسبة ١٩,٤ بالمئة (٢٠٢٤: ٢١,٨ بالمئة) وعائداً على متوسط إجمالي الموجودات بنسبة ٢,٢ بالمئة (٢٠٢٤: ٢,٥ بالمئة).

حقوق المساهمين وتمويلات حاملي السندات

بلغ إجمالي حقوق المساهمين وتمويلات حاملي السندات كما بنهاية عام ٢٠٢٥ مبلغ ١٤٤,٥٨٢ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٢٥,٩٩٠ مليون درهم).

التخصيصات المقترحة

كما يقترح مجلس الإدارة التخصيصات التالية من الأرباح المحتجزة:

	AED million
الأرباح المحتجزة كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٩٣,٧٣٦
أرباح المجموعة للسنة (عائدة إلى حاملي الأسهم)	٢٣,٩٨١
خسارة شاملة أخرى آخر للسنة	(٢٩)
أرباح محتجزة متوفرة للتخصيص	١١٧,٦٨٨
(ا) أرباح نقدية عن عام ٢٠٢٤ مدفوعة خلال عام ٢٠٢٥	(٦,٣١١)
(ب) الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	(٥٣٩)
(ج) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٥	(٣١)
(د) الزكاة	(٨٢)
(ه) التغير في حصة غير مسيطرة وأخرى	(٤٠)
رصيد الأرباح المحتجزة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١١٠,٦٨٥**

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥:

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التالية:

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة
السيد / هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة
معالي/ محمد بن هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس إدارة
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس إدارة
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس إدارة
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس إدارة
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس إدارة
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس إدارة
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس إدارة

إجمالي عدد الاجتماعات: ٧

لجنة المجلس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد / هشام عبد الله القاسم	رئيس اللجنة
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٣٥

تقرير مجلس الإدارة (تتمة)

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥: (تتمة)

لجنة المجلس للتدقيق لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	رئيس اللجنة
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضواً
السيد/ بطي عبيد الملا	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ بطي عبيد بطي الملا	رئيس اللجنة
السيد / هشام عبد الله القاسم	عضواً
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٥

لجنة المجلس للمخاطر لبنك الإمارات دبي الوطني

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	رئيس اللجنة
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

لجنة المجلس للإئتمان والاستثمار لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد / هشام عبد الله القاسم	رئيس اللجنة
معالي/ محمد بن هادي أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٥١

لجنة معادلة الأرباح للمجلس

السيد / هشام عبد الله القاسم	رئيس اللجنة
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضواً
د. سالم علي آل علي (ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية)	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

مدققو الحسابات:

تم تعيين السادة/ إرنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دبي) كمدققين لحسابات مجموعة الإمارات دبي الوطني للسنة المالية ٢٠٢٥ في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥.

نيابة عن مجلس الإدارة

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة

دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
٢٦ يناير ٢٠٢٦

التقرير الشرعي السنوي
التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني - الإسلامي

صدر في دبي: ٢٠٢٦/٠١/١٩
إلى: السادة المساهمين في بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.

السَّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (**"اللجنة"**) للنافذة الإسلامية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ("المؤسسة") ووفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها المتعلق بأعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٢٥.

١. مسؤولية اللجنة:
إن مسؤولية اللجنة وفقًا للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار (**"أعمال المؤسسة"**) وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية (**"الهيئة"**)، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقًا لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة (**"الالتزام بالشريعة الإسلامية"**) في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن

٢. المعايير الشرعية:
اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (**"أيوفي"**) معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقًا لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨.

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية:
لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وفقًا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ. عقد (١٠) اجتماعات عادية و(٩) اجتماعات عاجلة خلال السنة المالية.
ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
ج. مراجعة ما عرض من السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.
د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
ه. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها (إن وجدت) لصرفها في وجوه الخير.
ز. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
ح. التواصل مع نائب رئيس مجلس الإدارة المفوض من قبل مجلس الإدارة، واللجان التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة:
تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية:
بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.
نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة:

أ د/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء	الرئيس والعضو التنفيذي
أ د/ محمد بن على القري	نائب الرئيس
د/ سالم على آل علي	عضو اللجنة
د/ محمد قسيم	عضو اللجنة

البيانات المالية الموحدة للمجموعة

تخضع هذه البيانات المالية المبدئية الموحدة المدققة لموافقة البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة واعتمادها من قبل المساهمين في الاجتماع العام السنوي.

١٨٠	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١٨٨	بيان المركز المالي الموحد للمجموعة
١٨٩	بيان الدخل الموحد للمجموعة
١٩٠	بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة
١٩١	بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة
١٩٢	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة
١٩٤ ١	معلومات الشركة
١٩٤ ٢	أساس المحاسبة
١٩٤ ٣	العملة التشغيلية وعملة العرض
١٩٤ ٤	أساس القياس
١٩٤ ٥	استخدام الأحكام والتقديرات
١٩٧ ٦	السياسات المحاسبية الجوهرية
٢١٢ ٧	معايير صادرة ولكن لم يتم تفعيلها بعد
٢١٢ ٨	التضخم المفرط
٢١٣ ٩	نقد وودائع لدى المصارف المركزية
٢١٣ ١٠	مستحق من البنوك
٢١٤ ١١	أوراق مالية استثمارية
٢١٦ ١٢	قروض وذمم مدينة
٢١٦ ١٣	توريق القروض
٢١٧ ١٤	الشهرة والموجودات غير الملموسة
٢١٨ ١٥	موجودات أخرى
٢١٩ ١٦	مستحق للبنوك
٢١٩ ١٧	ودائع العملاء
٢١٩ ١٨	ديون صادرة وصكوك مستحقة وأموال مقترضة أخرى
٢٢٠ ١٩	مطلوبات أخرى
٢٢٠ ٢٠	رأس المال المصدر واحتياطي علاوة الأسهم
٢٢٠ ٢١	سندات رأس المال الشق الأول
٢٢١ ٢٢	الاحتياطيات
٢٢١ ٢٣	صافي دخل الفوائد
٢٢١ ٢٤	الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٢٢٢ ٢٥	توزيعات أرباح عن الودائع الإسلامية والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك
٢٢٢ ٢٦	صافي دخل الرسوم والعمولات
٢٢٢ ٢٧	الإيرادات التشغيلية الأخرى
٢٢٢ ٢٨	المصروفات العمومية والإدارية
٢٢٣ ٢٩	صافي خسارة انخفاض القيمة
٢٢٣ ٣٠	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة
٢٢٣ ٣١	الضريبة
٢٢٤ ٣٢	ربحية السهم
٢٢٥ ٣٣	المشتقات
٢٢٧ ٣٤	القطاعات التشغيلية
٢٢٨ ٣٥	الشركات التابعة
٢٢٩ ٣٦	الالتزامات والمطلوبات الطارئة
٢٣٠ ٣٧	معاملات مع أطراف ذات علاقة
٢٣١ ٣٨	التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات
٢٣٢ ٣٩	الموجودات والمطلوبات المالية
٢٣٥ ٤٠	إيضاحات حول بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة
٢٣٦ ٤١	إدارة وتخصيص رأس المال
٢٣٧ ٤٢	إدارة الصناديق
٢٣٧ ٤٣	الموجودات المحتفظ بها بصفة مستأمن
٢٣٧ ٤٤	إدارة المخاطر
٢٥٦ ٤٥	إجراءات قانونية
٢٥٦ ٤٦	المساهمات الاجتماعية
٢٥٦ ٤٧	الاستحواذ على حصة غير مسيطرة في مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع.)
٢٥٦ ٤٨	الاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك أر بي إل المحدود (بنك أر بي إل) في الهند
٢٥٦ ٤٩	الأرقام المقارنة

Shape the future with confidence

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات دي الوطني (ش.م.ع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك الإمارات دي الوطني (ش.م.ع) ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ بحسب معايير المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس إبداء الرأي
لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، حسبما ينطبق على تدقيق البيانات المالية لكيانات المصلحة العامة، إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة لكيانات المصلحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الهامة
إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة بشكل إجمالي وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر من الأمور الموضحة أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الأمر موضح في هذا السياق.

لقد قمنا بتنفيذ مسؤولياتنا الموضحة في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بتلك الأمور. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة إلى تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وتوفر لنا نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع الأمور الموضحة أدناه، أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

Shape the future with confidence

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات دي الوطني (ش.م.ع) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل القروض والذمم المدينة	
إن تقييم التقدير الذي وضعته المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة مقابل القروض والذمم المدينة يستوجب على الإدارة إصدار أحكام بشأن تصنيف الموجودات المالية وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. نرى أن هذا الأمر أحد أمور التدقيق الهامة نظراً للأهمية الكمية للقروض والذمم المدينة (تمثل ٥٤% من إجمالي الموجودات) ومدى تعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. وتشمل الجوانب الرئيسية للأحكام والتقديرات والافتراضات: **تصنيف المراحل:** تحديد ما يُعتبَر زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وما يترتب على ذلك من تصنيف الموجودات المؤهلة في الوقت المناسب إلى المرحلة المناسبة لها حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ **نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والمخرجات ذات الصلة:** افتراضات النمذجة والبيانات المستخدمة لإعداد ومراقبة وتنفيذ النماذج التي تُحسب خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك مدى ملاءمتها واكتمالها، وتقييم التعديلات اللاحقة للنموذج المطبَّقة على مخرجاته لمعالجة أوجه القصور التي تم رصدها في النموذج أو المخاطر التي لم تكتشفها النماذج بالكامل؛ **مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة المُقيّمة بصورة فردية:** قياس المخصصات الفردية التي تشمل تقييم سيناريوهات الاسترداد المرجحة حسب الاحتمالات واستراتيجيات الخروج وتقييمات الضمانات والتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل وتوقيت هذه التدفقات النقدية. بشكل عام، لا يزال مستوى الأحكام والتقديرات مرتفعاً نتيجة للعوامل أعلاه. وبناءً عليه، تظل مخاطر وجود أخطاء جوهرية في خسائر الائتمان المتوقعة أحد الأمور الهامة.	فهمنا الإجراءات التي تتخذها المجموعة لحوكمة مخاطر الائتمان وإداراتها، مع التركيز بشكل خاص على إطار عمل خسائر الائتمان المتوقعة والسياسات والمنهجيات المطبقة لتحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل محفظة القروض والذمم المدينة، بما في ذلك إجراءات الرقابة الرئيسية المضمنة في عملية تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. قيمنا مدى ملائمة السياسات المحاسبية ومنهجيات المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة مقابل القروض والذمم المدينة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. قيمنا إجراءات الرقابة الرئيسية على المجالات التالية من حيث تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية خلال السنة: • تصنيف التعرضات الائتمانية إلى المراحل الأولى والثانية والثالثة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب؛ • احتساب خسائر الائتمان المتوقعة المُنفَّذة، بما يشمل النماذج الاحصائية للائتمان المستخدمة لتقدير مختلف افتراضات خسائر الائتمان المتوقعة المعنية وحوكمة تلك النماذج؛ و • نظم تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات التي تدعم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، بما يشمل المدخلات الرئيسية ومصادر المعلومات المستخدمة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية الجديدة/المجددة للمؤسسات، تحققنا من أن الاستثناءات المعلنة للحدود، إن وجدت، بحسب ما ورد في مصفوفة تفويض الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة، قد تم الموافقة عليها من مجلس الإدارة / لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة أو الممثل المعتمد لهم، وأنه قد تم توثيق إجراءات الموافقة بشكل رسمي.

Shape the future with confidence

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل القروض والذمم المدينة (تتمة)	
راجع إيضاح السياسات المحاسبية الهامة رقم ٦(و)(٣) حول الانخفاض في قيمة الموجودات المالية؛ والإيضاح ٥(أ) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات التي تتعلق بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية والإيضاح ٤٤ حول إفصاحات إدارة المخاطر التي تتضمن الإفصاح عن سياسات قياس مخاطر الائتمان وتحليل جودة الائتمان والحركات بين المراحل.	قيمنا، على أساس العينة، أن الاستثناءات المعلنة للسياسات والإجراءات، إن وجدت، بحسب ما ورد في بيان القدرة على تحمل المخاطر التابع لمجلس الإدارة، قد تمت الموافقة عليها من قبل المجلس / اللجنة التابعة للمجلس، وأنه قد تم توثيق إجراءات الموافقة بشكل رسمي. **تصنيف المراحل:** أجرينا تقييم ائتماني مستقل لعينة من عملاء القروض بتقييم العوامل الكمية والنوعية، بما في ذلك تقييمات الأداء المالي ومصادر عمليات السداد وسجلها وعوامل المخاطر الأخرى ذات الصلة، بغرض مراجعة مدى ملائمة مراحل التعرضات الائتمانية لأغراض خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على سياسة المجموعة لتصنيف المراحل ومعرفة العملاء المقابلين وتحليل المعلومات المالية ذات الصلة. **نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والمخرجات ذات الصلة:** قيمنا المخرجات من نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك مدى معقولية الافتراضات المعنية المستخدمة من قبل المجموعة عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. وفي إطار هذا التقييم، قيمنا مدى ملائمة تصميم النموذج وتنفيذ النموذج وصلاحيته واختبار الحساسية وإعادة حسابها. لتقييم جودة البيانات، أجرينا اختبار على عينة لتحديد مدى اكتمال ودقة عناصر البيانات الرئيسية، وقيّمناها بأنها جوهرية بالنسبة لمخرجات خسائر الائتمان المتوقعة في النموذج وذلك بالرجوع إلى أدلة المصدر. قمنا بالاستعانة بخبراء نماذج مخاطر الائتمان لدينا لمساعدتنا في مراجعة العمليات الحسابية للنماذج وتقدير المخرجات وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المطبقة.

Shape the future with confidence

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
	قيمنا أيضاً مدى معقولية التعديلات الجوهرية اللاحقة للنموذج التي طُبِّقت استجابةً للمخاطر التي لم تكتشفها النماذج بالكامل. **مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة المُقيّمة بصورة فردية:** اخترنا عينة من المخصصات المُقيّمة بصورة فردية لإعادة حسابها. وتضمنت إجراءاتنا لإعادة الحساب التحقق من الافتراضات الاقتصادية المستقبلية التي وضعتها الإدارة لنتائج الاسترداد المحددة والوسائل المعنية المستخدمة لاحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتعرضات المُقيّمة بصورة فردية. **خسائر الائتمان المتوقعة للتعرضات الائتمانية في المرحلة الثالثة:** بالنسبة لعينة التعرضات الائتمانية في المرحلة الثالثة، قيمنا دقة مخصصات الانخفاض في قيمة الائتمان عن طريق التحقق من التدفقات النقدية المتوقعة من المقترضين، حيثما ينطبق. وفي الحالات التي يُتوقّع فيها تسييل الضمانات لتغطية التعرض الائتماني، فقد قيمنا مدى ملائمة الأساس المستخدم لتقييم الضمانات. قيمنا مدى كفاية الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات معايير المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
محاسبة التضخم المفرط في عمليات تركيا	
وفقاً للمشار إليه في الإيضاح رقم ٨ حول البيانات المالية الموحدة، حُدّدت تركيا على أنها اقتصاد مفرط التضخم بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ (إعداد التقارير المالية في الاقتصادات شديدة التضخم) حيث تجاوز التضخم المتراكم في الثلاث سنوات السابقة نسبة ١٠٠ بالمائة. يشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ إعادة إدراج الموجودات والمطلوبات غير النقدية لدينيز بنك أيه. أس. ("دينيز بنك")، شركة تابعة للمجموعة في تركيا، لتعكس أسعارها المتداولة باستخدام مؤشر أسعار المستهلك بالعملة المحلية لدينيز بنك قبل التحويل إلى العملة المستخدمة لدى المجموعة. نرى أن هذا الأمر من أمور التدقيق الهامة نظراً لأهمية التأثير الكمي لهذا الأمر إلى جانب الصعوبات المرتبطة بمحاسبة التضخم المفرط والتي تشمل الأحكام ومدى الجهد اللازم في أعمال التدقيق. راجع إيضاح ٨ حول تأثير محاسبة التضخم المفرط على البيانات المالية الموحدة والإفصاحات ذات الصلة.	فهمنا الإجراءات التي تنفذها المجموعة لتحديد تعديلات وإفصاحات التضخم المفرط. قيمنا إجراءات الرقابة على هذا الأمر لتحديد إذا ما تمّ تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب. قيّمنا مدخلات عمليات احتساب التضخم المفرط، مع التأكيد بشكل خاص على مؤشر أسعار المستهلك المستخدم، من خلال مطابقتها مع مصادر مستقلة. أعدنا إجراء العمليات الحسابية للتأكد من دقة تعديلات التضخم المفرط. تحققنا إذا ما تمّ تحديد أسعار الصرف المستخدمة لتحويل البيانات الموحدة مفرطة التضخم للمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية والتغييرات في حقوق الملكية لدينيز بنك وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. قيمنا الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات معايير المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Shape the future with confidence

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة	
رأينا أن المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك تركُّزها مع الحكومة والمنشآت ذات العلاقة، من أمور التدقيق الهامة نظراً لأهمية المبالغ المتضمنة والإفصاحات اللازمة بحسب معايير المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. بالنسبة للمنشآت التي تقع تحت سيطرة الحكومة مثل بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)، يلزم الإفصاح بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ فيما يتعلق بالمؤشر الكمي أو النوعي لمدى المعاملات مع الحكومة أو المنشآت ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، يشترط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الإفصاح عن معلومات محددة لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية. وتشتمل هذه الإفصاحات على افصاحات كمية حول كيفية حدوث التعرضات وكيفية قياسها وإدارتها، وملخص البيانات النوعية حول تعرض المنشأة لكل نوع من المخاطر، ومعلومات حول تعرض أحد المنشآت لمخاطر الائتمان بما يشمل أهم التركيزات لمخاطر الائتمان. راجع إيضاح السياسات المحاسبية الهامة رقم ٦(٥) حول السياسات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والإيضاح ٣٧ حول التفاصيل المتعلقة بالمعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة.	فحصنا محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وراجعناها، بما يشمل اجتماعات اللجان والإدارة ذات الصلة، لتحديد إذا كانت هناك أية معاملات مع الأطراف ذات العلاقة لم نكن على علم بها مسبقاً. توصلنا إلى فهم حول إجراءات البنك وإجراءات الرقابة لديه فيما يتعلق بتحديد العلاقات والمعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة والإبلاغ عنها. حصلنا على تأكيدات الأطراف المقابلة بشأن الأرصدة المستحقة في تاريخ إعداد التقرير من الأطراف ذات العلاقة، أو أجرينا إجراءات تدقيق بديلة في هذا الخصوص إذا كان ملائماً. فحصنا، على أساس العينة، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة، وطابقناها مع الوثائق الداعمة ذات الصلة. تحققنا من الموافقة على المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً لسياسات البنك وبروتوكولات الحوكمة. قيَّمنا مدى كفاية الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات معايير المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Shape the future with confidence

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
أمر آخر

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير متحفظ حول تلك البيانات المالية الموحدة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٥.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٥

تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، بخلاف البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخاص بنا تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهرية. وفي حال توصلنا إلى استنتاج، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، أن هناك أخطاءً جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه علينا الإشارة إلى ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة بحسب معايير المحاسبة وتعديلاته وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية من النظام الأساسي للبنك والقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة والمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالٍ من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات دي الوطني (ش.م.ع) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.

تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية الموحدة.

التخطيط وإجراء عملية تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن نتحمل المسؤولية عن توجيه عملية التدقيق والإشراف عليها ومراجعتها لأغراض تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة. ونتحمل وحدنا المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص، من بين أمورٍ أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نقدم إقراراً لمسؤولي الحوكمة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما ينطبق، الإجراءات التي تم اتخاذها لإزالة التهديدات أو الضوابط المطبقة.

ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمسؤولي الحوكمة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبذلك تعتبر أمور تدقيق هامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث إنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

Shape the future with confidence

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات دي الوطني (ش.م.ع) (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يحتفظ، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة (وتعديلاته)، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ إلى ما يلي:

١) يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة؛
٢) لقد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
٣) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من النظام الأساسي للبنك والقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة (وتعديلاته)؛
٤) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع السجلات المحاسبية الموحدة للبنك؛
٥) تم الإفصاح عن الاستثمارات في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، إن وُجدت، ضمن الإيضاح رقم ١١ حول البيانات المالية الموحدة؛ (the vi
٦) يبين الإيضاح رقم ٣٧ المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
٧) استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترع انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أي من الأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة (وتعديلاته) أو النظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي الموحد كما في تاريخ إصدار هذا التقرير؛ و
٨) يبين إيضاح (٤٦) المساهمات الاجتماعية التي تمت خلال السنة.

كما نشير، وفقاً لمتطلبات المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دي)

أنتوني أوسوليفان
رقم التسجيل: ٦٨٧

٢٦ يناير ٢٠٢٦
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
الموجودات			
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٩	**١٢٤,٦٤٧**	١٠٤,٦٦٥
مستحق من البنوك	١٠	**١٣٦,١٤٧**	١٣٢,٧٦٦
أوراق مالية استثمارية	١١	**٢٠٦,٦٠٨**	١٩٩,٢٢٣
القروض والذمم المدينة	١٢	**٦٣٢,٨٤٧**	٥٠١,٦٢٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	٣٣	**١٢,٤١٣**	١٢,٤٦٨
قبولات العملاء		**٩,٣٥٠**	٩,٤٧٨
ممتلكات ومعدات		**٨,٧٤٢**	٧,٩٤١
الشهرة والموجودات غير الملموسة	١٤	**٥,٦٢٠**	٥,٦٢٦
موجودات أخرى	١٥	**٢٨,٠٦٨**	٢٢,٧٨٨
إجمالي الموجودات		**١,١٦٤,٤٤٢**	**٩٩٦,٥٨٢**
المطلوبات			
مستحق للبنوك	١٦	**٦٦,٢٧٧**	٥٥,٤٨٧
ودائع العملاء	١٧	**٧٨٦,٠٢٤**	٦٦٦,٧٧٧
ديون صادرة وصكوك مستحقة الدفع وأموال مقترضة أخرى	١٨	**٩٠,٢٨٧**	٧٩,٩٠٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	٣٣	**١٩,٢٠٨**	١٥,٨٩٧
قبولات العملاء		**٩,٣٥٠**	٩,٤٧٨
مطلوبات أخرى	١٩	**٤٨,٤٧٧**	٤٢,٨٢٦
إجمالي المطلوبات		**١,٠١٩,٦٢٣**	**٨٧٠,٣٦٨**
حقوق المساهمين			
رأس المال المصدر	٢٠	**٦,٣١٧**	٦,٣١٧
أسهم خزينة		**(٤٦)**	(٤٦)
سندات رأس المال الشق الأول	٢١	**٩,١٢٩**	٩,١٢٩
احتياطي علاوة الأسهم	٢٠	**١٧,٩٥٤**	١٧,٩٥٤
احتياطي قانوني ونظامي	٢٢	**٣,١٥٨**	٣,١٥٨
احتياطيات أخرى	٢٢	**٢,٩٤٥**	٢,٩٤٥
احتياطي القيمة العادلة	٢٢	**(١,١٢٢)**	(١,١٣٢)
احتياطي تحويل العملة	٢٢	**(٤,٤٣٨)**	(٦٠٧١)
أرباح محتجزة		**١١٠,٦٨٥**	٩٣,٧٣٦
إجمالي حقوق المساهمين		**١٤٤,٥٨٢**	**١٢٥,٩٩٠**
حصة غير مسيطرة		**٢٣٧**	٢٢٤
إجمالي حقوق المساهمين		**١٤٤,٨١٩**	**١٢٦,٢١٤**
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**١,١٦٤,٤٤٢**	**٩٩٦,٥٨٢**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٨٠ إلى ١٨٧.

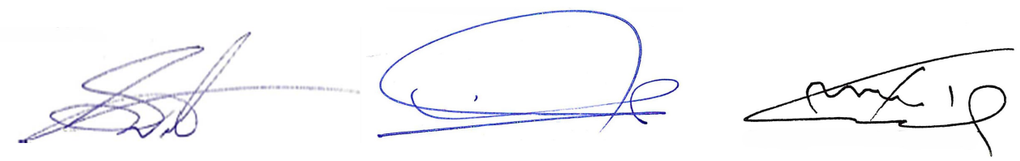

سمو الشيخ / أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ شين نيلسون
الرئيس التنفيذي

٢٦ يناير ٢٠٢٦

بيان الدخل الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
دخل الفوائد والدخل المشابه		**٧٠,٨٩٢**	٦٩,١٢٩
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة		**(٤٢,٤٨٥)**	(٤٢,٧٦٠)
صافي دخل الفوائد	٣	**٢٨,٤٠٧**	**٢٦,٣٦٩**
الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٤	**١١,٠٨٣**	٩,٠٠٣
توزيعات أرباح للمودعين على أساس النظام الإسلامي والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	٢٥	**(٣,٩٨٨)**	(٢,٩٧٦)
صافي الدخل من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية		**٧,٠٩٥**	**٦,٠٢٧**
صافي دخل الفوائد وصافي دخل التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية الإسلامية		**٣٥,٥٠٢**	**٣٢,٣٩٦**
دخل الأتعاب والعمولات		**١٥,٧٣٨**	١٣,٣٤٧
مصروفات الأتعاب والعمولات		**(٧,٧٠٦)**	(٦,٥٥٤)
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	٦	**٨,٠٣٢**	**٦,٧٩٣**
صافي الربح من أوراق مالية للمتاجرة		**٢,٢٦٣**	٨٣٨
الدخل التشغيلي الآخر	٢٧	**٣,٥٢٢**	٤,١٠٧
إجمالي الدخل التشغيلي		**٤٩,٣١٩**	**٤٤,١٣٤**
المصروفات الإدارية والعمومية	٢٨	**(١٥,٠٣٥)**	(١٣,٧٥١)
الأرباح التشغيلية قبل انخفاض القيمة		**٣٤,٢٨٤**	**٣٠,٣٨٣**
صافي انخفاض القيمة	٢٩	**(١,٤٦٨)**	(١٠٦)
الأرباح التشغيلية قبل الضريبة وأخرى		**٣٢,٨١٦**	**٣٠,٢٧٧**
تسويات التضخم على صافي المركز النقدي	٨	**(٢,٩٧٨)**	(٣,١٣٦)
الأرباح للسنة قبل الضريبة		**٢٩,٨٣٨**	**٢٧,١٤١**
رسوم ضريبية	٣١	**(٥,٨٣١)**	(٤,١٣٣)
الأرباح للعام		**٢٤,٠٠٧**	**٢٣,٠٠٨**
العائدة إلى:			
مساهمي الشركة الأم		**٢٣,٩٨١**	٢٢,٩٧٣
حصص غير مسيطرة		**٢٦**	٣٥
الأرباح للعام		**٢٤,٠٠٧**	**٢٣,٠٠٨**
ربحية السهم (درهم)	٣٢	**٣,٧١**	**٣,٥٦**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٨٠ إلى ١٨٧.

بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
أرباح المجموعة عن السنة	**٢٤,٠٠٧**	٢٣,٠٠٨
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً لبيان الدخل:		
خسارة تراكمية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد	**(٢٩)**	(١٥١)
الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق الملكية)		
– صافي التغير في القيمة العادلة	**(١)**	٣٤
– صافي المبلغ المحول إلى الأرباح المحتجزة	**–**	٣٢٩
– ضريبة مؤجلة ذات صلة	**(١)**	-
بنود يحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً لبيان الدخل:		
تكلفة التحوّط للعنصر الآجل للسعر المستقبلي وعملات الأساس المستبعدة من اختبار فعالية التحوط:		
صافي التغييرات في تكلفة التحوط	**(٥٠)**	(٥٨)
تحوطات التدفق النقدي:		
– الحصة الفعلية من التغيرات في القيمة العادلة	**(٨٢١)**	٣١٦
– صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل	**٤٤**	٩
– الضريبة المؤجلة ذات الصلة	**٧٥**	(٢٣)
احتياطي القيمة العادلة (أدوات الدين)		
– صافي التغير في القيمة العادلة	**١,٠٥٧**	١٧١
– صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل	**(١٢٤)**	(٤٤٨)
– الضريبة المؤجلة ذات الصلة	**(١٦٩)**	١.٨
احتياطي تحويل العملة	**(٢,٩١٧)**	(٣,٤٧٨)
تحوط صافي الاستثمار في العمليات الخارجية	**٧**	٩
تسويات التضخم (راجع الإيضاح ٨)	**٤,٥٤٣**	٤,٨٥٩
الدخل الشامل الآخر للسنة	**١,٦١٤**	١,٦٧٧
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢٥,٦٢١**	**٢٤,٦٨٥**
عائدة إلى:		
مساهمي الشركة الأم	**٢٥,٥٩٥**	٢٤,٦٥٠
حصص غير مسيطرة	**٢٦**	٣٥
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢٥,٦٢١**	**٢٤,٦٨٥**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٨٠ إلى ١٨٧.

بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
الأنشطة التشغيلية		
الأرباح للعام قبل الضريبة	**٢٩,٨٣٨**	٢٧,١٤١
تسوية لبنود غير نقدية (راجع الإيضاح رقم ٤٠)	**٧٦٢**	١,١٨٨
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**٣٠,٦٠٠**	**٢٨,٣٢٩**
الزيادة في الودائع الإلزامية من دون فائدة	**(٢٠,١٢٢)**	(١٥,٠٥٧)
النقص / (الزيادة) في شهادات الودائع لدى المصارف المركزية المستحقة بعد ثلاثة أشهر	**٢٧**	(٢٧)
الزيادة في المبالغ المستحقة من البنوك بعد ثلاثة أشهر	**(٣٢,٨٠٥)**	(٦,٧٩٧)
الزيادة في المبالغ المستحقة للبنوك بعد ثلاثة أشهر	**٢٢,٨٤٤**	٢٢,٤٦٨
الزيادة في الموجودات الأخرى	**(٢,٩٢٨)**	(٧٧٠)
(النقص)/الزيادة في المطلوبات الأخرى	**(٦٠٣)**	٣,٢٧٢
(الزيادة) / النقص في القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	**(٩٨٥)**	٣,٠٨٣
الزيادة/ (النقص) في القيمة العادلة السالبة للمشتقات	**٣,٣١١**	(١,٤٩٢)
الزيادة في ودائع العملاء	**١١٩,٢٤٧**	٨٢,٢١٢
الزيادة في القروض والذمم المدينة	**(١٣٣,٩٥١)**	(٥٦,١١٨)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة من الأنشطة التشغيلية	**(١٥,٣٦٥)**	**٥٩,١٠٧**
الضرائب المدفوعة	**(٣,٦٩٣)**	(١,٦٦٥)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التشغيلية	**(١٩,٠٥٨)**	**٥٧,٤٤٢**
الأنشطة الاستثمارية		
الزيادة في الأوراق المالية الاستثمارية	**(١,٧٤٢)**	(٢٢,٨٥٠)
الزيادة في عقارات ومعدات	**(٦٩٩)**	(٢,٩٠٣)
إيرادات الأرباح المستلمة	**١٤**	١٢
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	**(٢,٤٢٧)**	**(٢٥,٧٤١)**
الأنشطة التمويلية		
إصدار سندات دين مصدرة وصكوك مستحقة الدفع وأموال مقترضة أخرى (راجع الإيضاح ١٨)	**٣٣,٤٧٧**	٣٠,٤٤٣
سداد سندات دين مصدرة وصكوك مستحقة الدفع وأموال مقترضة أخرى (راجع الإيضاح ١٨)	**(٢٢,٤٠٢)**	(١٩,٤٧١)
إصدار سندات الشق الأول من رأس المال (راجع الإيضاح ٢١)	**٣,٦٦٤**	-
سداد سندات الشق الأول من رأس المال (راجع الإيضاح ٢١)	**(٣,٦٦٤)**	-
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(٥٣٩)**	(٥١١)
توزيعات أرباح مدفوعة	**(٦,٣١١)**	(٧,٥٧٣)
استحواذ على حصص غير مسيطرة	**(٧٠)**	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية	**٤,١٥٥**	**٢,٨٨٨**
(النقص) / الزيادة في النقد وما يعادله (راجع الإيضاح رقم ٤٠)	**(١٧,٣٣٠)**	**٣٤,٥٨٩**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٨٠ إلى ١٨٧.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إجمالي حقوق المساهمين										
	رأس المال المصدر(أ) مليون درهم	أسهم خزينة مليون درهم	سندات رأس المال الشق الأول(ب) مليون درهم	احتياطي علاوة الأسهم (أ) مليون درهم	الاحتياطي القانوني والإلزامي (ج) مليون درهم	احتياطيات أخرى (ج) مليون درهم	احتياطي القيمة العادلة (ج) مليون درهم	احتياطي تحويل العملة (ج) مليون درهم	الأرباح المحتجزة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم	حصص غير مسيطرة مليون درهم	الإجمالي للمجموعة مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,١٣٢)	(٦,٠٧١)	٩٣,٧٣٦	١٢٥,٩٩٠	٢٢٤	١٢٦,٢١٤
الأرباح للعام	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣,٩٨١	٢٣,٩٨١	٢٦	٢٤,٠٠٧
الدخل/ (الخسارة) الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	١٠	١,٦٣٣	(٢٩)	١,٦١٤	-	١,٦١٤
سندات الشق الأول من رأس المال المصدرة خلال السنة	-	-	٣,٦٦٤	-	-	-	-	-	-	٣,٦٦٤	-	٣,٦٦٤
(راجع الإيضاح ٢١) سندات الشق الأول من رأس المال المستردة خلال السنة	-	-	(٣,٦٦٤)	-	-	-	-	-	-	(٣,٦٦٤)	-	(٣,٦٦٤)
(راجع الإيضاح ٢١) الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥٣٩)	(٥٣٩)	-	(٥٣٩)
الخسارة على بيع أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	(٦,٣١١)	(٦,٣١١)	-	(٦,٣١١)
توزيعات الأرباح المدفوعة*	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣١)	(٣١)	-	(٣١)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (راجع الإيضاح ٣٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	(٨٢)	(٨٢)	-	(٨٢)
الزكاة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤٠)	(٤٠)	(١٣)	(٥٣)
التغير في حصص غير مسيطرة وأخرى												
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,١٣٢)	(٤,٤٣٨)	١١٠,٦٨٥	١٤٤,٥٨٢	٢٣٧	١٤٤,٨١٩

* الأرباح المدفوعة صافية من المبلغ العائد لأسهم الخزينة.

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٨٠ إلى ١٨٧.

إيضاحات:
(أ) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٣٠
(ب) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢١
(ج) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢٢

	إجمالي حقوق المساهمين										
	رأس المال المصدر(أ) مليون درهم	أسهم خزينة مليون درهم	سندات رأس المال الشق الأول(ب) مليون درهم	احتياطي علاوة الأسهم (أ) مليون درهم	الاحتياطي القانوني والإلزامي (ج) مليون درهم	احتياطيات أخرى (ج) مليون درهم	احتياطي القيمة العادلة (ج) مليون درهم	احتياطي تحويل العملة (ج) مليون درهم	الأرباح المحتجزة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم	حصص غير مسيطرة مليون درهم	الإجمالي للمجموعة مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,٥٧٠)	(٧,٤٦١)	٧٩,٣٧٣	١٠٩,٧٩٩	١٧٣	١٠٩,٩٧٢
الأرباح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢,٩٧٣	٢٢,٩٧٣	٣٥	٢٣,٠٠٨
الدخل /(الخسارة) الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	٤٣٨	١,٣٩٠	(١٥١)	١,٦٧٧	-	١,٦٧٧
سندات الشق الأول من رأس المال المصدرة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(راجع الإيضاح ٢١) سندات الشق الأول من رأس المال المستردة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(راجع الإيضاح ٢١) الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥١١)	(٥١١)	-	(٥١١)
الخسارة على بيع أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٢٩)	(٣٢٩)	-	(٣٢٩)
توزيعات الأرباح المدفوعة*	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧,٥٧٣)	(٧,٥٧٣)	-	(٧,٥٧٣)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (راجع الإيضاح ٣٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣١)	(٣١)	-	(٣١)
الزكاة	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٥)	(١٥)	-	(١٥)
التغير في حصص غير مسيطرة وأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦	١٦
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,١٣٢)	(٦,٠٧١)	٩٣,٧٣٦	١٢٥,٩٩٠	٢٢٤	١٢٦,٢١٤

* الأرباح المدفوعة صافية من المبلغ العائد لأسهم الخزينة.

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٨٠ إلى ١٨٧.

إيضاحات:
(أ) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٣٠
(ب) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢١
(ج) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١ معلومات عن الشركة

تم تأسيس الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. ("البنك") في دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة) بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٧ نتيجة الإندماج بين بنك الإمارات الدولي (ش.م.ع) وبنك دبي الوطني (ش.م.ع.) بموجب قانون الشركات التجارية (القانون الاتحادي رقم ٨ لعام ١٩٨٤ وتعديلاته) كشركة مساهمة عامة.

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تشمل البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (يشار إليهم معا بـ "المجموعة").

تم إدراج البنك في سوق دبي المالي (المؤشر: "EMIRATESNBD")، ويتمثل نشاط المجموعة الأساسي في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخزينة والخدمات المصرفية الإسلامية. عنوان موقع البنك على شبكة الإنترنت هو: www.emiratesnbd.com. لمزيد من التفاصيل عن أنشطة الشركات التابعة يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ٣٥.

إن عنوان البنك المسجل هو ص.ب. ٧٧٧، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

إن الشركة الأم للمجموعة هي مؤسسة دبي للاستثمار المملوكة كلياً من قبل حكومة دبي.

٢ أساس المحاسبة
بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

دخل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتبارًا من ٢ يناير ٢٠٢٢، ليحل محل القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ الحالي.

إن معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية التي تم استخدامها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة مبينة أدناه. وتم تطبيق هذه السياسات بصورة متسقة على جميع السنوات المقدمة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٣ العملة التشغيلية وعملة العرض

إن العملة التي تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة بموجبها هي درهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، والعملة التشغيلية للتقييمات الافتراضية المهمة لكل من موجودات ومطلوبات وإيرادات ونفقات المجموعة هي أيضاً درهم الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، يكون لدى بعض الشركات التابعة والفروع عملة تشغيلية تختلف عن درهم الإمارات العربية المتحدة ويكون درهم الإمارات العربية المتحدة العملة التي يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بموجبها.

٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يلي:

- تم قياس الأدوات المالية المشتقة على أساس القيمة العادلة؛
- الأدوات المالية المصنفة على أنها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تم قياسها بالقيمة العادلة؛
- يتم قياس الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بالقيمة العادلة. و
- تم قياس الموجودات والمطلوبات المحققة المغطاة بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير المحاسبية، يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة محددة. ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاماً في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن النقاط التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيد أو تلك النقاط التي تكون فيها الافتراضات أو التقديرات ذات أهمية بالنسبة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٥.

٥ استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة من الإدارة أن تضع تقديرات وافتراضات معينة تؤثر على المبالغ المقررة للموجودات والمطلوبات المالية ومخصصات انخفاض القيمة الناتجة والقيم العادلة. يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة حول تقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة للقروض والذمم المدينة المعرضين لانخفاض القيمة بالإضافة إلى مخصصات انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية غير المدرجة. يتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام والتي تعتمد على الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى بما في ذلك التوقعات الخاصة بالأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الراهنة.

وفيما يلي أهم النقاط التي يتطلب فيها استخدام التقديرات والأحكام:

(ا) الأدوات المالية

إن الأحكام الصادرة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تتعلق بما يلي:

- تصنيف الموجودات المالية: تقييم لنموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية هي فقط لسداد قيمة أصل وفائدة المبلغ الأصلي المستحق.
- حساب خسائر الائتمان المتوقعة: الافتراضات والشكوك حول التقديرات التي لها تأثير كبير على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.ويرجع هذا الأثر بشكل رئيسي إلى المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب منهجية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة

ن المفاهيم الأساسية التي لها الأثر الأكثر أهمية وتتطلب مستوى عالٍ من التقدير كما يتم أخذها في الحسبان من قبل المجموعة عند تحديد تقييم خسائر الائتمان المتوقعة، هي على النحو التالي:

تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يتم إجراء تقييم للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان على أساس تناسبي. لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بشكل كبير منذ نشأتها. تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى فترة العمر المتوقع للأصل المالي بتاريخ التقرير مع مخاطر التعثر المقابلة عند الإنشاء، وذلك باستخدام التنبيه المبكر والمؤشرات الأخرى المستخدمة في عمليات إدارة المخاطر للمجموعة.

تقوم المجموعة بقياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان كل ربع سنة على الأقل لكل قرض فردي استناداً إلى عوامل عدّة. إذا كان أي من العوامل يشير إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيتم نقل الأداة من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢. تشمل هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر:

(١) لقد وضعت المجموعة معدلات محددة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان استنادا إلى الحركة في احتمال التعثر المتعلقة بالاعتراف الأولي.
(٢) يتم إجراء مراجعات نوعية إضافية لتقييم النتائج المرحلية وإجراء تسويات، حسب الضرورة، لتعكس بشكل أفضل المراكز التي شهدت ارتفاعاً كبيراً من حيث تعرضها للمخاطر.
(٣) يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ افتراض قابل للدحض بأن الأدوات التي تجاوز موعد سدادها ٣٠ يوما تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

إن التحركات بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ تعتمد على ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها الائتمانية كما في تاريخ التقرير. إن تحديد انخفاض القيمة الائتمانية يعتمد على التقييم الفردي للموجودات المالية لغرض اثبات انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بمراجعة محفظة القروض والذمم المدنية والذمم المدينة للتمويل الإسلامي لتقييم انخفاض القيمة بصورة منتظمة. ولتحديد مدى ضرورة تسجيل مخصص خسارة ما في بيان الدخل الموحد للمجموعة، تقوم المجموعة بوضع الأحكام لمعرفة ما إذا كان هناك أي بيانات ملحوظة تدل على وجود نقصا ملموسا في التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية من قرض أو مجموعة قروض متجانسة أو ذمم مدينة للتمويل الإسلامي. إن المنهج والافتراضات المستخدمة في تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بصورة منتظمة لتقليل أي فروق بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

عوامل الاقتصاد الكلي ومعلومات النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتعددة

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان يجب أن يأخذ في الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأحداث السابقة والظروف الحالية وكذلك التوقعات المعقولة والمحتملة للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

إن تقييم وتطبيق المعلومات ذات النظرة التطلعية يتطلب أحكاماً منطقية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (أو التغيرات في الاقتصاد الكلي)، مثل معدلات الإشغال وأسعار النفط ومؤشر سعر الإسكان والناتج المحلي الإجمالي (حيثما يكون مطبقاً)، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخسائر الائتمان في المحفظة ذات الصلة وتمثل الآثار العرضية الكامنة وراء التغيرات في هذه الظروف الاقتصادية. وسوف يكون لكل سيناريو اقتصادي كلي يستخدم في حساب خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة توقعات محتملة حول متغيرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة المتوقعة.

إن تقدير المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة في المرحلة ١ والمرحلة ٢ تقديراً متوسطاً أكثر احتمالاً ويأخذ في الاعتبار ما لا يقل عن ثلاثة سيناريوهات للاقتصاد الكلي في المستقبل. تستند هذه السيناريوهات على توقعات الاقتصاد الكلي الصادرة عن الخبراء الخارجيين. إذا كانت الظروف تستدعي سيناريوهات سلبية إضافية ، فيمكن أيضًا النظر في سيناريوهات أخرى.

يتم تحديث الاحتمالات المرجحة المرفقة بهذه السيناريوهات على أساس ربع سنوي (إن كان مطلوباً). سيتم تطبيق جميع السيناريوهات التي تم النظر فيها على جميع المحافظ الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة بنفس الاحتمالات. في بعض الحالات، قد لا تحتفظ المدخلات والنماذج المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة دائما بجميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية الموحدة للمجموعة. ولتبيان ذلك ، يتم إجراء تعديلات أو تراكبات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة عندما يكون هذا الاختلاف جوهرياً. تخضع مثل هذه الحالات إلى عملية حوكمة رقابية في المجموعة.

يتم تقييم الحساسية الناشئة عن الحركة في كل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي والأوزان المرجحة ذات الصلة بكل منها في إطار السيناريوهات الثلاثة بشكل دوري من قبل المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥ استخدام الأحكام والتقديرات (تتمة)

عوامل الاقتصاد الكلي ومعلومات النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتعددة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية لمناطق التشغيل المعنية ذات الصلة بأسواقها خلال الربع الأخير لعام ٢٠٢٥ وللسنوات المنتهية من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٩.

	السيناريو الأساسي					السيناريو المتجه صعوداً					السيناريو المتجه نزولا				
	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩
الإمارات															
سعر النفط - دولار أمريكي	٦٩	٦٥	٦٦	٦٨	٦٩	٦٩	٧٠	٧٠	٦٩	٧١	٦٩	٤٦	٥٠	٦٤	٦٧
الناتج المحلي الإجمالي - التغير٪	٤,٧	٥,٤	٤,٥	٤,٥	٤,٠	٤,٧	٧,٢	٦,٠	٤,٥	٤,٠	٤,٧	١,٦	-٠,٣-	٥,٥	٥,٦
الواردات - درهم بالمليار	٢,٠٠٥	٢,١٥٥	٢,٢٥٢	٢,٣٣٧	٢,٤٥٦	٢,٠٠٥	٢,١٧٥	٢,٣١١	٢,٤٣٦	٢,٥٨٢	٢,٠٠٥	١,٩٨٤	١,٩٥٢	٢,٠٤١	٢,١٥٩
السعودية															
الناتج المحلي الإجمالي النفطي - ريال سعودي بالتريليون	١,٤٩	١,٥٥	١,٥٦	١,٥٧	١,٥٨	١,٤٩	١,٥٨	١,٦٠	١,٦٢	١,٦٣	١,٤٩	١,٥٠	١,٤٤	١,٤٧	١,٥٢
معدل البطالة -٪	٦,٦٥	٦,٨٧	٧,٣٦	٧,٤٤	٧,٤٦	٦,٦٥	٦,٦٢	٧,٠٣	٧,٢٠	٧,٣٨	٦,٦٥	٨,١٤	٩,٢١	٨,٩١	٨,٣٨
تركيا															
نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ٪	٣,٣	٥,٣	٤,٦	-	-	٤,٨	٥,١	٥,٨	-	-	٣,١	٣,٠	٣,٩	-	-
تعادل الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية	٤٣,٠٧	٥٣,٨٢	٦٣,٢٧	-	-	٤٢,٠٢	٤٨,٩٣	٥٢,٧٣	-	-	٤٤,١٥	٥٩,٢١	٧٥,٩٣	-	-

كما هو الحال بالنسبة لأي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لحدوث حالة من عدم اليقين المتأصل، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

تعريف التعثر

إن تعريف التعثر المستخدم في قياس خسائر الائتمان المتوقعة والتقييم لتحديد الحركة بين المراحل سيكون متسقا مع تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لا يعرف التعثر، ولكنه يحتوي على افتراض قابل للدحض بأن التعثر يحدث عندما يتجاوز موعد سداد الائتمان ٩٠ يوماً.

العمر المتوقع

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ينبغي على المجموعة أن تأخذ في الاعتبار الفترة التعاقدية القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. ينبغي مراعاة جميع الشروط التعاقدية عند تحديد العمر المتوقع، بما في ذلك خيارات الدفع المسبق وخيارات التمديد وخيارات تجديد الائتمان. بالنسبة لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد، يتم تقدير العمر المتوقع على أساس الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان وحين يتعذر تخفيف الخسائر الائتمانية من خلال إجراءات الإدارة.

الحوكمة

إضافة إلى الإطار القائم لإدارة المخاطر، فقد أنشأنا لجنة داخلية لتولي مهام الإشراف على عملية انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وتتكون اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى من الإدارة المالية وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق وفرق الأعمال وهي مسؤولة عن مراجعة واعتماد المدخلات والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة. كما تقوم بتقييم مدى ملائمة نتائج المخصصات الكلية التي ستدرج في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(٢) القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتعذر اشتقاق القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيدة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة من الأسعار المدرجة، فيتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استخدام النماذج الحسابية. يتم أخذ مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها قدر الإمكان. وفي حال لم يكن ذلك ممكناً، يتطلب الأمر عندئذ عمل أحكام معينة لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام النظر في السيولة ومدخلات النماذج مثل علاقة وتقلبات المشتقات ذات الأجل الأطول.

تخضع القيم العادلة لإطار رقابي مصمم للتأكد من أنها إما محددة أو مصادق عليها، من خلال وحدة أعمال مستقلة عن وحدة الأعمال المعرضة للمخاطر.

(٣) انخفاض قيمة الشهرة

تحدد المجموعة على أساس سنوي ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة، وهذا يتطلب تقدير المبلغ القابل للاسترداد اعتماداً على القيمة المستخدمة من الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة إجراء تقييم للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدات المنتجة للنقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(٤) الإلتزامات الطارئة الناشئة عن التقاضي

نظرا لطبيعة عملياتها، قد تدخل المجموعة في إجراءات تقاضي ناشئة عن سياق العمل المعتاد. يعتمد مخصص المطالبة الطارئة الناشئة عن التقاضي على احتمال (على الأرجح) تدفق الموارد الاقتصادية ومدى دقة ومصداقية تقدير تدفق تلك الموارد. تخضع مثل هذه الأمور للعديد من حالات عدم اليقين، ومن الصعب التنبؤ والتأكد مما قد تتمخض عنه كل من تلك الأمور.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم تطبيق التعديلات على التقديرات في المستقبل.

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية

تطبق المجموعة باستمرار المبادئ المحاسبية التالية على كافة الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.

(أ) مبادئ التوحيد

١) الشركات التابعة:

الشركات التابعة هي جميع الشركات (بما في ذلك الشركات المهيكلة) التي تسيطر عليها المجموعة.

تسيطر المجموعة على شركة عندما تستثمر في أو لديها حقوق في أو عائدات متنوعة من اشتراكها في الشركة ولديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال السلطة التي تمتلكها على الشركة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم جدوى سيطرتها من عدمه على مستثمر إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ الاستحواذ عليها، نظراً لكونه تاريخ خضوع تلك الشركات إلى سيطرة المجموعة، ويستمر توحيدها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة. مدرج قائمة بالشركات التابعة للمجموعة في الإيضاح رقم ٣٥.

أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحّدة للمجموعة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في نهاية فترة إعداد التقرير. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحّدة بنفس تاريخ إعداد تقرير البنك. يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية على المعاملات والأحداث المتشابهة في ظروف مماثلة.

كافة الأرصدة والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة والمتعلقة بالشركات التابعة للمجموعة يتم إلغاؤها عند التوحيد.

يتم احتساب مجموعات الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ باعتبار أنها إجمالي المقابل المحول المقاس في تاريخ الاستحواذ والقيمة العادلة للموجودات المحولة من قبل المجموعة والمطلوبات الناشئة وحصة حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة مقابل السيطرة على الكيان المستحوذ عليه. يتم قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة في دمج الأعمال بداية على أساس قيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ مع بعض الاستثناءات المحدودة. يتم الاعتراف بالتكاليف ذات الصلة بالاستحواذ كمصروفات في الفترات التي يتم فيها تكبد التكاليف واستلام الخدمات.

عندما تستحوذ المجموعة على أعمال تجارية، تجري تقييماً على الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة للتصنيف المناسب وتصنف وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية ذات الصلة في تاريخ الاستحواذ. هذا يشمل فصل المشتقات المتجسدة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المستحوذ عليها.

إن أي مبلغ طارئ يتوجب تحويله من قبل الشركة المستحوذة سيتم الاعتراف به بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ.

إن التغيرات اللاحقة للقيمة العادلة للمبلغ المحمل التي تعتبر إما أصل أو التزام، سيتم الاعتراف بها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ضمن الأرباح أو الخسائر. إذا كان المبلغ المحتمل مصنف كحقوق مساهمين، يجب عدم إعادة قياسه حتى يتم تسويته في النهاية ضمن حقوق المساهمين.

إذا تحقق الاندماج على مراحل، فإن حصة حقوق المساهمين المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها يعاد تقديرها بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة في الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة عند كل دمج أعمال على حدة، إما أن تعترف بالحصة غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت) في تاريخ الاستحواذ بالقيمة العادلة، أو حسب الحصة التناسبية للحصة غير المسيطرة من صافي الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها.

يتم تسجيل أي زيادة في مجموع القيمة العادلة للمبلغ الاعتباري المحول عند دمج الأعمال وقيمة الحصة غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، والقيمة العادلة لحصة حقوق المساهمين المحتفظ بها مسبقاً من قبل المجموعة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، وصافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد في الشركة المستحوذ عليها يتم إدراجها كشهرة. تمت الإشارة إلى السياسة المحاسبية الخاصة بالشهرة في الإيضاح رقم ٦ (م) (١). في الحالات التي يزيد فيها المبلغ الأخير عن المبلغ الأول، يتم الاعتراف بالزيادة كأرباح متحصلة من صفقة شراء بالربح أو الخسارة في تاريخ الاستحواذ.

عند فقدان السيطرة، لا تعترف المجموعة بالموجودات والمطلوبات للشركة التابعة، وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى من الأسهم ذات الصلة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناجم عن فقدان السيطرة في الربح أو الخسارة. في حال احتفاظ المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، فيتم قياس مثل هذه الحصة بالقيمة العادلة في تاريخ فقد تلك السيطرة، بعد ذلك يتم احتسابها على أنها حصة في رأس المال المستثمر أو وفقاً لسياسة المجموعة المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية اعتماداً على مستوى تأثير الاحتفاظ بها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

(أ) مبادئ التوحيد (تتمة)

(٢) مؤسسات ذات أغراض خاصة

المؤسسات ذات الأغراض الخاصة هي مؤسسات تم تأسيسها لتحقيق غرض محدد تماما مثل توريق موجودات معينة أو تنفيذ معاملة إقراض أو قروض معينة. يتم توحيد البيانات المالية للمؤسسة ذات الأغراض الخاصة في حال حصول المجموعة على عائدات متغيرة ناتجة عن المشاركة في الشركات ذات الأغراض الخاصة ولديها القدرة على تغيير هذه العائدات من خلال نفوذها على الشركة ذات الأغراض الخاصة، وذلك بناء على تقييم جوهر علاقتها بالمجموعة.

قد تشير الظروف التالية إلى علاقة تكون فيها المجموعة، من الناحية الموضوعية، مسيطرة على الشركات ذات الأهداف الخاصة وبالتالي يتم توحيد بياناتها المالية:

أ) يكون للمجموعة صلاحية التصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة.
ب) لدى المجموعة حقوق في العائد المتغير نتيجة مشاركتها بالشركات ذات الأهداف الخاصة، و
ج) لدى المجموعة القدرة على استخدام صلاحيتها للتصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة للتأثير على مبلغ عائدات المجموعة.

يتم تقدير ما إذا كان للمجموعة سيطرة على المؤسسة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس، وعادة ما تتم إعادة التقييم بتاريخ نهاية كل فترة أو في حال كان هناك تغييرات في هيكل/شروط المعاملات الإضافية الجارية بين المجموعة والمؤسسة ذات الأغراض الخاصة.

يتضمن الإيضاح رقم ١٣ معلومات حول أنشطة التوريق الخاصة بالمجموعة.

٣) إدارة الصناديق

تتولى المجموعة إدارة وتوجيه الصناديق نيابة عن المستثمرين. لا يتم توحيد البيانات المالية لهذه الصناديق في هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة. المعلومات عن نشاط إدارة الصناديق للمجموعة مبينة في الإيضاح رقم ٤٢.

٤) الأنشطة الائتمانية

لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة ائتمانية كموجودات تابعة للمجموعة، وبالتالي، لا يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة. يتم الاعتراف بالدخل المحقق من قبل المجموعة من الأنشطة الائتمانية وفقاً للسياسات المحاسبية في دخل الرسوم والعمولات. المعلومات المتعلقة بالأنشطة الائتمانية للمجموعة في الإيضاح رقم ٤٣.

٥) معاملات الحصص غير المسيطرة

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق المساهمين في شركات تابعة غير عائدة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مالكي المجموعة، ويتم إدراجها على نحو منفصل في بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة وضمن حقوق المساهمين في الميزانية العمومية الموحدة للمجموعة، وبشكل مستقل عن حقوق المساهمين العائدة لمالكي المجموعة.

يتم تصنيف التغيرات في حصة ملكية المجموعة ضمن شركة فرعية ما بحيث لا يؤدي ذلك إلى فقدان السيطرة عليها على أنها معاملات خاصة بحقوق المساهمين. في مثل هذه الظروف يتم تعديل القيمة الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في الحصص ذات الصلة بالشركة التابعة. في حال وجود أي فرق بين المبلغ الذي تم بموجبه تعديل الحصة غير المسيطرة يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق المساهمين وتنسب إلى المالكين في المجموعة.

(ب) العملات الأجنبية

يتم إعادة تحويل البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في تاريخ كتابة التقرير، ويتم ترحيل المكاسب/ الخسائر الناتجة عن البنود النقدية إلى بند "الإيرادات التشغيلية الأخرى" في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يتم تحويل البنود غير النقدية بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية.

في البيانات المالية الموحدة للمجموعة يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعمليات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ إعداد التقارير ويتم ترحيل الأرباح والخسائر الناتجة إلى احتياطي تحويل العملة.

يتم التعامل مع أي شهرة ناتجة عن الاستحواذ على شركة أجنبية وأي تسويات بالقيمة العادلة للمبالغ المرحلة للأصول والمطلوبات الناتجة عن الاستحواذ على أنها أصول ومطلوبات من شركة أجنبية وتحول وفق سعر الصرف الأجنبي المطبق في ذلك التاريخ.

يتم تقييم عقود الصرف الآجلة حسب أسعار السوق المطبقة في تواريخ استحقاقها.

يتم أخذ فروق تحويل العملة الناتجة عن تحويل صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية مباشرة إلى احتياطي تحويل العملة.

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل بشكل عام في الأرباح أو الخسائر، ومع ذلك ، فإن فروق العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل تغطيات التدفق النقدي المؤهلة إلى الحد الذي تكون فيه هذه التغطية فعالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر.

(ج) الفائدة

معدل الفائدة الفعلي

يتم تثبيت إيرادات ومصروفات الفوائد في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. "معدل الفائدة الفعلي" هو السعر الذي يتم بموجبه تحديداً إجراء خصومات على سداد أو استلام الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي، أو
- التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية بخلاف الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية، يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل بالائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة.

التكلفة المطفأة

إن "التكلفة المطفأة" للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم بموجبه قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي ناقصاً دفعات أصل الدين، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم للفرق بين المبلغ الأولي والمبلغ المستحق باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، والأصول المالية، المعدلة حسب أي مخصصات خسائر.

القيمة الدفترية الإجمالية

"القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي" هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة.

حساب دخل الفائدة والمصروفات

عند حساب دخل الفائدة والمصروفات، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (عندما لا يكون الأصل معرضاً لانخفاض في قيمة الائتمان) أو على التكلفة المطفأة للمطلوبات.

ومع ذلك، بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت منخفضة القيمة الائتمانية بعد الاعتراف الأولي، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (كما هو موضح أعلاه) من الأصل المالي. إذا لم يعد الأصل المالي مصنفاً على أنه منخفض القيمة الائتمانية، يتم رد عملية حساب دخل الفائدة إلى القيمة الدفترية الإجمالية (كما هو موضح أعلاه)

بالنسبة للموجودات المالية التي كانت منخفضة القيمة عند الاعتراف الأولي لها، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على الائتمان المعدل بالتكلفة المطفأة (كما هو موضح أعلاه) للأصل المالي. لا يتم حساب دخل الفائدة وفقاً لإجمالي القيمة الدفترية (كما هو موضح أعلاه)، حتى في حال تحسن مستوى مخاطر الائتمان للأصل.

العرض

يشمل دخل الفائدة والمصروفات المعروضة في بيان الدخل الموحد للمجموعة مايلي:

- الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة محسوبة على أساس الفائدة الفعلية.
- الفائدة على أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمحسوبة على أساس الفائدة الفعلية.
- الحصة الفعالة من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحوطات التدفقات النقدية للتغيرات في التدفقات النقدية للفائدة، في نفس الفترة على غرار أثر التدفقات النقدية المغطاة على دخل / مصروفات الفائدة: و
- الحصة الفعالة لتغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة.

(د) الرسوم والعمولات

يتم تحقيق دخل الرسوم، التي لا تشكل جزءاً أساسياً من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية، من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها المجموعة لعملائها، ويتم حسابها وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ " الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء"، بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥. يتم قياس دخل الرسوم من قبل المجموعة بناءً على المقابل المحدد في العقد مع العميل ويستثني المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف ثالثة. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تنقل السيطرة على منتج أو خدمة إلى أحد العملاء.

يتم احتساب دخل الرسوم على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالدخل المكتسب جراء تنفيذ عمل مهم كإيرادات عند اكتمال العمل (على سبيل المثال، الرسوم الناشئة عن التفاوض، أو المشاركة في التفاوض على معاملة لطرف ثالث، مثل ترتيب استحواذ على أسهم أو أوراق مالية أخرى)؛
- يتم الاعتراف بالدخل المكتسب نتيجة تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات (على سبيل المثال، إدارة الموجودات والمحافظ وغيرها من رسوم الاستشارات الإدارية والخدمات)؛ و
- يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات والمصاريف الأخرى عندما يتم إنجاز أو استلام الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية كتسوية لمعدل الفائدة الفعلي (على سبيل المثال، بعض رسوم الالتزام بالقرض) وتسجل في "دخل الفائدة".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

(هـ) ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة

يحتسب رسم ضريبة الدخل الحالي على أساس القوانين الضريبية السائدة أو التي تكون سائدة في تاريخ الميزانية العمومية في الدول التي تعمل فيها الشركة وفروعها وتحقق دخلاً خاضعاً للضريبة. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المراكز المتخذة ضمن عوائد الضرائب بشأن الحالات التي تكون فيها تعليمات الضرائب المطبقة خاضعة للتفسير. وتقوم الإدارة كذلك بوضع مخصصات عندما يكون ذلك مناسباً على أساس المبالغ المتوقع تسويتها مع سلطة الضرائب.

يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الموجودات والمطلوبات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة للموجودات والمطلوبات عن كامل نتائج الآثار الضريبية لكافة الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية بالبيانات المالية الخاصة بالموجودات والمطلوبات القائمة وبين الأساس الضريبي الذي يقابلها. يتم الاعتراف بضرائب الموجودات المؤجلة إلى الحد الذي يُمكن توفير أرباح خاضعة للضريبة بشكل كافي لمقابلة خصم الفروق الضريبية المؤقتة. وتقاس ضرائب الموجودات والمطلوبات المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة بحيث يتم تطبيقها للفترة التي يتوقع فيها تحقق الموجودات أو سداد المطلوبات.

تتم مراجعة ضرائب الموجودات المؤجلة بشكل دوري لتخفيض القيم الدفترية بالقدر الذي لا يمكن معه توفر أرباح خاضعة للضريبة لاستخدام الفروق.

يتم تعويض موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة عندما يكون هناك حق قابل للتنفيذ قانونًا لمقاصة أصل الضريبة الحالية مقابل الالتزامات الضريبية القائمة وعندما يتعلق الأمر بضرائب الدخل التي تفرضها نفس سلطة الضرائب وتعتزم المجموعة تسوية أصول الضريبة الحالية والتزامات الضريبة الحالية على أساس صافي القيمة.

و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(ا) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الموجودات المالية على أنها مقاسة: بالتكلفة المطفأة ، أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى أو القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للمجموعة أن تختار بلا رجعة تقديم التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي يمكن للمجموعة أن تحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى على النحو المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في حال أن القيامة بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

(٢) الاعتراف والقياس الأولي

تعترف المجموعة بشكل أولي بالقروض وذمم التمويل المدينة وودائع العملاء والديون الصادرة والصكوك المستحقة الدفع وغيرها من الأموال المقترضة بتاريخ تقديمها أو الاستحواذ عليها. يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية الأخرى (بما في ذلك المشتريات العادية ومبيعات الموجودات المالية) في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة للبند غير المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى عملية الاستحواذ أو الإصدار.

تقييم نموذج العمل:

تقوم المجموعة بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية، وعلى وجه الخصوص ، لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو الاحتفاظ بسجل تسعير محدد للفائدة أو مطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيف يتم تعويض مديري الوحدات - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها؛ و
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة. وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجر أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حصراً وغير محتفظ بها لتحصيل االتدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة ، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط. عند إجراء التقدير، تضع المجموعة نصب أعينها الاعتبارات التالية:
- الحالات الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- مزايا الاستدانة بالتمويل؛
- أحكام السداد والتمديد؛
- الأحكام التي تحدّ من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية الناتجة عن موجودات محددة (على سبيل المثال، ترتيبات الموجودات غير القابلة للإلغاء)؛ و
- المزايا التي من شأنها تغيير المقابل المادي للقيمة الزمنية للأموال - مثل عملية إعادة تحديد سعر الفائدة بشكل دوري.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الإيضاح بشأن الأوراق المالية الاستثمارية والقروض والسلف والنقد ومعادلات النقد.

تقوم المجموعات بتصنيف المطلوبات المالية، بخلاف الضمانات المالية والتزامات القروض، على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة بتصنيف المطلوبات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة عندما تكون قد أصدرت أساساً لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال الأنشطة التجارية أو تشكل جزءاً من محفظة الأدوات المالية التي تدار معاً والتي يوجد بها دليل على نمط حديث من جني الأرباح على المدى القصير. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد للمجموعة للسنة التي تنشأ فيها.

إعادة التصنيفات:

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي إلا في الفترة التي تأتي بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج الاعمال الخاص بها لادارة الموجودات المالية.

(٣) انخفاض القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة المكونة لتغطية خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا تقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:
- الموجودات المالية التى هي قروض وذمم مدينة؛
- الموجودات المالية التي هي أدوات الدين،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- التزامات القروض الصادرة.

لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على استثمارات الاسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)
(٣) انخفاض القيمة (تتمة)
تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر التسهيلات، باستثناء تلك الادوات المالية التى لم تشهد مخاطر الائتمان المعرضة لها ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي بها.

إن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن حالات الإخلال بالأدوات المالية المحتمل حدوثها في غضون فترة ١٢ شهرا بعد تاريخ التقارير.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة
خسائر الائتمان المتوقعة هي عبارة عن تقدير خسائر الائتمان استناداً إلى مبدأ الاحتمال المرجح. كما يتم قياسها على النحو التالي:
- الموجودات المالية التى لا تتعرض لخسارة في قيمة الائتمان كما في تاريخ إعداد البيانات المالية: باعتبارها القيمة الحالية لكافة حالات نقص السيولة (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان في وقت إعداد البيانات المالية: باعتبارها الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية؛
- التزامات القروض التي لم يتم سحبها: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حال سحب القرض واستلام التدفقات النقدية التي تتوقعها المجموعة؛ و
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض المحتفظ بالعقود ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة تحصيلها.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها
في حال تعديل أحكام أي أصل مالي أو في حال استبدال الأصل المالي القائم بآخر جديد نتيجة تعرض المقترض لصعوبات مالية، عندها يتم إجراء تقييم لمعرفة ما اذا كان ينبغى إيقاف الاعتراف بالأصل المالي وتقاس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- في حال لم تسفر عملية اعادة الهيكلة عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، عندها، يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأصل المالي المعدل في حساب نقص السيولة من الأصل القائم.
- في حال كانت عملية اعادة الهيكلة ستسفر عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، عندها، تعامل القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدى النهائي من الأصل المالي القائم في وقت إيقاف الاعتراف، ويتم تضمين هذا المبلغ في حساب نقص السيولة من الأصل المالي القائم. يتم خصم النقص في السيولة من تاريخ إيقاف الاعتراف المتوقع وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية بتطبيق سعر الفائدة الفعلي للأصل المالي القائم.

الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان
في كل تاريخ إعداد بيانات مالية، تقوم المجموعة بتقدير ما اذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى منخفضة قيمة الائتمان. يكون الأصل المالي منخفض قيمة الائتمان عند حدوث واحدة أو أكثر من الحالات التي تحدث أثراً ضاراً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

مدرج أدناه بيانات يمكن ملاحظتها حول المؤشرات الدالة على تعرض أي أصل مالي إلى انخفاض في قيمة الائتمان:
- تعرض المقترض او المصدر إلى صعوبات مالية كبيرة؛
- الاخلال بأحد العقود، مثل حالة التعثر أو التخلف عن السداد؛
- اعادة هيكلة قرض أو سلفة نقدية ما من قبل المجموعة وفق شروط لم تكن المجموعة لتوافق على غيرها؛
- عندما يصبح من المحتمل ان يتعرض المقترض للافلاس أو إعادة هيكلة؛ أو
- انحسار أحد الأسواق النشطة نتيجة صعوبات مالية.

التسهيلات المتجددة
تتضمن محفظة منتجات المجموعة باقة متنوعة من تسهيلات السحب على المكشوف للأفراد والشركات وتسهيلات بطاقات الائتمان، التي يحق للمجموعة إلغاء و/أو تخفيض التسهيلات الممنوحة لها بموجب إشعار بفترة قصيرة. لا تربط المجموعة تعرضها لخسائر الائتمان المتوقعة بفترة الإشعار التعاقدي، ولكن بدلاً من ذلك تقوم بحساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة زمنية تعكس توقعات المجموعة حول طبيعة سلوك العميل، واحتمال تعثره عن السداد وإجراءات تقليل تعرض المجموعة للمخاطر المستقبلية والتي يمكن أن تشمل خفض أو إلغاء التسهيلات.

بناءً على التجربة السابقة وتوقعات المجموعة، يتم تقدير الفترة التي تقوم فيها المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة لهذه المنتجات استناداً إلى الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان وحيث لا يتم تخفيف خسائر الائتمان من خلال إجراءات الإدارة.

الشطب
يتم شطب القروض والأوراق المالية المدينة (جزئيا او كليا) عندما لا تكون هناك امكانية منطقية لاستردادها. وهذا عموما ما تكون عليه الحال عندما تستنفذ جميع الجهود التصحيحية لاسترداد الدين من العملاء، غير ان الموجودات المالية المشطوبة تخضع لانشطة الإنفاذ بغية الامتثال لاجراءات المجموعة في استرداد المبالغ المستحقة.

يقرأ محاذاة مع الإيضاح رقم ٤٤ (ط).

(٤) الضمانات المالية والتزامات القروض
الضمانات المالية هى العقود التى تتطلب من المجموعة أداء دفعات محددة لتعويض حاملي السندات عن الخسارة المتكبدة نتيجة تخلف أحد المدينين عن السداد في موعد الاستحقاق وفقا لشروط أداة الدين. يتم إدراج مطلوبات الضمان المالي بالتكلفة المطفأة عندما يصبح من المحتمل أداء الدفعة بموجب العقد.

تكون "التزامات القروض" بمثابة التزامات مؤكدة ولا رجعة فيها لتوفير الائتمان بموجب الاحكام والشروط المحددة.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة او الالتزامات غير القابلة للإلغاء في البداية بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة الأولية لها خلال فترة الضمان او الالتزام، وبعد ذلك، يتم قياسها بالقيمة المطفأة والتكلفة وصافي مبلغ مخصص الخسارة.

(٥) العملات الأجنبية
يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل بشكل عام في الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك، فإن فروق العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل استثمارات الأسهم، والتي جرى بشأنها تصويت لإدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بند الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بها في بند الدخل الشامل الآخر.

(٦) القروض والسلف
تشمل تسميات "القروض والسلف" في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ما يلي:
- القروض والسلف التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المباشرة المتزايدة. وبالتالي تكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم تقديمها صافي من خسائر الائتمان المتوقعة، و
- القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم قياسها بالقيمة العادلة مع إدراج التغييرات المثبتة فوراً في الأرباح أو الخسائر، في حال كان مطبقاً.

عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وتبرم في آن واحد اتفاقية لإعادة بيع الأصل (أو أصل مماثل جوهريًا) بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي (إعادة الشراء العكسي أو اقتراض الأسهم)، يتم احتساب هذا الترتيب كقرض أو سلفة أو مستحق من البنوك ولا يتم الاعتراف بالموجودات الأصلية في البيانات المالية للمجموعة.

الذمم المدينة للتمويل الإسلامي
الذمم المدينة للتمويل الإسلامي هي موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو متفق عليها وليست مدرجة في أي سوق نشطة. يتم تنفيذ هذه المنتجات بتكلفة الاستهلاك ناقصاً انخفاض القيمة.

(ا) التعريفات
تستخدم العبارات التالية في التمويل الإسلامي:

المرابحة
المرابحة هي اتفاقية تتعهد بموجبها المجموعة بأن تبيع للعميل الأصل الذي اشترته المجموعة وامتلكته استنادا على وعد من العميل بشراء الأصل المشترى وفقاً لبنود وشروط معينة، ويشمل سعر البيع تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه.

الإستصناع
الإستصناع هو اتفاقية بين المجموعة والعميل تبيع المجموعة بموجبها إلى العميل عقاراً مطوراً بمواصفات متفق عليها. تقوم المجموعة بتطوير العقار بنفسها أو عن طريق مقاول من الباطن وتقوم بعد ذلك بتسليمه إلى العميل في تاريخ محدد وسعر متفق عليه.

الإجارة
الإجارة هي عقد تقوم المجموعة (المؤجر) بموجبه بتأجير أصل ما للعميل (المستأجر) لمدة محددة ومقابل أقساط إيجار معينة. ينتهي عقد الإجارة بتحويل ملكية العقار إلى المستأجر في نهاية عقد الإجارة أو بموجب تعهد البيع الممنوح من قبل المجموعة.

المضاربة
المضاربة هي عقد بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال و يسمى "رب المال" و الأخر يقدم الجهد و الخبرة و يسمى "مضارب" والذي يعتبر مسئولاً عن استثمار هذه الأموال في مشروع أو نشاط مقابل نسبة من دخل المضاربة المتفق عليها مسبقا. وفي حالة الخسارة العادية يتحمل رب المال خسارة الأموال بينما يتحمل المضارب ضياع جهوده. ومع ذلك، في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي شروط و أحكام عقد المضاربة، يتحمل المضارب وحده الخسائر. تقوم المجموعة بدور المضارب عندما تقبل أموال المودعين و بدور رب المال عند تشغيل هذه الأموال على أساس المضاربة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)
(٦) القروض والسلف (تتمة)
الذمم المدينة للتمويل الإسلامي (تتمة)
(ا) التعريفات (تتمة)

الوكالة
الوكالة هي عقد تتعهد فيه المجموعة بتقديم مبلغ معين من المال لوكيل معين والذي يستثمره حسب شروط معينة مقابل رسوم محددة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة من الأموال المستثمرة) يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

(٢) الاعتراف بالإيرادات
يتم الاعتراف بالإيرادات من المنتجات الإسلامية المذكورة أعلاه كما يلي:

المرابحة
يمكن احتساب الربح و تحديده تعاقديا عند بداية العقد. و يتم الاعتراف بالربح على أساس النسبة الزمنية خلال مدة العقد بطريقة معدل الربح الفعلي على الرصيد المستحق.

الإستصناع
يتم احتساب إيراد الإستصناع وهامش الربح المرتبط به (الفرق بين السعر النقدي للعميل وتكلفة إستصناع المصرف الإجمالية) على أساس التناسب الزمني.

الإجارة
يتم الاعتراف بدخل الإجارة على أساس الاستحقاق على مدى فترة العقد.

المضاربة
يتم الاعتراف بدخل تمويل المضاربة عند توزيعها من قبل المضارب، بينما يتم تحميل الخسائر على الدخل عند إعلانها من قبل المضارب.

الوكالة
يتم الاعتراف بالدخل المتوقع من الوكالة على أساس النسبة الزمنية خلال الفترة. و يتم تعديلها حسب الدخل الفعلي عند استلامه. ويتم احتساب الخسائر في تاريخ إعلانها من قبل الوكيل.

احتياطي معادلة الأرباح
احتياطي معادلة الأرباح هي المبالغ المخصصة من وعاء دخل المضاربة المشترك قبل تخصيص حصة المضارب من أجل الحفاظ على مستوى معين من عائد الاستثمارات لجميع أصحاب حسابات الاستثمار وغيرهم من المستثمرين المشتركين في وعاء المضاربة. تتم الموافقة على التخصيص والتوزيع على المودعين من قبل لجنة معادلة الأرباح ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية وشركة تابعة للصيرفة الإسلامية على التوالي.

احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين
يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين جزءًا من حصة المودعين في الأرباح المخصصة كاحتياطي. يتم دفع هذا الاحتياطي للمودعين بناءً على موافقة لجنة معادلة الأرباح والرقابة الشرعية الداخلية للبنك. يتم تضمين الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين ضمن الزكاة المستحقة ويتم خصمها من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين وفقاً للشريعة.

(٧) الأوراق المالية الاستثمارية
يشمل مسمى "الأوراق المالية الاستثمارية" في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ما يلي:

- أوراق مالية للاستثمار في سندات الدين مقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- أوراق مالية للاستثمار في سندات الدين والأسهم مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم إدراجها بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات مباشرة في الربح أو الخسارة.
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و
- سندات الأسهم الاستثمارية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بنفس الطريقة كما في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة والقيود العكسية، و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم عدم تحقق قيمة سندات الديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة االمعترف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة أن تدرج في الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجر. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي وهو غير قابل للإلغاء.

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أدوات حقوق الملكية تلك إلى بند الأرباح والخسائر ولا يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية لأدوات حقوق الملكية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند التخلص من الاستثمار.

(٨) إلغاء الاعتراف
تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للمجموعة في الحصول على تدفقات نقدية من الموجودات أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية أو في حال لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية ولا تحتفظ بحصة مسيطرة في الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الأصل المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم استلامه بعد خصم أي التزام جديد مفترض) و(٢) أي ربح أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

لا يتم الاعتراف بأي ربح / خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية ذات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حساب الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية.

يتم الاعتراف بأي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للاستبعاد والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام مستقل.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل موجودات معترف بها في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ولكن تحتفظ بكل أو معظم المخاطر والامتيازات الخاصة بالموجودات المحولة أو جزء منها. في مثل هذه الحالات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المحولة. مثال على تلك المعاملات، إقراض أوراق مالية ومعاملات بيع وإعادة شراء.

في المعاملات التي لا تحتفظ بها المجموعة أو لا تقوم بتحويل جميع المخاطر والامتيازات الجوهرية الخاصة بملكية أحد الموجودات المالية وتحتفظ بحصة مسيطرة على الأصل. تواصل المجموعة الاعتراف بالأصل إلى حد استمرار مشاركتها به. ويتم تحديد ذلك إلى الحد الذي يطرأ هناك أي تغير على قيمة الموجودات المحولة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم إعفاؤها من التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو إنهاؤها.

(٩) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية
إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك اختلاف جوهري في التدفقات النقدية للأصل المعدل. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة ، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بالأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل جوهري ، فإن التعديل لن يؤدي إلى استبعاد الموجودات المالية. في هذه الحالة ، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية الإجمالية كأرباح أو خسارة معدلة في بند الأرباح والخسائر. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل نتيجة الصعوبات المالية للمقترض ، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى ، يتم إدراجها كدخل فائدة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وفي حال كان هناك اختلاف جوهري في المطلوبات المعدلة، يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية الجديدة بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية المطفأة والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في بند الأرباح والخسائر.

(١٠) المقاصة
تتم مقاصة الموجودات و المطلوبات المالية و يتم الاعتراف بصافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما يكون هناك حق قانوني قابل التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها و تكون هناك رغبة في التسوية على أساس المبلغ الصافي أو لتحقيق الأصل و تسوية المطلوبات في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بالدخل والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يسمح بها بموجب معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية أو للأرباح والخسائر الناشئة من مجموعة من المعاملات المماثلة مثل أنشطة التداول في المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(١١) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو تم دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في سوق رئيسي في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في سوق رئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي في السوق الذي به أكبر قدر من المميزات للأصل أو الالتزامات.

إذا كان لأصل أو التزام تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقيس المجموعة الموجودات والمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات والمراكز القصيرة بسعر الطلب.

تعترف المجموعة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية فترة كتابة التقارير التي حدث خلالها التغيير.

تطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

(١٢) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بتصنيف موجودات مالية معينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، وذلك لأن هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من التباين المحاسبي والذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

تقوم المجموعة بتصنيف بعض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في أي من الحالات التالية:

أ) عندما تتم إدارة أو تقييم المطلوبات أو إعداد تقارير بشأنها داخلياً على أساس القيمة العادلة؛ أو

ب) عندما يلغي التصنيف أو يقلل بشكل كبير التباين المحاسبي والذي قد يظهر بخلاف ذلك.

يتوفر وصف حول أساس كل تصنيف في الإيضاحات ذات الصلة بشأن أي من فئات الموجودات أو المطلوبات.

(١٣) اتفاقيات البيع و إعادة الشراء

يتم الافصاح عن الأوراق المالية المباعة التي تخضع لاتفاقيات (إعادة الشراء) في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون للمحول إليه الحق بموجب العقد أو العرف لبيع أو إعادة رهن الضمانات، ويتم إضافة المطلوبات المقابلة كوديعة مستقلة، و يتم الاعتراف بالأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة بيع (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) كقروض وذمم مدينة لبنوك أو عملاء آخرين، حيثما يكون مناسباً. يعامل الفرق بين سعر البيع و سعر إعادة الشراء كفائدة ويتم استحقاقه على مدى مدة الاتفاقيات باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

ز) النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتوفرة والأرصدة غير المقيدة لدى البنوك المركزية والموجودات المالية ذات السيولة العالية مع فترات استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحيازة والتي تكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في قيمتها العادلة. ويتم استخدامها من قبل المجموعة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

يتم قيد النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة.

ح) الاوراق المالية المتداولة

إن الموجودات المتداولة هي تلك الموجودات التي تستحوذ عليها المجموعة أو تنشأ بشكل أساسي لغرض البيع أو يتم الاحتفاظ بها كجزء من محفظة يتم إدارتها معاً لتحقيق ربح قصير الأجل أو تكوين مركز.

يتم الاعتراف بالموجودات المتداولة بشكل أولي ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة مع إدراج تكاليف المعاملات في الربح أو الخسارة. يتم إدراج جميع التغيرات في القيمة العادلة كجزء من صافي الربح/ (الخسارة) على الأوراق المالية المتداولة في الربح أو الخسارة.
يتم الاعتراف بدخل الفوائد على الأوراق المالية المتداولة ضمن دخل الفوائد.

(ط) المشتقات ومحاسبة التحوط

تتبع المجموعة نموذج محاسبة التحوط الذي يربط محاسبة التحوط بشكل وثيق مع إدارة المخاطر. يقيس النموذج فعالية التحوط من خلال اختبار قائم على الأهداف يركز على العلاقة الاقتصادية بين العنصر المحوط وأداة التحوط ، وتأثير مخاطر الائتمان على تلك العلاقة الاقتصادية.

تقوم المجموعة أيضًا بإعادة التوازن في علاقات التحوط، بحيث أنه في حال توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ولكن بقي هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط المحددة هذه على حاله، تقوم المجموعة بتعديل نسبة التحوط في علاقة التحوط بحيث تلبي معايير التأهل مجددا.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي ليست أداة تحوط في التحوط المؤهل عند نشوئها في الربح أو الخسارة تحت بند الدخل التشغيلي الآخر.

تشمل الأدوات المالية للتغطية العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضة بأسعار الفائدة وأسواق صرف العملات الأجنبية. تستخدم المجموعة هذه الأدوات للوفاء بمتطلبات عملائها وتعاملاتها التجارية بالنقد الأجنبي ولتغطية تعرضها لمخاطر أسعار الفوائد والعملة الأجنبية.

في حالة وجود علاقة تغطية بين أداة مشتقة والبند ذي صلة الخاضع للتغطية، يتم قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة مع احتساب أية أرباح وخسائر ناتجة كما هو موضح أدناه.

تحتسب القيمة العادلة لأدوات التغطية المشتقة بنفس الطريقة التي تحتسب بها القيمة العادلة للأدوات المالية.

أن طريقة الاعتراف بأرباح أو خسائر القيمة العادلة الناتجة يعتمد على ما إذا كانت تلك الأداة المشتقة محددة كأداة تغطية، وإن كان كذلك، فتكون وفقا لطبيعة البند الذي تتم تغطيته. و تخصص المجموعة عدة مشتقات معينة كما يلي، إما:

- مشتقات تغطية التعرض للتغييرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الارتباطات الثابتة (تغطية القيمة العادلة)؛ أو
- مشتقات تغطية لتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بدرجة كبيرة عائدة إلى أصل معترف به أو مطالبة أو لمعاملة متوقعة (تغطية تدفق نقدي)، أو
- تغطية صافي الاستثمار في عمليات خارجية.

يشكل المشتق الضمني أحد مكونات الأداة المختلطة التي تتضمن أيضاً عقد مضيف غير مشتق بتأثير يختلف عن بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة بطريقة مشابهة للمشتقات المستقلة. يؤدي المشتق الضمني إلى تعديل بعض أو كل التدفقات النقدية التي قد يتطلبها العقد بخلاف ذلك وفقًا لسعر الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو المؤشر السعري أو الأسعار أو التصنيف الائتماني أو مؤشر الائتمان أو أي متغير آخر ، بشرط ألا يكون ذلك في حالة وجود متغير غير مالي محدد لطرف ما في العقد. إن المشتق المرتبط بأداة مالية ، ولكنه قابل للتحويل تعاقديًا بشكل مستقل عن تلك الأداة ، أو لديه طرف مقابل مختلف عن تلك الأداة ، ليس مشتقًا ضمنيا ، لكنه أداة مالية مستقلة.

تستخدم محاسبة التحوط للمشتقات المقاسة بهذه الطريقة على أن يتم استيفاء بعد المعايير المحددة.

(أ) تغطية القيمة العادلة

يتم تصنيف أداة مشتقة على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو التزام ثابت الذي قد يؤثر على الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف مباشرة بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة في الربح أو الخسارة مع أية تغيرات في القيمة العادلة للبنود المحوطة التي تكون منسوبة إلى المخاطر المحوطة.

عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنتهاؤها أو ممارستها أو عندما لا يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة، أو عندما يتم إلغاء تصنيف التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. فيما يتعلق بأية تسويات إلى هذه النقطة بشأن البند المحوط، الذي تم تطبيق طريقة الفائدة الفعلية عليه، يتم إطفاؤها ضمن الأرباح أو الخسائر كجزء من معدل الفائدة الفعلي المُعاد احتسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

(ب) تغطية التدفق النقدي

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية لتغطية التقلب في تدفقات نقدية تعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة محتملة الحدوث من الممكن أن تؤثر في الربح أو الخسارة، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخرى "تحوطات التدفق النقدي - أرباح/(خسائر) القيمة العادلة". يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير المؤثر مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في "بنود الدخل الشامل الأخرى" في بيان الدخل الموحد للمجموعة في الفترات التي يؤثر فيها البند الخاضع للتغطية على الأرباح والخسائر. ومع ذلك، عندما تؤدي الصفقة المتوقعة الخاضعة للتغطية إلى الاعتراف بالموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية، تتم إزالة الأرباح أو الخسائر المعترف بها سابقا في "الدخل الشامل الأخرى" من حقوق المساهمين ويتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات.

عند انتهاء فترة أداة تغطية أو بيعها، أو عندما تكون التغطية لا تتوافق مع شروط محاسبة التغطية أو يتم رفضها، فإن محاسبة التغطية تتوقف تبعاً لذلك. وإن أي مكاسب أو خسائر يتم تحقيقها في بنود الدخل الشامل الأخرى في ذلك الوقت تبقى في حقوق المساهمين ويتم الاعتراف بها عند الاعتراف النهائي بالمعاملة المتوقعة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. في حال أن المعاملة المتوقعة أصبحت غير محتملة الحدوث، يتم على الفور تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المبينة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ط) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط (تتمة)

(٣) تحوطات صافي الاستثمار

عندما يتم تخصيص أداة مالية مشتقة أو مطالبة مالية غير مشتقة كأداة تغطية لصافي الاستثمار في عملية خارجية، يتم تحقيق الجزء الفعلي من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية في الدخل الشامل الآخر وتتراكم في احتياطي تحويل العملة، ويتم تحقيق أي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة فوراً في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة كتسوية إعادة تصنيف عند التخلص من العمليات الأجنبية.

(٤) المشتقات الضمنية

هناك بعض الأدوات المشتقة المدمجة ضمن موجودات ومطلوبات مالية وعقود أساسية غير مالية حيث يتم التعامل معها على أنها مشتقات مستقلة ومسجلة بالقيمة العادلة إذا كانت تلبي تعريف الأداة المشتقة وعندما تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا ترتبط بصورة وثيقة مع نظيرتها في العقد الأساسي ولا يعتبر العقد الأساسي على أنه محتفظ به للمتاجرة أو مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة. يتم قياس الأدوات المشتقة الضمنية المستقلة عن العقد الأساسي بالقيمة العادلة في محفظة المتاجرة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

ي) المخزون

يتم الاحتفاظ بالممتلكات المكتسبة عند تسوية الديون كمخزون ويتم تقديرها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. يتم إدراج التكاليف المباشرة التي تم تكبدها في مرحلة الاستحواذ كجزء من تكلفة المخزون.

إن صافي القيمة القابلة للتحقيق هي سعر البيع المقدر في ظروف الأعمال الاعتيادية واعتماداً على أسعار السوق في تاريخ هذا التقرير.

ك) الممتلكات والمعدات والاستهلاك

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة التراكمية إن وجدت، وتشمل التكلفة التاريخية التكاليف التي تنسب مباشرة إلى حيازة الموجودات.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم الاعتراف بها كأصل مستقل، كما يكون مناسباً، فقط عندما يكون من المتوقع تدفق مزايا اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند إلى المجموعة ويكون من الممكن قياس تكلفة البند بصورة يمكن الاعتماد عليها. ويتم تحميل تكلفة أعمال الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد للمجموعة خلال الفترة المالية التي تم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك أراضي الملكية الحرة والموجودات الثابتة التي ليست قيد الاستعمال. العمر الانتاجي الافتراضي للموجودات الثابتة الخاصة بالمجموعة هو كما يلي:

مباني ملكية حرة	٢٥ -٦٠ سنة
تحسينات ملكية حرة	١٠ سنوات
تحسينات على ممتلكات مؤجرة	٧ سنوات
أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية	٥ سنوات
أجهزة وبرامج كمبيوتر	٤-٥ سنوات
برامج الخدمات المصرفية الأساسية	٥-٧ سنوات
مركبات	٣-٥ سنوات

يتم استهلاك الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية كما هو مذكور أعلاه.

يتم بيان الموجودات الثابتة غير المستخدمة بسعر التكلفة، وإذا ما تم استخدامها يتم تحويلها إلى فئة العقارات والمعدات الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد من خلال مقارنة العائدات مع القيمة الدفترية، ويتم بيانها ضمن الدخل الموحد للمجموعة.

ل) عقارات استثمارية

تحتفظ المجموعة بعقارات معينة كاستثمارات لكسب دخل إيجاري أو لزيادة رأس المال أو لكلا الغرضين. يتم قياس العقارات الاستثمارية بشكل مبدئي بسعر التكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تشتمل القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أحد أجزاء عقار استثماري قائم في وقت تكبد التكلفة في حالة الوفاء بمعايير الاعتراف باستثناء تكاليف الصيانة اليومية للعقار الاستثماري. بعد الاعتراف الأولي، يتم بيان العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكمة وانخفاض القيمة التراكمية (إن وجدت).

يتم ايقاف الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم استبعادها أو عندما يتم سحب العقار من الاستخدام بالكامل ولا يتوقع تحصيل أي منافع اقتصادية مستقبليه من التصرف فيه، كما يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند التخلي أو التصرف بالعقار الاستثماري في بيان الدخل الموحد للمجموعة تحت بند "دخل تشغيلي آخر" في سنة التخلي أو الاستبعاد.

يتم إجراء التحويلات من وإلى العقارات الاستثمارية عندما وفقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام اعتماداً على نموذج الأعمال.

(م) الموجودات غير الملموسة

(١) الشهرة

تظهر الشهرة عند حيازة الشركات التابعة.

تمثل الشهرة عند الاستحواذ على شركة أخرى الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد و المطلوبات والالتزامات الطارئة الخاصة بالشركة التي يتم الاستحواذ عليها، عندما تكون هذه القيمة الزائدة سالبة (ربح على شراء صفقة بيع) يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد للمجموعة مباشرة.

القياس

يتم قياس الشهرة بشكل أولي بالتكلفة، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكم في القيمة، إن وجدت.
لغرض اختبار الانخفاض في القيمة، فإن الشهرة المستحوذة في مجموعة أعمال من تاريخ الحيازة، والمخصصة لكل من الوحدات التي تنتج النقد أو مجموعات الوحدات التي تنتج النقد، التي من المتوقع أن تستفيد من تعاون المجموعة، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها تم التنازل عنها لتلك الوحدات.

تخضع الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها لاختبار انخفاض القيمة على أساس سنوي وكلما كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المنتجة للنقد. يحدد انخفاض القيمة للشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد لكل وحدة منتجة للنقد (أو مجموعة وحدات منتجة للنقد) ذات الصلة بالشهرة، حيثما يكون المبلغ القابل للاسترداد لكل وحدة منتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية، يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. لا يتم إجراء قيد عكسي لخسائر انخفاض القيمة للشهرة في الفترات التالية.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من الوحدة التي تنتج النقد وجزءاً من العملية ضمن تلك الوحدة المستبعدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة تدرج في المبلغ المدرج للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة عند استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة استناداً إلى القيمة المتعلقة بالعملية المستبعدة والجزء من الوحدة التي تنتج النقد المحتفظ بها.

(٢) برامج الحاسوب المرسملة

يتم بيان برامج الحاسوب التي اشترتها المجموعة بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء التراكمي و خسائر انخفاض القيمة التراكمية إن وجد.
تتم رسملة المصروفات التالية على أصول برامج الحاسوب فقط عندما تزيد من قيمة المزايا الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في أصل معين ترتبط به و يتم احتساب جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يتم الاعتراف بالاطفاء في بيان الدخل الموحد للمجموعة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للبرامج من التاريخ الذي أصبح فيه البرنامج متاحاً للاستخدام.

(٣) أصول غير ملموسة أخرى

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها بشكل منفصل في اعتراف مبدئي بسعر التكلفة. إن سعر تكلفة الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال دمج الأعمال مع شركة ما هي القيمة العادلة كما هي بتاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف الأولي، يتم نقل الموجودات غير الملموسة بسعر التكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. يتم تقييم العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة على أنها إما محددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد خلال عمرها الإنتاجي الاقتصادي ويتم تقييمها لانخفاض القيمة عندما يكون هناك مؤشر بأن قيمة الأصل غير الملموس قد تنخفض. تتم مراجعة فترة الإطفاء وأسلوب الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تحتسب التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النموذج المتوقع للاستهلاك لمزايا اقتصادية مستقبلية مدمجة في الأصل بتغيير فترة أو أسلوب الإطفاء (كما يكون مناسبا) وتعتبر على أنها تغيير في التقدير المحاسبي في المستقبل. يتم الاعتراف بمصاريف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الموحد للمجموعة بفئة المصاريف التي تتفق مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ن) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
يتم مراجعة المبالغ المرحلة للأصول غير المالية للمجموعة بشكل دوري وذلك لتحديد إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا تجاوز المبلغ المرحل لأصل أو للوحدة المولدة للنقد له المبلغ القابل للاسترداد الخاص به. تعتبر الوحدة المولدة للنقد أقل أصل للمجموعة يمكن تحديده والذي يولد تدفقات نقدية والتي تعتبر مستقلة عن الموجودات الأخرى والمجموعات بشكل كبير. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة الخاصة بالوحدات المولدة للنقد أولاً لتقليل المبلغ المرحل لأي شهرة تخصص للوحدة ومن ثم لتقليل المبلغ المرحل للأصول الأخرى في الوحدة (المجموعة أو الوحدات) على أساس النسبة والتناسب.

إن المبلغ المسترد لأصل أو وحدة مولدة للنقد هو القيمة الأكبر لقيمته المستخدمة أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف بيعه. عند تقييم القيمة المستخدمة يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل.

س) ودائع العملاء والديون المصدرة والأموال المقترضة الأخرى والصكوك المستحقة
تشكل ودائع العملاء والديون المصدرة والأموال المقترضة الأخرى والصكوك المستحقة المصادر الرئيسية للتمويل في المجموعة.

يتم قياس ودائع العملاء والديون المصدرة والأموال المقترضة الأخرى والصكوك المستحقة مبدئيا بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية. ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ع) المخصصات
يتم إدراج المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام قائم (قانوني أو استدلالي) نتيجة لأحداث سابقة. وأنه من المحتمل (على الأرجح) أن يكون تدفق الموارد التي تجسد الفوائد الاقتصادية مطلوباً لتسوية الالتزام. ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

ف) امتيازات الموظفين
(١) التزامات معاش التقاعد
تعمل المجموعة بموجب نظام المعاشات الخاص بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المؤهلين لذلك بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخاص بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية. ويتم إجراء الترتيبات المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالعاملين خارج الدولة طبقا للأنظمة والأعراف المحلية. كما يتم تكوين مخصص كامل لكافة الامتيازات المستحقة.

تدفع المجموعة كذلك مساهمات للصناديق التي يديرها الأمناء على أساس تعاقدي أو تطوعي. ولا يترتب على المجموعة أي التزامات دفع بمجرد دفع تلك المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات كمصاريف مكافأة الموظفين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالمساهمات المدفوعة مقدماً كأحد الموجودات إلى الحد الذي يتوافر عنده استرداد نقدي أو خصم في المدفوعات المستقبلية. عادة ما يكون استحقاق هذه المكافآت مشروطاً بأن يبقي الموظف في الخدمة حتى سن التقاعد أو أن يكمل الحد الأدنى لمدة الخدمة.

(٢) برنامج مكافأة نهاية الخدمة
بموجب قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، تعمل المجموعة بموجب نظام مكافأة نهاية الخدمة الذي يشمل كافة الموظفين الوافدين الذين عملوا لدى المجموعة لأكثر من عام. يسجل مخصص نظام مكافأة نهاية الخدمة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

تعتمد القيمة الحالية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة على عدد من العوامل التي تحدد على أساس افتراضي باستخدام عدد من الافتراضات. تتضمن الافتراضات المستخدمة في تحديد صافي التكلفة (الدخل) لمكافأة نهاية الخدمة معدل الخصم. إن أي تغييرات في هذه الافتراضات ستؤثر على القيمة الدفترية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة. تستند قيمة التزامات مكافأة نهاية الخدمة إلى التقرير المقدم من قبل إحدى الشركات الإكتوارية المستقلة.

ص) توزيعات الأرباح على الأسهم
يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الأسهم العادية المصنفة كحقوق ملكية ضمن حقوق الملكية في السنة التي يتم إعلانها فيها. يتم تسجيل توزيعات الأرباح على أسهم حقوق الملكية العادية في السنة التي تم الإعلان عنها. وفيما يتعلق بتوزيعات الأرباح النهائية. فقد تمت الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يلزم الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من أجل دفع الأرباح.

يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار عدداً من العوامل مثل ربحية المجموعة وطموحات النمو وفرص الاستثمار المستقبلي والرغبة في الحفاظ على نسب رأس مال سليمة تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية.

يتم استخدام الأرباح المحتجزة التي لا يتم دفعها كأرباح داخل الشركة لدعم نمو الأرباح في المستقبل ودفع نمو الأرباح المستدام.

ق) رأس المال والاحتياطيات
(١) السندات الدائمة
تقوم المجموعة بتصنيف ادوات رأس المال كالمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات. السندات الدائمة للمجموعة غير قابلة للاسترداد من قبل حامليها وهي مؤهلة لاستلام توزيعات أرباح غير تراكمية وحسب تقدير مجلس الإدارة. وفقًا لذلك، يتم تقديمها كعنصر من عناصر رأس المال المصدر ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في حقوق الملكية.

(٢) تكاليف إصدار الأسهم
يتم خصم التكاليف الإضافية العائدة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق الملكية من القياس الأولي لأدوات حقوق الملكية.

ر) ربحية السهم
تقدم المجموعة البيانات الخاصة بربحية السهم الأساسي والمخفف لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة العائدة لمساهمي المجموعة العاديين (يتم إجراء تعديل إضافي لاحتساب تكلفة الفائدة على سندات الشق الأول من راس المال) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد الربح المخفف للسهم عن طريق تعديل الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات كافة الأسهم العادية المحتمل تخفيضها إن وجدت.

ش) قطاعات التشغيل
لأغراض الإدارة، تم تقسيم المجموعة إلى قطاعات تشغيلية على أساس منتجاتها وخدماتها وشركات تابعة محددة التي تدار بشكل مستقل من قبل مدراء القطاعات المسؤولين عن أداء القطاعات المعنية الموضوعة في عهدتهم.

يتبع مدراء القطاعات مباشرة إلى إدارة المجموعة التي تجري مراجعة منتظمة لنتائج كل قطاع على حده بهدف تخصيص الموارد اللازمة له وتقييم أدائه. تم إدراج إفصاحات إضافية عن كل من هذه القطاعات في الإيضاح رقم ٣٤.

ت) أطراف ذات علاقة
يعتبر الطرف ذو علاقة بالمجموعة إذا كان:

(أ) الطرف يتمتع بالحقوق التالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن خلال وسيط واحد أو أكثر.
- يسيطر أو مسيطر عليه من قبل، أو يخضع لسيطرة مشتركة مع المجموعة؛
- لديه حصة في المجموعة تمنحه نفوذاً كبيراً على المجموعة؛ أو
- لديه سيطرة مشتركة على المجموعة.

(ب) الطرف شركة زميلة؛
(ج) الطرف ائتلافاً خاضع لسيطرة مشتركة؛
(د) الطرف عضواً في إدارة المجموعة الرئيسية؛
(هـ) الطرف عضوا مقربا من عائلة أي فرد مشار إليه في الفقرة (أ) أو (د)؛
(و) الطرف كيان خاضعاً لسيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو نفوذ مؤثر من قبل، أو لمن تؤول إليه صلاحية التصويت في الائتلاف بشكل مباشر أو غير مباشر من الأفراد المشار إليهم في الفقرة (د) أو (هـ) ؛ أو
(ز) الطرف خطة من مستحقات ما بعد التوظيف مخصصة لمصلحة موظفي المجموعة، أو لأي كيان هو طرف ذو علاقة بالمجموعة.

ث) الاعتراف بالإيرادات
يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يكون لدى العميل سيطرة على سلعة او خدمة. يكتسب العميل السيطرة عندما يكون لديه القدرة على توجيه الاستخدام والحصول على مزايا من هذه السلعة او الخدمة بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

تعتمد المجموعة أيضاً تشغيل برنامج المكافآت الذي يتيح للعملاء الحصول على نقاط عند قيامهم بشراء منتجات باستخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن المجموعة. يمكن بعد ذلك استبدال النقاط بقسائم تسوق أو مبالغ نقدية أو أميال السفر، مع مراعاة تحقيق الحد الأدنى لعدد النقاط التي يتم كسبها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٧ معايير صادرة ولكن لم يتم تفعيلها بعد

إن بعض المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير والتفسيرات ليست سارية بعد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ولم ترغب المجموعة بتفعيلها في وقت مبكر.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ تتناول التعديلات قضايا محددة خلال مراجعة المعيار بعد تطبيق متطلبات التصنيف والقياس في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ "العرض والإفصاح في البيانات المالية" يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ متطلبات لجميع الكيانات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعرض المعلومات والإفصاح عنها في البيانات المالية للمساعدة في ضمان تقديمها لمعلومات ذات صلة تمثل أصول الكيان والتزاماته وحقوق الملكية والدخل والمصروفات بكل شفافية وأمانة.	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ "الشركات التابعة بدون مساءلة عامة" يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ متطلبات الإفصاح المسموح بها للشركة التابعة المؤهلة لتطبيقها بدلاً من متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى.	١ يناير ٢٠٢٦

تتوقع المجموعة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة متى وعندما تكون قابلة للتطبيق. كما أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون له تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

٨ التضخم المفرط

يتم تصنيف تركيا من الاقتصادات ذات التضخم المفرط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إعداد التقارير المالية في اقتصادات التضخم في معدلات التضخم التراكمية على مدى ثلاث سنوات سابقة متخطية نسبة ١٠٠ في المائة. يتطلب معيار المحاسبة الدولي.

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان المؤشر التراكمي لمدة ثلاث سنوات ٢١١% (٢٠٢٤: ٢٩١%) استنادًا إلى مؤشر أسعار المستهلك التركي. كما كان مؤشر أسعار المستهلك في بداية الفترة المشمولة بالتقرير ٢,٦٨٥ وأغلق عند ٣,٥١٤، ونتج عنه زيادة بنسبة ٣١% (٢٠٢٤: ٤٤%).

- تم تصنيف صافي المركز غير النقدي (باستثناء حقوق الملكية) من خلال تطبيق الفرق في مؤشر أسعار المستهلك من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مما أدى إلى تحقيق ربح قدره ١,٨ مليار (٢٠٢٤: ١,٦ مليار درهم) في بيان الدخل الموحد للمجموعة إلى الحد الذي تقرر أنه قابل للاسترداد.
- تم مسبقاً تسجيل الموجودات والمطلوبات النقدية بوحدة القياس الحالية ولم يتم تعديلها لغرض التضخم. ومع ذلك، يتم تطبيق مؤشر أسعار المستهلك لقياس خسارة القوة الشرائية، وفيما يتعلق بصافي المركز النقدي، يتم إجراء تسوية التضخم في بيان الدخل الموحد للمجموعة والذي يصل إلى ٤,٦ مليار (٢٠٢٤: ٥,٠ مليار درهم) مع رصيد ائتمان مماثل للدخل الشامل الآخر.
- تم تصنيف بيان الدخل الموحد للمجموعة باستخدام حركة مؤشر السنة ذات الصلة. بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان تأثير المؤشر على بيان الدخل الموحد للمجموعة كما يلي:

بالمليار درهم	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تأثير التضخم المفرط**	٣١ ديسمبر تأثير التضخم المفرط
إجمالي الدخل التشغيلي	**٠,٩٧**	٠,٤٣
المصروفات الإدارية والعمومية	**(٠,٥٤)**	(٠,٥٨)
صافي إنخفاض القيمة على الموجودات المالية	**(٠,٢٨)**	(٠,٠٩)
رسوم ضريبية	**(٠,٠١)**	(٠,٠٤)

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، بلغت الخسارة الناتجة عن محاسبة التضخم المفرط لدينيز بنك ٣,٠ مليار درهم (٢٠٢٤: ٣,١ مليار درهم) وتم إدراجها في بيان الدخل المرحلي الموجز الموحد كتسوية تضخم على صافي المركز النقدي. بشكل عام ، ينتج عن تسويات التضخم المفرط رصيد بقيمة ١,٦ مليار درهم (٢٠٢٤: ١,٨ مليار درهم) في الدخل الشامل الآخر بعد مقاصة الخسارة على صافي المركز النقدي المعترف به في بيان الدخل المرحلي الموجز الموحد للمجموعة.

إن التأثير الإيجابي البالغ ٢٨ نقطة أساس (٢٠٢٤: ٢٩ نقطة أساس)، والناشئ عن تسوية لبنود ائتمان غير نقدية بقيمة ٣,٢ مليار درهم (٢٠٢٤: ٢,٨ مليار درهم) على حقوق المساهمين والتي قابلها جزئياً تأثير إدراج في بند الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بمبلغ ٥,٥ مليار درهم (٢٠٢٤: ٤,٩ مليار درهم)، قد تم استبعاده من حسابات كفاية رأس المال.

٩ نقد وودائع لدى المصارف المركزية

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
نقد	**٧,٣٠٣**	٦,٤٠٢
ودائع إلزامية وودائع أخرى لدى المصارف المركزية	**١٠٧,٤٩٤**	٨٧,٣٧٧
استثمارات لدى المصرف المركزي يترتب عليها فوائد	**٣٤٨**	٢٩٥
مرابحات وشهادات ودائع لدى المصرف المركزي يترتب عليها فوائد	**٩,٥١٨**	١٠,٦٠٢
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(١٦)**	(١١)
	١٢٤,٦٤٧	١٠٤,٦٦٥

إن متطلبات الاحتياطي المحتفظ بها لدى المصارف المركزية للدول التي تزاول المجموعة أعمالها فيها ليست متاحة لاستخدام المجموعة في عملياتها اليومية ولا يمكن سحبها دون موافقة المصرف المركزي المعني. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب على أساس دوري طبقا لتوجيهات المصارف المركزية.

١٠ مستحق من البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**محلية* مليون درهم**	**أجنبية** مليون درهم**	**إجمالي مليون درهم**
قروض لأجل	**٢٢,٢٣٧**	**١٠٣,٠٤٦**	**١٢٥,٢٨٣**
ليلة واحدة. تحت الطلب وبإشعار قصير الأجل	**٥٨٢**	**١٠,٦٥١**	**١١,٢٣٣**
إجمالي المستحق من البنوك	**٢٢,٨١٩**	**١١٣,٦٩٧**	**١٣٦,٥١٦**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			**(٣٦٩)**
			١٣٦,١٤٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	محلية* مليون درهم	أجنبية** مليون درهم	إجمالي مليون درهم
قروض لأجل	١٦,١٤٧	٩٢,٤٩٢	١٠٨,٦٣٩
ليلة واحدة. تحت الطلب وبإشعار قصير الأجل	١,٠٩٥	٢٣,٢٥٢	٢٤,٣٤٧
إجمالي المستحق من البنوك	١٧,٢٤٢	١١٥,٧٤٤	١٣٢,٩٨٦
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			(٢٢٠)
			١٣٢,٧٦٦

كان متوسط العائد على هذه الإيداعات ٥,٤% سنوياً (٢٠٢٤: ٨,٠٦% سنويا).

* محلية: تكون هذه في دولة الإمارات العربية المتحدة
** تكون هذه خارج دولة الإمارات العربية المتحدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١١ أوراق مالية استثمارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	محلية* مليون درهم	إقليمية** مليون درهم	دولية*** مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٢,٥٢٥	١٢,٤٥٩	٧,٥٧٠	٢٢,٥٥٤
سندات شركات	٢,٩٨٣	٣,١١٩	١,٥٣١	٧,٦٣٣
أسهم	-	-	١٧٠	١٧٠
أخرى	-	-	١,١٧٣	١,١٧٣
	٥,٥٠٨	١٥,٥٧٨	١٠,٤٤٤	٣١,٥٣٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أسهم	-	١٢٧	٢	١٢٩
أخرى	-	٣	٥	٨
	-	١٣٠	٧	١٣٧
مصنفة بالتكلفة المطفأة				
سندات حكومية	٦٤,٦٤٦	٢٢,٣١٣	٣٦,٣٦٧	١٢٣,٣٢٦
سندات شركات	٥,٣٩٠	٤,٦٠٦	١,٤٠١	١١,٣٩٧
	٧٠,٠٣٦	٢٦,٩١٩	٣٧,٧٦٨	١٣٤,٧٢٣
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٢٢١)
				١٣٤,٥٠٢
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين				
سندات حكومية	٥,٤٤٣	٤,٠٠٤	١٦,٦٠٥	٢٦,٠٥٢
سندات شركات	٦,٢٣٠	٤,٤٦١	٣,٥٤٤	١٤,٢٣٥
	١١,٦٧٣	٨,٤٦٥	٢٠,١٤٩	٤٠,٢٨٧
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٨٣)
				٤٠,٢٠٤
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية				
أسهم	١٢١	١٨	٩٦	٢٣٥
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	٨٧,٣٣٨	٥١,١١٠	٦٨,٤٦٤	٢٠٦,٩١٢
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				٢٠٦,٦٠٨

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالتكلفة المطفأة ١٣٢,١٠٩ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٥٣,٣٦٢ مليون درهم). يتم تصنيف هذه الاستثمارات بالمستوى ١.

مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	محلية* مليون درهم	إقليمية** مليون درهم	دولية*** مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٢,٨٢٦	٩٧٩	٢,٦٧٥	٦,٤٨٠
سندات شركات	١,١٩٠	٩٢٢	٤٨٠	٢,٥٩٢
أسهم	-	-	١٤٥	١٤٥
أخرى	-	-	١,٠٠٩	١,٠٠٩
	٤,٠١٦	١,٩٠١	٤,٣٠٩	١٠,٢٢٦
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أسهم	-	٧٣	٢	٧٥
أخرى	-	٣	٥	٨
	-	٧٦	٧	٨٣
مصنفة بالتكلفة المطفأة				
سندات حكومية	٩١,٣١٧	١٨,٢٥٠	٣٩,١٧٩	١٤٨,٧٤٦
سندات شركات	٤,٣٨٠	٣,٦٥٠	١,٤٢٣	٩,٤٥٣
	٩٥,٦٩٧	٢١,٩٠٠	٤٠,٦٠٢	١٥٨,١٩٩
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(١٠٣)
				١٥٨,٠٩٦
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين				
سندات حكومية	٣,٠٠١	١,٣٦٢	١٣,٧٦٦	١٨,١٢٩
سندات شركات	٥,٥٣٩	٣,٧٢٤	٣,٢٦٧	١٢,٥٣٠
	٨,٥٤٠	٥,٠٨٦	١٧,٠٣٣	٣٠,٦٥٩
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٥١)
				٣٠,٦٠٨
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية				
أسهم	١١٤	٢	٩٤	٢١٠
	١١٤	٢	٩٤	٢١٠
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	١٠٨,٣٦٧	٢٨,٩٦٥	٦٢,٠٤٥	١٩٩,٣٧٧
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				١٩٩,٢٢٣

* محلية: تعد هذه أوراق مالية صادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة
** إقليمية: تعد هذه أوراق مالية صادرة ضمن منطقة الشرق الأوسط، باستثناء الإمارات العربية المتحدة.
*** دولية: تعد هذه أوراق مالية صادرة خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط.

١٢ القروض والذمم المدينة

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
أ) حسب النوع		
إجمالي القروض و الذمم المدينة	**٦٥٧,٧٧١**	٥٢٩,١٧٩
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(٢٤,٩٢٤)**	(٢٧,٥٥٢)
صافي القروض والذمم المدينة	**٦٣٢,٨٤٧**	٥٠١,٦٢٧
بالتكلفة المطفأة		
سحوبات على المكشوف	**٢٣,٣٧١**	٢١,١٨٢
قروض لآجل	**٤٢٤,٥١٧**	٣٤٤,٩٥٨
قروض مقابل سندات أمانة	**١٢,٣١٥**	٩,٧٠٧
كمبيالات مخصومة	**١٢,٣٨٣**	٩,٢٠٢
ذمم مدينة لبطاقات الائتمان	**٣٠,٥٧٣**	٢٦,٢٤٣
إجمالي القروض - التقليدية	**٥٠٣,١٥٩**	٤١١,٢٩٢
مرابحة	**١١٦,٢١٨**	٨٦,٤٩٧
إجارة	**٣٦,١١٧**	٢٨,٩٠٨
وكالة	**١,٢٥٦**	١,٨٢٠
استصناع	**٢,١٤٩**	١,٧٤٩
ذمم مدينة لبطاقات الائتمان	**٤,٥٥٣**	٣,٦٨٥
أخرى	**١,٩٩٤**	٦٠٣
ناقصاً: الدخل المؤجل	**(٧,٦٧٥)**	(٥,٣٧٥)
إجمالي ذمم الأنشطة المدينة للتمويل الإسلامي	**١٥٤,٦١٢**	١١٧,٨٨٧
إجمالي القروض والذمم المدينة	**٦٥٧,٧٧١**	٥٢٩,١٧٩
إجمالي القروض والذمم المدينة المتعثرة	**١٥,٦١٤**	١٧,٦٣٩
ب) حسب وحدات الأعمال:		
الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	**٤٠٧,١٦٣**	٣١٤,٧٧٧
الخدمات المصرفية للأفراد	**٢٢٥,٦٨٤**	١٨٦,٨٥٠
	٦٣٢,٨٤٧	٥٠١,٦٢٧

تم توريق أصول إجارة للشركات بمبلغ ٧,٣ مليار درهم (٢٠٢٤: ٥,٢ مليار درهم) لغرض إصدار التزامات صكوك (راجع إيضاح ١٣ و١٨).

تم الإفصاح عن خسائر الائتمان المتوقعة والقروض و الذمم المدينة التي تعرضت لانخفاض في القيمة بمزيد من التفاصيل في الإيضاح رقم ٤٤ (ط).

١٣ توريق القروض

توريق الذمم المدينة للتمويل الإسلامي

قامت المجموعة بتحويل بعض أصول الإجارة المحددة بقيمة إجمالية بلغت ٧,٣ مليار درهم ("الموجودات ذات الملكية المشتركة") من شركتها التابعة، مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع.) إلى شركة الإمارات الإسلامي للصكوك المحدودة ("جهة الإصدار")، وهي شركة ذات أغراض خاصة تأسست لإصدار هذه الصكوك.

تبقى الموجودات ذات الملكية المشتركة، من حيث الموضوع، تحت سيطرة المجموعة. وتبعاً لذلك، يستمر الاعتراف بهذه الموجودات من قبل المجموعة. في حال حدوث أي تعثر، قدمت المجموعة تعهداً بتعويض جميع الخسائر المتكبدة من قبل حاملي الصكوك، والموجودات هي تحت سيطرة المجموعة وسوف تواصل صيانتها من قبل المجموعة.

١٤ الشهرة والموجودات غير الملموسة

	الشهرة	موجودات غير ملموسة عند الاستحواذ			الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	مليون درهم	تراخيص مصرفية مليون درهم	علاقات عملاء مليون درهم	ودائع أساسية غير ملموسة مليون درهم	علامات تجارية مليون درهم	مليون درهم
التكلفة						
الرصيد كما ١ يناير ٢٠٢٥	**٥,٥٢٠**	**٥٢**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**٥٩**	**٧,٠٣٩**
صرف العملات وتسويات أخرى*	**١**	**٣**	**-**	**-**	**(١٠)**	**(٦)**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٥,٥٢١**	**٥٥**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**٤٩**	**٧,٠٣٣**
ناقصاً: الإطفاء وانخفاض القيمة						
الرصيد كما ١ يناير ٢٠٢٥	**٥**	**-**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**-**	**١,٤١٣**
الإطفاء وانخفاض القيمة للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٥**	**-**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**-**	**١,٤١٣**
صافي الشهرة والموجودات غير الملموسة	**٥,٥١٦**	**٥٥**	**-**	**-**	**٤٩**	**٥,٦٢٠**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
التكلفة	٥,٥٢٠	٥٢	٤٩٥	٩١٣	٥٩	٧,٠٣٩
ناقصاً: الإطفاء وانخفاض القيمة	٥	-	٤٩٥	٩١٣	-	١,٤١٣
صافي الشهرة والموجودات غير الملموسة	٥,٥١٥	٥٢	-	-	٥٩	٥,٦٢٦

* يتعلق الصرف الأجنبي والتسويات الأخرى بجوانب الشهرة والموجودات غير الملموسة المرتبطة ببنك الإمارات دبي الوطني مصر ش.م.م. ودينيزبنك باستخدام سعر الصرف لنهاية الفترة.

تم اكتساب الشهرة والموجودات غير الملموسة من خلال مجموعات الأعمال والعلامات التجارية التي لها عمر غير محدد ويتم تقييمها سنوياً لتحديد انخفاض القيمة.

اختبار انخفاض القيمة للشهرة التجارية

تتم سنوياً مراجعة الشهرة التجارية التي تم الاستحواذ عليها من خلال دمج الأعمال ذات الأعمار غير المحددة لتحديد انخفاض القيمة عن طريق مقارنة القيمة القابلة للاسترداد بناء على حسابات القيمة قيد الاستخدام للوحدات المنتجة للنقد التي تم تحميل الشهرة التجارية إلى قيمتها الدفترية.

تم تخصيص الشهرة التجارية إلى أربعة وحدات منتجة للنقد:

- الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية
- الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
- الأسواق العالمية والخزينة
- بنك الإمارات دبي الوطني مصر

الافتراضات الرئيسية المستخدمة في اختبار انخفاض القيمة للشهرة التجارية

تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد بناءاً على احتساب القيمة المستخدمة من خلال توقعات التدفق النقدي على مدى خمس سنوات، وبتطبيق معدل النمو المرحلي فيما بعد.

إن احتساب القيمة المستخدمة في الوحدات المنتجة للنقد بالغ الحساسية للافتراضات التالية:

- هوامش الفائدة؛
- معدلات الخصم؛
- حصة السوق خلال مدة الميزانية؛
- معدلات النمو المتوقع المستخدمة لاستنتاج التدفقات النقدية فيما بعد فترة الميزانية؛
- إجمالي الناتج المحلي الحالي؛ و
- معدلات التضخم المحلي.

هوامش الفائدة

تعتمد هوامش الفائدة على المعدلات السائدة في السوق لبداية فترة الميزانية، وتتغير خلال مدة الميزانية بسبب ظروف السوق المتوقعة.

معدلات الخصم

تعكس معدلات الخصم تقدير الإدارة للعائد على رأس المال المستخدم المطلوب في كل شركة. هذا هو المرجع القياسي المستخدم من قبل الإدارة لتقدير الأداء التشغيلي ولتقييم الاقتراحات الاستثمارية المستقبلية. يتم احتساب معدلات الخصم باستخدام متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال ("متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال").

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٤ الشهرة والموجودات غير الملموسة (تتمة)

معدل النمو المتوقع وإجمالي الناتج المحلي والتضخم المحلي

تعتمد الافتراضات على بحوث منشورة حول هذا القطاع.

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد من وحدات الأعمال المدرة للنقد، بناءً على القيمة المستخدمة بتوقعات للتدفق النقدي لمدة خمس سنوات يليها نسبة نمو نهائية مناسبة يتم تطبيقها لاحقاً. تم تقليص توقعات التدفقات النقدية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (٨.٦% لدولة الإمارات العربية المتحدة و١٠.٣١% لمصر) في المناطق التي تعمل بها وحدات الأعمال المدرة للنقد. سيؤدي حدوث انخفاض بنسبة واحد في المائة في سعر الخصم أو معدل النمو النهائي إلى تقليص المبلغ القابل للاسترداد لوحدات الأعمال المدرة للنقد على النحو المشار إليه في الجدول أدناه:

وحدات الأعمال المدرة للنقد	الشهرة المخصصة لوحدات الأعمال المدرة للنقد (مليون درهم)	المبلغ القابل للاسترداد (مليون درهم)	تغير بنسبة واحد في المائة في سعر الخصم (مليون درهم)	تغير بنسبة واحد في المائة في معدل النمو النهائي (مليون درهم)
الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية	٣,٥٨٩	١١٨,٣٠٣	١٥,٥٤١	١٢,٠٩٢
الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات	١,٧٠٠	١٣٧,٠٢١	١٨,٠٠٠	١٤,٠٠٥
الأسواق العالمية والخزينة	٢٠٦	٧٢,٥١٩	١٠,٤٨١	٨,٤٠٣
بنك الإمارات دبي الوطني مصر ش.م.ع.	٢١	٢,٧٦١	١٠٥	٤٢

استناداً إلى تقييم انخفاض القيمة الحالي، لم يطرأ انخفاض على قيمة الشهرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الموجودات غير الملموسة

تم الاعتراف بالموجودات غير الملموسة المكتسبة "بقيمتها العادلة" عند الاعتراف المبدئي.

إن المعيار الذي يجب استيفاؤه للاعتراف بأصل غير ملموس بصورة منفصلة عن الشهرة في أي استحواذ هو المقدرة على تحديد الأصل غير الملموس بوضوح والذي يجب أن يكون إما:

- يمكن فصله أي المقدرة على فصله أو تقسيمه من المنشأة وبيعه أو تحويله أو ترخيصه أو تأجيره أو استبداله بصورة فردية أو سويا مع العقد ذي الصلة أو الأصل أو الالتزام؛ أو
- أن ينشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى بغض النظر عما إذا كانت تلك الحقوق يمكن تحويلها أو فصلها من الكيان أو الحقوق الأخرى والالتزامات.

تم إطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء رخصة مزاولة الأنشطة المصرفية والعلامة التجارية، باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الافتراضي للموجودات والذي يقدر ما بين ٣ سنوات إلى ١١ سنة. إذا كان هناك مؤشر على حدوث انخفاض في القيمة، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية.

إن الترخيص البنكي والعلامات التجارية ليس لها فترة صلاحية محددة ويتم اختبارها استناداً إلى انخفاض القيمة السنوية. لأغراض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الترخيص البنكي والعلامات التجارية وفقاً لوحدة تحقيق النقد ذات الصلة، بناءً على التقييم الحالي ، لم تنخفض قيمة الترخيص المصرفي والعلامات التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

١٥ الموجودات الأخرى

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
فوائد مستحقة مدينة	**٩,٢٣١**	٨,٩٤٥
التمويل الإسلامي - أرباح مستحقة مدينة	**٤٩١**	٣٧٦
مدفوعات مقدما وسلفيات أخرى	**٣,٤٢١**	٢,٧١٣
مدينون مختلفون وذمم مدينة أخرى	**٤,٤١٩**	٣,٢٢٣
مخزون	**٣,٨٦٩**	٣,٨٠٧
أصول ضريبية مؤجلة	**٩٦**	٤٢٠
عقارات استثمارية	**٣٤٧**	٣٤٨
أخرى	**٦,١٤٤**	٢,٩٠٦
	٢٨,٠٦٨	٢٢,٧٨٨

١٦ مستحق للبنوك

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
ودائع تحت الطلب	**٢,٢٥٥**	٨,٣٠٢
الأرصدة لدى البنوك المقابلة	**٢,٨٣٢**	٢,٣٣٠
اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك*	**١٤,٨٨٣**	٧,٤١٢
ودائع لأجل وودائع أخرى	**٤٦,٣٠٧**	٣٧,٤٤٣
	٦٦,٢٧٧	٥٥,٤٨٧

يبلغ متوسط أسعار الفائدة المتكبدة على ما ذكر أعلاه ٩,١٠% سنوياً (٢٠٢٤: ١٠.٢١% سنوياً).

١٧ ودائع العملاء

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
(أ) **بحسب النوع**		
ودائع تحت الطلب واشعارات قصيرة الأجل	**٣٠٤,٧٤٥**	٢٦٢,٨٥٦
ودائع لأجل	**٣١٥,٠٣٣**	٢٧٣,٢٩٧
ودائع ادخار	**١٠٠,٢٢٩**	٧٦,١١٥
أخرى (بما في ذلك حساب الضمان العقاري)	**٦٦,٠١٧**	٥٤,٥٠٩
	٧٨٦,٠٢٤	٦٦٦,٧٧٧

	٢٠٢٥ AED million	٢٠٢٤ AED million
(ب) **بحسب وحدات الأعمال**		
الخدمات المصرفية للشركات والخزينة	**٣٤٣,٩٩٨**	٣٠١,٦٢٩
الخدمات المصرفية للأفراد	**٤٤٢,٠٢٦**	٣٦٥,١٤٨
	٧٨٦,٠٢٤	٦٦٦,٧٧٧

تشتمل ودائع العملاء أعلاه على ودائع إسلامية يبلغ مجموعها ١٥,٤٥٩ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٠٧,١٩٣ مليون درهم).

بلغ متوسط معدلات الفائدة المتكبدة وتوزيعات الأرباح المستحقة على الودائع المذكورة أعلاه ٥,١٤% سنوياً (٢٠٢٤: ٦,٠٧% سنوياً).

١٨ الديون المصدرة وصكوك مستحقة الدفع وأموال مقترضة أخرى

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
برنامج السندات متوسطة الأجل	**٦١,٢٩٠**	٥٦,٠١٤
قروض آجلة من بنوك	**١٥,٣٩٤**	١٣,٨٨٤
صكوك مستحقة الدفع	**١٠,١٨١**	٧,٤٢٧
قروض ناجمة عن توريق القروض	**٣,٤٢٢**	٢,٥٧٨
	٩٠,٢٨٧	٧٩,٩٠٣

تمت تغطية بعض الديون المصدرة وغيرها من الأموال المقترضة للتدفقات النقدية ومخاطر القيمة العادلة وتبلغ قيمتها ٣٢,٥٤٦ مليون درهم (٢٠٢٤: ٢٥,٦٩٦ مليون درهم). للحصول على تفاصيل حول أدوات التحوط، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٣.

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير	**٧٩,٩٠٣**	٧٠,٧٨٩
إصدارات جديدة	**٣٣,٤٧٧**	٣٠,٤٤٣
دفعات مسددة	**(٢٢,٤٠٢)**	(١٩,٤٧١)
حركات أخرى*	**(٦٩١)**	(١,٨٥٨)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٩٠,٢٨٧**	٧٩,٩٠٣

* *تمثل سعر الصرف وحركات القيمة العادلة على الديون الصادرة بالعملة الأجنبية، تحوط المجموعة من مخاطر العملات الأجنبية في الإصدارات العامة من خلال الأدوات المالية المشتقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٨ الديون المصدرة وصكوك مستحقة الدفع وأموال مقترضة أخرى (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لدى المجموعة سندات متوسطة الأجل وصكوك وسلفيات قائمة مستحقة الدفع سوف تستحق كما يلي:

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
٢٠٢٥	-	٢٣,٦٧٩
٢٠٢٦	**١٨,١٠٦**	١١,٩٢٦
٢٠٢٧	**١٧,٠٥٦**	١٢,٤٢٤
٢٠٢٨	**٩,٨٠٣**	٦,٨٢٣
٢٠٢٩	**٩,٩٨٦**	٩,٤٩٤
٢٠٣٠	**١٤,٨١٦**	٣,٤٥٦
ما بعد ٢٠٣٠	**٢٠,٥٢٠**	١٢,١٠١
	٩٠,٢٨٧	٧٩,٩٠٣

بلغ سعر الفائدة المدفوعة على المتوسط أعلاه ٤,٣٦% سنوياً في العام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥,٤٢% سنوياً).

١٩ مطلوبات أخرى

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
فوائد دائنة مستحقة الدفع	**٦,٠٠٤**	٨,٠٦٥
أرباح مستحقة الدفع لمودعي المصرف الإسلامي	**٨٣٤**	٦٧٨
شيكات مصرفية	**٣,٤٥٨**	٣,٢٩٨
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**١٠,٦٠٦**	٩,٧٨٣
مطلوبات متعلقة بالموظفين	**٢,٤٠٧**	٢,٢٢٦
مخصص الضريبة (راجع إيضاح رقم ٣١)	**٤,٢٠٧**	٢,٧٣٤
أخرى	**٢٠,٩٦١**	١٦,٠٤٢
	٤٨,٤٧٧	٤٢,٨٢٦

٢٠ رأس المال المصدر واحتياطي علاوة الأسهم

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل: ٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣ سهما عاديا بقيمة درهما واحدا لكل سهم (٢٠٢٤: ٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣ سهماً عادياً).

في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل، تقترح المجموعة توزيعات أرباح نقدية قدرها ١,٠٠ درهم للسهم الواحد عن العام (٢٠٢٤: ١,٠٠ درهم للسهم الواحد) تبلغ ٦,٣١٧ مليون درهم (٢٠٢٤: ٦,٣١٧ مليون درهم).

٢١ سندات رأس المال الشق الأول

أصدرت المجموعة عدداً من سندات رأس المال الشق الأول والمبينة تفاصيلها في الجدول أدناه. تعتبر السندات ثابتة وثانوية وغير مضمونة. يمكن للمجموعة اختيار عدم دفع فائدة على السند حسب تقديرها الخاص. لن يحق لحاملي السندات المطالبة بفائدة ولا يعتبر الحدث على أنه عجز. لا تحمل السندات تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية.

تمارس المجموعة خيارها لاستدعاء سندات الشق الأول من رأس المال بقيمة ٣,٦٧ مليار درهم صدرت في مارس ٢٠١٩.

شهر/عام الإصدار	مبلغ الإصدار	سعر الفائدة
يوليو ٢٠٢٠	٧٥٠ مليون دولار أمريكي (٢,٧٥ مليار درهم)	سعر فائدة ثابت مع إعادة تقييم كل ست سنوات
مايو ٢٠٢١	٧٥٠ مليون دولار أمريكي (٢,٧٥ مليار درهم)	سعر فائدة ثابت مع إعادة تقييم كل ست سنوات
فبراير ٢٠٢٥	١ مليار دولار أمريكي (٣,٦٧ مليار درهم)	سعر فائدة ثابت مع إعادة تقييم كل ست سنوات

٢٢ الاحتياطيات

الاحتياطي القانوني والنظامي

بموجب النظام الأساسي للبنك وطبقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٢ لعام ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية، يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠% من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني والنظامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠% من رأسمال المصدر للبنك. باعتبار أن الاحتياطي القانوني والنظامي يساوي ٥٠% من رأس مال البنك المصدر ، لم يتم تخصيص الأرباح للاحتياطي القانوني والنظامي خلال السنة.

الاحتياطي الآخر

هنالك أيضا نسبة ١٠% من الربح قابلة للتحويل للاحتياطي النظامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ إجمالي هذا الاحتياطي ١٠% من رأسمال البنك المصدر وفقاً للنظام الأساسي للبنك. باعتبار أن الاحتياطي النظامي يساوي ١٠% من رأس مال البنك المصدر ، لم يتم تخصيص الأرباح للاحتياطي النظامي خلال السنة.

	احتياطي قانوني ونظامي مليون درهم	الاحتياطي الاعتيادي مليون درهم	احتياطيات أخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
في ١ يناير ٢٠٢٥	٣,١٥٨	٦٣١	٢,٣١٤	٦,١٠٣
المحول من الأرباح المحتجزة	-	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣,١٥٨	٦٣١	٢,٣١٤	٦,١٠٣

احتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وصافي الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية.

احتياطي تحويل العملة

يمثل احتياطي تحويل العملة فروق التحويل الناجمة عن إعادة تحويل صافي الاستثمار الأفتتاحي في عمليات أجنبية.

٢٣ صافي دخل الفوائد

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
دخل الفوائد والدخل المماثل		
القروض والذمم المدينة للعملاء	**٥٠,٢٣٦**	٤٧,٣٨٠
القروض والذمم المدينة للبنوك	**٩,٧٣٦**	١١,٦٦١
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٣,٣٩٣**	٣,١٣٣
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالتكلفة المطفأة	**٣,٨١٤**	٤,١٤١
أوراق مالية للمتاجرة وأوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٩٣٣**	٥٩١
أخرى	**٢,٧٨٠**	٢,٢٢٣
إجمالي دخل الفوائد	**٧٠,٨٩٢**	٦٩,١٢٩
مصروفات الفوائد والمصروفات المماثلة		
ودائع من العملاء	**(٣٤,٤٧٤)**	(٣٤,٨١٤)
قروض من بنوك ومؤسسات مالية	**(٤,١٥٩)**	(٢,٠٨٨)
الديون الصادرة وتمويلات مقترضة أخرى	**(٣,٤٤١)**	(٥,٤٤٣)
أخرى	**(٤١١)**	(٤١٥)
إجمالي مصروفات الفوائد	**(٤٢,٤٨٥)**	(٤٢,٧٦٠)
صافي دخل الفوائد	**٢٨,٤٠٧**	٢٦,٣٦٩

٢٤ الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
المرابحة	**٤,٨٢٦**	٤,١٥٣
إجارة	**١,٧٣٢**	١,٥٤٤
أخرى	**٤,٥٢٥**	٣,٣٠٦
	١١,٠٨٣	٩,٠٠٣

٢٥ توزيعات أرباح عن الودائع الإسلامية والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
التوزيعات المستحقة للمودعين	**٣,٥٨٨**	٢,٧٦١
الأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	**٤٠٠**	٢١٥
	٣,٩٨٨	٢,٩٧٦

تمثل التوزيعات على الودائع الإسلامية الحصة من الإيرادات الموزعة بين المودعين والمساهمين (بما في ذلك مبلغ الهبة). تمت الموافقة على التخصيص والتوزيع للمودعين من قبل لجنة معادلة الأرباح ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة وشركات الخدمات المصرفية الإسلامية التابعة على التوالي.

تمثل الأرباح المدفوعة لحملة الصكوك توزيع العائدات المستلمة فيما يتعلق بالموجودات المؤجرة المحولة إلى شركة الإمارات الإسلامية للصكوك المحدودة التي تم إنشاؤها خصيصاً لهذه المعاملة.

٢٦ صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
دخل الرسوم	**١٣,٦٩٦**	١١,٧١٦
دخل العمولات من منتجات/خدمات التمويل التجاري	**١,٤٥٥**	١,١٧٠
أتعاب المحفظة والرسوم الإدارية الأخرى	**٥١٩**	٣٨٥
رسوم الوساطة	**٦٨**	٧٦
إجمالي دخل الرسوم والعمولات	**١٥,٧٣٨**	١٣,٣٤٧
مصروفات الرسوم والعمولات	**(٧,٧٠٦)**	(٦,٥٥٤)
	٨,٠٣٢	٦,٧٩٣

٢٧ الإيرادات التشغيلية الأخرى

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
دخل الأرباح الموزعة على استثمارات في حقوق الملكية	**١٤**	١٢
أرباح من بيع سندات دين استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**١٢٤**	٤٤٨
الربح من الأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١**	٦
دخل الإيجارات	**٧١**	٦٣
الخسارة من بيع عقارات استثمارية/مخزون	**(٣٧)**	(٦)
دخل صرف العملات الأجنبية ومشتقات (صافي)*	**٢,٩٢٧**	٣,٤٨١
دخل آخر (صافي)	**٤٢٢**	١٠٣
	٣,٥٢٢	٤,١٠٧

* تشمل دخل / (خسارة) صرف العملات الأجنبية أرباح / (خسارة) المتاجرة والتحويلات وأرباح / (خسارة) معاملات مع العملاء. يشمل ذلك أيضاً خسارة القيمة العادلة في معاملات المشتقات المهيكلة ويتم تسجيل أرباح القيمة العادلة للأصول الأساسية في صافي الربح الناتج عن تداول الأوراق المالية.

٢٨ المصروفات العمومية والإدارية

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
تكلفة الموظفين	**٩,٢٢٩**	٨,٢٨٢
تكلفة إشغال	**٣٩٦**	٣٤٦
معدات وتوريدات	**٢٨٤**	٢٨٨
تكلفة تقنية المعلومات	**٩٣٩**	٨٠٨
تكلفة اتصالات	**٤٣٣**	٣٩٤
أتعاب خدمة وقانونية وخبرة مهنية	**٥٢٢**	٥٤٩
تكلفة ذات صلة بالتسويق	**٣٣١**	٣٣٣
استهلاك	**١,٢٤٨**	١,١٥٠
أخرى	**١,٦٥٣**	١,٦٠١
	١٥,٠٣٥	١٣,٧٥١

٢٩ صافي انخفاض القيمة

يتكون رسم بيان الدخل الموحد للمجموعة لصافي خسارة انخفاض القيمة من ما يلي:

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
صافي انخفاض القيمة للنقد وودائع لدى المصارف المركزية	**٥**	-
صافي انخفاض القيمة للمستحقات من البنوك	**١٤٨**	٧٠
صافي انخفاض القيمة للأوراق المالية الاستثمارية	**١٤٢**	٤٤
صافي انخفاض القيمة للقروض والذمم المدينة (أنظر الإيضاح رقم ٤٥ (ط)	**٢,٧٣١**	(٤٠٤)
صافي انخفاض القيمة لقروض غير ممولة	**(٣١٤)**	١,٠٦٩
الديون المعدومة المشطوبة/ (المستردة) - الصافي	**(١,٢٩٨)**	(٧٨٩)
صافي انخفاض القيمة لأصول مالية	**١,٤١٤**	(١٠)
صافي انخفاض القيمة لأصول غير مالية	**٥٤**	١١٦
	١,٤٦٨	١٠٦

٣٠ أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

وهي تتضمن الأتعاب مستحقة الدفع إلى أعضاء مجلس إدارة المجموعة البالغة ٣١ مليون درهم (٢٠٢٤: ٣١ مليون درهم).

٣١ الضريبة

طبقت المجموعة ضريبة الشركات الإماراتية اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٤ تماشيا مع المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لعام ٢٠٢٢ بشأن ضريبة الشركات والمؤسسات. كانت الكيانات ضمن مجموعة ضريبة الشركات الإماراتية خاضعة لضريبة الشركات بنسبة ٩%.

نفذت المجموعة الحد الأدنى للضريبة المحلية التكميلية في الإمارات اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٥ تماشيا مع قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٢ لعام ٢٠٢٤ بشأن فرض ضريبة تكميلية على الشركات متعددة الجنسيات. الكيانات ضمن النطاق تخضع لمعدل فعال إجمالي يبلغ ١٥%.

إن معدل الحد الأدنى الإجمالي لمعدل الضريبة المطبق على أرباح الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الأرباح الخاضعة للضريبة هو ١٥%.

تدخل التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ إعفاء إلزاميا مؤقتا من المحاسبة على الضرائب المؤجلة الناتج عن تشريع تنفيذ الركيزة الثانية. طبقت المجموعة الاستثناء على الاعتراف والكشف عن المعلومات المتعلقة بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتعلقة بضريبة الركيزة الثانية للدخل.

بلغت الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: ٥,٨٣١ مليون درهم (٢٠٢٤: ٤,١٣٣ مليون درهم)، مما يمثل معدل ضريبة المجموعة الفعلي بنسبة ١٧,٨% (٢٠٢٤: ١٣,٧%). يبلغ معدل الضريبة الفعلي في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٤,٦% (٢٠٢٤: ٩,٠%)، ومعدل الضريبة الفعلي في تركيا ٢٧,٩% (٢٠٢٤: ٢٩,٢%).

أ. المبالغ المعترف بها في بيان الدخل

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
مصروفات ضريبة الدخل الحالية:		
رسوم ضريبة الشركات (باستثناء رسوم ضريبة الركيزة الثانية)	**٣,٩١٦**	٣,٨٥٨
رسوم ضريبة الشركات	**١,٢٥١**	-
مصروفات الضريبة المؤجلة:		
نشوء الفروقات المؤقتة	**٤٠٧**	٢٧٥
عكس الفروق المؤقتة	**٢٥٧**	-
مصروفات ضريبة الدخل المدرج في بيان الدخل	**٥,٨٣١**	٤,١٣٣

٣١ الضريبة (تتمة)

ب. تسوية معدل الضريبة الفعلي

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
الربح قبل الضريبة (قبل التضخم المفرط)	**٣٢,٨١٦**	٣٠,٢٧٧
الضريبة المحلية بنسبة ١٥% (٢٠٢٤: ٩%)	**٣,٧٨١**	٢,٠٩٧
تأثير معدلات الضريبة في السلطات القضائية الأجنبية	**٢,١٩٩**	١,٩٨٦
الزيادة في معدلات الضريبة	**-**	-
التأثير الضريبي لـ:		
الدخل غير الخاضع للضريبة	**(٢٦٧)**	(٥٨)
المبلغ الخاضع للضريبة غير المتضمن في الأرباح قبل الضريبة المصروفات غير القابلة للخصم	**١٣٤**	١٦٠
المبلغ القابل للخصم باستثناء الأرباح قبل الضريبة	**(١١٤)**	(٢)
أخرى	**٩٦**	(٧١)
خسائر السنة الحالية التي لم يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل لها	**٢**	٢١
إجمالي مصروفات دخل الضريبة	**٥,٨٣١**	٤,١٣٣

٣٢ ربحية السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين العاديين (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها لاحتساب مصروفات الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول) في البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. يتم تحديد ربحية السهم المخفضة عن طريق ضبط الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات كافة الأسهم العادية المحتمل تخفيضها، إن وجدت.

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
أرباح للعام متعلقة بالمساهمين	**٢٣,٩٨١**	٢٢,٩٧٣
خصم: الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(٥٣٩)**	(٥١١)
صافي أرباح متعلقة بالمساهمين	**٢٣,٤٤٢**	٢٢,٤٦٢
المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية قيد الإصدار (بالمليون)	**٦,٣١١**	٦,٣١١
الأرباح لكل سهم* (درهم)	**٣,٧١**	٣,٥٦
الأرباح المعدلة لكل سهم** (درهم)	**٤,١٩**	٤,٠٦

* كانت ربحية السهم المخفضة والأساسية للسهم الواحد هي ذاتها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

** تمثل ربحية السهم المعدلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ صافي ربح الفترة العائد إلى المساهمين باستثناء التأثير غير النقدي لتعديل التضخم المرتفع على صافي المركز النقدي مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة.

٣٣ الأدوات المشتقة

يوضح الجدول أدناه القيم الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة، بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها حسب مدة استحقاقها. تتمثل القيمة الاسمية بقيمة الموجودات المشتقة ذات الصلة أو المعدل أو المؤشر المرجعي والتي يتم بناءاً عليها قياس التغيرات في قيمة الأدوات المشتقة. توضح المبالغ الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تدل على مخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان.

القيم الاسمية بموجب مدة استحقاقها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	قيمة عادلة موجبة مليون درهم	قيمة عادلة سالبة مليون درهم	مبلغ اسمي مليون درهم	في خلال ٣ أشهر مليون درهم	من ٣ أشهر إلى سنة مليون درهم	من سنة إلى ٣ سنوات مليون درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
أدوات مشتقة محتفظ بها للمتاجرة:	**١,٢٨٧**	**(١,٠٩٨)**	**٤١٨,٠٢٠**	**٢٣٧,٩٢٨**	**١٤١,٨٤٩**	**٢٢,٨٦٠**	**٥,٦٠٨**	**٩,٧٧٥**
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	**١٥٨**	**(١٢٠)**	**٢٧,٠٣٢**	**٢٢,٩٣٤**	**٣,٦٥٠**	**١١٥**	**٣٣٣**	**-**
خيارات صرف العملات الأجنبية	**١٠,٠٣٩**	**(١٢,٩٣٠)**	**٧٩٨,٠١٠**	**١٢٥,٥٢٤**	**١٦٠,٠٣٣**	**٢٥١,٦٦٤**	**١٣٢,٥٨٨**	**١٢٨,٢٠١**
عقود مقايضة أسعار الفائدة/رأس المال	**٣٣٩**	**(٢٨٢)**	**٧,٦٠٩**	**٢,١٧٢**	**١,٠٧٧**	**٤,٣٣٧**	**٢٣**	**-**
عقود السلع								
	١١,٨٢٣	**(١٤,٤٣٠)**	**١,٢٥٠,٦٧١**	**٣٨٨,٥٥٨**	**٣٠٦,٦٠٩**	**٢٧٨,٩٧٦**	**١٣٨,٥٥٢**	**١٣٧,٩٧٦**
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	**٢٦٢**	**(١,١٨٩)**	**٣٥,٩٢١**	**٤,٩٨٥**	**٢١,٣٨٧**	**٤,٣١٦**	**٣,٦٥٣**	**١,٥٨٠**
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية القيمة العادلة:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	**٣١٧**	**(٣,٥٨٩)**	**٣٥,٦٢٠**	**٣,٨٥٤**	**١,٣٧٨**	**٩,٠٩٩**	**٦,٤٧٩**	**١٤,٨١٠**
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	**١١**	**-**	**٣٠٢**	**٤٢**	**٢٦٠**	**-**	**-**	**-**
الإجمالي	**١٢,٤١٣**	**(١٩,٢٠٨)**	**١,٣٢٢,٥١٤**	**٣٩٧,٤٣٩**	**٣٢٩,٦٣٤**	**٢٩٢,٣٩١**	**١٤٨,٦٨٤**	**١٥٤,٣٦٦**

يتم إصدار أدوات التحوط للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية المتعلقة بالبنود المتحوط بشأنها. تتضمن البنود المتحوط بشأنها بعض القروض والذمم المدينة بقيمة درهم ٢٦,٣٤٧ مليون درهم (إيضاح ١٢) والأوراق المالية الاستثمارية التي تبلغ ١٢,٠٣٨ مليون درهم (إيضاح ١١) ، وودائع العملاء التي تبلغ ٦١٠ مليون درهم (إيضاح ١٧) والديون المصدرة والصكوك المستحقة الدفع والأموال المقترضة الأخرى البالغة ٣٢,٥٤٦ مليون درهم (إيضاح ١٨). تم تحديد جميع التحوطات لتكون فعالة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

التدفقات النقدية المتوقعة المحوطة والمتوقعة على مدى السنوات المقبلة والتي من المتوقع أن تؤثر على الربح أو الخسارة غير مهمة.

القيم الاسمية بموجب مدة استحقاقها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	قيمة عادلة موجبة مليون درهم	قيمة عادلة سالبة مليون درهم	مبلغ اسمي مليون درهم	في خلال ٣ أشهر مليون درهم	من ٣ أشهر إلى سنة مليون درهم	من سنة إلى ٣ سنوات مليون درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
أدوات مشتقة محتفظ بها للمتاجرة:	**١,٠٧٦**	**(٨٥٤)**	**٢٥٣,٥٤٢**	**١٧٨,٧٥٣**	**٥٣,٢٤٦**	**١٥,٦٧١**	**٥,٣٤٦**	**٥٤٦**
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	**٢١٠**	**(١٦٨)**	**١٢,٥٩١**	**٧,١٧٢**	**٤,٦٥٩**	**١٨٣**	**٥٧٧**	**-**
خيارات صرف العملات الأجنبية	**١٠,٤٥٣**	**(٩,٧١٢)**	**٧١٨,٧٧٢**	**٩٩,٧٢٩**	**١٨٣,٢٠٠**	**٢٢٥,٧٥١**	**٩٩,٩٩٧**	**١١٠,٠٩٥**
عقود مقايضة أسعار الفائدة/رأس المال	**٧٠**	**(٥٨)**	**٥,٢٩٦**	**٤٣٨**	**٩٧٩**	**٢,٨٨٩**	**٩٩٠**	**-**
عقود السلع								
	١١,٨٠٩	**(١٠,٧٩٢)**	**٩٩٠,٢٠١**	**٢٨٦,٠٩٢**	**٢٤٢,٠٨٤**	**٢٤٤,٤٩٤**	**١٠٦,٨٩٠**	**١١٠,٦٤١**
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	**٤١٩**	**(٥٧٥)**	**٣٨,٥٣٦**	**٥,٥٢٩**	**١٠,٨٥١**	**٢٠,٩١٢**	**٨١٥**	**٤٢٩**
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية القيمة العادلة:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	**٢٣٦**	**(٤,٥٣٠)**	**٢٦,٣٦٧**	**-**	**١,٣٤٤**	**٧,٤١١**	**٥,٤٦١**	**١٢,١٥١**
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	**٤**	**-**	**٣٣٣**	**٤٣**	**٢٩٠**	**-**	**-**	**-**
الإجمالي	**١٢,٤٦٨**	**(١٥,٨٩٧)**	**١,٠٥٥,٤٣٧**	**٢٩١,٦٦٤**	**٢٥٤,٥٦٩**	**٢٧٢,٨١٧**	**١١٣,١٦٦**	**١٢٣,٢٢١**

يتم إصدار أدوات التحوط للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية المتعلقة بالبنود المغطاة تغطية تحوطية. تتضمن البنود المغطاة بعض القروض والذمم المدينة بقيمة درهم ٢٩,٩٧٦ مليون درهم (إيضاح ١٢) والأوراق المالية الاستثمارية التي تبلغ ٨,٩٦٦ مليون درهم (إيضاح ١١). وبلغت ودائع العملاء ٢٦٥ درهم (إيضاح ١٧) والديون المصدرة والمقترضة البالغة ٢٥,٦٩٦ مليون درهم (إيضاح ١٨). تم تحديد جميع التحوطات لتكون فعالة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٣ الأدوات المشتقة (تتمة)

أنواع منتجات المشتقات

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم التعاقد بها خارج البورصة.

عقود مقايضة أسعار الفائدة هي اتفاقيات بين طرفين لتبادل الفوائد أو فروقات النقد الأجنبي استنادا على مبلغ اسمي معين. بالنسبة إلى عقود مقايضة أسعار الفائدة فإن الطرفين المقابلين عادة يتبادلون دفعات فوائد بسعر ثابت ومتغير استنادا على القيمة الاسمية في العملة الواحدة. بالنسبة لعقود مقايضة أسعار الفائدة فإن المبالغ المحددة يتم مبادلتها بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تثبت الحقوق وليس الالتزامات، لشراء أو لبيع كمية معينة من السلع أو الأدوات المالية بسعر محدد. سواء كان في تاريخ مستقبلي معين أو أي وقت خلال فترة محددة.

مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة

تنشأ مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة من احتمال إخلال الطرف المقابل بالالتزامات التعاقدية والمقتصرة على القيمة العادلة الإيجابية للأداة المفضلة للمجموعة والتقلبات المستقبلية المحتملة. نظراً لأن المجموعة لديها ضمانات نقدية من الطرف المقابل إلى حدود القيمة العادلة. إن معظم العقود المفضلة ذات القيمة العادلة (وكذلك مخاطر الائتمان) هي مخاطرة للمؤسسات المالية. تتم إدارة المخاطر الائتمانية وفقا للتسهيلات الموافق عليها. وفي حالات عديدة تخضع لضمانات إضافية بموجب ملحق دعم الائتمان. وتقوم المجموعة بتطبيق تعديل قيمة الائتمان على صفقات الأدوات المشتقة القائمة. وتستند منهجية احتساب تعديل قيمة الإئتمان إلى ثلاثة عناصر: احتمال تعثر الطرف المقابل عن السداد والإنكشاف الإيجابي المتوقع ومعدل الاسترداد. ويتم احتساب تعديل قيمة الإئتمان على جميع فئات الموجودات بما في ذلك العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة والسلع الأساسية.

الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم الأنشطة التجارية لمشتقات المجموعة بالبيع وتغطية المركز. تشمل أنشطة البيع تقديم منتجات للعملاء بأسعار تشجيعية حتى يتمكنوا من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة.

تتم إدارة المتاجرة بالمشتقات وفقا للحدود التي يوافق عليها مجلس الإدارة.

الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التغطية

تستخدم المجموعة المشتقات كجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها لأغراض التغطية لتقليل مخاطر العملة وأسعار الفائدة. ويتم تحقيق ذلك بتغطية أدوات مالية معينة والمعاملات المتوقعة وإستراتيجية التغطية مقابل تعرضات الميزانية العمومية.

تقوم المجموعة بتحديد مشتقاتها المحتفظ بها أو الصادرة لأغراض التحوط على النحو التالي:

- تحوطات القيمة العادلة: تحوطات القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الالتزامات الثابتة.
- تحوطات التدفقات النقدية: تحوطات التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة والمتعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة متوقعة مرجّحة إلى حد كبير.
- صافي تحوط الاستثمارات: تحوط صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.

علاوة على ذلك ، فيما يتعلق بمعاملات التحوط التي تقوم بها المجموعة ، تقوم المجموعة بتوثيق ما يلي:

- عند بدء المعاملة ، العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المتحوط لها ، والمخاطر التي تتم تغطيتها ، وهدف المجموعة واستراتيجية إدارة المخاطر في إجراء معاملة التحوط.
- الطريقة التي يتم بها قياس الفعالية طوال فترة علاقة التحوط.
- تقييم المجموعة ، عند التحوط وعلى أساس مستمر ، فيما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التحوط فعالة للغاية في تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المتحوط لها.

يتم قياس فعالية التحوط من قبل المجموعة على أساس مستقبلي عند التأسيس ، وكذلك بأثر رجعي (عند الاقتضاء) في المستقبل على مدى فترة علاقة التحوط. تشمل مصادر عدم الفعالية في محاسبة التحوط تأثير مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة على تقييم البند المشتق والبند المتحوط. لتخفيف مخاطر الائتمان هذه، تقوم المجموعة بتنفيذ مشتقات التحوط مع نظراء ذوي جودة عالية وتكون غالبية مشتقات التحوط للمجموعة مضمونة.

تحوطات القيمة العادلة:

كذلك تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة للتغطية مقابل التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة. يتم تحديد هذه العقود من قبل المجموعة كتحوطات للقيمة العادلة ، وبالتالي يتم تطبيق محاسبة التحوط بالقيمة العادلة بغرض التحوط ضد التغيرات في قيمة الموجودات الثابتة والمطلوبات الخاضعة لمخاطر سعر الفائدة ، وكذلك الموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر صرف العملات الأجنبية.

بعد التحديد الأولي، يتم إحساب التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتغطيات القيمة العادلة في بند "دخل تشغيلي آخر" ، إلى جانب أي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو التحوط المتعلق بها والمتعلقة بالمخاطر المغطاة.

تحوطات التدفق النقدي:

تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة والعقود الآجلة لتغطية التعرض إلى مخاطر التدفق النقدي الناتجة من بعض ودائع العملاء والقروض متوسطة الأجل. تستخدم مقايضات أسعار الفائدة أيضاً للتحوط ضد مخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن بعض القروض والذمم المدينة ذات المعدلات المتغيرة. يتم تحديد هذه من قبل المجموعة كتحوطات للتدفق النقدي ، وبالتالي، تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للتدفقات النقدية للتحوط من التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على نحو كبير تابعة إلى مخاطر سعر الفائدة على الموجودات والمطلوبات ذات المعدلات المتغيرة والموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر الصرف الأجنبي.

يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة تتعلق بالجزء غير الفعال مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

صافي تحوط الاستثمار:

تتكون أدوات التحوط الاستثمارية الصافية في الغالب من المشتقات مثل السعر الآجل والتي يتم احتسابها بنفس طريقة تحوطات التدفقات النقدية.

يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال من التحوط في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

٣٤ القطاعات التشغيلية

تنقسم المجموعة إلى قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

(أ) الأعمال المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية تمثل قروض الشركات وودائع العملاء (بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير) والتمويل التجاري (بما في ذلك النقد)، والمنتجات الإسلامية (بما فيها مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.) والتمويل الهيكلي للمجموعة باستثناء دينيزبنك

ب) الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات تمثل القروض وودائع العملاء والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروة والمنتجات الإسلامية (بما فيها مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.) وخدمات وساطة حقوق الملكية وإدارة الموجودات والتمويل الاستهلاكي للمجموعة باستثناء دينيزبنك.

ج) أنشطة الأسواق العالمية والخزينة تمثل إدارة محفظة استثمارات المجموعة وإدارة الصناديق والمنتجات الإسلامية (بما فيها مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.) وعمليات الخزينة بين البنوك للمجموعة باستثناء دينيزبنك؛

د) تتم إدارة دينيز بنك كقطاع تشغيلي مستقل؛ و

هـ) تشمل العمليات الأخرى للمجموعة خدمات شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية وإدارة العقارات ومهام العمليات والدعم.

تكون المعاملات بين قطاعات التشغيل على أساس تجاري بحت وطريقة مماثلة للمعاملات مع أطراف ثالثة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (مدققة)	الخدمات المصرفية للأعمال للشركات مليون درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات مليون درهم	الأسواق العالمية والخزينة مليون درهم	دينيزبنك ايه. اس. مليون درهم	أخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
صافي دخل الفائدة والدخل من المنتجات الإسلامية بعد خصم التوزيعات للمودعين	٥,٨٣٣	١٣,٥٨٠	١,٨٦٩	٩,٩٣١	٤,٢٨٩	٣٥,٥٠٢
صافي الرسوم والعمولات والدخل الآخر	٣,٢١١	٦,١٦٩	٤١٧	٣,٨٧٥	١٤٥	١٣,٨١٧
إجمالي الدخل التشغيلي	٩,٠٤٤	١٩,٧٤٩	٢,٢٨٦	١٣,٨٠٦	٤,٤٣٤	٤٩,٣١٩
مصروفات عمومية وإدارية	(٩٤٣)	(٥,٧٨٥)	(٢٥٣)	(٥,٠٣٥)	(٣,٠١٩)	(١٥,٠٣٥)
صافي خسارة / (إعادة قيد) انخفاض القيمة	٢,٨٣٣	(٢,١٩٦)	(٨)	(٢,٥٠٨)	٤١١	(١,٤٦٨)
تسويات التضخم على صافي المركز النقدي	-	-	-	(٢,٩٧٨)	-	(٢,٩٧٨)
الأرباح للعام قبل الضريبة	١٠,٩٣٤	١١,٧٦٨	٢,٠٢٥	٣,٢٨٥	١,٨٢٦	٢٩,٨٣٨
موجودات القطاع	٥٢٥,١١٧	٢٢٦,٩٨٦	٢٢٥,٩٠١	١٧٧,٥٢٠	٨,٩١٨	١,١٦٤,٤٤٢
مطلوبات القطاع وحقوق المساهمين	٣٤٦,٩١٢	٣٨٦,٧٦٦	٦٠,٩٢١	١٥٦,٠٥٥	٢١٣,٧٨٨	١,١٦٤,٤٤٢

٣٤ القطاعات التشغيلية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (مدققة)	الأعمال المصرفية للشركات مليون درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات مليون درهم	الأسواق العالمية والخزينة مليون درهم	دينيزبنك ايه. اس. مليون درهم	أخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
صافي دخل الفائدة والدخل من المنتجات الإسلامية بعد خصم التوزيعات للمودعين	٥,٥٢٨	١٢,٤٧٤	٢,٨٤٢	٧,١٢٥	٤,٤٢٧	٣٢,٣٩٦
صافي الرسوم والعمولات والدخل الآخر	٢,٦٢٥	٥,٢٩٣	(١١١)	٣,٩١٥	١٦	١١,٧٣٨
إجمالي الدخل التشغيلي	٨,١٥٣	١٧,٧٦٧	٢,٧٣١	١١,٠٤٠	٤,٤٤٣	٤٤,١٣٤
مصروفات عمومية وإدارية	(٨٥٩)	(٥,٣٠٦)	(٢٤٤)	(٤,٤٧٨)	(٢,٨٦٤)	(١٣,٧٥١)
صافي خسارة / (إعادة قيد) انخفاض القيمة	٢,٦٧٧	(٢,٤٤٠)	(٤٣)	(٤٩٣)	١٩٣	(١٠٦)
تسويات التضخم على صافي المركز النقدي	-	-	-	(٣,١٣٦)	-	(٣,١٣٦)
الأرباح للعام قبل الضريبة	٩,٩٧١	١٠,٠٢١	٢,٤٤٤	٢,٩٣٣	١,٧٧٢	٢٧,١٤١
موجودات القطاع	٣٩٢,٨٤٧	١٨٨,٢٦٤	٢٣٩,١٧٥	١٦٥,٣٣٩	١٠,٩٥٧	٩٩٦,٥٨٢
مطلوبات القطاع وحقوق المساهمين	٢٨٠,٥٨٣	٣٣٨,٠٣١	٤٢,٨٦٦	١٤٧,٢٤٤	١٨٧,٨٥٨	٩٩٦,٥٨٢

٣٥ الشركات التابعة

إن الشركات التابعة للمجموعة هي كما يلي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ الشركات التابعة:	النسبة المئوية للمساهمة	طبيعة الأعمال	بلد التأسيس
١ بز كونتاكت سنتر سوليوشنز ذ.م.م.	١٠٠	خدمات إدارة مركز الاتصال	دبي إ.ع.م.
٢ دينيزبنك	١٠٠	خدمات مصرفية	تركيا
٣ محافظ الإمارات ذ.م.م.	١٠٠	خدمات إدارة الأصول	دبي إ.ع.م.
٤ مدراء محافظ الإمارات (جيرسي) المحدودة	١٠٠	إدارة أصول	جيرسي. إنجلترا
٥ مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع)	١٠٠	خدمات مصرفية إسلامية	دبي إ.ع.م.
٦ الإمارات المالية للتمويل الاستهلاكي ذ.م.م.	١٠٠	تمويل استهلاكي	دبي إ.ع.م.
٧ الإمارات دبي الوطني لإدارة الاصول المحدودة	١٠٠	إدارة الموجودات	دبي إ.ع.م.
٨ الإمارات دبي الوطني كابيتال (السعودية) المحدودة	١٠٠	خدمات استثمارية	المملكة العربية السعودية
٩ الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ.	١٠٠	خدمات استثمارية	دبي إ.ع.م.
١٠ بنك الإمارات دبي الوطني مصر	١٠٠	خدمات مصرفية	مصر
١١ الإمارات دبي الوطني الدولية للتمويل المحدودة	١٠٠	معاملات الإقراض متوسطة الأجل وسوق المال	جزر الكايمان
١٢ الإمارات دبي الوطني العقارية ذ.م.م.	١٠٠	إدارة العقارات	دبي إ.ع.م.
١٣ الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية	١٠٠	خدمات وساطة	دبي إ.ع.م.
١٤ شركة ائتمان بنك دبي الوطني (جيرسي) (١)	١٠٠	خدمات إدارة صناديق الائتمان	جيرسي. انجلترا
١٥ الإمارات دبي الوطني فرع لندن شركة مختارة	١٠٠	شركة مرشحة لأعمال الاستثمار	إنجلترا
١٦ الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م.	١٠٠	تنظيم الخدمات المشتركة	دبي إ.ع.م.
١٧ شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال إنديا برايفيت لمتد	١٠٠	إدارة الأصول	الهند

(١) قيد التصفية

تقوم المجموعة بدمج شركة/ إن بي دي جلوبال ماركتس ليمتد، وهي شركة ذات غرض خاص- لأغراض التمويل، بناءاً على تقييم السيطرة.

٣٦ الالتزامات والمطلوبات الطارئة

(أ) الالتزامات والارتباطات الطارئة للمجموعة هي على النحو التالي:

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
خطابات اعتماد	١٨,٧٨٩	١٧,١١٨
الضمانات	١٠٦,٩١٤	٨٠,٠٢٨
المطلوبات على المشاركة في المخاطر	١٢٢	٤١٦
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء*	٥٩,٥٥٩	٩٥,٤١٤
	١٨٥,٣٨٤	١٩٢,٩٧٦

* تمثل التزامات القروض غير القابلة للإلغاء التزاماً تعاقدياً للسماح بإجراء سحوبات على التسهيلات خلال فترة محددة تخضع لشروط سابقة وشروط الإنهاء. باعتبار أن هذه الالتزامات قد تنتهي دون إجراء أي معاملة سحب. وكشرط مسبق لسحب المبلغ يتعين الالتزام به. فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية على وجه التحديد.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت خسائر الائتمان المتوقعة على التركزات غير الممولة:

	٢٠٢٥			٢٠٢٤		
مليون درهم	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي -منخفضة قيمة الائتمان	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي -منخفضة قيمة الائتمان	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان
التركزات	١٨٦,٠١٤	٦,٤٤٣	٢,٢٧٧	١٩٣,٣٦٢	٥,٩٦٧	٣,١٢٥
خسائر الائتمان المتوقعة	(٩٥١)	(١٧٦)	(٢,١٩٩)	(٩٠٣)	(١٧٧)	(٢,٥٦١)
	١٨٥,٠٦٣	٦,٢٦٧	٧٨	١٩٢,٤٥٩	٥,٧٩٠	٥٦٤

تتضمن التركزات غير الممولة الضمانات وخطابات الاعتماد الاحتياطية والتزامات القروض غير القابلة للإلغاء.

(ب) القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات ضمن بيان المركز المالي للمجموعة مع المطلوبات المماثلة. ولهذا لا توجد التزامات خارج بنود بيان المركز المالي على القبولات.

(ج) التزامات رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت التزامات رأس المال للمجموعة فيما يتعلق بالتحسينات الخاصة بالفروع ومشاريع التحكم الآلي بالفروع ١,٤٥٢ مليون درهم (٢٠٢٤: ١,٨٠٢ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٧ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تمتلك شركة دبي للاستثمار (٤٠.٩٢%) جنباً إلى جنب مع دبي القابضة (١٤.٨٣%)، وكلاهما مملوكتان كلياً لحكومة دبي، حصة مسيطرة في المجموعة.

وصلت نسبة الودائع المقدمة من والقروض الممنوحة إلى كيانات ذات صلة بالحكومة، بخلاف تلك التي تم الافصاح عنها بشكل فردي إلى ٤% (٢٠٢٤: ٥%) و٧% (٢٠٢٤: ٧%) على التوالي من إجمالي الودائع والقروض للمجموعة. تقوم هذه الكيانات بإدارة أعمالها التجارية على نحو مستقل. وتجرى جميع التعاملات المالية مع المجموعة على أساس تعاملات بين طرفين لا تربطهما مصلحة مشتركة.

تجري المجموعة أيضا معاملات مصرفية مع أطراف معينين ذوي علاقة، والتي هي كيانات غير حكومية ذات صلة. وتتم هذه المعاملات بصورة أساسية بنفس الشروط، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمان السائدة في نفس الوقت للمعاملات المقارنة مع أطراف ليس لها علاقة ولا تنطوي على ما يزيد عن نسبة المخاطر الاعتيادية.

يتم ترحيل معاملات الأطراف ذات العلاقة وفق الشروط التجارية المعتادة على النحو التالي:

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
قروض وذمم مدينة:		
لمساهم الأغلبية التابع للشركة الأم	**٣٦,٥٠٤**	٥٧,٣٣٣
للشركة الأم	**٢,٢٠٠**	٢,٦٦٢
لأعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات العلاقة	**٢,٢٢٨**	١,٩٤٩
	٤٠,٩٣٢	٦١,٥٤٤

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
ودائع العملاء والودائع الإسلامية:		
من مساهم الأغلبية التابع للشركة الأم	**١٦,٤٥٩**	٨,٠٥٦
من الشركة الأم	**٢,١٦٣**	٢,٢٧٨
	١٨,٦٢٢	١٠,٣٣٤

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
استثمار في سندات حكومة دبي	**٦,٣٠٧**	٦,٣٧٠
دفعات مسددة إلى أطراف أخرى ذات العلاقة	**٥٧**	١٧
الرسوم المستلمة بخصوص الصناديق التي تديرها المجموعة	**٢٣**	٢٤
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الجلسات وأتعاب أخرى	**٢١**	٢٨
تعويضات كبار المسؤولين الإداريين:		
مزايا الموظفين قصيرة الأجل	**١٠٣**	١١٢
المزايا الوظيفية بعد الخدمة	**٢**	٢
	١٠٥	١١٤

إن كبار المسؤولين الإداريين هم هؤلاء الأشخاص الذين لديهم السلطة والمسئولية للتخطيط وإدارة ومراقبة نشاطات المجموعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣٨ التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات

فيما يلي بيان تحليل المركز المالي للمجموعة وفقاً للأقاليم الجغرافية التالية ودون احتساب أي ضمانات إضافية أو أي ضمانات ائتمانية مساعدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الإمارات العربية المتحدة مليون درهم	دول مجلس التعاون الخليجي مليون درهم	دولية مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الموجودات				
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٩٢,٦٣٠	٢,٨٠٧	٢٩,٢١٠	١٢٤,٦٤٧
مستحق من البنوك	٢٢,٤٥٠	٤٠,٠٥٦	٧٣,٦٤١	١٣٦,١٤٧
أوراق مالية استثمارية	٨٧,٣٣٨	٣٥,٧٤٤	٨٣,٥٢٦	٢٠٦,٦٠٨
القروض والذمم المدينة	٤٢٣,٢٩٣	٥٣,٩٠٨	١٥٥,٦٤٦	٦٣٢,٨٤٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	٢,٨٣٤	٤٤٩	٩,١٣٠	١٢,٤١٣
قبولات العملاء	٧,٥٠٩	٨٠٩	١,٠٣٢	٩,٣٥٠
ممتلكات ومعدات	٣,٥٠٠	٤٨٠	٤,٧٦٢	٨,٧٤٢
الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة	٥,٤٩١	-	١٢٩	٥,٦٢٠
موجودات أخرى	١٣,٩٠٣	٩٥٥	١٣,٢١٠	٢٨,٠٦٨
إجمالي الموجودات	**٦٥٨,٩٤٨**	**١٣٥,٢٠٨**	**٣٧٠,٢٨٦**	**١,١٦٤,٤٤٢**
المطلوبات				
مستحق للبنوك	١٠,٤٠٢	٧,٦٧٦	٤٨,١٩٩	٦٦,٢٧٧
ودائع العملاء	٥٧٠,٢٠٣	٤٧,٣٩٨	١٦٨,٤٢٣	٧٨٦,٠٢٤
ديون مصدرة وصكوك مستحقة الدفع وأموال مقترضة أخرى	١٢,٧٥١	-	٧٧,٥٣٦	٩٠,٢٨٧
القيمة العادله السالبة للمشتقات	٣,٥٣٣	٥١٩	١٥,١٥٦	١٩,٢٠٨
قبولات العملاء	٧,٥٠٩	٨٠٩	١,٠٣٢	٩,٣٥٠
مطلوبات أخرى	٣٣,٣١٢	١,٣١٣	١٣,٨٥٢	٤٨,٤٧٧
إجمالي حقوق المساهمين	**١٤٤,٨١٩**	**-**	**-**	**١٤٤,٨١٩**
إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين	**٧٨٢,٥٢٩**	**٥٧,٧١٥**	**٣٢٤,١٩٨**	**١,١٦٤,٤٤٢**
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	٨٢,٠٤٧	١٠,٦١١	٣٣,٠٤٥	١٢٥,٧٠٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

التوزيع الجغرافي للموجودات	٥٧٧,٠٣٥	٨٨,٠٩٩	٣٣١,٤٤٨	٩٩٦,٥٨٢
التوزيع الجغرافي للمطلوبات وحقوق المساهمين	٦٧٤,٢٦٩	٤١,٢٨٦	٢٨١,٠٢٧	٩٩٦,٥٨٢
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	٦٢,٩٩٧	٨,٤٨٠	٢٥,٦٦٩	٩٧,١٤٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٩ الموجودات والمطلوبات المالية

أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لجميع فئات الموجودات و المطلوبات المالية و القيم الدفترية لها.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	التكلفة المطفأة مليون درهم	أدوات التغطية مليون درهم	إجمالي القيمة الدفترية* مليون درهم
الموجودات المالية						
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	-	-	-	١٢٤,٦٤٧	-	١٢٤,٦٤٧
مستحق من البنوك	-	-	-	١٣٦,١٤٧	-	١٣٦,١٤٧
أوراق مالية استثمارية	٣١,٦٦٧	٤٠,٢٠٤	٢٣٥	١٣٤,٥٠٢	-	٢٠٦,٦٠٨
القروض والذمم المدينة	-	-	-	٦٣٢,٨٤٧	-	٦٣٢,٨٤٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	١١,٨٢٣	-	-	-	٥٩٠	١٢,٤١٣
أخرى	-	-	-	٢٩,٦٨٥	-	٢٩,٦٨٥
	٤٣,٤٩٠	٤٠,٢٠٤	٢٣٥	١,٠٥٧,٨٢٨	٥٩٠	١,١٤٢,٣٤٧
المطلوبات المالية						
مستحق للبنوك	-	-	-	٦٦,٢٧٧	-	٦٦,٢٧٧
ودائع العملاء	-	-	-	٧٨٦,٠٢٤	-	٧٨٦,٠٢٤
ديون مصدرة وصكوك مستحقة الدفع						
وأموال مقترضة أخرى	-	-	-	٩٠,٢٨٧	-	٩٠,٢٨٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٤,٤٣٠	-	-	-	٤,٧٧٨	١٩,٢٠٨
أخرى	-	-	-	٥٧,٨٢٧	-	٥٧,٨٢٧
	١٤,٤٣٠	-	-	١,٠٠٠,٤١٥	٤,٧٧٨	١,٠١٩,٦٢٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	التكلفة المطفأة مليون درهم	أدوات التغطية مليون درهم	إجمالي القيمة الدفترية* مليون درهم
الموجودات المالية						
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	-	-	-	١٠٤,٦٦٥	-	١٠٤,٦٦٥
مستحق من البنوك	-	-	-	١٣٢,٧٦٦	-	١٣٢,٧٦٦
أوراق مالية استثمارية	١٠,٣٠٩	٣٠,٦٠٨	٢١٠	١٥٨,٠٩٦	-	١٩٩,٢٢٣
القروض والذمم المدينة	-	-	-	٥٠١,٦٢٧	-	٥٠١,٦٢٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	١١,٨٠٩	-	-	-	٦٥٩	١٢,٤٦٨
أخرى	-	-	-	٢٤,٩٢٨	-	٢٤,٩٢٨
	٢٢,١١٨	٣٠,٦٠٨	٢١٠	٩٢٢,٠٨٢	٦٥٩	٩٧٥,٦٧٧
المطلوبات المالية						
مستحق للبنوك	-	-	-	٥٥,٤٨٧	-	٥٥,٤٨٧
ودائع العملاء	-	-	-	٦٦٦,٧٧٧	-	٦٦٦,٧٧٧
ديون مصدرة وصكوك مستحقة الدفع						
وأموال مقترضة أخرى	-	-	-	٧٩,٩٠٣	-	٧٩,٩٠٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٠,٧٩٢	-	-	-	٥,١٠٥	١٥,٨٩٧
أخرى	-	-	-	٥٢,٣٠٤	-	٥٢,٣٠٤
	١٠,٧٩٢	-	-	٨٥٤,٤٧١	٥,١٠٥	٨٧٠,٣٦٨

* القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية (غير المدرجة بالقيمة العادلة) لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها العادلة. باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية بالتكلفة المطفأة. المفصح عنها في إيضاح ١١.

ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المرحلة بالقيمة العادلة وفقاً لطريقة التقييم. تم تحديد المستويات في التَرتيب الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

- المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات المحددة.
- المستوى ٢: التقييم باستخدام المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للموجودات والمطلوبات سواء بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة مثل (تستنتج من الأسعار).
- المستوى ٣: التقييم باستخدام مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات السوق (مدخلات غير ملحوظة).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المستوى ١ مليون درهم	المستوى ٢ مليون درهم	المستوى ٣ مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية استثمارية				
اوراق مالية استثمارية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٢٢,٥٥٤	-	-	٢٢,٥٥٤
سندات الشركات	٧,٦٣٣	-	-	٧,٦٣٣
حقوق ملكية	١٧٠	-	-	١٧٠
أخرى	١,١٧٣	-	-	١,١٧٣
	٣١,٥٣٠	-	-	٣١,٥٣٠
أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
سندات حكومية	٢٦,٠٣٣	١٩	-	٢٦,٠٥٢
سندات الشركات	١٤,٢٣٥	-	-	١٤,٢٣٥
	٤٠,٢٦٨	١٩	-	٤٠,٢٨٧
أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٩	٨	٢٠٨	٢٣٥
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
حقوق ملكية	٦٤	-	٦٥	١٢٩
أخرى	٨	-	-	٨
	٧٢	-	٦٥	١٣٧
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	١١,٨٢٣	-	١١,٨٢٣
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٢٦٢	-	٢٦٢
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٣١٧	-	٣١٧
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية:				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	١١	-	١١
	-	١٢,٤١٣	-	١٢,٤١٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	(١٤,٤٣٠)	-	(١٤,٤٣٠)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(١,١٨٩)	-	(١,١٨٩)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٣,٥٨٩)	-	(٣,٥٨٩)
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية:				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	-	-	-
	-	(١٩,٢٠٨)	-	(١٩,٢٠٨)
	٧١,٨٨٩	(٦,٧٦٨)	٢٧٣	٦٥,٣٩٤

يوضح الجدول التالي تسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من التَرتيب الهرمي للقيمة العادلة.

	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٥	-	٦٥	-	٢٠٦	٢٧١
إجمالي الأرباح أو الخسائر:					
- في الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-
- في بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	٢	٢
صفقات شراء	-	-	-	-	-
إصدارات	-	-	-	-	-
تسويات وتعديلات أخرى	-	-	-	-	-
تحويلات إلى المستوى ٣	-	-	-	-	-
تحويلات من المستوى ٣	-	-	-	-	-
الرصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	-	٦٥	-	٢٠٨	٢٧٣

٣٩ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

ب) القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المستوى ١ مليون درهم	المستوى ٢ مليون درهم	المستوى ٣ مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية استثمارية				
أوراق مالية استثمارية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٦,٤٨٠	-	-	٦,٤٨٠
سندات الشركات	٢,٥٩٢	-	-	٢,٥٩٢
حقوق ملكية	١٤٥	-	-	١٤٥
أخرى	١,٠٠٩	-	-	١,٠٠٩
	١٠,٢٢٦	-	-	١٠,٢٢٦
أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
سندات حكومية	١٨,١٠٨	٢١	-	١٨,١٢٩
سندات الشركات	١٢,٥٣٠	-	-	١٢,٥٣٠
	٣٠,٦٣٨	٢١	-	٣٠,٦٥٩
أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤	-	٢٠٦	٢١٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
حقوق ملكية	١٠	-	٦٥	٧٥
أخرى	٨	-	-	٨
	١٨	-	٦٥	٨٣
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	١١,٨٠٩	-	١١,٨٠٩
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٤١٩	-	٤١٩
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٢٣٦	-	٢٣٦
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية:				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	٤	-	٤
	-	١٢,٤٦٨	-	١٢,٤٦٨
القيمة العادلة السالبة للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	(١٠,٧٩٢)	-	(١٠,٧٩٢)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٥٧٥)	-	(٥٧٥)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٤,٥٣٠)	-	(٤,٥٣٠)
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية:				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	-	-	-
	-	(١٥,٨٩٧)	-	(١٥,٨٩٧)
	٤٠,٨٨٦	(٣,٤٠٨)	٢٧١	٣٧,٧٤٩

يوضح الجدول التالي تسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من هذا النظام المتدرج للقيمة العادلة.

	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	أوراق مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	-	٦٦	-	١١٥	١٨١
إجمالي الأرباح أو الخسائر:					
- في الأرباح أو الخسائر	-	(١)	-	-	(١)
- في الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(١)	(١)
صفقات شراء	-	-	-	٩٢	٩٢
تسويات وتعديلات أخرى	-	-	-	-	-
تحويلات من المستوى ٣	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	٦٥	-	٢٠٦	٢٧١

في ظروف معينة، تقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة في المستوى ٣ باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن الافتراضات غير المبْنية من خلال أسعار معاملات السوق الحالية الممكن ملاحظتها لنفس الأداة وغير المرتكزة على بيانات السوق الملحوظة. تستخدم المجموعة تقنيات التقييم اعتماداً على نوع الأداة والبيانات المتاحة في السوق. من غير المتوقع أن يكون لأي تغييرات في الافتراضات المستخدمة في مثل هذه الأدوات تأثير ملموس على البيانات المالية.

لم تحدث أي تحويلات بين المستوى ١ و٢ أو من المستوى ٢ إلى المستوى ١ خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٤٠ إيضاحات حول بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
(أ) تحليل التغيرات في النقد وما يعادله خلال العام		
الرصيد في بداية العام	**٥٤,٠٩٤**	١٩,٥٠٥
صافي التدفق النقدي (الخارج) / الداخل	**(١٧,٣٣٠)**	٣٤,٥٨٩
الرصيد في نهاية العام	**٣٦,٧٦٤**	٥٤,٠٩٤
(ب) تحليل النقد وما يعادله		
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	**١٢٤,٦٤٧**	١٠٤,٦٦٥
المستحق من البنوك	**١٣٦,١٤٧**	١٣٢,٧٦٦
المستحق للبنوك	**(٦٦,٢٧٧)**	(٥٥,٤٨٧)
	١٩٤,٥١٧	١٨١,٩٤٤
ناقصاً: ودائع لدى المصارف المركزية لأغراض نظامية	**(١٠٧,٤٩٤)**	(٨٧,٣٧٧)
ناقصاً: شهادات ودائع / تخصيصات لدى المصارف المركزية بعد ٣ أشهر	**-**	(٢٧)
ناقصاً: المبالغ المستحقة من البنوك بعد ٣ أشهر	**(١٠٣,٥٩٩)**	(٧٠,٩٤٢)
زائداً: المبالغ المستحقة للبنوك بعد ٣ أشهر	**٥٣,٣٤٠**	٣٠,٤٩٦
	٣٦,٧٦٤	٥٤,٠٩٤
(ج) تسويات لبنود غير نقدية		
صافي انخفاض القيمة على النقد والودائع لدى المصارف المركزية	**٥**	-
صافي خسائر / (إعادة قيد) انخفاض القيمة على القروض والذمم المدينة	**٢,٧٣١**	(٤٠٤)
صافي انخفاض القيمة على الأوراق المالية الاستثمارية	**١٤٢**	٤٤
صافي (إعادة قيد) / خسائر انخفاض القيمة على القروض غير ممولة	**(٣١٤)**	١,٠٦٩
صافي انخفاض القيمة على المستحق من البنوك	**١٤٨**	٧٠
إطفاء القيمة العادلة	**١٠٨**	١١٧
خصم على الأوراق المالية الاستثمارية	**(٣,٤١٩)**	(٣,٣٤٣)
أرباح غير محققة عن الصرف الأجنبي	**(٢,٨٦٦)**	(٢)
استهلاك وانخفاض قيمة الممتلكات والمعدات/عقارات استثمارية	**١,٣١٤**	١,٢٧٩
(الأرباح)/الخسائر غير المحققة من الاستثمارات	**(١,١٩١)**	١٤
دخل الأرباح الموزعة على استثمارات في حقوق الملكية	**(١٤)**	(١٢)
الخسائر / (الأرباح) غير المحققة من القيمة العادلة للبند المحوط	**١,٠٩٨**	(٧٩٠)
خسارة من بيع عقارات (عقارات استثمارية / مخزون)	**٣٧**	٦
اطفاء خصم على صكوك	**٥**	٤
تسوية التضخم المفرط على صافي المركز النقدي	**٢,٩٧٨**	٣,١٣٦
	٧٦٢	١,١٨٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤١ إدارة وتخصيص رأس المال

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإشراف على المجموعة على أساس موحّد ولذلك يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. اعتبارا من عام ٢٠١٧، يتم احتساب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ للجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل"). بعد تطبيق التعديلات التي يقدمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع مراعاة المصلحة الوطنية. يتألف إطار بازل ٣، شأنه شأن بازل ٢، من ثلاث "ركائز": الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وعملية المراجعة الرقابية وانضباط السوق.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة ولوائح رأس مال بازل ٣، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات ، وهي الشق ١ من الأسهم العادية والشق ١ ورأس المال الإجمالي.

يتم تكوين احتياطي رأس المال التحوطي (احتياطي رأس المال التحوطي) واحتياطي التقلبات الدورية لرأس المال، بحد أقصى يصل إلى ٢.٥% لكل احتياطي) بحيث يكون أعلى من متطلبات الحد الأدنى للشق الأول من أسهم رأس المال العادية بواقع ٧%. اعتبارا من يناير ٢٠٢٦، سيرفع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من معدل احتياطي رأس المال المضاد للتقلبات الدورية للتعرض للقطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ٠.٥%. تقدر المجموعة أن التأثير سيكون زيادة بنسبة رأس المال الدنيا بمقدار ٣٠ نقطة أساس.

بالإضافة إلى احتياطي رأس المال الإضافي، تم تصنيف المجموعة على أنها من البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي "D-SIB". ومن أجل الحفاظ على مركزها كواحدة من البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي ينبغي على المجموعة الحفاظ على قاعدة رأس المال عند نسبة ١.٥%.

رأس المال النظامي

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق الأول والشق الثاني الإضافي اعتماداً على خصائصها.

- يشمل الشق الأول للأسهم العادية. ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال ورأسمال الأسهم وعلاوة الأسهم والاحتياطي القانوني والنظامي والاحتياطيات الأخرى والأرباح المحتجزة والحصة غير المسيطرة بعد خصم الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة والتعديلات النظامية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق المساهمين ولكن يتم التعامل معها بصورة مختلفة لأغراض خاصة بكفاية رأس المال حسب التوجيهات المقترحة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يشتمل الشق ١ من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية.
- يشتمل الشق ٢ من رأس المال على الديون الثانوية المؤهلة ومخصصات خسارة القروض العامة مع مراعات الحد الأقصى لنسبة ١.٢٥% من نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

تستبعد نسب رأس المال التنظيمية تأثير محاسبة التضخم على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

مدرج أدناه لمحة عامة حول رأس المال وفقًا لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
رأس المال المتاح		
الشق الأول من حقوق الملكية العادية	١١٨,٩٩٩	١٠١,٢٧٣
الشق الأول من رأس المال	١٢٨,١٢٨	١١٠,٤٠٢
إجمالي رأس المال المؤهل	١٣٧,١٦٨	١١٧,٩٣٤
الأصول المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	٧٢٣,٢٤٠	٦٠٢,٥٣٥
مخاطر السوق	٢٣,٨٨٤	١٦,٥٥٠
المخاطر التشغيلية	٨٠,٤٩٤	٧١,٢٩٠
إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	٨٢٧,٦١٨	٦٩٠,٣٧٥
نسبة رأس المال للمجموعة الموحد		
أ. إجمالي نسبة رأس المال	%١٦.٥٧	%١٧.٠٨
ب. نسبة الشق الأول	%١٥.٤٨	%١٥.٩٩
ج. نسبة الشق الأول للأسهم العادية	%١٤.٣٨	%١٤.٦٧

مدرج أدناه لمحة عامة حول رأس المال وفقًا لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
الشق ١ من أسهم رأس المال العادية		
رأس المال	٦,٣١٧	٦,٣١٧
أسهم رأس المال الممتازة	١٧,٩٥٤	١٧,٩٥٤
احتياطيات مؤهلة	(١٥,٧٦٦)	(١٣,٥٧٢)
ترتيبات التحول: إعادة قيد جزئية لتأثير خسائر الائتمان المتوقعة على أسهم رأس المال الشق الأول العادية في إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	-	٩٢١
أرباح محتجزة	١٢٣,٦٠٠	١٠٣,٢٨٧
الأرباح المتوقعة / المقترحة[1]	(٦,٣١٧)	(٦,٣١٧)
مبلغ مؤهل من حصص غير مسيطرة	-	-
الشق ١ من أسهم رأس المال العادية قبل التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى	**١٢٥,٧٨٨**	**١٠٨,٥٩٠**
ناقصاً: الخصومات التنظيمية	(٦,٧٨٩)	(٧,٣١٧)
إجمالي الشق ١ من أسهم رأس المال العادية بعد التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى من الفئة (أ)	**١١٨,٩٩٩**	**١٠١,٢٧٣**
الشق الأول من رأس المال الإضافي		
رأس مال مؤهل - الشق ١	٩,١٢٩	٩,١٢٩
رأس مال - الشق ١ آخر على سبيل المثال (أسهم علاوة. حصة غير مسيطرة)	-	-
إجمالي رأس المال - الشق ١ بعد الترتيبات الانتقالية الفئة (ب)	**٩,١٢٩**	**٩,١٢٩**
الشق ٢ من رأس المال	**٩,١٢٩**	**٩,١٢٩**
أدوات الشق ٢ على سبيل المثال قرض ثانوي	-	-
الشق ٢ من رأس المال الآخر (بما في ذلك المخصصات العامة وغير ذلك)	٩,٠٤٠	٧,٥٣٢
إجمالي رأس المال الشق ٢ (ج)	**٩,٠٤٠**	**٧,٥٣٢**
إجمالي رأس المال التنظيمي (أ + ب + ج)	**١٣٧,١٦٨**	**١١٧,٩٣٤**

١ يخضع توزيع الأرباح المقترح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

٤٢ إدارة الصناديق

تقوم المجموعة بإدارة عدد من محافظ الأسهم والتي لم يتم توحيدها في البيانات المالية. لا ترتبط المحافظ بالموجودات العامة للمجموعة وأن المجموعة لا ترتبط بموجودات المحافظ. لقد بلغت محافظ الأطراف الأخرى التي تقوم المجموعة بإدارتها ٧٢,٦١٠ مليون درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٦,١١٧ مليون درهم).

٤٣ الموجودات المحتفظ بها بصفة مستأمن

تحتفظ المجموعة بموجودات بصفة مستأمن لعملائها وتقدم المجموعة خدمات الحافظ الأمين لبعض من عملائها. الموجودات الرئيسية التي تحتفظ بها المجموعة بصفة مستأمن أو الحافظ الأمين غير مدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٤٤ إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المجموعة ناشئة عن توفير الائتمان للعملاء من الشركات والمؤسسات والعملاء من الأفراد. كما تتعرض المجموعة أيضاً لعدد من أنواع أخرى من المخاطر، مثل مخاطر السوق والتشغيل والسيولة والامتثال والشهرة وأداء البلد والأمور القانونية والمخاطر البيئية والاجتماعية التي تحفز إدارة المخاطر ذات الصلة بها ومجموعة المنتجات واستراتيجيات تنوع المخاطر.

إطار عمل إدارة المخاطر:

يتيح إطار عمل إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بهدف تحقيق أقصى قدر من الإيرادات مع الالتزام بقدرتنا على تحمل المخاطر.

تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لدعم نهجها في إدارة المخاطر من خلال توضيح المسؤولية وتشجيع التعاون وتمكين التنسيق الفعال لأنشطة المخاطر والرقابة. وفيما يلي نبذة مختصرة عن الخطوط الدفاعية الثلاثة:

- وحدات الأعمال: ويتمثل دورها في ضمان الإدارة الفعالة للمخاطر ضمن نطاق مسؤولياتها التنظيمية المباشرة. جميع الموظفين داخل وحدات الأعمال مدربين تدريبا كافيا ولديهم إمكانية استخدام الأدوات المناسبة لضمان الرقابة على المخاطر. وتتحمل كل وحدة تداعيات المخاطر التي تتعرض إليها وهي كذلك مسؤولة عن وضع وتطبيق الضوابط الرقابية اللازمة لتخفيف المخاطر الناشئة عن الأنشطة.
- وحدات الرقابة على المخاطر: وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات ومراقبة المخاطر المحتملة للتأكد من أن جميع المخاطر تقع ضمن نطاق قدرة المجموعة على تحمل المخاطر. وقد تم وضع الضوابط المناسبة وتنفيذها مع إعداد تقارير كافية للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتحسين مستوى الجاهزية لدى الإدارة بمختلف مستوياتها.
- إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة: وتقدم ضماناً مستقلاً وتستعرض نتائج تقاريرها على كافة هيئات الإدارة والحوكمة ذات الصلة والمدراء التنفيذيين الخاضعين للمساءلة وغيرها من الوحدات واللجان الرقابية ولجان مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)

أ) حوكمة المخاطر

يضمن هيكل حوكمة المخاطر للمجموعة إجراء رقابة وسيطرة مركزية مع تحمل المسؤولية التامة عن المخاطر.

إن لدى مجلس ادارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن تحديد القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة وتأسيس والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، ويدار ذلك من خلال عدد من اللجان، بما فيها: لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار ولجنة المجلس للتدقيق.

تقوم اللجان على مستوى الإدارة أيضا بالإدارة النشطة للمخاطر، من ضمن اللجان الرئيسية، لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الإشراف على النموذج، ولجنة إدارة الائتمان ولجنة إدارة الاستثمار ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة.

تدعم لجنة المجلس للمخاطر المجلس في مسؤولياته فيما يتعلق بحوكمة المخاطر وقابلية تحمل المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر. توافق لجنة المجلس للمخاطر على سياسات المخاطر وتراجع التقارير والتحديثات المتعلقة بإدارة المخاطر بما في ذلك سجل المحفظة واتجاهات المحفظة واختبار الإجهاد والسيولة وكفاية رأس المال وتفوض اللجنة بالتحقيق أو البحث عن أي معلومات تتعلق بأي نشاط في إطار دور ومهام وصلاحيات اللجنة.

تقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بدعم المجلس لإدارة محفظة الائتمان والاستثمار وتتولى لجنة المجلس للائتمان والاستثمار المسؤولية عن الموافقة على قرارات الائتمان والاستثمار بمستوى أعلى من صلاحية لجنة الإدارة للائتمان والاستثمار والتي لا تستوفي المعايير الأساسية للمجلس. وتشرف اللجنة على تنفيذ مهام إدارة نهج مخاطر الإقراض للمجموعة وتراجع الملف الائتماني للمحافظ الأساسية لضمان توافقها مع إستراتيجية الأعمال والقدرة على تحمل المخاطر.

الدور الرئيسي للجنة التدقيق للمجلس هو الإشراف على ومراجعة الشؤون المالية والتدقيق والرقابة الداخلية، وكذلك الرقابة على استقلالية وأداء مدققي المجموعة الداخليين والخارجيين.

تعد لجنة الإدارة للائتمان بمثابة لجنة مشكّلة على مستوى المجموعة وتحظى بصلاحية اتخاذ قرارات الائتمان بما في ذلك دون حصر، الموافقة على وتجديد التسهيلات الائتمانية ومراجعة ومراقبة أداء المحفظة، والقرارات الصادرة بشأن تسوية الديون وشطب المخصصات وتعديلات التسعير والتصنيفات والإعفاءات.

يتمثل دور لجنة الإدارة للاستثمار في تقديم الدعم لمجلس الإدارة من حيث إدارة المحافظ الاستثمارية للمجموعة بالإضافة إلى الرقابة على وإعداد التقارير بشأن أدائها للتأكد من أنها تتوافق مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة.

تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة المسؤولية عن إدارة الميزانية العمومية وخطة التمويل وإدارة رأس المال وإعداد والامتثال بالسياسات المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية، بما في ذلك إدارة السيولة وكفاية رأس المال والنقد الأجنبي الهيكلي ومخاطر أسعار الفائدة. تراجع اللجنة أيضاً خطة التمويل الطارئة وإطار تسعير تحويل الأموال ومسائل أخرى رئيسية.

تعد لجنة المخاطر للمجموعة لجنة إدارية عليا مسؤولة عن إدارة كافة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة باستثناء تلك المفوضة إلى لجنة الائتمان والاستثمار للإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة، وتضمن اللجنة الإدارة الفاعلة للمخاطر لدعم استراتيجية عمل المجموعة وقدرة المجموعة على تحمل المخاطر. تدعم اللجنة لجان المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في مراجعة السياسات لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر التي تواجهها المجموعة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والشهرة والامتثال والمخاطر القانونية والسلوكية والبيئية والاجتماعية.

لجنة الإشراف على النموذج هي لجنة فرعية تابعة للجنة المخاطر للمجموعة ومسؤولة عن الإشراف على نموذج إدارة المخاطر داخل المجموعة. تقوم لجنة الإشراف على النموذج بالإشراف على كافة مراحل دورة حياة النموذج للتحديد الفعال وقياس ومراقبة وضبط وتخفيف وإعداد التقارير حول مخاطر النموذج بطريقة متسقة وبما يتوافق مع المعايير الداخلية والتنظيمية المعمول بها.

ب) وحدة المخاطر

تُعد وحدة المخاطر مستقلة (من حيث مهام الإنشاء والتداول والمبيعات) والائتمان (مراجعة وتقييم الائتمان) لضمان عدم الإخلال بالتوازن في قرارات المخاطر/العائد نتيجة ما قد تتعرض له من ضغوطات بهدف تحقيق إيرادات أفضل. وكذلك لضمان الشفافية في اتخاذ القرارات وفقا لمعايير وسياسات المجموعة.

تساعد وحدة المخاطر في التحكم بالمخاطر الكلية للمجموعة وإدارتها بفاعلية. يتمثل دور الوحدة في ما يلي:

- التأكد من تعميم إطار إدارة المخاطر وتطبيقه بفاعلية في سائر أنحاء المجموعة بما يضمن جعله ملائماً لأنشطة المجموعة.
- الإشراف بشكل مباشر بمعالجة مختلف أنواع المخاطر بما في ذلك ودون حصر الائتمان والسوق والدولة والعمليات التشغيلية ومخاطر الشهرة والمخاطر البيئية والاجتماعية؛
- ضمان أن تكون استراتيجيات الأعمال وسياسات وإجراءات ومنهجيات المخاطر للمجموعة متماشية مع قابلية تحمل المخاطر في المجموعة؛
- تعزيز النزاهة في قرارات مخاطر/عائدات المجموعة بما يضمن شفافيتها؛
- ضمان تطوير وتطبيق هيكل وأنظمة إدارة المخاطر.

ج) القدرة على تحمل المخاطر:

إن بيان القدرة على تحمل المخاطر هو توضيح للمخاطر التي قد تكون المجموعة مستعدة لقبولها و/أو ضمانها و/أو التعرض لها في السياق الطبيعي لسلوك أعمالها.

يشكل بيان القدرة على تحمل المخاطر مكوناً مهماً وامتداداً لإطار القدرة على تحمل المخاطر، وهو يستخدم من قبل المجموعة لتحديد وضع المخاطر في المجموعة لاحقاً. وذلك من خلال استخدام مجموعة من مقاييس المخاطر الأساسية المحددة مسبقًا والحدود الخاصة بها.

د) مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي التعرض لخسارة مالية، في حال فشل أي من عملاء المجموعة أو المتعاملين أو الأطراف المقابلة في السوق على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة، تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من القروض بين البنوك والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد والقروض والسلف النقدية والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض ، ولكن من الممكن أن تنشأ أيضاً عن تحسينات التسهيلات الائتمانية المتاحة، مثل المشتقات الائتمانية (مبادلات التسهيلات الائتمانية المتعثرة) والضمانات المالية وخطاب الاعتماد والموافقة والقبول.

تتعرض المجموعة أيضاً لمخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن استثمارات في سندات الدين والتركزات الأخرى الناشئة عن أنشطة التداول الخاصة بها ("التركزات التجارية") بما في ذلك موجودات محفظة المتاجرة في غير حقوق الملكية ومشتقاتها وكذلك أرصدة التسوية مع الأطراف المقابلة في السوق واتفاقيات إعادة الشراء العكسية.

إدارة مخاطر الائتمان:

يرتكز نهج المجموعة تجاه إدارة مخاطر الائتمان على أساس الاستقلالية والنزاهة في إدارة المخاطر بالإضافة إلى المعايير التنظيمية المطبقة. يتم ضمان ذلك من خلال هيكل تنظيمي محدد ويحظى بدعم جيد من قبل مختلف لجان المخاطر والمجالس والنظم والسياسات والإجراءات والعمليات التي توفر بنية تحتية قوية للمخاطر وإطار الإدارة.

تركز سياسة الائتمان للمجموعة على السياسات الائتمانية الأساسية وتفاصيلها والإرشادات الخاصة بالسياسات ومعايير الإقراض ومتطلبات الرقابة والمتابعة وتحديد القروض المشكوك فيها وإدارة العملاء ذوي المخاطر المرتفعة وتكوين المخصصات وعمليات الشطب. تم وضع إجراءات قياسية خاصة بالأعمال لغرض معالجة وإدارة المخاطر المتنوعة عبر مختلف قطاعات الأعمال والمنتجات والمحافظ.

يتم قياس أداء المحفظة بشكل دوري مقابل معايير بيان القدرة على تحمل المخاطر وإخلالاتها في حال اتخاذ أي إجراء من قبل الإدارة العليا للمجموعة.

إدارة مخاطر ائتمان الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة مخاطر الائتمان:

يتم منح التسهيلات الائتمانية على أساس التقييم المفصل لمخاطر الائتمان للطرف المقابل، ويتم إجراء التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات البنك ويأخذ في الحسبان ملف المخاطر وخصائص المدين بالإضافة إلى دوافع أدائه الائتماني. علاوة على ذلك، ويتناول التقييم من بين أمور أخرى، الغرض من التمويل ومصادر السداد والعوامل الاقتصادية الكلية السائدة والمحتملة واتجاهات القطاع والقدرات الائتمانية للعميل ومركز العميل في القطاع.

يتم تنفيذ عملية إدارة التسهيلات الائتمانية عن طريق وحدة منفصلة لضمان التنفيذ السليم لجميع الموافقات الائتمانية والتأكد من المستندات والضوابط التحوطية لمواعيد الاستحقاق وانتهاء صلاحيات الحدود الائتمانية والضمانات الإضافية.

تتم إدارة العمليات عن طريق وحدات مستقلة مسؤولة عن إنجاز المعاملات بما يتماشى مع موافقات الائتمان والتوجيهات الأساسية للعمليات.

إدارة مؤشرات الإنذار المبكر للقروض والقروض الخاضعة للرقابة والقروض منخفضة القيمة

لدى المجموعة معالجة محددة بشكل جيد لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر للقروض والقروض الخاضعة للرقابة والقروض المتعثرة ويتم التعامل معها على نحو فعال. هنالك سياسات تحكم التصنيف الائتماني لهذه الحسابات وانخفاض قيمتها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية وتوجيهات الجهات الرقابية. بمجرد تصنيف الحساب على أنه قرض متعثر، يتم تقييمه من حيث إمكانية استرداده من قبل وحدة مستقلة لإعادة الهيكلة المالية والاستيفاء للمجموعة والتي تتبع مباشرة للمسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة لتحديد مستويات متناسبة من المخصصات.

إدارة مخاطر ائتمان عملاء الخدمات المصرفية للأفراد:

إن لدى المجموعة إطار عمل إداري منظم لإدارة مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد. يتيح إطار العمل للمجموعة تحديد وتقييم أهمية جميع مخاطر الائتمان التي تواجهها المجموعة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي كبير على مركزها المالي الموحد.

في محفظة الخدمات المصرفية للأفراد، تكون الخسائر ناتجة عن العجز التام بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بمعاملات الإقراض.

إن سياسة تكوين المخصصات للمجموعة، التي تتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وتعليمات الجهات الرقابية تسمح للمجموعة الاعتراف بانخفاض قيمة محافظ الأفراد لديها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر الائتمان (تتمة)

تفويضات قبول معاملات الائتمان

يقوم مجلس الإدارة بمنح تفويض لأعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ولجنة الإدارة للائتمان ولجنة الإدارة للاستثمار وأعضاء من الإدارة العليا لتسهيل وإدارة الأعمال بفاعلية. ومع ذلك، تماشياً مع المعايير التنظيمية، يحتفظ مجلس الإدارة بمطلق الصلاحية للموافقة على معاملات الائتمان بمبالغ كبيرة خارج نطاق صلاحيات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار.

قياس مخاطر الائتمان

يعتبر تقدير مخاطر الائتمان لغرض إدارة المخاطر عملية معقدة وتتطلب استخدام النماذج نظراً لأن مخاطر التركزات تتنوع تماشياً مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان تتطلب مزيداً من التقييمات فيما يتعلق بالتعثرات المحتمل حدوثها ونسب الخسارة ذات الصلة. تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مدخلات احتمال التعثر ومستوى التعرض عند التعثر والخسارة عند التعثر. يتم استخدام نفس المعايير لحساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

تصنيف مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمال التعثر من جانب الأطراف المقابلة. تستخدم المجموعة نماذج تصنيف داخلية مصممة خصيصًا لفئات مختلفة من الأطراف المقابلة للحصول على معلومات محددة عن المقترض والقرض يتم جمعها في وقت تقديم طلب التسهيلات (مثل الدخل المتاح، ومستوى الضمانات المتاحة لضمان قروض الأفراد، وحجم الأعمال، واعتبارات نوع القطاع).

يتم معايرة التصنيفات الائتمانية وفقًا لبيانات التعثر التاريخية، بحيث يزداد خطر التعثر بشكل كبير عند كل درجة مخاطرة أعلى. على سبيل المثال، يكون الفرق في احتمالات التعثر بين درجة التصنيف ايه ١ وايه ٢ أقل من الفرق في احتمال التعثر بين درجة التقييم ايه ٣ وايه ٤.

فيما يلي الاعتبارات الإضافية لكل نوع من أنواع المحافظ التي لدى المجموعة:

الأفراد:

بعد تاريخ الاعتراف الأولي، تتم مراقبة سلوك الدفع للمقترض على أساس دوري لوضع سجل تتبع حول النشاط السلوكي. إن أي معلومات أخرى معروفة عن المقترض بحيث تؤثر على جدارة الائتمان مثل: البطالة وتاريخ التعثر السابق يتم تضمينها أيضا في سجل تتبع النشاط السلوكي. يتم ربط هذه النتيجة بمدخلات التعثر المحتمل.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:

يتم تحديد التصنيف على مستوى المقترض لهذه القطاعات. سوف يقوم مدير العلاقات/المحفظة بدمج أي مستجدات ذات صلة بالمعلومات الجديدة / تقييم الائتمان في نظام الائتمان على أساس مستمر. بالإضافة إلى ذلك ، سيقوم مدير العلاقات أيضاً بتحديث المعلومات حول مدى الجدارة الائتمانية للمقترض في كل عام من خلال مصادر تشمل على سبيل المثال ولكن دون حصر البيانات المالية المنشورة. وهذا سيحدد مستجدات التصنيف الائتماني الداخلي والتعثر المحتمل.

الخزينة:

بالنسبة لسندات الدين في محفظة الخزينة ، يتم استخدام فئات التصنيف الائتماني الخارجية. تتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المعلنة باستمرار. يتم تحديد التعثر المحتمل المرتبط بكل فئة تصنيف على أساس معدلات التعثر المحققة خلال ١٢ شهراً السابقة ، كما يتم نشرها من قبل وكالة التصنيف.

تشتمل طريقة التقييم للمجموعة على ٢٥ مستوى تصنيف للأدوات غير المعرضة للتعثر (من ١ إلى ٢٥) و ٣ فئات افتراضية (٢٦ إلى ٢٨). يتم تعيين مقياس التقييم الداخلي للمجموعة باستخدام التقييمات الخارجية. يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة تصنيف نطاقاً محدداً من احتمالات التعثر، والتي تكون مستقرة بمرور الوقت. تتم مراجعة نماذج التقييم لإعادة قياسها بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع حالات التعثر الملاحظة بشكل فعلي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج "من ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأدوات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر ائتمانها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة ٢" ، ولكن لا يتم اعتبارها على أنها منخفضة القيمة الائتمانية.
- إذا كانت الأداة المالية منخفضة قيمة الائتمان ، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثالثة.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ١ بمبلغ يساوي حصة من خسائر الائتمان المتوقعة لمرة واحدة التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة. فيما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ٢ و٣ استناداً إلى العمر الافتراضي لها.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بعد خصم المعلومات ذات النظرة المستقبلية.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على المشتريات أو الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان الأصلية استناداً إلى العمر الافتراضي لها.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

تأخذ المجموعة في الحسبان بأن الأداة المالية قد خضعت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو المصد التالية:

المعايير الكمية:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:
يتم قياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بمقارنة مخاطر التعثر المقدرة عند المنح مع مخاطر التعثر كما في تاريخ إعداد التقرير بالإضافة إلى تقييم العوامل الكمية والنوعية.

الأفراد:
يتم تحديد الحد الأدنى لكل محفظة بناءً على معدلات التعثر التاريخية. يتم أخذ التسهيلات التي تتجاوز الحد الأدنى على أساس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

المعايير النوعية:

تضع المجموعة أيضاً في الاعتبار تقييمها للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان العديد من العوامل النوعية المختلفة مثل التغيرات العكسية الهامة في الأعمال والتراجع في الأداء المالي، والمعلومات العامة الأخرى المتاحة من أطراف خارجية مثل وكالات التصنيف/مكاتب الائتمان وتمديد فترة التسهيلات الممنوحة لأجل والتحمل الفعلي أو المتوقع أو إعادة الهيكلة، والمؤشرات المبكرة للتدفقات النقدية ومشاكل السيولة.

المصد:

يتم تطبيق المصد وتعتبر الأداة المالية على أنها تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.

منتدى حوكمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩ هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على المخصصات مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات التنظيمية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وقد راجعت اللجنة عملية الحساب ومنهجية ونتائج المخصصات كما قدمها كبير مسؤولي المخاطر بالمجموعة. وعلاوة على ذلك، وافق مجلس الإدارة على عملية تكوين المخصصات والمخصصات المرتبطة بها كما قدمها كبير مسؤولي المخاطر بالمجموعة، وفقًا للمادة ٩،١٦ (المعايير) من لائحة إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المرافقة، التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٥.

تعريف التعثر والموجودات منخفضة قيمة الائتمان

تحدد المجموعة أداة مالية ما على أنها في حالة تعثر، بحيث تتماشى كلياً مع تعريف مفهوم الائتمان منخفضة قيمة الائتمان، عندما تستوفي واحداً أو أكثر من المعايير التالية:

الكمية:

تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.

النوعية:

يستوفي المقترض حالة عدم احتمال السداد، مما يدل على أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة. وقد تشمل مؤشرات عدم الرغبة في السداد، على سبيل المثال لا الحصر، أزمة القطاع، وإعادة الهيكلة المتكررة، والتدهور الكبير في الأصول التشغيلية، والاحتمال الكبير للإفلاس.

المعالجة

تواصل المجموعة مراقبة هذه الأدوات المالية لمدة تصل لغاية ٢٤ شهرًا اعتمادًا على عدد مرات سداد الدفعات للتأكد من تراجع مخاطر التعثر بصورة كافية قبل رفع تصنيف هذا التركز من مرحلة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع (المرحلة ٢) إلى خسائر الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهرًا (المرحلة ١).

تلتزم المجموعة بفترة اختبار لمدة ٣ دفعات كحد أدنى (لسداد الدفعات على أساس ربع سنوي أو لمدة أقل) ولمدة ١٢ شهراً (في الحالات التي يتكرر فيها دفع الأقساط على نحو يزيد عن ربع سنة) بعد إعادة الهيكلة، قبل رفع تصنيف تلك التركزات من المرحلة ٣ إلى ٢.

إدراج معلومات استشرافية في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة

يتم إدراج ودمج المعلومات الاستشرافية من خلال معايير مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والتي بالتالي تؤثر بالمرحلة وخسائر الائتمان المتوقعة. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والأثر المرتبط بها على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر باختلاف الأدوات المالية. كما تم تطبيق تقييم الخبير في هذه العملية. يتم توفير توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي من الأعلى للأسفل ومن الأسفل للأعلى والسيناريو المرجح بالمخاطر") على أساس ربع سنوي عن طريق مصدر خارجي.

يتم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر من خلال إجراء تحليل إحصائي لفهم أثر التبدلات في هذه المتغيرات التي كانت مدرجة تاريخياً وفق معدلات التعثر ومكونات الخسارة باحتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر.

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية ، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين الضمني. وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)

مراقبة مخاطر الائتمان:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة: تتم مراقبة عمليات الإقراض للمجموعة بشكل مستمر من خلال نظام يشمل علامات الإنذار المبكر. ويتلو ذلك متابعة العمليات بالحساب وتقدير الضمانات الإضافية واستطلاع السوق ومؤشرات الإنذار المبكر.

يتم تحديد الحسابات ذات مؤشرات الإنذار المبكر استناداً إلى الرقابة والتتبع وعلامات الإنذار المبكر. تتم مراقبة إستراتيجية الحسابات وخطط العمل الخاصة بهما بشكل منتظم وكذلك مناقشتها في اجتماعات لجنة الإنذار المبكر.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بمدخلات توقعات خسائر الائتمان بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تتم مراقبة مخاطر الائتمان والإبلاغ عنها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمتطلبات التنظيمية. تتم مراجعة والموافقة على عمليات ترحيل المرحلة وأي استثناءات لمعايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وغيرها من المسائل المتعلقة بالائتمان وانخفاض القيمة من قبل منتدى الحوكمة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

الخدمات المصرفية للأفراد: يتم تقييم مخاطر محفظة القروض للمجموعة بشكل مستمر ومراقبتها على أساس الاستثناءات وتقارير المعلومات الإدارية والعائدات الناتجة عن وحدات الأعمال والائتمان، كما تتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر مع إعداد تقارير شهرية وربع سنوية رسمية لضمان إطلاع الإدارة العليا على آخر التطورات المستجدة بشأن جودة ائتمان المحفظة فضلاً عن العوامل الخارجية المتغيرة.

إستراتيجية تقليل المخاطر الائتمانية للمجموعة:

تزاول المجموعة عملياتها ضمن حدود إقراض حصيفة يحددها مجلس الإدارة بما يتماشى مع إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. هناك إجراءات فاعلة تم وضعها من أجل إدارة الاستثناءات والإحالة إلى الإدارة العليا.

قامت المجموعة بتبني إجراءات لتنويع التركزات في مختلف القطاعات، ويتم تحقيق التنويع من خلال وضع حدود للعملاء والقطاع و حدود جغرافية.

إن تحويل المخاطر في صورة قروض مشتركة واتفاقيات المشاركة في المخاطر مع البنوك الأخرى، وعمليات تبادل المعلومات حول حالات التعثر في السداد الائتماني وبيع القروض تعتبر جميعها ممارسات مقبولة دولياً وتتبعها المجموعة لتقليل مخاطرها.

إدارة الضمانات الإضافية

وتقييمها. تشمل فئات الضمانات الإضافية الرئيسية كل من الضمانات النقدية / الودائع الثابتة والمخزون والأسهم وضمانات أخرى (للشركات والبنوك والضمانات الشخصية) والممتلكات غير المنقولة والذهب والسيارات.

يتم إعادة تقييم الضمانات الإضافية بشكل منتظم وفقا لسياسة الائتمان في المجموعة والأنظمة المطبقة. بالإضافة لذلك، تجرى تقييمات استثنائية بحسب طبيعة الضمانات الإضافية والظروف الاقتصادية العامة. وهذا يتيح للمجموعة تقدير القيمة السوقية العادلة للضمانات الإضافية وضمان إدارة المخاطر بشكل مناسب. تخضع هياكل الضمان والتعهدات القانونية أيضا إلى مراجعة منتظمة.

عند استخدام الضمانات المؤهلة في حساب المخصصات لحسابات المرحلة ٣، تستخدم المجموعة معدلات خصم متحفظة مقارنة بالمتطلبات التنظيمية.

يرجى مراجعة الركيزة ٣ للحصول على معلومات إضافية حول إدارة الضمانات الإضافية.

الشطب

يتم شطب القروض والأوراق المالية المدينة (جزئيا او كليا) في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات عندما لا تكون هناك إمكانية واقعية لتحصيلها عادة ما تكون متأخرة السداد لأكثر من ٥ سنوات، وهو ما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية. وقد تخضع الأصول المالية التي يتم شطبها لأنشطة الإنفاذ بغية الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

تصنف قروض الأفراد وبطاقات الائتمان المتعثرة على أنها قروض مشطوبة بعد مضي ١٨١ يوماً على تاريخ سدادها. تبقى جميع الذمم المدينة مفعلة على نظام إدارة القروض للتحصيل وتنفيذ أي استراتيجية قانونية قد تراها المجموعة ملائمة.

هـ. تحليل الموجودات حسب الأنشطة الاقتصادية:

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر تركزات الائتمان حسب النشاط الاقتصادي للقطاع. فيما يلي تحليل النشاط الاقتصادي:

	٢٠٢٥		٢٠٢٤	
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
	القروض والذمم المدينة	أخرى	القروض والذمم المدينة	أخرى
الصناعة	٣٨,٦٩٥	٥,٥١٧	٢٩,١٣٧	٢,١٢٨
الإنشاءات	١٤,٥٣٠	٤٣٤	١٠,٦٢٩	٣٢٥
التجارة	٤٦,٨٩٨	٢	٣٥,٠٢٥	٢
المواصلات والاتصالات	٤٤,٠٣٢	٢,٤٦٣	٤٠,٦٣٢	١,٥٤٥
الخدمات الاستهلاكية والخدمات الأخرى	٣٤,٤٧٥	٣,١٨٥	٢٦,٨٢٤	٢,٠٥٦
حكومي	٧٥,٦٢٤	١٧١,٩٣٢	٦٦,٥٠٥	١٧٣,٣٥٥
الشخصية	١٩٩,٠١٤	-	١٦١,١٩٥	-
العقارية	٥٥,٦٩٧	٢٠٩	٤٦,٣٦٠	٢٣٩
المطاعم والفنادق	١٢,٦٣٩	-	١٢,٣٣٦	-
إدارة الشركات والمشاريع التجارية	٥٧,٠١٠	-	٣٦,٢٣٣	-
مؤسسات مالية وشركات استثمارية	٤٩,٠١٥	١٥٨,٢٣٥	٣١,٥٢١	١٥٢,١٧٩
الزراعة	١٠,٧٣٠	-	١٦,٣٢٨	-
أخرى	٢٧,٠٨٧	١,٤٥١	٢١,٨٢٩	٥٣٤
إجمالي الموجودات	٦٦٥,٤٤٦	٣٤٣,٤٢٨	٥٣٤,٥٥٤	٣٣٢,٣٦٣
ناقصاً الدخل المؤجل	(٧,٦٧٥)	-	(٥,٣٧٥)	-
ناقصاً خسائر الائتمان المتوقعة	(٢٤,٩٢٤)	(٧٧٣)	(٢٧,٥٥٢)	(٣٧٤)
	٦٣٢,٨٤٧	٣٤٢,٧٥٥	٥٠١,٦٢٧	٣٣١,٩٨٩

*أخرى تشمل المستحق من البنوك والأوراق المالية الاستثمارية.

و. تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية حسب تصنيفها الخارجي كما يلي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

التصنيف	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أأأ	١٦٩	٢	٢٢٤	-	٢,٤٣٢	٢,٨٢٧
أ- إلى أأ+	٥,١٥٣	-	١٠,٨٤٤	-	٨٧,٨٤١	١٠٣,٨٣٨
أ- إلى أ+	٣,٢٨٠	-	٩,٥٤٥	-	١٦,٠٤٩	٢٨,٨٧٤
أقل من أ-	٢٠,٩٠١	٤	١٩,١٩٧	١	٢١,٩٦٢	٦٢,٠٦٥
غير مصنفة	٢,٠٢٧	١٣١	٤٧٧	٢٣٤	٦,٤٣٩	٩,٣٠٨
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٨٣)	-	(٢٢١)	(٣٠٤)
	٣١,٥٣٠	١٣٧	٤٠,٢٠٤	٢٣٥	١٣٤,٥٠٢	٢٠٦,٦٠٨

والتي أصدر منها بواسطة:

	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
حكومات	٢٢,٥٥٤	-	٢٦,٠٥٢	-	١٢٣,٣٢٦	١٧١,٩٣٢
مشاريع قطاع عام	٧,٠٧٦	-	١١,٨٥٨	-	١١,١٢١	٣٠,٠٥٥
قطاع خاص وأخرى	١,٩٠٠	١٣٧	٢,٣٧٧	٢٣٥	٢٧٦	٤,٩٢٥
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٨٣)	-	(٢٢١)	(٣٠٤)
	٣١,٥٣٠	١٣٧	٤٠,٢٠٤	٢٣٥	١٣٤,٥٠٢	٢٠٦,٦٠٨

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)

و. تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية حسب تصنيفها الخارجي (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

التصنيف	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أأأ	٣٦	٢	٧٥	-	٢,٢٨٣	٢,٣٩٦
-أأ إلى +أأ	٣,١٥٨	-	٦,٢٤٧	-	١١٦,١٣٦	١٢٥,٥٤١
-أ إلى +أ	٩٢٣	-	٦,٨٨٢	-	١٨,١٠٩	٢٥,٩١٤
أقل من -أ	٤,٦٦٣	٣	١٤,٩٠٠	١	١٥,٣٤٢	٣٤,٩٠٩
غير مصنفة	١,٤٤٦	٧٨	٢,٥٥٥	٢٠٩	٦,٣٢٩	١٠,٦١٧
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٥١)	-	(١٠٣)	(١٥٤)
	١٠,٢٢٦	٨٣	٣٠,٦٠٨	٢١٠	١٥٨,٠٩٦	١٩٩,٢٢٣
والتي أصدر منها بواسطة:						
حكومات	٦,٤٨٠	-	١٨,١٢٩	-	١٤٨,٧٤٦	١٧٣,٣٥٥
مشاريع قطاع عام	٢,٥٥١	-	١٠,٥٣٠	-	٩,٣٥٥	٢٢,٤٣٦
قطاع خاص وأخرى	١,١٩٥	٨٣	٢,٠٠٠	٢١٠	٩٨	٣,٥٨٦
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٥١)	-	(١٠٣)	(١٥٤)
	١٠,٢٢٦	٨٣	٣٠,٦٠٨	٢١٠	١٥٨,٠٩٦	١٩٩,٢٢٣

ز) أقصى تعرض إجمالي للمخاطر:

يوضح الجدول التالي أقصى تعرض إجمالي للمخاطر الائتمانية فيما يتعلق بمكونات بيان المركز المالي الموحد للمجموعة بما في ذلك المشتقات. يظهر بالجدول إجمالي أقصى تعرض قبل تأثير استخدام التصفية الرئيسية واتفاقيات الضمانات الإضافية.

	٢٠٢٥ مليون درهم	٢٠٢٤ مليون درهم
ودائع لدى المصارف المركزية	**١١٧,٣٤٤**	٩٨,٢٦٣
مستحق من البنوك	**١٣٦,١٤٧**	١٣٢,٧٦٦
أوراق مالية استثمارية	**٢٠٤,٨٩٣**	١٩٧,٧٧٦
القروض والذمم المدينة	**٦٣٢,٨٤٧**	٥٠١,٦٢٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	**١٢,٤١٣**	١٢,٤٦٨
قبولات العملاء	**٩,٣٥٠**	٩,٤٧٨
إجمالي (أ)	**١,١١٢,٩٩٤**	٩٥٢,٣٧٨
مطلوبات محتملة	**١٢٥,٨٢٥**	٩٧,٥٦٢
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء	**٥٩,٥٥٩**	٩٥,٤١٤
إجمالي (ب)	**١٨٥,٣٨٤**	١٩٢,٩٧٦
إجمالي المخاطر الائتمانية (أ + ب)	**١,٢٩٨,٣٧٨**	١,١٤٥,٣٥٤

ح) تحليل جودة الائتمان:

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، ما لم يتم تحديده بشكل محدد بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية.

القروض والذمم التمويلية المدينة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	**٤٨٦,٤١٢**	**٢٥,١٢٨**	**١٧,٦٣٩**	**٥٢٩,١٧٩**
التحويلات من المرحلة ١	**(٢١,٠٠٤)**	**١٩,٣١٠**	**١,٦٩٤**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢	**٨,٢٢٨**	**(١٥,٢٣١)**	**٧,٠٠٣**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣	**٢٠٨**	**٧٥٣**	**(٩٦١)**	**-**
الأصول المالية الجديدة وصافي الدفعات	**١٤٢,١٢٥**	**٩٣٧**	**(٥,٠٥١)**	**١٣٨,٠١١**
المبالغ المشطوبة خلال العام	**-**	**-**	**(٤,٥٤٢)**	**(٤,٥٤٢)**
مبادلات وتسويات أخرى	**(٣,٩٩٦)**	**(٧١٣)**	**(١٦٨)**	**(٤,٨٧٧)**
إجمالي القروض والذمم المدينة	**٦١١,٩٧٣**	**٣٠,١٨٤**	**١٥,٦١٤**	**٦٥٧,٧٧١**
خسائر الائتمان المتوقعة	**(٥,٧٥٨)**	**(٥,٥٩١)**	**(١٣,٥٧٥)**	**(٢٤,٩٢٤)**
القيمة الدفترية	**٦٠٦,٢١٥**	**٢٤,٥٩٣**	**٢,٠٣٩**	**٦٣٢,٨٤٧**
حسب وحدات الأعمال				
الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	**٣٩٩,٢١٣**	**١٣,٩٢٩**	**٩,٨٤٥**	**٤٢٢,٩٨٧**
الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات	**٢١٢,٧٦٠**	**١٦,٢٥٥**	**٥,٧٦٩**	**٢٣٤,٧٨٤**
إجمالي القروض والذمم المدينة	**٦١١,٩٧٣**	**٣٠,١٨٤**	**١٥,٦١٤**	**٦٥٧,٧٧١**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	٤٣٣,٢١٩	٢٥,٦٤٤	٢٢,٠٢٢	٤٨٠,٨٨٥
التحويلات من المرحلة ١	(١٤,٧٤٩)	١٤,٧٤٩	-	-
التحويلات من المرحلة ٢	٤,١٩٤	(١٠,٦٢٧)	٦,٤٣٣	-
التحويلات من المرحلة ٣	-	٦٢٦	(٦٢٦)	-
الأصول المالية الجديدة وصافي الدفعات	٦٥,١٠٤	(٤,٣٨٧)	(٣,١٧٢)	٥٧,٥٤٥
المبالغ المشطوبة خلال العام	-	-	(٦,٤٥١)	(٦,٤٥١)
مبادلات وتسويات أخرى	(١,٣٥٦)	(٨٧٧)	(٥٦٧)	(٢,٨٠٠)
إجمالي القروض والذمم المدينة	٤٨٦,٤١٢	٢٥,١٢٨	١٧,٦٣٩	٥٢٩,١٧٩
خسائر الائتمان المتوقعة	(٥,٧٦٧)	(٦,٢٢٣)	(١٥,٥٦٢)	(٢٧,٥٥٢)
القيمة الدفترية	٤٨٠,٦٤٥	١٨,٩٠٥	٢,٠٧٧	٥٠١,٦٢٧
حسب وحدات الأعمال				
الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	٣٠٦,٧٥٧	١٥,٠٩٧	١٣,٢٢١	٣٣٥,٠٧٥
الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات	١٧٩,٦٥٥	١٠,٠٣١	٤,٤١٨	١٩٤,١٠٤
إجمالي القروض والذمم المدينة	٤٨٦,٤١٢	٢٥,١٢٨	١٧,٦٣٩	٥٢٩,١٧٩

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات - تشمل القروض المنتجة ١,١٤١ مليون درهم (٢٠٢٤: ١,٩٥٦ مليون درهم) لقروض مقابل قائمة مراقبة العملاء.

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)

ط) المبالغ الناشئة عن خسارة الائتمان المتوقعة:

القروض والذمم المدينة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	٥,٧٦٧	٦,٢٢٣	١٥,٥٦٢	٢٧,٥٥٢
التحويلات من المرحلة ١	(٥٤٨)	٥٣٢	١٦	-
التحويلات من المرحلة ٢	٥٥٣	(١,٨٦٤)	١,٣١١	-
التحويلات من المرحلة ٣	-	٢٠٧	(٢٠٧)	-
مخصصات انخفاض القيمة المكونة خلال العام	٣٢	٦٢٩	٧,٠١١	٧,٦٧٢
المبالغ المعاد قيدها / التحصيلات التي تم إجراؤها خلال العام	-	-	(٤,٩٤١)	(٤,٩٤١)
المبالغ المشطوبة خلال العام	-	-	(٤,٥٤٢)	(٤,٥٤٢)
مبادلات وتسويات أخرى	(٤٦)	(١٣٦)	(٦٣٥)	(٨١٧)
الرصيد الختامي	٥,٧٥٨	٥,٥٩١	١٣,٥٧٥	٢٤,٩٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	٦,٢٦٦	٧,٥٩٦	٢١,٩١٨	٣٥,٧٨٠
التحويلات من المرحلة ١	(٥٢٢)	٥٢٢	-	-
التحويلات من المرحلة ٢	٥٢٥	(١,١٨٧)	٦٦٢	-
التحويلات من المرحلة ٣	-	٢٩٦	(٢٩٦)	-
مخصصات انخفاض القيمة المكونة خلال العام	(٢٧٣)	(٩٦٢)	٣,٩٣٩	٢,٧٠٤
المبالغ المعاد قيدها / التحصيلات التي تم إجراؤها خلال العام	-	-	(٣,١٠٨)	(٣,١٠٨)
المبالغ المشطوبة خلال العام	-	-	(٦,٤٥١)	(٦,٤٥١)
مبادلات وتسويات أخرى	(٢٢٩)	(٤٢)	(١,١٠٢)	(١,٣٧٣)
الرصيد الختامي	٥,٧٦٧	٦,٢٢٣	١٥,٥٦٢	٢٧,٥٥٢

بلغ المبلغ التعاقدي القائم على القروض والذمم المدينة التي تم شطبها خلال العام ، والتي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ ، ٤,٥٤٢ مليون درهم (٢٠٢٤: ٦,٤٥١ مليون درهم).

ي) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال الخسارة الناشئة عن قيمة الأدوات المالية في سجلات المجموعة، مع تضمين بعض الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى - مما قد يؤدي إلى خسارة بسبب التغيرات في ظروف السوق المستقبلية.

تأخذ المجموعة على عاتقها الخوض في جملة من مخاطر السوق سعياً منها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتلك الخاصة بالأعمال.

وتسعى المجموعة بشكل رئيسي للحصول على الفرص المتاحة بالسوق، مما يعرضها إلى الفئات التالية من مخاطر السوق والتي تراقبها وتديرها على النحو الأمثل:

١. مخاطر سعر الفائدة: خسائر في القيمة نتيجة للتغيرات في مستوى ومنحدر ومنحنى العائد، وتقلب أسعار الفائدة والتغيرات في هوامش الائتمان.
٢. مخاطر الصرف الأجنبي: خسائر في القيمة نتيجة التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية، وأسعار العقود الآجلة والتقلبات في أسعار العملات.
٣. مخاطر هوامش الائتمان: خسائر في القيمة بسبب التغير في هوامش الائتمان الناتج عن مخاطر الائتمان المرتبطة بمصدر الورقة المالية/المصدر الأساسي.
٤. مخاطر سعر السلع: خسائر في القيمة نتيجة التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية، وأسعار العقود الآجلة والتقلبات في أسعار السلع مثل البتروكيماويات والمعادن الأساسية والثمينة والسلع الغذائية.

إن مدراء المحافظ المعنية على قدر عال من الكفاءة التي تعزز من إمكانية الاعتماد عليهم في تولي مسؤولية مخاطر السوق ضمن الحدود المسموح بها. وهؤلاء المدراء لديهم معرفة واسعة في الأسواق والمنتجات ومخاطر تركزاتهم والأدوات المالية المتوفرة لديهم لتغطية تركزاتهم.

تقوم المجموعة بفصل مخاطر تركزاتها الائتمانية من حيث التعرض لمخاطر السوق إلى سجلات للمتاجرة والخدمات المصرفية. يشمل سجل المتاجرة تلك المراكز المحتفظ بها لغرض المتاجرة الناجمة عن المراكز المصنفة على أنها مراكز الأدوات المالية بالقيمة العادلة. ويشمل سجل الخدمات المصرفية الأدوات المالية من غير تلك المخصصة للمتاجرة والناشئة عن إدارة سعر الفائدة لموجودات ومطلوبات الخدمات المصرفية للمستهلكين والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في المجموعة وغيرها من الاستثمارات المالية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى أو بالتكلفة المطفأة.

عملية رقابة وإدارة مخاطر السوق

كجزء من نهج عمل إدارة المخاطر على مستوى المجموعة، يتم تطبيق إجراءات مكثفة للحوكمة والإدارة في إطار أنشطة إدارة مخاطر السوق. يشمل إطار الحوكمة هذا:

- موافقة من قبل لجنة المجلس للمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة على مجموعة من حدود المخاطر مع إجراء رقابة فاعلة وإعداد تقارير واتباع إجراءات حدود الفائض التصاعدي.
- تقييم مستقل للأدوات المالية في سجل المتاجرة وقياس مخاطر السوق؛
- مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات والحدود؛
- إجراء الرقابة على مجموعة واسعة من مقاييس المخاطر المناسبة لأنشطة التداول مثل حساسيات المخاطر وإجمالي وصافي المراكز المفتوحة والقيمة المعرضة للمخاطر وحدود إيقاف الخسارة؛

تستخدم المجموعة نماذج السوق القياسية المناسبة والمعتمدة بشكل مستقل لإعادة تقييم وقياس مخاطر منتجاتها المالية التقليدية وغير التقليدية وتتلقى معلومات السوق المنتظمة من مزودي بيانات السوق المستقلين من أجل قياس ومراقبة مخاطر السوق.

تفاصيل توزيع الموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر السوق بين محافظ قابلة للتداول ومحافظ غير قابلة للتداول هي على النحو التالي:

		مقياس مخاطر السوق	
ديسمبر ٢٠٢٥	الإجمالي مليون درهم	محفظة قابلة للتداول مليون درهم	محفظة غير قابلة للتداول مليون درهم
الموجودات الخاضعة لمخاطر السوق			
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	١٢٤,٦٤٧	-	١٢٤,٦٤٧
مستحق من البنوك	١٣٦,١٤٧	-	١٣٦,١٤٧
القروض والذمم المدينة	٦٣٢,٨٤٧	-	٦٣٢,٨٤٧
أوراق مالية استثمارية	٢٠٦,٦٠٨	٣١,٥٣٠	١٧٥,٠٧٨
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	١٢,٤١٣	١١,٨٢٣	٥٩٠
المطلوبات الخاضعة لمخاطر السوق			
مستحق للبنوك	٦٦,٢٧٧	-	٦٦,٢٧٧
ودائع العملاء	٧٨٦,٠٢٤	-	٧٨٦,٠٢٤
دين صادر وصكوك مستحقة الدفع وأموال مقترضة أخرى	٩٠,٢٨٧	-	٩٠,٢٨٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٩,٢٠٨	١٤,٤٣٠	٤,٧٧٨

		مقياس مخاطر السوق	
ديسمبر ٢٠٢٤	الإجمالي مليون درهم	محفظة قابلة للتداول مليون درهم	محفظة غير قابلة للتداول مليون درهم
الموجودات الخاضعة لمخاطر السوق			
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	١٠٤,٦٦٥	-	١٠٤,٦٦٥
مستحق من البنوك	١٣٢,٧٦٦	-	١٣٢,٧٦٦
القروض والذمم المدينة	٥٠١,٦٢٧	-	٥٠١,٦٢٧
أوراق مالية استثمارية	١٩٩,٢٢٣	١٠,٢٢٦	١٨٨,٩٩٧
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	١٢,٤٦٨	١١,٨٠٩	٦٥٩
المطلوبات الخاضعة لمخاطر السوق			
مستحق للبنوك	٥٥,٤٨٧	-	٥٥,٤٨٧
ودائع العملاء	٦٦٦,٧٧٧	-	٦٦٦,٧٧٧
دين صادر وصكوك مستحقة الدفع وأموال مقترضة أخرى	٧٩,٩٠٣	-	٧٩,٩٠٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٥,٨٩٧	١٠,٧٩٢	٥,١٠٥

إن أثر حساسية تحليل المخاطر وسعر الأسهم على مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر سعر الأسهم على بيان الدخل والدخل الشامل الموحد ليس جوهرياً.

تستخدم المجموعة المقاييس التالية لقياس مخاطر السوق على أساس مستمر:

١. معايير غير إحصائية: حساسية سعر الفائدة (PV٠١/DV٠١) وحساسية سعر الصرف الأجنبي (FX٠١) وإجراءات صافي/إجمالي المراكز المفتوحة القائمة والتدابير الافتراضية ومقاييس فترات السداد وحساسيات المشتقات اليونانية (دلتا غاما وفيجا) وحدود التوقف عن الخسارة.
٢. معايير إحصائية: القيمة المعرضة للمخاطر، بحسب الفئة بالإضافة إلى إجمالي سجل المتاجرة. القيمة المعرضة للمخاطر الخاضعة للإجهاد لسجل المتاجرة واستثمارات سجل الخدمات المصرفية.

لا تتعرض المجموعة بشكل كبير إلى مخاطر الصرف الأجنبي الهيكلية التي هي من إحدى مكونات مخاطر السوق، لأن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة مقيمة على الأغلب إما بدرهم الإمارات أو بغيرها من عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المرتبطة بالدولار الأمريكي.

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)

ي) مخاطر السوق (تتمة)

القيمة المعرضة للمخاطر

للإحاطة بالجوانب متعددة الأبعاد لمخاطر السوق بشكل أفضل، فإن معيار مخاطر السوق الرئيسي للمجموعة هو احصائي: "القيمة المعرضة للمخاطر"، الذي يستخدم لفترات قصيرة من حالة تحمل المخاطر. يتم حساب معايير القيمة المعرضة على أساس يومي بالنسبة لفئات أصول محددة، مثل القيمة المعرضة للمخاطر لسعر الفائدة والقيمة المعرضة للمخاطر لصرافة العملات الأجنبية والقيمة المعرضة للمخاطر لكامل سجل المتاجرة.

توصلت المجموعة إلى أرقام القيمة المعرضة للمخاطر المدرجة أدناه كما في نهاية العام باستخدام الضوابط التالية:

- مستوى الثقة: ٩٩%
- فترة الاحتفاظ: ١ يوم عمل
- المنهجية: تقييم شامل، محاكاة تاريخية باستخدام عامين من البيانات التاريخية.

	٢٠٢٥ مليون درهم				٢٠٢٤ مليون درهم			
	متوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الفعلي*	متوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الفعلي*
بحسب فئة الأصل للمتاجرة								
مخاطر سعر الفائدة	٦٢	١١٧	١١	٥٧	٢٥	٤٤	١١	١٣
مخاطر صرافة العملات الأجنبية	٤	١١	١	٢	٤	١٢	١	٧
مخاطر متاجرة الائتمان	١١	٣٧	٤	٢٣	٧	١٦	٣	٥
الإجمالي	٦٩	١٤٢	١٤	٨٢	٢٣	٤١	١١	١٥

* ملاحظة: يرجى العلم بأن إجمالي معايير القيمة لفئات الموجودات المعرضة للمخاطر لا يضاف إلى معيار القيمة المعرضة للمخاطر بسبب التنوع والتأثير متعددة الأوجه.

القيمة المعرضة للمخاطر

المراكز المفتوحة للمجموعة بالعملات المختلفة هي على النحو التالي:

	٢٠٢٥ طويل/(قصير) مليون درهم	٢٠٢٤ طويل/ (قصير) مليون درهم
دولار أمريكي	**٧,٣٦٣**	٦,٧٧٨
ريال عماني	**(٦)**	١٢
يورو	**(١٩٨)**	(٩٩.)
ريال سعودي	**١٥٠**	(١.٦)
ليرة تركية	**١٦٣**	٧.٤
جنيه مصري	**(٢٧٨)**	(١٥)
دينار بحريني	**٢٠**	(٣)
الروبية الهندية	**١١٩**	(٨٦)

ك. المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو نتيجة لحدث خارجي. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية (الموصوفة بأنها التعرض للغرامات والعقوبات والأضرار العقابية الناتجة عن الإجراءات الرقابية، وكذلك التسويات الخاصة) والمخاطر التنظيمية والمخاطر الناشئة عن مبادرات التغيير.

إطار حوكمة المخاطر التشغيلية

تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لإدارة المخاطر التشغيلية. تشكل وحدات الأعمال والدعم خط الدفاع الأول، وهي المسؤول الرئيسي عن تحديد المخاطر التشغيلية في مجالاتها والتخفيف من وطأة تلك المخاطر وحلها بشكل فوري.

وتقدم وحدة العمليات باعتبارها خط الدفاع الثاني أساليب وأدوات متسقة وموحدة لوحدات الأعمال. وتوفر كذلك الدعم لإدارة المخاطر التشغيلية. يأخذ التقييم أيضاً في عين الاعتبار مخاطر السلوك ومخاطر الطرف الثالث والتعهيد. تراقب الوحدة عملية إدارة المخاطر والامتثال لسياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. يجري تحليلاً مستقلاً للتعرض للمخاطر التشغيلية واستراتيجيات المجموعة للتخفيف من وطأة المخاطر.

تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة باعتبارها الخط الثالث للدفاع، ضماناً مستقلًا لمجلس الإدارة.

آلية إدارة المخاطر التشغيلية

أنشأت المجموعة وحدة مخاطر العمليات ضمن وحدة إدارة المخاطر بهدف وضع إطار وهيكلية الإدارة المنصوص عليها في سياسة المخاطر التشغيلية. تشتمل عملية إدارة المخاطر بشكل أساسي على العناصر التالية.

- تقييم وتحديد المخاطر
- مراقبة ومراجعة المخاطر
- معالجة المخاطر
- الإبلاغ عن المخاطر

تعمل وحدة الأعمال هذه على تطوير وتنفيذ طرق تحديد وتقييم وقياس ومراقبة مخاطر العمليات في جميع أنحاء المجموعة وتوفر تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية للإدارة العليا. كما تدعم إدارة المخاطر التشغيلية وحدات الأعمال وغيرها من وحدات الدعم الأخرى لمراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية الفردية.

إدارة التأمين

تمتلك المجموعة تغطية تأمينية مصممة خصيصًا لحماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة. يتم الحصول على غطاء التأمين من شركات التأمين ذات التصنيف العالي في سوق إعادة التأمين الدولي. تتم مراجعة متطلبات التأمين بشكل دوري وتتماشى التغطية التأمينية مع التغيرات في تعرض المجموعة للمخاطر.

إدارة مكافحة الاحتيال

تشمل مهام مجلس الإدارة والإدارة العمل على بناء خط دفاعي موثوق والحفاظ عليه للحماية من التهديدات الناتجة عن الاحتيال.

تماشياً مع التقنيات المصرفية المتطورة والمشهد الرقمي ، أدركت الإدارة الحاجة إلى زيادة التركيز على قدرات مكافحة الاحتيال للمجموعة. وعلى هذا النحو، يستثمر البنك في الأنظمة والضوابط المتقدمة لمنع عمليات الاحتيال التي تُرتكب ضد البنك وعملائه. وقد قامت المجموعة برفع مستوى الرقابة وتعزيز الضوابط الاستقصائية لإدارة مخاطر الاحتيال ، والتي تنشأ من التقنيات الجديدة والأساليب المصرفية الجديدة.

لدى المجموعة فريق متخصص يركز على التحقيق في محاولات الاحتيال ضد البنك ونشر الوعي بالاحتيال بين أصحاب المصلحة وتحديد مخاطر الاحتيال والتخفيف من تداعياتها.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات معمول بها لضمان الامتثال للتشريعات السائدة والتخفيف من المخاطر ، بما في ذلك مخاطر الاحتيال.

الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة

تلتزم المجموعة بأعلى معايير الانفتاح والنزاهة والمساءلة في تقديم خدماتها. في حين أن المجموعة قد وضعت مجموعة واسعة من الأنظمة واللوائح والإجراءات وقواعد السلوك والتصرف لبلورة التزاماتها. ومع ذلك، قد تظهر هناك ولسوء الحظ عمليات احتيال و/او سوء تصرف و/أو سوء معاملة.

وتبعاً لذلك، تقدم سياسة الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة للمجموعة منصة مواتية للإبلاغ عن الممارسات المشبوهة. تم وضع هذه السياسة لتشجيع الموظفين على الشعور بالثقة والإبلاغ عن الاحتيال الداخلي والتصرفات المريبة وغيرها من حالات الإخلال عن طريق قنوات محددة في حين أنها تحمي الموظفين من أي تداعيات ذات صلة.

إدارة الأمن السيبراني

يعتبر بنك الإمارات دبي الوطني المعلومات والعمليات والأنظمة والشبكات ذات الصلة من الأصول الهامة والقيمة. يجب حماية هذه الأصول لضمان سريتها وتوافرها وسلامتها في جميع الأوقات.

إن لدى المجموعة إطارًا شاملاً للأمن السيبراني يستند إلى ثلاثة أنواع من النماذج الدفاعية.

يضمن إطار العمل بأن بنك الإمارات دبي الوطني يتمتع بالمرونة في تحمل تهديدات الأمن السيبراني في بيئة رقمية متطورة ومعقدة بشكل متزايد.

إدارة استمرارية الأعمال

وتعرف إدارة استمرارية الأعمال بأنها "عملية إدارة تحدد التهديدات المحتملة للمؤسسة والآثار التي قد تحدثها هذه التهديدات، في حال حدوثها، على عمليات الأعمال التشغيلية. تقدم إدارة استمرارية الأعمال إطار عمل لبناء مؤسسات مرنة وتمتلك القدرة على الاستجابة الفعالة بما يضمن مصالح مساهميها الرئيسيين وسمعتها وعلامتها التجارية وأنشطتها التي تعود عليها بمنافع قيمة.

ترتكز عملية استمرارية الأعمال في جميع أنحاء المجموعة إلى المعيار الدولي "آيزو٢٢٣٠١" للعام ٢٠١٢ (ي). تتولى لجنة المخاطر للمجلس مسؤولية الرقابة ووضع استراتيجية إدارة استمرارية الأعمال. تتولى الإدارة ووحدات الدعم مسؤولية التأكد من تطبيق واختبار خطط استمرارية الأعمال المناسبة لمجالات عملها المعنية. يتم مراقبة فعالية خطط استمرارية الأعمال بشكل مستقل عن طريق فرق المخاطر المعنية.

ل. مخاطر السيولة

تشير مخاطر السيولة إلى عدم قدرة المجموعة على تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها (مخاطر التمويل الهيكلي)، أو عدم القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بأسعار معقولة (مخاطر سيولة السوق). وتنشأ المخاطر من عدم التطابق في مبالغ وأوقات التدفقات النقدية.

الأهداف وهيكل الحوكمة

يكمن الهدف من إطار إدارة السيولة والتمويل لدى المجموعة في ضمان الوفاء بجميع التزامات التمويل المنظورة (في ظل كل من الظروف المعتادة و المشددة) عند استحقاقها وبأن الانخراط في أسواق التمويل الكبيرة يتم وفق عملية فعالة ومنسقة ومنخفضة التكلفة. تحقيقا لهذه الغاية تحافظ المجموعة على قاعدة تمويل متنوعة تشمل الودائع الرئيسية للمستهلكين والشركات والمؤسسات. ويتعزز ذلك عن طريق توفير تمويل وفرص استثمارية للأسواق الكبيرة تتسم بقدر عال من الموجودات السائلة وتنوع العملات ومواعيد الاستحقاق لتمكين المجموعة من الاستجابة بسرعة وسلاسة لمتطلبات السيولة غير المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)
ل. مخاطر السيولة (تتمة)
السياسات والإجراءات

تشمل إدارة عمليات السيولة والتمويل على وجه التحديد ما يلي:

- توقع التدفقات النقدية من العملات الرئيسية في مختلف الظروف الصعبة والنظر في مستوى الموجودات السائلة الضرورية فيما يتعلق بذلك؛
- تحليل عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات لفترات مختلفة مع التركيز على أقصر أطر زمنية. تستند هذه التقارير حول الفجوات على التدفقات النقدية التعاقدية والإبقاء على الافتراضات الضعيفة للأصول والمطلوبات التي لم يحلّ أجل استحقاقها والطلب المحتمل على السيولة عن طريق الالتزامات غير المسحوبة؛
- مراقبة سيولة الميزانية العمومية ونسبة السلف إلى الودائع بموجب المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- الحفاظ على نطاق متنوع من مصادر التمويل مع تسهيلات تمويل احتياطية؛
- إدارة تركزات وسمات استحقاقات الديون؛
- الحفاظ على خطط تمويل الديون؛
- رصد تركزات المودعين لتفادي الاعتماد الزائد على شريحة كبيرة من المودعين الأفراد وضمان توفير قدرات تمويل مرضية؛ و
- الحفاظ على خطط السيولة والتمويل في الحالات الطارئة. تساهم هذه الخطط في تحديد المؤشرات المبكرة للأوضاع الصعبة وتصف الإجراءات التي يتعين اتخاذها في الحالات المعقدة الناجمة الأزمات الطارئة أو غيرها. مع التقليل من الآثار السلبية طويلة المدى التي قد تترتب على الأعمال.

م. تحليل الاستحقاق للموجودات و المطلوبات:
يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	خلال ٣ شهور مليون درهم	أكثر من ٣ شهور وحتى سنة مليون درهم	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات مليون درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات و غير محدد مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الموجودات						
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	١٢٢,١٢٠	٢,٥٢٧	-	-	-	١٢٤,٦٤٧
مستحق من البنوك	٥٤,١٧٤	٥٣,٩٢٤	٢٧,٦٠٠	٣٠٥	١٤٤	١٣٦,١٤٧
أوراق مالية استثمارية	٤٨,٨٧٥	٣٦,٠٦٣	٣٥,٧٩٩	٣٣,٦٨٣	٥٢,١٨٨	٢٠٦,٦٠٨
القروض و الذمم المدينة	١٦٣,٣٢٢	١٢٠,٩٧٩	١٨٥,٨١٣	٧٨,٧٨٥	٨٣,٩٤٨	٦٣٢,٨٤٧
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	١,٧٤٣	٢,٧٤٤	٢,٦٤١	٢,١٢٧	٣,١٥٨	١٢,٤١٣
قبولات العملاء	٩,٣٥٠	-	-	-	-	٩,٣٥٠
الممتلكات والمعدات	-	-	-	-	٨,٧٤٢	٨,٧٤٢
الشهرة والموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	٥,٦٢٠	٥,٦٢٠
الموجودات الأخرى	١٧,٦١٢	-	-	-	١٠,٤٥٦	٢٨,٠٦٨
إجمالي الموجودات	٤١٧,١٩٦	٢١٦,٢٣٧	٢٥١,٨٥٣	١١٤,٩٠٠	١٦٤,٢٥٦	١,١٦٤,٤٤٢
المطلوبات						
مستحق للبنوك	٢٩,٥٩٨	١٣,٦٢٣	٨,٢٨١	٩,١٦٦	٥,٦٠٩	٦٦,٢٧٧
ودائع العملاء	٦٤٢,٢٥٩	١١٣,١٢٧	٢٢,٠٠٠	٦,٤٧١	٢,١٦٧	٧٨٦,٠٢٤
دين صادر وصكوك مستحقة الدفع وأموال مقترضة أخرى	٥,٧٣٣	١٢,٣٧٣	٢٦,٨٥٩	٢٤,٨٠٢	٢٠,٥٢٠	٩٠,٢٨٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	٣,٣٤٧	٥,٢٠٣	٢,٩٣٢	٢,٤٤٠	٥,٢٨٦	١٩,٢٠٨
قبولات العملاء	٩,٣٥٠	-	-	-	-	٩,٣٥٠
المطلوبات الأخرى	١٣,٤٥٢	١٤,٠٦٤	-	-	٢٠,٩٦١	٤٨,٤٧٧
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	١٤٤,٨١٩	١٤٤,٨١٩
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٧٠٣,٧٣٩	١٥٨,٣٩٠	٦٠,٠٧٢	٤٢,٨٧٩	١٩٩,٣٦٢	١,١٦٤,٤٤٢
خارج الميزانية						
خطابات الاعتماد والضمان	٤٤,٢٩٨	٤٩,٥٢١	١٩,٥٢٩	٨,٧٦٤	٣,٥٩١	١٢٥,٧٠٣
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
الموجودات	٣٧٦,٨٢٦	١٧٨,٨٦١	١٨٩,٢٨٢	٩٨,٨٢٥	١٥٢,٧٨٨	٩٩٦,٥٨٢
المطلوبات وحقوق الملكية	٦٠٧,٨٩٠	١٥٢,١٩٢	٣٩,٨٥٢	٢٩,٢٣٨	١٦٧,٤١٠	٩٩٦,٥٨٢
بنود خارج الميزانية	٣٧,١٩٩	٣٧,٠٢٧	١٥,٣٧٨	٤,٣٩٦	٣,١٤٦	٩٧,١٤٦

ن. تحليل المطلوبات المالية من خلال المستحقات التعاقدية المتبقية
يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق للمطلوبات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ اعتماداً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. و يتم التعامل مع عمليات السداد والتي تخضع للإشعارات كما لو إن هذه الإشعارات أعطيت على الفور إلا أن المجموعة تتوقع بان لا يقوم الكثير من العملاء بطلب السداد في أول تاريخ للسداد الذي يتطلب من المجموعة السداد فيه ولا يظهر الجدول التالي التدفقات المالية المتوقعة الموضحة من قبل المجموعة في سجل الاحتفاظ بودائع المجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	القيمة الدفترية مليون درهم	الإجمالي الاسمي للتدفقات الخارجة مليون درهم	خلال ٣ شهور مليون درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة مليون درهم	أكثر من سنة وحتى ثلاث سنوات مليون درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	٦٦,٢٧٧	(٧٣,١٥٢)	(٣٢,٨٢٧)	(١٤,٩١١)	(٩,٦٥٥)	(٩,٨٩٥)	(٥,٨٦٤)
ودائع العملاء	٧٨٦,٠٢٤	(٧٩٦,٥١٤)	(٦٤٥,٩٥٦)	(١١٦,٧٩٢)	(٢٤,١٠٨)	(٧,٢٢١)	(٢,٤٣٧)
الديون المصدرة والصكوك المستحقة والأموال المقترضة الأخرى	٩٠,٢٨٧	(١٠٥,٩٢٢)	(٥,٩٦٦)	(١٤,١٧٦)	(٣٤,٠٣٧)	(٢٨,٠١٢)	(٢٣,٧٣١)
	٩٤٢,٥٨٨	(٩٧٥,٥٨٨)	(٦٨٤,٧٤٩)	(١٤٥,٨٧٩)	(٦٧,٨٠٠)	(٤٥,١٢٨)	(٣٢,٠٣٢)
خطابات الاعتماد والضمان	١٢٥,٧٠٣	(١٢٥,٧٠٣)	(٤٤,٢٩٨)	(٤٩,٥٢١)	(١٩,٥٢٩)	(٨,٧٦٤)	(٣,٥٩١)
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء	٥٩,٥٥٩	(٥٩,٥٥٩)	(٢٧,٣٢١)	(٢٣,٣٣٦)	(٨,٥٩١)	(١٨٢)	(١٢٩)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القيمة الدفترية مليون درهم	الإجمالي الاسمي للتدفقات الخارجة مليون درهم	خلال ٣ شهور مليون درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة مليون درهم	أكثر من سنة وحتى ثلاث سنوات مليون درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	٥٥,٤٨٧	(٥٨,٦٠٨)	(٢٥,٨٣٣)	(١٨,٩٤٦)	(٦,٠١٣)	(٥,٦٩٨)	(٢,١١٨)
ودائع العملاء	٦٦٦,٧٧٧	(٦٧٨,٢٥٢)	(٥٥٦,٩٠٥)	(١٠٦,٣٣٦)	(٨,٢٩٨)	(٦,٠٠١)	(٧١٢)
الديون المصدرة والصكوك مستحقة الدفع والأموال المقترضة الأخرى	٧٩,٩٠٣	(٩٣,٧٧٢)	(٦,٣٥٨)	(١٩,٨٩٩)	(٢٨,٦٥٣)	(١٩,٢٠٤)	(١٩,٦٥٨)
	٨٠٢,١٦٧	(٨٣٠,٦٣٢)	(٥٨٩,٠٩٦)	(١٤٥,١٨١)	(٤٢,٩٦٤)	(٣٠,٩٠٣)	(٢٢,٤٨٨)
خطابات الاعتماد والضمان	٩٧,١٤٦	(٩٧,١٤٦)	(٣٧,١٩٩)	(٣٧,٠٢٧)	(١٥,٣٧٨)	(٤,٣٩٦)	(٣,١٤٦)
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء	٩٥,٤١٤	(٩٥,٤١٤)	(٣٩,٥٥١)	(٤٣,٦٩٧)	(١١,٩٨٩)	(٦)	(١٧١)

س. مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية
يتم تعريف مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية على أنه تعرض المنتجات لغير المتاجرة المقدمة من قبل المجموعة إلى معدلات الفائدة. تشمل المنتجات لغير المتاجرة كافة مراكز السجلات المصرفية الناتجة عن معدلات الفائدة للموجودات والمطلوبات المصرفية للعملاء والموجودات والمطلوبات للخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات للمجموعة والاستثمارات المالية التي يتم تخصيصها على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة. تنشأ مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية أساسا من عدم التطابق بين الإيرادات وتكاليف تمويلها، وذلك نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

من أجل إدارة هذه المخاطر على نحو فعال، يتم تحويل مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية المتعلقة بالمنتجات لغير المتاجرة إلى الخزينة تحت إشراف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة بموجب نظام تسعير تحويل الأموال. يكون مطلوباً من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة إجراء رصد منتظم لمراكز مخاطر سعر الفائدة هذه لضمان توافقها مع حدود مخاطر أسعار الفائدة.

لقياس مخاطر أسعار الفائدة الإجمالية في السجلات المصرفية، تطبق المجموعة اختبارات الضغط من خلال محاكاة التحركات الموازية لنطاق من ٥٠ نقطة أساس إلى ٢٠٠ نقطة أساس إلى منحنى/منحنيات العائد والتناظر وتأثيرها على صافي الدخل من الفائدة.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ التأثير مليون درهم	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ التأثير مليون درهم
المعدلات أعلى بـ ٢٠٠ نقطة أساس	**٣,٤١٦**	١,٦٣١
المعدلات أقل بـ ٢٠٠ نقطة أساس	**(٣,٨٥٤)**	(٣,٥٩٤)

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)

س. مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية

تستند حساسيات سعر الفائدة المبينة في الجدول أعلاه إلى سيناريوهات مبسطة، أي أن التوقعات أعلاه تفترض أن أسعار الفائدة لجميع الاستحقاقات تتغير بنفس المقدار. وبالتالي لا تعكس التأثير المحتمل على صافي الدخل من الفائدة نتيجة لتغير بعض الأسعار، بينما تبقى أسعار أخرى دون تغيير. تستند التوقعات على سيناريو الميزانية الثابت وتأخذ في الاعتبار الافتراضات السلوكية على المنتجات غير المستحقة وتفترض كذلك إدارة جميع تلك المراكز حتى موعد الاستحقاق. تم تطوير وتطبيق النماذج الجديدة للافتراضات السلوكية في العام ٢٠٢٥ والأرقام المهمة أعلاه لم تتم مقارنتها مع العام السابق. وهذا التأثير لا يشمل الإجراءات التي سيتم اتخاذها في الخزينة أو في وحدات الأعمال لتقليل آثار مخاطر أسعار الفائدة. وعملياً، تسعى الخزينة وعلى نحو استباقي إلى تغيير خصائص مخاطر أسعار الفائدة للحد من الخسائر وتحقيق أقصى استفادة من صافي الإيرادات.

ع. تحليل إعادة تسعير سعر الفائدة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	أقل من شهر مليون درهم	أكثر من شهر وحتى ٣ أشهر مليون درهم	أكثر من ٣ أشهر و حتى ٦ أشهر مليون درهم	أكثر من ٦ أشهر وحتى سنة مليون درهم	أكثر من سنة مليون درهم	لا يحمل فائدة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الموجودات							
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٣,٣٤٩	٣,٩٧٣	١,٥٢٣	١,٠٠٥	-	١١٤,٧٩٧	١٢٤,٦٤٧
مستحق من البنوك	٤٣,٨٢٨	٤٣,٦٨٢	١٣,٠٠٣	٢٢,٨٦٥	١,٦٠١	١١,١٦٨	١٣٦,١٤٧
أوراق مالية استثمارية	١٥,٧٩١	٤٠,٠٣٥	٢٧,٨٧٠	١٢,٦٩٣	١٠٨,٥٠٤	١,٧١٥	٢٠٦,٦٠٨
القروض والذمم المدينة	٢١٣,١١٦	٢١٥,٤٠١	٦١,٤٢٥	٣٩,٩٢٩	١٠٢,٩٧٦	-	٦٣٢,٨٤٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	-	-	-	-	-	١٢,٤١٣	١٢,٤١٣
قبولات العملاء	-	-	-	-	-	٩,٣٥٠	٩,٣٥٠
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	٨,٧٤٢	٨,٧٤٢
الشهرة والموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	-	٥,٦٢٠	٥,٦٢٠
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	٢٨,٠٦٨	٢٨,٠٦٨
إجمالي الموجودات	**٢٧٦,٠٨٤**	**٣٠٣,٠٩١**	**١٠٣,٨٢١**	**٧٦,٤٩٢**	**٢١٣,٠٨١**	**١٩١,٨٧٣**	**١,١٦٤,٤٤٢**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	أقل من شهر مليون درهم	أكثر من شهر وحتى ٣ أشهر مليون درهم	أكثر من ٣ أشهر و حتى ٦ أشهر مليون درهم	أكثر من ٦ أشهر وحتى سنة مليون درهم	أكثر من سنة مليون درهم	لا يحمل فائدة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
المطلوبات وحقوق الملكية							
مستحق للبنوك	١٦,٤٩٣	٢٢,٦٢٣	٣,١٦٩	١٠,٥٤٥	٥,٧٧١	٧,٦٧٦	٦٦,٢٧٧
ودائع العملاء	٣٠٩,٥٧٠	٧٢,١٠٦	٥٣,٤١٠	٥٧,٧٤٢	٩,٨١٢	٢٨٣,٣٨٤	٧٨٦,٠٢٤
دين صادر وصكوك مستحقة وأموال مقترضة أخرى	٢٤,٠٤٢	١٣,٩١٣	٧,٠٥٣	٤,٧٨١	٤٠,٤٩٨	-	٩٠,٢٨٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	-	-	-	-	-	١٩,٢٠٨	١٩,٢٠٨
قبولات العملاء	-	-	-	-	-	٩,٣٥٠	٩,٣٥٠
المطلوبات الأخرى	-	-	-	-	-	٤٨,٤٧٧	٤٨,٤٧٧
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	١٤٤,٨١٩	١٤٤,٨١٩
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**٣٥٠,١٠٥**	**١٠٨,٦٤٢**	**٦٣,٦٣٢**	**٧٣,٠٦٨**	**٥٦,٠٨١**	**٥١٢,٩١٤**	**١,١٦٤,٤٤٢**
الفجوة داخل بنود الميزانية	**(٧٤,٠٢١)**	**١٩٤,٤٤٩**	**٤٠,١٨٩**	**٣,٤٢٤**	**١٥٧,٠٠٠**	**(٣٢١,٠٤١)**	**-**
الفجوة خارج بنود الميزانية	**(١٦,١٩٧)**	**(١٥,٥٤٤)**	**٩,١٦٥**	**١,٠٥٥**	**١٩,٩١٨**	**-**	**(١,٦٠٣)**
فجوة حساسية الفائدة - ٢٠٢٥	**(٩٠,٢١٨)**	**١٧٨,٩٠٥**	**٤٩,٣٥٤**	**٤,٤٧٩**	**١٧٦,٩١٨**	**(٣٢١,٠٤١)**	**(١,٦٠٣)**
فجوة حساسية الفائدة التراكمية - ٢٠٢٥	**(٩٠,٢١٨)**	**٨٨,٦٨٧**	**١٣٨,٠٤١**	**١٤٢,٥٢٠**	**٣١٩,٤٣٨**	**(١,٦٠٣)**	**(١,٦٠٣)**
فجوة حساسية سعر الفائدة التراكمية - ٢٠٢٤	(٢٥,٠٤٥)	٩٢,١٨٢	١٢٧,٥٧٨	١٣٢,٣٧٨	٢٨٣,٠٣٨	(١,٣٤٧)	(١,٣٤٧)

يمثل الحالة عندما يتم إعادة تسعير سعر الفائدة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات.

ف. مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إلحاق الضرر بسمعة المجموعة نتيجة لأي حدث، ينشأ عن الدعاية السلبية حول ممارساتها التجارية أو سلوكها أو وضعها المالي. وقد تؤثر مثل هذه الدعاية السلبية على ثقة الجمهور أو أصحاب المصلحة في المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض في قاعدة العملاء أو إيرادات الأعمال أو السيولة أو وضع رأس المال. وقد تنشأ مخاطر السمعة أيضاً نتيجة لرأي أصحاب المصلحة السلبي. وقد يكون هذا نتيجة لأي حدث أو سلوك أو عمل أو تقاعس، سواء من جانب المجموعة نفسها أو موظفينا أو أولئك الذين نرتبط بهم.

غالباً ما ينشأ ضرر مخاطر السمعة من تأثير ثانوي أو نتيجة لمخاطر مترابطة أخرى، كما هو محدد في إطار إدارة مخاطر المجموعة. وعلى هذا النحو، يتم تصنيف فئات المخاطر الإضافية هذه عند تقييم مخاطر السمعة وقياسها.

تم تحديد سياسة مخاطر السمعة للمجموعة لضمان تحديد جميع الوحدات التنظيمية وقياسها وإدارتها ورصد مخاطر السمعة التي تنشأ عن العمليات الجارية للمجموعة أثناء معاملاتها مع العملاء، وإعداد ممارسات الأعمال الخاصة بالمنتجات الجديدة، والأطراف المقابلة، وشكاوى العملاء ومطالباتهم، والرعاية، والعلاقات الإعلامية. يتم دمج حوكمة إدارة مخاطر السمعة للمجموعة في إطار إدارة المخاطر الأوسع نطاقاً للمجموعة.

ص. عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الإجهاد

تعد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الإجهاد جزءًا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر للمجموعة. يتم توثيق كل اختبار إجهاد ومناقشة النتائج على مستوى اللجنة التنفيذية والموافقة عليها من قبل لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر للمجموعة.

ق. خطة التعافي

إن لدى المجموعة خطة تعافي تم تطويرها بما يتوافق مع توقعات الإشراف والإرشادات وأفضل الممارسات الدولية. الهدف الأساسي من خطة التعافي هو لتحديد وتقييم أن خيارات التعافي المتاحة للمجموعة كافية وقوية ومتنوعة بشكل كاف لتعويض مجموعة واسعة من الصدمات وتسهيل عودة المجموعة إلى الصحة المالية والتشغيل كشركة مستمرة. تخضع خطة التعافي للمراجعة الدورية وتمت الموافقة عليها من قبل لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر.

ر. مخاطر النموذج

إن مخاطر النموذج هي مخاطر العواقب السلبية المحتملة الناشئة عن اتخاذ القرار بناءً على مخرجات وتقارير النموذج غير الصحيحة أو المستخدمة بشكل خاطئ. ونظراً لأن المجموعة لديها نهج قوي في حوكمة النموذج وإدارته، فإن الخسائر المحتملة الناشئة عن مخرجات النموذج الداخلية بسبب الأخطاء في وضع أو تنفيذ أو استخدام مثل هذه النماذج تكون مفهومة جيداً وتتم إدارتها.

تشرف وحدة إدارة النموذج المتخصصة داخل المجموعة على التحقق من صحة النماذج واستخدامها لأغراض التقارير التنظيمية و/أو المالية، مسترشدة بإطار حوكمة وإدارة النموذج للمجموعة. وهذا يضمن أن النماذج تتبع نهجاً قوياً للتحقق قبل الاستخدام. يتم تنفيذ عملية الحوكمة للنماذج عبر دورة حياة النموذج. تتم إدارة جميع نماذج المستوى ١ والمستوى ٢ من خلال نظام مخزون النموذج المركزي لتتبع وإدارة استخدامها. تحدد معايير التحقق من صحة النموذج للمجموعة الحد الأدنى من المتطلبات التي ينبغي ان تستوفيها تلك النماذج قبل الاستخدام.

ش. المخاطر التنظيمية والرقابية

المخاطر التنظيمية والرقابية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن تدهور السمعة و/أو الخسائر المالية نتيجة لعدم التقيد بالقوانين المطبقة أو الأنظمة أو العقوبات المفروضة.

إن لدى المجموعة إدارة امتثال مستقلة مدعومة بالصلاحيات والتفويضات اللازمة لفرض القيود ومراقبتها على نطاق المجموعة. وهذا يشمل الامتثال للقوانين والأنظمة السارية في مختلف السلطات القضائية التي تزاول فيها المجموعة أنشطتها بالإضافة إلى تلك الصادرة عن مراكز المقاصة بالدولار الأمريكي/اليورو.

تشمل سياسات الامتثال مجالات رئيسية من ضمنها العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير إعداد التقارير المعتمدة والمطبقة على مستوى المجموعة. كما يتم إضافة المزيد من المجالات إليها بحسب الضرورة. وذلك لمعالجة أي متطلبات محلية فريدة أخرى. تحظى السياسات بدعم أنظمة التفتيش والرقابة المؤتمتة وفريق تحقيقات متخصص للمساعدة في الامتثال لمتطلبات العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية. كما يتم إجراء الرقابة على الامتثال على نحو مستقل للتأكد من فاعلية وجدوى الضوابط. ويتم توفير التدريب الإلزامي لكافة الموظفين الجدد وعلى نحو مستمر لاحقاً وذلك لضمان تحقيق الامتثال الكلي بجميع المتطلبات الرئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)

ت. مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

إن المشهد العالمي سريع التغير، والذي يتسم بتحديات مثل تغير المناخ، والتوقعات دائمة التغير لأصحاب المصلحة لدينا، فضلاً عن التطور المستمر للمعايير الدولية، لا سيما في مجالات المحاسبة المستدامة والتدقيق والأخلاقيات، يتطلب اتباع نهج استباقي تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تواصل المجموعة تطوير نهجها تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يتماشى مع المعايير المتطورة على المستويين الإقليمي والعالمي.

المخاطر المتعلقة بالمناخ

ترتبط مخاطر المناخ بالتأثيرات المالية وغير المالية التي قد تنشأ نتيجة لتغير المناخ. وهناك فئتان من المخاطر المناخية: المخاطر المادية، التي تنشأ نتيجة لتغير المناخ والعوامل البيئية التي تحركها الأحداث (الشديدة) أو التحولات الأطول أمداً (المزمنة) وقد تختلف في شدتها وتواترها عبر السيناريوهات المختلفة، ومخاطر التحول، التي تنشأ عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. إن إدارة مخاطر المناخ أمر بالغ الأهمية في السعي لتحقيق النمو المستدام والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. يمكن أن تؤثر كل من المخاطر المادية ومخاطر التحول على الأسر والشركات والاقتصاد الكلي الأوسع نطاقًا وتتجلى في المخاطر الرئيسية للمجموعة بعدة طرق.

تعتبر المجموعة المخاطر المناخية جزءاً من المخاطر البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. كما يتم دمج استراتيجيتنا بشأن مخاطر المناخ في إطار إدارة المخاطر للمجموعة وتسترشد طريقها من نهج خطوط الدفاع الثلاثة.

يتحمل مجلس إدارة المجموعة المسؤولية النهائية عن جميع الجوانب ذات الصلة بالمخاطر المتعلقة بالمناخ. يشارك مجلس الإدارة بنشاط في تشكيل إستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بنا ويتم إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في هذه الإستراتيجية من قبل اللجنة التنفيذية.

تأثير مخاطر المناخ على الأحكام والتقديرات المحاسبية

تقوم المجموعة حالياً بتقييم التأثيرات المالية المرتبطة بمخاطر الائتمان المرتبطة بالمناخ. وباستخدام نتائج التحليل الجاري، تعتزم المجموعة تسليط الضوء على المخاطر والفرص التي تشكل تأثيرات فورية ومتوقعة على الوضع المالي والأداء والتخطيط وكذلك التدفقات النقدية والكشف عن الإجراءات المتخذة لإدارة هذه المخاطر والفرص.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، جمعت المجموعة ديوناً وصكوكاً مستحقة الدفع بقيمة ٧,٣ مليار دولار أمريكي من خلال التمويلات المستدامة والخضراء في أسواق رأس المال الدين والأصول المالية المرتبطة بالاستدامة للمجموعة بمبلغ ٤,٠ مليار دولار أمريكي والتي تركزت بشكل رئيسي في القروض والذمم المدينة.

ث. دور وحدة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الكلية

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بمثابة وحدة التقييم المستقلة المنشأة من قبل مجلس الإدارة لغرض دراسة وتقييم أنشطة المجموعة بما في ذلك كافة جوانب إدارة مخاطر المجموعة. تعتبر الإدارة مستقلة من الناحية التنظيمية عن جميع الإدارات الأخرى في البنك. يرأس الإدارة المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة من خلال لجنة المجلس للتدقيق.

تكمن الأهداف الرئيسية لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تقديم ضمانات موثوقة حول المخاطر التي تتعرض لها وحدات الأعمال في المجموعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية الضوابط المالية / التشغيلية وبيئة حوكمة الشركات وتقييم مدى حساب الموجودات وحمايتها من الخسائر وإجراء متابعة للأنشطة بهدف تقييم والإبلاغ عن الطريقة التي اتبعتها الإدارة لمعالجة المخاطر والامتثال لخطط العمل المتفق عليها سابقاً.

تتحقق مهمة الإدارة من خلال خطة تدقيق سنوية قائمة على المخاطر وموافق عليها من قبل لجنة المجلس للتدقيق. يتم إعداد تقرير رسمي في نهاية كل ربع سنوي بحيث يتضمن ملخصاً حول نشاط التدقيق الذي تم استكماله خلال الفترة بالإضافة إلى معلومات حول مستجدات حالة المسائل المذكورة مسبقاً في التقرير المرفوع إلى لجنة المجلس للتدقيق.

تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة واعتماد خطط وموارد التدقيق الداخلي للمجموعة وتقييم فعالية إدارة التدقيق الداخلي. يقوم المستشارون الخارجيون أيضاً بإجراء تقييم دوري للإدارة.

خ. إطار إدارة وإجراءات المخاطر في كيانات المجموعة

عند وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر على مستوى كيانات المجموعة يتم الأخذ في الاعتبار التوافق مع بيئة الأنظمة والتشريعات المحددة للكيانات.

ظ. إدارة المخاطر في دينيزبنك

إن لدى دينيزبنك عملية منظمة لإدارة المخاطر لتحديد وقياس وإدارة ومراقبة وإعداد تقارير (المخاطر) للمساعدة في اتخاذ القرارات على أساس المخاطر والرقابة عبر جميع عمليات دينيزبنك.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إنشاء نظام إدارة المخاطر في دينيزبنك وفقًا للوائح وأفضل الممارسات. تشمل المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر ما يلي:

- مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر والإشراف على تنفيذها.
- الموافقة على مستوى القدرة على تحمل المخاطر المناسبة لاستراتيجية أعمالها والتي تتوافق مع قوتها المالية.
- متابعة فعالية نظام إدارة المخاطر في دينيزبنك.
- التأكد من إنشاء وتنفيذ عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية.

يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عمليات إدارة المخاطر على مستوى البنك من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة. ويتم نقل هذه الأدوار إلى اللجان على مستوى الإدارة ووحدات الأعمال ومراقبة المخاطر المعنية.

تشرف مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني على عمليات إنشاء إطار إدارة المخاطر وسياسات المخاطر في دينيزبنك، ومراقبة الحدود والأرقام المحققة وانتهاكات المخاطر الخاضعة لبيان القدرة على تحمل المخاطر. وجميعها تنظم مجالات المخاطر التالية.

مخاطر الائتمان

أضافت المجموعة طبقة إضافية من الإشراف على سياسات مخاطر الائتمان المعمول بها في دينيزبنك وهذه الطبقة الإشرافية مشروطة بالموافقات الاستثنائية للتركزات الكبيرة. ومن منظور نتائج التقارير يتم الإبلاغ عن جميع التركزات (بغض النظر عن أهميتها الجوهرية) للمجموعة بشكل دوري من قبل دينيزبنك حتى تتماشى مع السياسة الداخلية للمجموعة.

يمتثل دينيزبنك مع معايير هيئة الرقابة والإشراف البنكي وبازل ٣/٢ في تحديد مخاطر الائتمان التنظيمية. ضمن خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية للبنك، تخضع مخاطر الائتمان لاختبارات الاجهاد وتحليل السيناريو على الأقل سنويًا.

تتوافق إفصاحات إدارة المخاطر الكمية مع المعايير التركية لإعداد التقارير المالية والتي تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما في ذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ المطبق من قبل المجموعة.

- يتم الأخذ في الحسبان كل من أدوات الميزانية العمومية داخل وخارج الميزانية التي تعد جوهرية لحساب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعايير التركية لإعداد التقارير المالية / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
- توجد أنماط لكل من احتمالات التعثر والخسارة باحتمال التعثر وتقديرات التعرضات عند التعثر التي لها معايرات طويلة الأجل وسيناريوهات مستقبلية لضبط الافتراضات الاقتصادية
- تعد العمليات الجديدة أو المعاد هيكلتها للمعايير التركية لإعداد التقارير المالية / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ متطورة ومعقدة بطبيعتها من أجل ضمان آلية تنفيذ عالية الجودة
- التقديرات والافتراضات والسيناريوهات المستخدمة في خسائر الائتمان المتوقعة شاملة إلى حد ما
- يتم نشر الإفصاحات الشاملة والتفصيلية تماشياً مع متطلبات المعايير التركية لإعداد التقارير المالية / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩

إدارة مخاطر المؤسسة

يحدد دينيزبنك الإعداد المحدود وعملية المراقبة وإعداد التقارير في بيان القدرة على تحمل المخاطر. ويتضمن أيضًا عملية قوائم الحدود المرحلية ويصف إجراءات الإصلاح في حالات تجاوز التركزات المقررة في كل مرحلة. تتم مراجعة المستندات التي تتضمن هذه السياسات كل عام، ويتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة.

مخاطر السوق

جميع أنشطة المتاجرة المتعلقة بأسواق المال ورأس المال تتوافق مع طريقة القيمة المعرضة للمخاطر المعتمدة داخلياً، والتي تستخدمها المجموعة أيضًا لقياس ظروف السوق المتغيرة. ويتم دعم تحليل القيمة المعرضة للمخاطر هذه على النحو الأمثل من خلال تحليل السيناريو واختبارات الإجهاد. يتم الاحتفاظ بدفتر التداول لغرض دعم الأنشطة القائمة على العملاء. تدار مخاطر السوق وفقًا للحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.

مخاطر أسعار الفائدة الهيكلية ومخاطر الصرف الأجنبي

تتم مراقبة مخاطر أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية عن كثب باستخدام المقاييس المحددة في إطار حدود المخاطر وتتم إدارتها وفقًا للقواعد التي حددها مجلس الإدارة. يستخدم دينيزبنك معاملات التحوط لتخفيف المخاطر عند الضرورة.

مخاطر السيولة

تتم مراقبة كفاية السيولة بشكل نشط وفقًا للقواعد المحددة من قبل مجلس الإدارة. يتم اختبار كفاية السيولة وفرص الاحتياطي بشكل دوري مقابل سيناريوهات الحالة الأسوأ والسيناريوهات الأخرى ، ويتم توثيق جميع هذه الافتراضات ليتم رصدها وتتبعها باستمرار.

٤٤ إدارة المخاطر (تتمة)

ظ. إدارة المخاطر في دينيزبنك (تتمة)

المخاطر التشغيلية

يتم تسجيل الأحداث التي ينجم عنها مخاطر تشغيلية جنبًا إلى جنب مع الأسباب والتأثيرات على وحدات أعمال محددة ويتم اتخاذ تدابير التخفيف لمنع تكرار هذه الأحداث في المستقبل. كما تتم مناقشة الأحداث التي تكون متكررة أو مهمة داخل اللجان ذات الصلة التي تشمل التدقيق الداخلي والإدارات المتأثرة.

تعمل فرق المخاطر المعنية لضمان التوافق الشامل في مجالات مختلفة من المخاطر مع الأخذ في الحسبان المتطلبات التنظيمية المحلية والأوروبية، كجزء من هذه العملية. وفي إطار هذه العملية، تتم مراجعة السياسات والإجراءات لضمان التوافق اللازم مع المجموعة.

٤٥ إجراءات قانونية

التقاضي هو إجراء شائع في مجال الخدمات المصرفية بسبب طبيعة الأعمال التي تتم ممارستها. ولدى المجموعة ضوابط وسياسات صحيحة لإدارة المطالبات القانونية. والمجموعة طرف في الإجراءات القانونية والأمور التنظيمية الناشئة عن عملياتها التجارية العادية. إن لدى المجموعة ضوابط وسياسات مناسبة لإدارة المطالبات القانونية. يتم تحديد الاعتراف بالمخصصات وفقًا للسياسات المحاسبية المبيّنة في الإيضاح ٦. في حين أن نتائج الإجراءات القانونية والمسائل التنظيمية غير مؤكدة بطبيعتها ، تعتقد الإدارة أنه بناءً على المعلومات المتاحة لها ، تم وضع المخصصات المناسبة فيما يتعلق بهذه الأمور كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. لا يشكل أي مخصص معترف به إقرارًا بارتكاب مخالفة أو مسؤولية قانونية. بناءً على المعلومات المتاحة، لا يتوقع أن ينشأ أي تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة من المطالبات القانونية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بخلاف الحد المذكور سابقاً.

٤٦ المساهمات الاجتماعية

بلغت المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) المقدمة خلال العام ٤٤ مليون درهماً (٢٠٢٤: ٥٥ مليون درهماً).

٤٧ الاستحواذ على حصة غير مسيطرة في مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع.)

خلال العام، استحوذت المجموعة (من خلال عملية استحواذ) على الحصة المتبقية بنسبة ١.٠% في أسهم مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع.)، وهي شركة تابعة للمجموعة. وبعد هذه الصفقة، ارتفعت ملكية المجموعة في مصرف الإمارات الإسلامي من ٩٩.٩% إلى ١٠٠%. وبالتالي، تم إلغاء إدراج مصرف الإمارات الإسلامي من سوق دبي المالي.

تم احتساب هذه الصفقة كمعاملة بين المساهمين (صفقة حقوق ملكية)، وبناء على ذلك تم الاعتراف بالفرق بين المقابل المدفوع والمبلغ المقدم للحصة المتبقية المكتسبة في حقوق الملكية (حقوق ملكية).

٤٨ الاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك أر بي إل المحدود (بنك أر بي إل) في الهند

بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥، أبرم البنك اتفاقية اكتتاب أسهم مع بنك أر بي إل للاستحواذ على ٦٠% من حصة بنك أر بي إل، من خلال إصدار أسهم ممتازة مقابل مبلغ إجمالي يقارب ٢٦٨.٥ مليار روبية هندية (١١.٢ مليار درهم). كجزء من الصفقة، سيُطلب من البنك طرح اكتتاب إلزامي للمساهمين الحاليين، كما هو مطلوب بموجب أنظمة أسواق رأس المال الهندية، مما قد يزيد من حصص البنوك في بنك أر بي إل وزيادة قيمة الشراء بناء على ذلك.

من المتوقع أن تكتمل الصفقة بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، بشرط الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

بعد إتمام الصفقة بنجاح، سيكون على البنك أيضا دمج فروعه الثلاثة القائمة في الهند مع بنك أر بي إل.

يعد بنك أر بي إل واحدا من أبرز البنوك في القطاع الخاص في الهند، ويقدم خدماته إلى ١٥ مليون عميل من خلال شبكة تضم ٥٦٤ فرعا و١,٣٤٧ فرعا مراسلا للأعمال. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت قروض بنك أر بي إل ١,٠٣٠.٨ مليار روبية هندية (٤٢.١ مليار درهم)، وإيداعات بقيمة ١,١٩٦.٨ مليار روبية هندية (٤٨.٩ مليار درهم)، وإجمالي الميزانية العمومية ١,٥٧٣.٦ مليار روبية هندية (٦٤.٣ مليار درهم).

٤٩ الأرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة حيثما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية.

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)
شارع بني ياس، ص.ب ٧٧٧ ، ديرة، دبي
الإمارات العربية المتحدة

emiratesnbd.com